الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللّسانيات التّداولية

موسومة بـ :

التّقديم والتّأخير
في ضوء النّظرية التّداولية

من إعداد الطّالب:
بومسحة العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة

أ .د. بومدين كروم	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ .د. عبد الجليل مرتاض	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا مقررا
أ .د. عبد القادر شاكر	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د. هواري بلقندوز	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
د. لطيفة عبو	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. قادة قاسم	أستاذ محاضر " أ "	م. ج. تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 1435 -1436هـ/ 2014 -2015 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللّسانيات التّداولية

موسومة بـ :

التّقديم والتّأخير
في ضوء النّظرية التّداولية

من إعداد الطّالب:
بومسحة العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة

أ .د. بومدين كروم	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ .د. عبد الجليل مرتاض	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا مقررا
أ .د. عبد القادر شاكر	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د. هواري بلقندوز	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
د. لطيفة عبو	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. قادة قاسم	أستاذ محاضر " أ "	م. ج. تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 1435 -1436هـ/ 2014 -2015 م

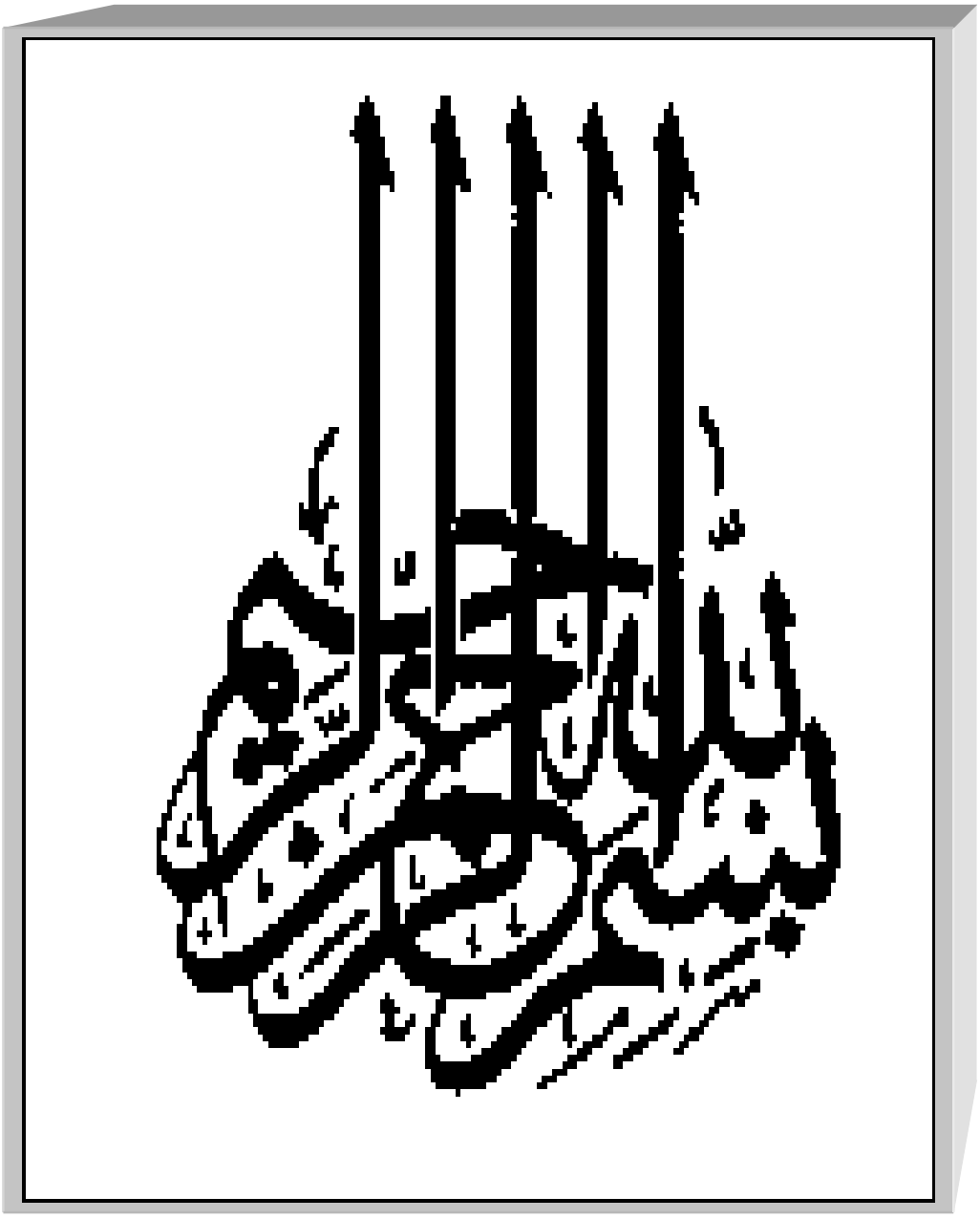

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ﴾ .

صدق الله العظيم

(الإسراء: الآية 80)

الإهـــــــداء

❖ إلى والــدي _ رحمــه الله _ الّذي حبّــب إليّ العلــم والعلماء.

❖ إلى والدتــي الّتي لا تــزال تمطرني في ضميــر الغيب بزحــام من الدّعوات الخالصة.

❖ إلى كلّ الأهــل و الأقــارب و الخــلّان.

❖ إلى عائلة زروقــي بن عطيــة الّتي يسّرت لي جميع السّبل المؤدّية إلى البحــث العلمي.

❖ إلى عقيلتــي الصّابــرة الوفيــة الّتي شــدّت أزري، وخفّفــت عنّي أعباء الحيــاة، وتقاسمــت معي وقتهــا وراحتهــا في إخراج هذا البحث إلى نور الحياة.

❖ إلى اللّؤلؤتيــن الكريمتيــن:

ألاء جنــان، و ولاء وجــدان.

إليهــم جميعــا أهــدي هذا العمــل.

تقديـــر و عرفـــان

من باب الوفاء أوّلا، ومن باب الأمانة العلميـــة ثانيا، أتوجّه بالشّكر الخاص و الخالص إلى من رعاني طالبا، أستاذي ومشرفي الفاضل:

الأستـــاذ الدّكتـــور **عبـــد الجليـــل مرتـــاض**، على ما أســـداه إليّ وإلى هذا البحث من جهد، و على ما بذله من وقته؛ فقد تبنّى الموضوع منذ أن كان فكرة، و تابعه في مراحل تسجيله، و لم يترك جهـــدا إلا وبذله معي في توجيهي الوجهة الصائبة نحو إعداده، كلّ هذا جعلني أحرص على الانتفاع من نبل أخلاقه و شرف تواضعه وغزارة علمه و دفعاته المشّجعة، ســـواء أكانت في أحاديثه الشّفويـــة أو في تصويباتـــه الكتابّيـــة أو في ملاحظاتـــه المنصبـــة إلى أن استـــوى هذا البحـــث على سوقـــــه، فقـــد وجدت ديونا في عنقـــي ليس بأسخى عليّ من أن أهيب بهذه القامة العلميّة قائلا:

فله منيّ كريم الجـــزاء، و موفور الثّنـــاء، و عافية الصّحة، وحسن البقاء في خدمة اللّسان العربي المبين.

كما أزجي خالص الشّكر إلى جامعتي تلمسان وتيسمسيلت: رئاسة وإدارة وأساتذة وطلبة على ما بذلوه من جهود في تيسير سبل البحث العلمي.

وكما لا يفوتنـــي أن أعترف بفضـــل كلّ من وجّهنـــي قـــراءة و نقـــدا و تقويمـــا، أو أعارني كتابا، أو علّمني حرفـــا، أو زوّدني بالقليل من العلـــم أو الكثير.

و في الختام، لا يسعني إلّا أن أشكر أساتذتي الموقّرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء و إشرافا لتفضّلهم عليّ بقبول مناقشة هذا البحث، فهم أهـــلٌ لسدِّ ما تخلّله من ثغرات، وإصلاح ما اعوج فيه من آراء، وإبانة ما ظهـــر من قصور، سائلا الله العزيـــز أنْ يجازيهم عنّي كريم الجزاء .

و لا أملك إلّا أن أسأل الله للجميع التّوفيق و السّداد و حسن الرّأي والخاتمة.

مقدّمة

الحمد للّه على سابغ نعمائه، والشّكر له سبحانه على وافر آلائه ونعمه والصّلاة والسّلام على رسول اللّه الكريم وعلى آله وسائر أصحابه، سبحانك اللّهم لا علم لنا إلاّ ما علمتنا إنّك أنت العليم الحكيم.

اللّهم يسّر وأعن . . .

عرف الدّرس النّحوي العربي الحديث الكثير من محاولات التّجديد السّاعية إلى النّظر في نظرياته المعرفية والمنهجية رغبة في تيسيره وتقريبه من النّاشئة والدّارسين معا، ولعلّ أهمّها وأجداها إلى الموقف العلمي الحصيف تلكم التّي شرعت فيها إرهاصات البحث اللّغوي العربي الحديث جرّاء الاتّصال بالمناهج التّي جاء بها اللّسانيون الغربيون في القرن العشرين، حيث انصاعت هذه المحاولات بنية الاطّلاع عليها و استثمارها في دراسة التّراث اللّغوي العربـــي، وفي مقدّمتهـــا الاتّجاه الوظيفـــي الّذي يسعى إلى استثمار الوظيفة التّركيبية للّغة، ويمثّله **أنـــدري مارتيني**، ثم النّظرية السّياقية عند **فيرث** التّي يرى أصحابها بأنّ دراسة المعنى تتطلّب تحليلا للسّياقات اللّغوية، وغير اللّغوية التّي تحيط بالخطاب وتكشف معناه.

وأخيرا، النّظرية التّداولية التّي يتم فيها انفتاح اللّغة على ضوابط ترتبط بأغراض المتكلّمين ومقاصدهم تجلّت في أعمال: **أوستين**، و**سيرل**، و**فان دايك**... وغيرهم؛ حيث ارتبطت نظرتهم للّغة بالمقام، الّذي يولي أهمية بالغة للنّظام التّواصلي أين تستمد اللّغة وظيفيتها من رصد العلاقات القائمة بينها وبين متداوليها انطلاقا من الظّروف المقامية المحيطة بإنتاج المعنى.

وبالنّظـــر في تراثنا اللّغوي لم تحظ دراسة المعنى بمثل ما حظيت به دراسة المبنى، الأمر الّذي جعل من نحاتنا ينزعون نحو الشّكلية المعيارية التّي لا تخرج عن القاعدة من أجل القاعدة.

ومع بداية العصر الحديث وظهور النّظريات اللّسانية الغربية، شرعت بعـــض المحاولات الجريئـــة نحو الاهتمـــام بالمعنـــى تمثّلـــت

في إسهامات **أحمد المتوكـــل** في النّحو الوظيفي الّتي استهدفت دراسة خصائص المكونات المسندة إلى الوظائف التّداولية: كالمبتدأ Theme، والذّيـــل Tail، و البؤرة Focus، و المحور Topic، والمنادى Vocative؛ حيث يرى بأنّ الثّنائية المعروفة (قدرة /إنجاز) يجب إعادة تعريفها، لأنّ قدرة المتكلّم حسب منظور النّحو الوظيفي قدرة تواصلية بمعنى أنّها معرفة القواعد التّداولية إضافة إلى القواعد الدّلالية والصّوتية كوظيفة المنفّذ، ووظيفة المتقبّل، ووظيفة المستفيد، ووظيفة المستقبل، والقواعد التّركيبية كوظيفتي الفاعل و المفعول.

استقى هذه المحاولة من آخر ما توصلت إليه البحوث اللّسانية الغربية فيما عرف بالتّداولية La pragmatique القائمة على دراسة استعمال اللّغة ضمن اطار العلاقة بين المتكلّم والمتلقي بكلّ ما يكتنفها من ملابسات ومقامات؛ حيث تدرس كلّ العلاقات بين اللّغة وعمليات التّواصل الإنساني المؤسّس على دراسة المقـــام داخل الشّروط المناسبة لأداء الخطـــاب، فهي تركّز على دراسة الظّواهر اللّغوية وفق الحدث الكلامي أثناء العملية التّواصلية.

هذا الطّرح الجريء الجديد المنطلق من آخر نظرية لسانية، دفعنا إلى تتبّعه في تراثنا النّحوي، ولعلّ أهم اعتبار شجّعنا نحو ذلك جدّة حقل التّداوليات التّي شغلت اهتمام الدّارسين بسبب حلّها للكثير من مشكلات اللّغة، ممّا دعانا إلى تطبيق مفاهيمها على اللّغة العربية انطلاقا من أنموذج التّقديم و التّأخير المرتبط بعلوم اللّغة رغبة منّا في استجلاء خصائصه التّواصلية التبليغية بدافع تعلمي نساير فيه الطّرائق المعاصرة في تحليل هذه الظّاهرة النّحوية في تراثنا.

أمّا عن **الدّراسات السّابقة**، فلم نجدها متخصصة استقلّت الموضوع- في حدود علمنا-؛ حيث كانت في غالبيتها تركّز على الأحكام النّحوية المتحكّمة في التّقديم والتّأخير بلغتي الوجوب والجواز إلاّ دراسات لـــ "**أحمد المتوكـــل**" الّتي رسم فيها منهجية لإعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي القديم المبنية على أنّه كلٌّ لا يتجزأ(النّحو والصّرف والبلاغة...)، نذكر منها:

- الوظائف التّداولية في اللّغة العربية الصّادرة سنة(1985).
- دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي الصّادرة سنة (1986).
- مسائل النّحو العربي في قضايا الخطاب الـــوظيفي، الصّـــادرة ســـنة (2009).
- الجملة المركّبة في اللّغة العربية الصّادرة سنة(1988).
- آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي الصّادرة سنة (1993).

وبحث لـــ "مسعود صحراوي": بعنوان (التّداولية عند العلماء العرب)، وهو دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التّراث اللّساني العربي، الصّادر سنة(2005)، والّذي يقرّ فيه بأنّ التّداولية علم جديد للتّواصل الإنساني يدرس الظّواهر اللّغوية في مجال الاستعمال، ويتعرّف إلى القدرات الإنسانية للتّواصل، ومن هنا تكون جديرة بأن تسمى: علم الاستعمال اللّغوي. أفدنا منه كثيرا من المسائل، فكان لنا عونا وسندا سواء على مستوى التّنظير أو الإجراء؛ فبات يرشدنا إذا ما تشّعبت بنا السّبـــل، و يمنهجنا إذا ما ادّلهمت بنا الرّؤى.

أمّا دراستنـــا، فنعتقد - غير جازمين - بأنّها متخصّصـــة سواء في مستواها النّظري أو التطبيقي، وقد وسمناها بـــ:

(التّقديـــم و التّأخيـــر في ضوء النّظريـــة التّداوليـــة)

فهي دراسة نحوية وظائفية؛ لأنّها مسّت الخلفية الفلسفية والمنهجية للدّرس النّحوي العربي في علاقته بالإطار الوظائفي التّداولي؛ مفهوما ومنهجا وموضوعا، متوخية إجراء مقاربة تداولية معرفية على حقل النّحو العربي، على اعتبار أنّ كثيرا من النّحويّـــن العـــرب أمثـــال: **سيبويه، و الجرجانـــي، و ابن جنـــي...**، أشـــاروا في تخريجاتهم و تطبيقاتهم على المفاهيم النّحوية إلى بعض ملامح التّداولية، كمراعاة قصدية المتكلّم، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال المتلقي في مقام ما سمّوه بمصطلح (الإفادة و الفائدة) التّي تحصل للمخاطَب من أثر الخطاب.

أماّ بخصوص الإشكالية التّي نحاول تقصّيها في موضوع بحثنا، فتنطلق من قراءة للموروث النّحوي العربي قصد الكشف عن بعض ملامح الأبعاد التّداولية والوقوف عند بعض مبرّراتها انطلاقا من أنموذج مختار (التّقديم و التّأخير)، وهي إشكالية مركّبة ومعقّدة، تكاد تنفتح على مجموعة أسئلة نراها جوهرية، يمكن حصر فرضياتها في الآتي:

1. ما هي الكيفية الّتي تناول بها النّحاة القدامى مبحث التّقديم والتّأخير؟
2. إلى أي مدى اعتنى النّحاة العرب بالسّياقات والمقامات والأحوال من تقديم عنصر ما هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الجملة؟
3. ما ملامح الطّرح التّداولي عند نحاة العربية في تخريجاتهم لظاهرة التّقديم والتّأخير؟
4. ما دامت اللّغة تمثّل واقعا اجتماعيا. هل بإمكاننا دراسة التّراكيب اللّغوية بمعزل عن محيطها؟

وللإجابـــة عن هذه التّساؤلات، نهجنا منهجا وصفيا تحليليا، يترع إلى التّاريخي الّذي استثمرناه في التّقصي والمتابعة للمفاهيم قصد التّعرف إلى جذورها، و يستعين بالمقاربة التّداولية، وذلك بعرض المسألة النّحوية عرضا موجزا يفي – في تقديرنا– بحاجات البحث، محلّلين الأقوال فيها، غير ناقدين لها.

لذلك فإنّ تصورنـــا للموضوع، كان له أثر في هندسة منهجيتـــه؛ إذ اقتضت طبيعته أن يكون في مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة مذيّلا بفهارس فنيّة اشتملت على الآيات القرآنية، والأبيات الشّعرية، ومصادر البحث ومراجعه، ومحتوياته وفق كلّ فصل.

بيّنا في **مقدّمة** البحث أهمية هذا الموضوع، و كشفنا الاعتبارات التّي دفعتنا إلى اختياره، ثم عرضنا أجزاء البحث وخطّته ومنهجه.

وفي **الفصل الأول** والمعنون بـــ :**(التّداوليّة: التّداخل والاتّساع التّنـــوع)** ؛ حاولنا فيه اقتفاء أهم الأسس والمفاهيم التّي يدور حولها الدّرس التّداولي، محاولين ضبط جهازه المفاهيمي مع التّعرض إلى محطّاته المركزية الخمس المتمثّلة في: الإشاريات، والافتراض السّابق، والاستلزام الحواري، و الحجاج، ثم نظرية الأفعال الكلامية، وختمناه بعلاقات التّداولية مع حقول لغوية معرفية.

وفي **الفصل الثّانـــي** والمعنون بـــ :**(الرّتبـــة والبنية الأساس للجملة العربية)**، تناولنا فيه الرّتبة و التّي هي قرينة ينصاع إليها التّركيب، لأنّ قيمتها الوظيفية تحدّد طبيعة الفعل الكلامي وقوته في إجراء تخاطبي يقع بين المتكلّم والمتلّقي، ثم انتقلنا إلى أحوال بنية الجملة النّحويـــة العربية لدى القدماء و المحدثين، لنختمها بمقاربة تداولية في النّحو الوظيفي لأحمد

المتوكل، و التّي وجدناها منسجمة مع المقام الّذي يتطلب اهتماما بالحدث الكلامي حسب ما تفرضه طبيعة التّواصل والتّبليغ للوصول إلى قدرة تواصلية ناجحة يتحكّم فيها المتكلّم والمتلّقي من زاوية تحقيق الأغراض التّداولية.

وفي **الفصل الثّالث** والمعنون بـــ **:(مستويات الإسنـــاد التّداوليّة)**، تعرضنا فيه إلى مستويات الإسناد في الجملة النّحويـــة العربية منطلقيـــن من تداولية المعاني الإسنادية في اطار الوظائف التّداولية نحو: (المبتدأ، والذّيل، والبؤرة، والمحور، والمنادى) بحكم ارتباط إسنادها بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب.

أمّا **الفصل الأخير** والمعنون بـــ **:(السّياقات النّحوية الوظائفية للتّقديم و التّأخير)**، فاستهـــدف أنموذج التّقديم و التّأخيـــر الّذي يعني مخالفة عناصر التّركيب ترتيبهـــا الأصلي في السّياق، فيتقدّم ما الأصـــل فيه أن يتأخّر ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدّم، وهو أنموذج مختار للتّطبيق دون الانتهاء من الإحاطة على صوّره و أغراضـــه السّياقية الوظائفيـــة في لغة العرب.

خلصنـــا فيه إلى أنّ عملية التّواصـــل والتّبليغ وفق هذا الأنموذج لا تتحكّم فيها القواعد النّحوية فقط، بل تتعدّاها إلى قواعد تداولية رابطة بين البنيات اللّغوية وبين الأغراض التّواصلية المسطّرة من لدن المتكلّم، جاعلة منه منتقيا نظاما نحويا من أنظمة كثيرة وفق ما تمليه الظّروف اللّغوية وغير اللّغوية التّي تخضع لظروف المقام بصورة عامة.

وحصاد هذا البحث، كان خاتمة جمعتْ أهم المحاور والأفكار والنّتائج التّي مسّها البحث، لحل وتفكيك الإشكالية المفترضة.

اقتضت طبيعة البحث مادة تعهدّت مزاوجة بين التّراث والحداثة، ألزمتنا تقصّيهـــا في كلّ ما تقع عليه يدنا من مصادر تراثية، وأن نتابعها في كلّ ما تيسّر لنا من دراسات حداثية .

فبخصوص التّراث، عدنا إلى أمّات الكتب منها:

الكتاب لسيبويه، ودلائل الإعجاز للجرجانـــي، ومعاني القرآن للفـــرّاء، و مغني اللّبيـــب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ومفتاح العلوم للسّكاكي، و الكشّاف للزّمخشري، و الخصائص لابن جني.

و أمّا المراجع الحديثة التّي تناولت الموضوع بصورة مباشرة، فنذكر منها:

التّداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، وأصول تحليل الخطاب لمحمد الشّاوش، وآفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر لمحمود أحمد نحلة، واستراتيجيات الخطاب لعبد الهادي الشّهري، واللّغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسان، وأعمال أحمد المتوكّل، وتحليل الخطاب لبروان ويول، والنّحو العربي لأندريه رومان، والتّداولية اليوم لآن روبول و جاك موشلار، و **Searle**, sens et expression. ، و **Austin**, dire c'est faire quand

و أهم ما واجهناه من الصّعوبات التّي ليس منها بد، هو طبيعة الموضوع ذاته، التّي تحتاج إلى التّحليل العميق، خاصّة بعد الدّراسة اكتشفنا جوانب مستغلقة تعلّقت بمصطلحات المتوكّل في النّحو الوظيفي، وكما لا يخفى أنّ الحقل بكـــر كناّ فيه أحيانا ننحت من صخـــر، وزيادة إلى ذلك ما أضافته الدّراسات اللّغوية الحديثة من تعدّد في المناهج والرّؤى الضّبابيـــة جعلتنا نهرع لمتابعة ما يدبّجه اللّسانيـــون؛ وإن كان أكثـــره

بغير لغة العرب، والمتمظهر في مجالات غير لغوية كحال التّداوليـــات التّي تشابكت فيها المصطلحات وتداخلت فيها المفاهيم وتعالتّ من ورائها صيحـــات التّأصيـــل، وإن استعـــراض منشـــأ التّداوليـــة ليس بالأمـــر الهيّـــن، ولا سيما أنّها مدينة لعدد من التّيارات الفلسفية.

و بجهد المقلّ، وخبرة المبتدئ و حكمة أستاذي المشرف الفاضل، حاولنا قدر المستطاع تحرّي الموضوعية، مع ملاحظة أنّه ليس من السّهل على باحث لم يدرك بعـــد مخاطر مغامـــرة البحث العلمـــي؛ أنْ يحكم على مشروع لساني حداثي ضخم أسّس له جهابذة العلماء، وأملنا أن يكون هذا البحث بدايات طرح لقضية تمسّ التّراث اللّغوي العربي في حقله النّحوي يمهد لدراسات أخرى، و حسبه أن يثير في بطون سطوره مسائل تتعلّق بالرّؤية و المنهج.

وكلّ ما نرجوه من الله العلي القدير أن يكون عملنا في رتب الأبحاث التّي تتطلّع إلى النّهوض بالنّحو العربي وإذكاء جذوته لخدمة اللّغة العربية، وأن يسدّ ثغرة ما في مكتباتها، راجين من الله العون على إكمال ما وعدنا به.

و صلّى الله تعالى على سيّدنا محمد الرّســـول الأميـــن وعلى آلـــه و صحبه و من دعا بدعوته و تمسّك بسنّته...آمين.

والله من وراء القصد وهو يهدي السّبيل.

تيارت في: 19 نوفمبر 2014 م.

الطّالب: العربي بومسحة.

نوقشت في جامعة تلمسان.

بتاريخ: الخميس 10 ديسمبر 2015 م.

الفصـــل الأول

التّداوليّة: التّداخل والاتّساع والتّنوع

1. المبحث الأول : التّداولية: الأصول والمنطلقات.
2. المبحث الثّاني : فلسفة التّحليل واتّجاهاتها في تصنيف التّداولية.
3. المبحث الثّالث : آليات الدّرس التّداولي.
4. المبحث الرّابع : التّداولية والعلوم اللّغوية الأخرى.

المبحث الأوّل

التّداولية: الأصول و المنطلقات

1 . تاريخية الدّرس التّداولي.

2. التّداولية في الثّقافة اللّغوية.

1.2. التّداولية و اللّغة.

1. تاريخية الدّرس التّداولي:

الدّرس التّداولي درس واسع وثرّ، ويشكّل حلقة متقدّمة في تاريخية الخطاب اللّساني المعاصر، ولكنّه درس متداخل الطّروحات ومعقّد المفاهيم والمبادئ والإجراءات والتّصورات، فكثير ممّن كتب فيه و نعته بالضّبابية واللّبس، ومرد ذلك إلى تعدّد مشاربه ومصادره و لكلّ مفهوم من مفاهيمه المركزية حقل معرفي انبثق منه؛ ولاسيّما أنّ هذا العلم، اقتحم مجالات العلوم الاجتماعية والقانونية وعلوم الاتّصال والمنطق والأنثروبولوجيا وغيرها.

ومفهوم التّداولية تجاذبته الكثير من المصادر المعرفية المختلفة، فهي« تقاطع لمصادر أفكار وتأملات مختلفة يصعب حصرها »[1]، نظرا لما اكتنفه من ملابسات تاريخية عسّرت من ظهوره ونشأته، وبخطى وئيدة ضابطة التّموقع داخل المنظومة اللّسانية بتأسيسها نظرية ذات مرجعيات فكرية في مقاربة الخطاب بمختلف أبعاده وأدواته الإجرائية ضمن جهاز مفاهيمي داخل شبكة التّواصل.

زيادة إلى ذلك كان « من نتيجة هذا التّداخل، واتّساع مجالات التّداوليـــة وتنوعها أصبح من العسير وضع تعريف لها جامـــع مانـــع، وقد استطـــاع عدد من الباحثين أن يقدّموا تعريفـــات كثيـــرة للتّداوليـــة ليس منها تعريف سلم من المآخذ عليه، وقد يناقض بعضها بعضا »[2]، وهذا التّداخل في شموليـــة التّعريفـــات يسعى إلى رصد آليات أصـــول

---

[1] –Maingueneau (Dominique) : Pragmatique pour le discours littéraire, Collection : (Lettres Sup) Dunod ,Paris, DL 1997,p:1.

[2] – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002، ص: 11.

هذا العلم، و لذلك انماز بالثّراء والتّشعب الّذي استهدف كافة المجالات المعرفية.

و في هذا السّياق، أدرج **محمود أحمد نحلة** ثلاثة عوامل رئيسة ساهمت بحظ وافر في ضبابية مصطلح التّداولية، والّتي يصعب معها وضع تعريف شامل جامع مانع لها.

نجمل ذكرها في العوامل الآتية [1]:

أ- لم تكن نشأتها لسانية بحتة، بل كان للفلسفة الدّور البارز في نشأتها وتطورها، كغيرها من المصطلحـــات الّتي نشأت في أحضان الفلسفة، ثمّ ما فتئت أن شاعت في الدّراسات اللّسانية نحو: السّيميائية الّتي نشأت على يد الفيلسوف الأمريكي بيرس.

ب-لم تكن التّداولية فرعا من فروع ومستويات التّحليل اللّساني المعروفة.

ت- إنّها قد لا تنضوي تحت علم من العلوم الّتي لها علاقة باللّغـــة، على الرّغم من تداخلها مع هذه العلوم في بعض جوانب الدّراسة.

ومهما يكن من أمر، فإنّ التّداولية la pragmatique اتّجاه لغوي وليد الثّقافة اللّغوية الغربية، وهي ترجمة للمصطلحين « المصطلح الإنجليزي pragmatics بمعنى هذا المذهـــب اللّغوي التّواصلي الجديد الّذي تعـــرف به هذه المقالة، والمصطلح الفرنســـي la pragmatique بنفس المعنـــى، وليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي الّذي يعني الفلسفة النّفعية الذّارئعية»[2].

---

[1] – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص: 10.

[2] – مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، أوت2005، ص: 15.

وأمّا عن تاريخية ارتباط هذا الاتجاه باللّسانيات فيعزى إلى اللّغة، حيث كانت « اللّسانيات حتى الجيل الّذي تلا بلومفيلد تهتم بالفوناتيك، والفنولوجيـــا، وتهتم على استحياء بالقوانيـــن المرفوفونيميـــة(*)، وتغير هذا بالاهتمام بعد ظهور تشومسكي فقد جعل التّركيب syntax، وهو مركز البحث اللّساني»[1]؛ لأنّ اللّسانيات تدرس اللّغة كنظام خارج سياق المتكلّم مركّزة على اللّغة ذاتها مهتمّة بدراسة اللّغات الإنسانية مبرزة خصائصها وتراكيبها ودرجات التّشابه والتّباين فيما بينها؛ على اعتبار أنّ كلَّ لغة لها جهازها المفاهيمي الّذي يضبط خصائصها وعناصرها وبنيتها ومستوياتها، وعندما تتّخذ اللّسانيات من اللّسان موضوعا لها، فإنّها تدرسه دراسة موضوعية، ووصفية، وتاريخية، ومقارنة.

أمّا التّداولية، فتهتم بدراسة المعاني الّتي تتحدّد في مواقف ومقامات معيّنة، وهي بذلك تدرس اللّغة في الاستعمال أو في التّواصل؛ لأنّها تشير إلى أنّ المعاني ليست أمرا متّصلا لا بالألفاظ، ولا بالمتكلّم، ولا بالمتلّقي وإنّما تتّحد في تداول اللّغة بين المتكلّـــم والمتلّقـــي و السّياق معا وصولا إلى المعنى الحاصل.

ويبقى الموضوع المشترك بينهما هو اللّغة هذا الأمر الّذي جعل **رودولف كارناب** (Rudolf Carnap) واصفا التّداولية بأنّها« قاعـــدة اللّسانيات، أو أساسهـــا المتيـــن الّذي تستنـــد إليه »[2]، وهذا الوصـــف

---

*- المورفونولوجية morphophonemics or morphonology or morphophonology أو علم الأصـــوات الصّرفيـــة، أول من وضع أسسه تروبتسكـــوي، وهو فرع من اللّسانيـــات يبحث في مجالات استخدام وسائل التّصويت في تصريف الكلام واشتقاقه؛ أي دراسة أصوات الكلام وارتباط كلّ فونيمة phoneme (أصغر وحدة للصّوت التي لها معنى محدّد). ينظر: الموسوعة الحرّة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/

1 – صلاح الدين صالح حسنين: الدّلالة والنّحو، مكتبة الآداب، ط1، (د.ت)، ص: 187.

2 – Françoise (Armengaud) : La Pragmatique, PUF,4ème édition ,1999, p: 3.

يحيلنـــا إلى أنّ التّداولية تحلّل البنيات اللّغوية لتجعلها في واقع تخاطبي تواصلي.

و مادامت اللّغة تمثّل الملكة الّتي يستعملها البشر للتّفاهم فيما بينهم، فهي تعدّ نظاما تواصليا على نحو ما ذهب إليه **أندري مارتيني** (Martinet André) كونها تصنّف ضمن منظومـــة المؤسّســـات الإنسانيـــة النّاشئـــة في المجتمع قصد بناء عملية الاتّصال بين أفراده، ولذا التّداولية تدرس اللّغة انطلاقا من زوايا متّصلة بجهات الحياة الإنسانية المجسّدة في وصف العلاقات بين اللّغة ومستعمليها[1] .

و التّداولية حقل من حقول الدّراسات اللّسانية « علم جديد للتّواصل يسمح بوصف، وتحليل، وبناء إستراتجيات التّخاطب اليومي بين المتكلّمين في ظروف مختلفة» [2]، لأنّه يدرس كيفية تواصل النّاس عبر إنتاجهم لأفعال كلامية ملموسة أطّرتها الظّروف و الأسيقة، و هذا الأمر يقرّه **صلاح فضل** في قوله: « لها من ذلك الفرع العلمي المتكوّن من مجموعة العلوم اللّغوية الّتي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها خلال إجراءات التّواصـــل بشكل عام»[3]، لأنّها تركّز على الجانب السّياقي الوظائفي للّغة وعلاقاته بمختلف جوانب الحياة الإنسانية مع تحليل عمليات الكلام و التّواصل في آن معا.

---

1 –Martinet(André): Eléments de linguistique générale, Armand Colin: Paris, 1980, p:9.

2 – جاك موشلر، و آن ريبول: التّداولية اليوم، تر: سيف الدّين دغفوس، و محمد الشيباني، بيروت، دار الطّليعة، ط1، 2003، ص:55. و ينظر: فان دايك:النّص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، تر: قنيني عبد القادر، الدّار البيضاء، أفريقيا الشّرق، 2000، ص:13.

3 – صلاح فضـــل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 1992، ص: 10.

و لمّا كانت الحال على هذا النّحو، أضحت التّداوليـــة تدرس اللّغـــة في الاستعمال أو في التّواصل؛ لأنّها تعد أنّ المعنى ليس بمتّصـــل لا بالكلمات، ولا بالمتكلّم، ولا بالمخاطب، بل إنتاج المعنى يتشكّل في شبكة متكاملة، يتم فيها تداول اللّغة بين المتكلّم والمخاطب ضمن أسيقة معينّة (مادية، واجتماعية، ولغوية) قصد الوصول إلى المعنى المندّس في الكلام.

إذاً، التّداولية في جوهرها قائمة على مبدأ رفض ثنائية:«اللّغة/ الكلام (Langue/parole) الّتي نادى بها رائد اللّسانيـــات الحديثـــة **دوسوسير** (Ferdinand de Saussure) القائلـــة بأنّ (اللّغـــة) وحدها دون (الكـــلام)، هي الجديرة بالدّراسة العلمية. وعلى ذلك فإنّ (التّداوليـــة) تعنى بالبحـــث في العلاقـــات القائمة بين اللّغـــة و متداوليها من النّاطقيـــن بها. فتأخذ على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها لدى التّواصل اللّغوي»[1]، فهي ردّة فعل على تلك العلاقة الاعتباطية بين الدّال والمدلول؛ فالدّال علامة لغوية تتخاطب بها الجماعة اللّسانيـــة تحيلنا على المدلول وفق علاقة عرفية اعتباطيـــة. أمّا المدلول، فهو معنى لغـــوي متعارف عليه من لدن هذه الجماعـــة.

[1] – فرناند هالين: التّداولية، تر: زياد عز الدين العوف، "مجلة الآداب الأجنبية"، مجلة فصلية تصدر عن اتّحاد الكتّاب العرب بدمشق، ع 125، شتاء2006 ، ص:1، http://www.awu.sy /

2. التّداولية في الثّقافة اللّغوية:

مفهوم التّداولية في الثّقافة اللّغوية، لم يتم استعماله، من حيث المعنى العام في الثّقافة « اللاّتينية قبل سنة 1438م في أصله إلى اللّغتين الإغريقية Pragramatikos، واللاّتينية بالمعنى القانوني Pragramatika، ولذا المصطلح في الثّقافة الغربيـــة عدة استعمالات: قانونيـــة، وهو الاستعمال الأصـــل، ثم فلسفية، ومنطقية، ورياضياتية، ثم أخيرا لسانياتيـــة(دلالية)، وبلاغيـــة(سياقية) ، وسيمائية(تأويلية) »[1].

ومن المقابلات التّرجمية للتّداولية إلى الثّقافة العربية، نذكر ترجمة **طه عبد الرحمن** في قوله: « وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح "التّداوليات "مقابلا للمصطلح الغربي "براغماتيقا "لأنّه يوفي المطلوب حقّه، باعتبار دلالاته على معنيي" الاستعمال " و "التّفاعل " معا. ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدّارسين الّذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم »[2].

وفي موضع آخر، ألفيناه واصفا الفعل " دول" [*] بالتّحول من حال المتكلّم إلى حال أخرى لدى المتلقي؛ حيث تداول النّاس كذا بينهم يفيد معنى تناقله النّاس وأداروه بينهم، ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم النّقل والدّوران

---

1 - عبد المالك مرتاض: مفاهيم سيميائية، "سيميائيات"، مجلة دورية محكمة تصدر عن مختبر السّيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، الجزائر، ع2، خريف 2006، ص: 10.

2- طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط2،2000، ص:27 .

* - جاء في اللّسان قوله: تداولنا الأمر: أخذناه بالدُّول. فقالـــوا: دَواليك؛ أي مداوَلَةً على الأمر أي تَـــداوُلاً بعد تداول. ودالت الأيـــام؛ أي دارت، والله يداولها بين الناس. وتداولتـــه الأيدي؛ أي أخذته هذه مرّةً، وهذه مرّة. والماشي يداول بين قدميه؛ أي يراوح بينهما. الدَّوْلةُ والدُّولةُ العُقْبة في المال والحَرْب سَواء وقيل الدُّولةُ بالضم في المال والدَّوْلةُ بالفتح في الحرب وقيل هما سواء فيهما يضمان ويفتحان. يقال صار الفيء دُولة بينهم يَتَداوَلونه مَرَّة لهذا ومرة لهذا والجمع دُولات ودُوَلٌ. الدُّولة اسم الشيء الذي يُتداول والدَّوْلةُ الفعل والانتقال من حال إلى حـــال. "ينظر: ابن منظور(أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، (د.ت): مادة: (دول) ".

مستعملان في نطاق اللّغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التّجربة المحسوسة، فيقال: " نقل الكلام عن قائليـــه" بمعنى رواه عنه، ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها...، فالنّقل والدّوران يدلاّن في استخدامهما اللّغوي على معنى التّواصل وفي استخدامهما التّجريبي على معنى الحركة بين الفاعليـــن...، فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما: التّواصل والتّفاعل، فمقتضى التّداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل [1].

وجهد آخر لا يقلّ عن سابقه، ارتسمت معالمه في دراسات **أحمد المتوكل** الوظيفية؛ حيث دافع في مشروعه على أنّ العلوم اللّغوية العربية القديمة انبنت على أسس معرفيـــة، وأنّ القدماء درسوا اللّغـــة انطلاقـــا من نصوص ، وليس من جمل صورية مجرّدة منفردة، الأمر الّذي جعلهم رابطين بنية اللّغة معجما وصرفا وتركيبا بوظيفة التّواصل.

وهو بذاك، وصف الإنتاج اللّغوي العربي القديم في مجموعه: نحوا وبلاغة وأصولا وتفسيـــرا... يحتكـــم إلى مبـــادئ وظيفيـــة[2]، تنطلـــق في مجملها على معنى التّواصل المؤسّس على « تبادل كلامي بين المتكلّم الّذي ينتج ملفوظا أو قولا موجّها نحو متكلّم آخر يرغب في السّماع أو إجابة واضحة أو ضمنية، وذلك تبعا لنموذج الملفوظ الّذي أصدره المتكلّم »[3].

وبهذه الوظيفة التّواصلية، تتجلّى المنفعة المشتركة بين المتكلّم والمخاطب المؤدّية إلى نجاح الخطابات.

---

[1] – ينظر: طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربي، الرّباط، المغرب، ط2، 2005، ص:244.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989، ص:35.

[3] – عبد الجليل مرتاض: اللّغة والتّواصل، اقترابات لسانية للتّواصليين الشّفهي والكتابي، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 93.

1.2. التّداولية واللّغة:

انصاع اهتمام الدّارسين إلى حقل التّداوليات بسبب عجز حقول المناهج الشّكليـــة في مقاربة اللّغة، لأنّها أقصت الجانب الفعلي فيها المتمثّل في الكلام، وهو الجانب الّذي يمثّل بؤرة العملية التّواصلية، فصارت اللّغة ظاهرة تجريدية سواء عند" تشومسكي" أو "دي سوسير"، فعدّت الخطابات بنيات مغلقة مجرّدة من سياقاتها، وظروف إنتاجها، باعتبارها مهتمة بدراسة علاقة العلامات بمفسّريهـــا[1].

وعلى هذا الأساس، فلا ثمرة للملفوظات وهي بعيدة عن السّياق الموجّه من لدن المتكلّم، ومن خلال الظّروف المحيطة بزمان ومكان التّخاطب كي تتّضح مقاصد ونوايا المتكلّم من المعاني المطلوب إيصالها إلى المتلّقي.

و يعود الفضل في وضع مصطلح التّداولية إلى الفيلسوف الأمريكي **تشارلز موريس** (Charles Morris) سنة 1938، حيث كانت تعني له تلك العلاقات بمستخدميها؛ أي من المقام الّذي يجري فيه التّواصل، وبشكل أعم التّبليغ، وما يصنعه المتكلّم باللّغة من أفعال، والّتي يتم بوساطتها توصيل المعاني من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسّرها[2]؛ حيث وزّع هذا الفيلسوف دراسته للرّموز اللّغوية حسب الجوانب الثّلاثـــة الآتيـــة:

---

[1] – " la pragmatique, qui s'intéresse aux relations des signes avec leurs utilisateurs, à leur emploi et leurs effets". Charaudeau (Patrick), Maingueneau (Dominique) : Dictionnaire d'analyse du discours, éditions du seuil, Février 2002, p 454.

[2] – ينظر: مجمع اللّغة العربية: المعجم الفلسفـــي، تصدير إبراهيم مدكور، إخراج و تنقيح توفيق الطّويل، سعيد زايد، الهيئـــة العامة لشؤون المطابع المصرية 1403 /1983، ص: 39. و ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص: 9.

أ- **الجانب النّحوي أو التّركيبي** (Syntax) :

يعنى بعلاقة الرّموز اللّغوية بعضها ببعض وبنية الجملة في إطار مجموعة قواعد ضابطة لعملية الصّحة النّحوية، بنية أن تكون مقبولة من قبل مستعملي اللّغة الموظّفة في التّعابير.

ب- **الجانب الدّلالي** (Semantics) :

ويعنى بالرّموز اللّغويـــة وعلاقتها بالأشياء الّتي تدل عليها في الواقع في إطار سيّاق لغوي، مع الحرص على توظيف الإحالات والإشارات خوفا من اللّبس والتّأويل وسوء الفهم.

ت- **الجانب البراغماتي** (Pragmatics) :

ويعنى بعلاقة الرّموز اللّغوية بالمتلّقي وبالظّواهر النّفسية والاجتماعية المرافقة لاستعمالات هذه الرّموز وتوظيفها في الخطاب؛ أي دراسة علاقة العلامات باستعمالاتها، ومقاماتها، وأطرافها التّداولية[1].

ومن هذه الجهة، تشير **خولة الإبراهيمي** إلى هذه الجوانب الثّلاثة مجتمعـــة، تأسّس في ضوئها الدّرس التّداولـــي؛ حيث تُدرج العلاقـــات الّتي تربط الدّوال اللّغوية بعضها ببعض في الجانب النّحوي، أمّا في الجانب الدلالي، فيتم فيه تصوير هذه العلاقات المرتبطة بالواقع، أي هو مرجع الدّلالات "المعاني" اللّغوية، أمّا في الجانب البراغماتي، فتدرج فيه العلاقات الّتي تربـــط تلك الدّوال بمستعمليهـــا وبظـــروف استعمالهـــا وتجلّيـــات هذه الاستعمالات على البنيات اللّغوية[2].

---

[1] – ينظر: شاهر الحسن: علم الدّلالة السّمانتيكية والبراغماتية في اللّغة العربية، دار الفكر للطّباعة والنّشر، عمان، ط1، 2001، ص: 157 .

2- ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنّشر، حيدرة، الجزائـــر، ط2، 2006، ص: 176.

وبهذا الطّرح، نخلص إلى أن هذه الجوانب الثّلاثة، تعكس علاقات ثلاث هي:

أ. علاقة اللّغة باللّغة المجسّدة في جانبها التّركيبي.

ب. علاقة اللّغة بالواقع الممثّل في جانبها الدّلالي.

ت. وآخرها، علاقة اللّغة بمستعمليها المتمثّلة في شقّها التّداولي.

و بهذا الوصف، إنّ التّداولية اصطلاح في اللّسانيات الّتي هي علم دراسة اللّغة، تدرس كيفيات ووضعيات استعمال اللّغة للتّعبير عمّا يقصده المتكلّم في حالات عامة أو استثنائية من مهماتها حل مشكلات اللّغة و الفكر في أطر نظريات محكمة[1].

أمّا بخصوص مسألة ارتباطها بمصطلح الذّرائعية الّتي جرى إطلاقها على العقيدة الّتي عرضها **موريس بلونـــدل** (Maurice Blondel) في كتاب "**الفعل**" سنة 1893، القائم على إظهار حقيقة من خلال الفعل، فتتخطّى الظّاهرة العادية، و يؤدي تحليلها الكامل بالضّرورة إلى الانتقال من المسألة العلمية إلى المسألة الميتافيزيقية ، كائنا ما كان تفكيرنا وعزمنا وتنفيذنا، فإنّ في الفعّالية الأكثر عقلانية، أو الأكثر مادية واقع على الدّوام وباستمرار، هي الفعـــل " **البراغمـــا** "(Action)، وما يتلّقى من معونات، وما يعاني جرّاء ذلك من ردود أفعال، بحيث إنّ التّركيب البشري يجد نفسه مطوّرا عضويا، وكأنّه من صنيع فعله عينه، بوصفه فعلا ناجزا[2].

---

1 – "Pragmatics (noun, linguistics) : The study of the way in which language is used to express what's b really means in particular situations, especially when the actual words used may appear to mean different Pragmatism thinking about solving problems in a practical and sensible way rather than by having fixed ideas and theories». Michael (Ashby) : Oxford advanced learner's dictionary of current English, sixth edition: sally wehmeier, Oxford university press, 2000, p 990.

2 – ينظر: أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، تعهد و إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001، مجلد2، ص:1014.

المبحث الثّاني

فلسفة التّحليل و اتّجاهاتها في تصنيف التّداولية

1. فلسفة التّحليل.

1.1. اتّجاهاتها:

1.1.1. الوضعانية المنطقية Positivisme Logique

2.1.1. الظّاهراتية اللّسانية Phénoménologie du Langage

3.1.1. فلسفة اللّغة العادية Philosophe du Langage Ordinaire

2. فلسفة فتجنشتاين (Wittgenstein) و نظرية الأفعال الكلامية.

1.2. أوستين Austin و نظرية الأفعال الكلاميـــة.

2.2. سيـــرل Searle و نظرية الأفعال الكلاميـــة.

3. تصنيفات التّداوليـــة.

1.3. تصنيفات حسب الحقول المعرفية.

1.3.3. التّداولية الاجتماعية Socio Pragmatique

2.3.3. التّداولية اللّغوية Pragmatique Linguistiques

3.3.3. التّداولية التّطبيقية Pragmatique Appliquées

4.3.3. التّداولية العامة Pragmatique Général

2.3. تصنيفات حسب السّياقات.

1.2.3. التّداولية الصغرى

2.2.3. التّداولية الكبرى

3.2.3. ما وراء التّداولية

3.3. تصنيفات حسب البعد الاستعمالي للكلام.

1.3.3. التّداولية اللّفظية(لسانيات التّلفظ) Pragmatique Enonciative

2.3.3.التّداولية التّخاطبية(نظرية أفعال اللغة) Pragmatique Illocutoire

3.3.3.التّداولية التّحاورية Pragmatique Conversationnelle

4. درجات التّداوليـــة.

1.4. تداولية من الدّرجة الأولى.

2.4. تداولية من الدّرجة الثّانية.

3.4. تداولية من الدّرجة الثّالثة.

1. فلسفة التّحليل:

اقترنت التّداوليـــة كحقل لغـــوي بمذهب الفلسفـــة البرجماتيـــة، لما في ذلك من أوجه التّلاقي بينهما: كالتّرجمة الاستعماليـــة ؛ فالأولى تسعى باحثة عن أطر تنفـــذ بها إلى الاستعمـــال العملـــي للّغة حتّى تنقلها من تجريديتها و صوريتها إلى واقعيتها؛ أمّا الأخيرة، فتحاول ترجمة الأفكار إلى واقع عملي ملموس، و بعد ذلك انتشرت واكتسحت الحقول المعرفية لتنهل من مواردها، وبصفة أدق الفلسفة التّحليلية Philosophie Analytique الّتي تعد المنبت الرّئيس لها.

نشأت هذه الفلسفة في « العقد الثّاني من القرن العشرين في فيينّا بالنّمسا، على يد الفيلسوف الألماني **(غوتلوب فريجه** Gottlob Frege 1848 – 1925) في كتابه "**أسس علم الحساب**"، والّذي أجرى فيه بعض التّحليلات اللّغوية من مثل: تمييّزه بين مقولتين لغويتين هما: اسم العلم والاسم المحمول اللّذان يعدّان أساس القضية الحملية، حيث بيّن أنّ المحمول يقوم بوظيفة التّصور(concept)؛ أي إسناد مجموعة من الخصائص الوصفية الوظيفية لاسم العلـــم، في حين يشير اسم العلم إلى فرد معيّـــن، في مقابل الوظيفة الأساس للمحمول وهي الدّلالة على مجموع الخصائص أو بعضهـــا، والّتي تسند إلى اسم العلم، إضافـــة إلى هذا نجده قد ميّـــز بين المعنى والمرجع أيضا، وهذا التّجديد اللّغـــوي في الفلسفـــة إنّما ينم عن رؤيته الدّلالية، وبذلك أحدث قطيعة إبستيمية بين الفلسفة القديمة والفلسفة الحديثة[1].

1 – ينظر: ماري آن بافو ، جورج إليا سرفاتي: النّظريات اللّسانية الكبرى(من النّحو المقارن إلى التّرائعية)، ترجمة: محمد الرّاضي، المركز الثّقافي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص:351.

1.1. اتّجاهاتها:

تبلورت فلسفة التّحليل في ثلاثة اتّجاهات هي [1]:

1.1.1. الوضعانية المنطقية Positivisme logique:

يمثّلها **رودولف كارناب** Carnab ، حيث إنّ فلاسفة هذا التّيار متضجّرون من اللّغات الطّبيعية [*] بسبب ما فيها من إساءة و غموض واعتباطية، الأمر الّذي جعلهم يتفحصونها باحثين عن الثّغرات الّتي تتيح صياغة تلك اللّغة المصطنعة بديلا عن اللّغات الطّبيعية، فاستبدلوها بلغة منطقية صارمة (مثل لغة الرّياضيات) .

2.1.1. الظّاهراتية اللّسانية Phénoménologie du Langage:

ويمثّلها إدموند **هوسرل** (Edmund Husserl)، تقوم هذه الفلسفـــة على الموضوع والـــذّات، حيث إنّه ليس ثمة موضوع مجرّد من ذات، ولا ذات مجرّدة من موضوع، فهما وجهان لعملة واحدة. وهي دعوة صريحة غايتها الوصول إلى الجواهر عبر الظّواهر.

3.1.1. فلسفة اللّغة العادية Philosophe du Langage Ordinaire:

ويمثّلها **فتجنشتين** (Ludwig Josef Johann Wittgenstein) ، الفلسفة عند فتجنشتاين ليست نظرية كتلك النّظريات الّتي تنطوي عليها العلوم الطّبيعية، فهي لا تصل بك في النّهاية إلى مجموعة من النّتائج، وإنّما هي

---

1 – ينظر: الجيلالي دلاّش: مدخل إلى اللّسانيات التّداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، نوفمبر 1992، ص. ص:17– 18.

* – اللّغة الطّبيعية هو مصطلح في علم اللّسانيات يقصد بها اللّغة البشرية الّتي يمكن للأطفال اكتسابها من والديهم أو مربّيهم بشكل عفوي دون تعليم أو إرشاد وأن يتعامل معها النّاس كلغة أم، وهي تختلف عن اللّغات الاصطناعية مثل: اللّغات الشّكلية أو لغات البرمجة، أو عن الوسائل التّواصلية الموجودة لدى الحيوانات من ناحية أخرى. ينظر: الموسوعة الحرّة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/

نشاط أو عملية توضيحية نهدف من ورائها إلى حصر الأفكار المختلطة الغامضة، وعلى الفلاسفة أن يدركوا أنّ كلّ مهماتهم هي تحليل (المقال المنطقي) الّذي نصطنعه في وصف العالم الخارجي، وبهذا تكون مهمة الفلسفة في نهاية التّحليل هي القضاء على الفلسفة أو التّخلي عن كلّ فلسفة.

يؤرّخ لفلسفة التّحليل بظهور مدارس جديدة نشأت في أحضان الفلسفة اليونانية، وبأكثر تحديد النّظرة الأرسطيـــة إلى اللّغة « لعلّ ما ساد في إنجلترا والولايات المتّحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثّانية تيار وسم بـــ: الفلسفة التّحليلية واللّسانية هو امتداد و نقد للنّظرة الأرسطيـــة إلى اللّغة القائمة على الانطلاقة من القضية Proposition في التّحليل الرّامي إلى عقلنة الكون...، واللّغة أداة كفيلة بأن تتبئ وتساعد في عملية فهم المدركات، وبما أنّها ترضى التّحليل، فتستنتج بوساطة الفلسفة التّحليلية واللّسانية أسرارا كثيرة كانت تختفي في كيان اللّغة الّتي تظل المحتفظة الأمينة على المتصوّر»[1].

و في هذا المنحى، تعد مدرسة أكسفورد Oxford رائدة في تناول اللّغة من زاويتها الفلسفية محدثة جسرا بين المجاليـــن: اللّساني و الفلسفي، وهي الّتي ينتسب إليها الفيلسوف الإنجليزي Austin John Lang Shaw، صاحب القدم الرّاسخة في دراسة اللّغة العادية الممثّلة في الكلام من زاوية فلسفية تحليلية غير معقدّة [2].

لأنّ محور فلسفة التّحليل هو اللّغة دلالة وتركيبا، فأولت اهتماما مكثّفا معمّقا في تبيان الدّلالة اللّغويـــة، وذلك بتجلية جوانبها مع الدّعـــوة

1 – يوسف مقران: المصطلح اللّساني المترجم (مدخل نظري إلى المصطلحات)، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1، 2007، ص.ص: 32– 33.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 35.

إلى تجديد شحنات الألفاظ، وتحليل العبارات قصد الوصول إلى البيان، فكانوا « فلاسفة التّحليل من دعاة الدّقـــة والوضوح، اهتموا باللّغة وعبّروا على أنّ أغلـــب مشكلات الفلسفـــة نابعة من عدم فهم منطق اللّغـــة» [1]؛ لأنّ الفلسفـــة تتعامل مع المطلق، ولذا وجدت شرعية تنفسّها في اللّغـــة على نية الإطلاق؛ فلربّما كانت اللّغة محطّ اهتمام الفلاسفة، غير أنّها لم تعد موضوعا محوريا في الفلسفة إلاّ في القرن العشرين على اعتبار أنّها أداة حلّت العديد من المشكلات في مختلف فروع الفلسفة.

وهذا الاهتمام الّذي أبداه الفلاسفة المعاصرون باللّغة، ازداد الاعتماد على تحليل ميكانزماتها، و إرساء رؤى تنم على آليات استخدام الألفاظ المعبّرة عن الأفكار، لأنّ النّظرة النّمطية القديمة بأن اللّغة ما هي إلاّ أداة تعبير عن الفكر.

و موضوع اللّغة في ضوء فلسفة التّحليل أداة معرفية الّتي نستطيع بواسطتها فهم الكون فهما صحيحا، ضاربة بذلك ما جاءت به الفلسفة الكلاسيكيـــة، وخاصة مبدأ اللّغات الطّبيعيـــة الّذي لم تلتفت إليه، ولم تعطه ما يستحقّه من الدّرس والبحث، وهو المبدأ الّذي اهتمت به الفلسفة التّحليلية، والّذي يعد من صميم البحث التّداولي[2] .

و على هذا الأساس، كان لفلسفة التّحليل الملمح الرّئيس في نشأة التّداولية؛ إذ بتحليلها للّغة الطّبيعية أثارت مشكلة منهجية هامة كانـــت غائبـــة عن الدّراسات اللّسانية السّابقـــة، تمثّلت في دراسة قواعد استعمال

[1] – محمد علي أبو ريان: الفلسفة ومباحثها، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، ط4، ص: 79.

[2] – ينظر: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص:2 .

اللّغة في سياقات مختلفة مرتبطة بمقاصد المتكلّمين وأغراضهم وأحوال المخاطبين و ظروف الخطاب.

و من هذا المنطلق، حينما تحـــدث **(فتجنشتايـــن)** في الفحـــوص عن ألعاب اللّغة language games، الظّاهر أنّه لم يجد بونـــا بين الطّريقـــة الّتي توظف بها اللّغة، والطّريقة الّتي نلعب بها لعبة، والشّبه الوحيد هو القواعد الموظّفة لكليهما.

هذا الأمر، يصطلح عليه في هذه النظرية بالتّماثـــل: « ألعاب اللّغة بل يحكي أنّه ذات يوم كان يسير في حقل حيث كانـــت تدور مباراة في كرة القدم، وبعد لحظات من التّأمل رأى أنّنا نلعب ألعابا مع الألفاظ»[1]؛ ومن هنا، نكتشف قضية تعلّميـــة تستهدف سوء تعلّـــم واستخدام اللّغـــة الّذي نعزوه إلى مخالفة القواعد الّتي تبنى عليها اللّغة، وكلّ فهم خاطئ لحقيقة منطق اللّغة يقودنا إلى الوقوع في مشكلات تتعلّق بادراك القواعد الضّابطة لها.

و ممّا لاحظه **محمد مهران** عن نظرة **فتجنشتان** إلى الفلسفة بوصفها نشاطـــا علاجيـــا، فليس من شأن الفلسفة أنّ تبحث عن إجابات لأنّ لكلّ لغة منطقها الخاص الّذي تنمـــاز به، فألعاب اللّغـــة هي صورة من صور الحياة وما تتضمنها من أساليب عديدة للكلام، حيث يتحدّد معنى لكلّ رمز لغوي في الحياة بالاستعمال الّذي نسوقه فيه[2].

---

[1] - محمد مهران رشوان: دراسات في فلسفة اللّغة، دار قباء للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهـــرة، 1998، ص:107. و الزواوي باغـــورة: الفلسفة واللّغـــة (نقد المنعطف اللّغـــوي في الفلسفة المعاصرة)، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص:198.

[2] - ينظر: محمد مهران رشوان: دراسات في فلسفة اللّغة، (م.س)، ص: 108.

2. فلسفة فتجنشتاين (Wittgenstein) و نظرية الأفعال الكلامية:

ظلت فلسفة فتجنشتاين حبيسة الأدراج إلى أن تبنتها مدرسة أوكسفورد بالمحاضرات الّتي ألقاها **أوستين** Austin ما بين:(1952-1954)، وأخرى في هارفارد سنة 1955، والّتي جمعها **أرمسون** Ermsson سنة 1960 باسم:

ماذا نصنع بالكلمات؟ How to do things with word [1].

و في هذا المنحى، يمكن لنا الوقوف عند علمين هما: **أوستين Austin** وتلميذه **سيرل Searle**، كان لهما الفضل في تأصيل نظرية الأفعال الكلامية.

1.2. أوستين Austin و نظرية الأفعال الكلاميـــة:

لقد ميّز أوستين Austin بين نوعين من الأفعال:

أفعال إخبارية، و أخرى إنجازية[2].

1. أفعال إخبارية constative:

هي الّتي يمكن لنا أن نحكم عليها بالصّدق أو الكذب تتعلّق بوصف وقائع العالم الخارجي.

2. أفعال إنجازية أو أدائية performative :

وهي الّتي لا توصف بالصّـــدق ولا تنعت بالكذب، بل تكون موفّقة أو غير موفقة، وتظهر في: التّسمية، و الوصية، والاعتذار، والنّصح، والوعد...

---

[1] – ينظر: فيليب بلانشيه: التّداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنّشر والتّوزيـــع، اللاذقية، سوريـــة، ط1، 2007، ص:32. و ينظر: جاك موشلر، و آن ريبول: التّداولية اليوم، (م.س)، ص: 28.

[2] – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص.ص:43-44.

وهذه الأفعال تتوفّق بشروط تكوينية وأخرى قياسية.

أ- الشّروط التّكوينية(الملائمة) Felicity Conditions:

– وجود إجراء عرفي مقبول في المجتمع كالزواج والطّلاق....

– تضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معيّنون في ظروف معيّنة.

– أن يكون التّنفيذ صحيحا.

– أن يكون التّنفيذ كاملا.

ب- الشّروط القياسية هي شروط مكمّلة لإنجاز الفعل:

– كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره ومشاعره ونواياه.

– أن يلزم بما يلزم نفسه به.

والفعل الكلامي في نظر أوستين يتألّف من ثلاثة أفعال هي[1]:

1. الفعل اللّفظي(النّطقي) Acte locutoire:

يتأسس وفق نظام صوتي منطوق وفق تركيب نحوي يحقّق معنى يحيل إلى مرجع معلوم.

2. الفعل الإنجازي Acte Illocutoire :

يمثّله المعنى الإضافي الكامن وراء المعنى الأصلي (المتضمـــن في القول).

3. الفعل التّأثيري: Acte perlocutoire:

النّاتج عن القول أي الأثر الّذي يحدثه الفعل الإنجازي في السّامع.

---

[1] – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص.ص: 45–46. و ينظر: جان سيرفوتي: الملفوظية، "دراسة"، تر: قاسم المقداد ، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1998، http://arareaders.com/books/، ص: 01.

أمّا مسألة تصنيفه للأفعال الكلامية من حيث قوتها الإنجازية خمسة أصناف، فهي :

أ- أفعال الأحكام Verdictive:

تشمل أحكاما يصدرها القاضي أو الحَكم.

ب- أفعال القرارات Exécutive:

تتمثل في اتخاذ قرار كالطّرد والحرمان... .

ت- أفعال التّعهد Commissive:

كتعهد المتكلّم بفعل شيء مثل: الوعد، القسم... .

ث- أفعال السّلوك Behabitive:

تكون كرد فعل لحدث نحو: الاعتذار، الشّكر، التّحدي... .

ج- أفعال الإيضاح Expositive:

لبيان وجهة النّظر مثل: الاعتراض، التّشكيك، الإنكار... .

و بصورة عامـــة، ثمة فرق بين الفعل الكلامـــي والفعل التّكلمـــي، لأنّ مفهوم الفعل الكلامي عند« أوستين عكس الفعل التّكلمي، الّذي نحققه عبر قـــول شـــيء ما، فإنّ الفعل الكلامـــي هو بالـــذّات فعل قول شيء ما: فبالتّلفظ بالجملة :"جورج سيأتي" أقول أنّ جورج سيأتي(فعل كلامي)، و بقولي هذا فإنّي قد أحذر، استنتج، أهدّد، أستخلص أو أتنبّأ (فعل تكلّمي)، وبالمثل، فبالتّلفظ بـــ "تقدّم إذن"، فإنّي أقول لك : تقدّم(فعل كلامي)، وبقولي ذاك: فإنّي قد أصدر لك أمرا، إذنا، أو نصيحة، أو أعرض عليك التماسا، أو أتحداك) فعل تكلمي»[1] .

[1] – Austin (John Lang Shaw): quand dire c'est faire, traduction française de:gilles lane, postface de: François récanati, éditions du seuil, Paris, 1970, p:109.

2.2. سيـــرل Searle و نظرية الأفعال الكلاميـــة:

جـــون سيـــرل Searle John – تلميذ أوستين– له دور لا ينكـــر في تطوير نظرية الأفعال الكلامية، فلقد «أعاد تناول نظرية أوستين وطوّرها من حيث الأبعاد والمقاصد و المواضعات، ويمكن اعتبار الأعمـــال اللّغويـــة والجمل الّتي تنجز بها وسيلـــة تواضعيـــة للتّعبيـــر عن مقاصدها...»[1]، و ما أضافه سيرل هو معنى المتكلّم، ويمكن للسّامع أن يصل إلى هذا المعنى المراد من خلال مبدأ التّعاون الحواري؛ فأبرز أثر القوة الإنجازية المتمثّلة في نظام بناء الجملة وما يتّصل بها من نبر وتنغيم وصيّغ فعلية، وطوّر شروط الملائمـــة الّتي وضعها أوستين جاعلا منها أربعـــة [2]:

أ. شروط المحتوى القضوي Contenue Propositionnelle :

و هو المعنى الحرفي الأصلي للجملة في فعل الوعد، إذا كان دالا على حدث في المستقبل يلزم به المتكلّم نفسه.

ب. الشّرط التّمهيدي Préparatoire:

يتحقّق بقدرة المنجز على أداء الفعل وقت الفعل، لكن لا يكون واضحا عند المتكلّم والمخاطَب.

ت. شرط الإخـــلاص Sincertive:

وفي هذا الشّرط يكون المتكلّم مخلصا في إنجاز الفعل، فلا يقول غير ما يعتقد.

ث. الشّرط الأساس Essentielle:

يتحقق حين يحاول المتكلّم التّأثير في السّامع لينجز الفعل.

---

[1] – جاك موشلر، و آن ريبول: التّداولية اليوم، (م.س)، ص: 33.

[2] – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص: 48.

3. تصنيفات التّداولية:

1.3. تصنيفات حسب الحقول المعرفية:

اتّسعت مجـــالات الدّراسات التّداوليـــة بتعدّد وخصب مشاربهـــا في اللّغة، فقد تفرعت عنها مسارات متعددة، اهتم كل منها بحقل معين، أدى هذا الأمر إلى تصنيفها إلى عدة تداوليات نذكر منها[1]:

1.3.3. التّداولية الاجتماعية Socio pragmatique :

تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللّغوي المستنبطة من السّياق الاجتماعي.

2.3.3. التّداولية اللّغوية Pragmatique linguistiques:

تدرس الاستعمال اللّغـــوي من وجهة نظر تركيبية، حيث تنطلق من اتّجاه مقابل للتّداولية الاجتماعية، فإذا كانت هذه تنطلق من السّياق الاجتماعـــي إلى التّركيب اللّغـــوي، فإنّ تلك تنطلق من التّركيب اللّغوي إلى السّياق الاجتماعي.

3.3.3. التّداولية التّطبيقية Pragmatique appliquées:

تعنى بمشكلات التّواصل في المواقف المختلفة وخاصة حين يكون للاتّصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كالاستشارة الطّبية، وجلسات المحاكمة...

4.3.3. التّداولية العامة Pragmatique général:

تهتم بدراسة الأسس الّتي يقوم عليها استعمال اللّغة استعمالا اتّصاليا.

[1] – محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م .س)، ص: 15.

2.3. تصنيفات حسب السّياقات:

هذا التّصنيف ينطلق من السّياقـــات، لمسناه عند **نادية رمضان النجار**[1]:

1.2.3. التّداولية الصغرى:

الّتي تتجه نحو السّياقات الجزئية للخطابات.

2.2.3. التّداولية الكبرى:

الّتي تهتم فيه بالسّياقات الاجتماعية للخطابات.

3.2.3. ما وراء التّداولية:

الّتي يقصد بها توجيه وعي النّاس نحو: الخطابات الإعلامية والعلمية، المناورات والإشهار.

[1] – نادية رمضان النّجار: الاتّجاه التّداولي والوظيفي في الدّرس اللّغوي، مؤسّسة حورس الدّولية للنّشر والتّوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1، 2012، ص: 20.

3.3. تصنيفات حسب البعد الاستعمالي للكلام:

ينطلق هذا التّصنيف من البعد الاستعمالي أو الإنجازي للكلام آخذا بعين الاعتبار المتكلّم والسّياق معا، تجلّى في ثلاث تداوليات متجاورة [1]:

1.3.3. التّداولية اللفظية(لسانيات التّلفظ)Pragmatique Enonciative :

هذا الصّنف، يعنى بوصف العلاقات الموجودة بين المعطيات الدّاخلية للملفوظ وخصائص الجهاز التلفظي؛ أي للمتكلم والمتلقي وصفة للخطاب. وتبّناه "شارل موريس".

2.3.3.التّداولية التّخاطبية (نظرية أفعال اللغة)Illocutoire Pragmatique :

وتعنى بالقيم التّخاطبية المضمرة داخل الملفوظ والّتي تسمع بالاشتغال كفعل لغوي. و تبناها كلّ من أوستين وتلميذه سيرل.

3.3.3.التّداولية التّحاورية Pragmatique Conversationnelle :

وقد نتج تطور التّداوليـــة إلى الغوص في التّعامـــل مع الأفكار؛ حيث اشتغلت بالحوارات والتّبادلات الكلامية. وتبناها علماء الأنثروبولوجيا و الإثنولوجيا[*].

---

[1] – فيصل مفتن كاظم: التّداولية في النّحو العربي، "مجلة أبحاث ميسان"، مجلة تصدرها جامعة البصرة، العراق، مجلد2، ع 4، 2006، ص: 37.

[*] – الأنثروبولوجيا Anthropology : مشتقة من كلمتين يونانيتين: أنثروبوس (Anthvo pos)، وتعني الإنسان ولوغوس (Logos)، ومعناها الكلمة أو الموضوع أو الدّراسة، وبهذا يكون معنى الأنثروبولوجيا هو دراسة الإنسان، أو علم الإنسان، حيث يدرس البشر في ماضيهم وحاضرهم؛ انطلاقا من الثقافات عبر التاريخ.

– علم الإثنولوجيا : Ethnology علم الأعراق هو فرع من الأنثروبولوجيا يبحث في أصول الشّعوب المختلفة وخصائصها وتوزعها وعلاقاتها بعضها ببعض، ويدرس ثقافاتها دراسة تحليلية مقارنة . ينظر: الموسوعة الحرّة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/

4. درجات التّداولية:

بحكم اتجاه التّداوليـــة الّذي نشأ بامتـــزاج وتقاطع مجموعة كبيرة من المعارف والنظريات، قدم الهولندي هانسون Hansson سنة 1974 تصورات تنسجم مع الطابع الاستعمالي للغة، يهدف من خلالها توحيد الرؤى للتّداولية؛ حيث حصرها في الدراسة الّتي تدرس اللّغة باعتبارها مجموعـــة من الأفعال منطلقا من درجة تعدّد السّياق من جزء إلى آخر؛ أي لفظة الدّرجات عوض الأجزاء يقصد بها المرور التّدريجي من مستوى إلى مستوى آخر حسب درجات التّعقيد من حيث السّياق .

وفي ضوء هذا المعطى، تصور آخر للتّداولية على مستوى الامتداد والتّوسع ثلاث درجات[1]:

1.4. تداولية من الدّرجة الأولى:

تشمل دراسة مختلف نظريات الّتلفظ من الرّموز الإشارية والتّعبيـــرات الغامضـــة، باعتماد السّياق الوجودي المرجعـــي؛ المتمثّل في وجود المتخاطبين، ومعطيات الزّمان والمكان(سياق التلفّـــظ مع وجود المتخاطبين في إطار الزّمان والمكان).

[1] – ينظر: أرمينكو فرانسواز: المقاربة التّداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرّباط، 1986، ص:41–72. و ينظر: خليفة بوجادي: في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2009، ص.ص:79–80. وينظر: صابر الحباشة: الحجاج في التّداولية(مدخل إلى الخطاب البلاغي)، "ثقافات" مجلة علمية محكمة تعنى بالدّراسات الثّقافية، كلية الآداب، البحرين،2011، ص: 205.

2.4. تداولية من الدّرجة الثّانية:

تدرس الأسلوب الّذي يرتبـــط فيه القول بقضية مُعبّر عنها بجملة منطوقة، حيث تكون هذه الأخيرة متباينة مع الدّلالـــة الجانبية للملفـــوظ، وهنا ينبغي أن تنماز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحَرْفيـــة للجملـــة، فهي تتـــناول بالدّراســـة قوانيـــن الخطاب والظّواهـــر الضّمنيـــة لّلغـــة؛ أي دراسة حجـــم ما يبلغـــه المتكلّـــم من دلالات في الملفوظات المستعملة، ومدى نجاحه أو فشله في التّواصـــل، وسياقهـــا يكون أوسع من الأولى، إذ يمتد إلى المعتقدات والأعراف ونفسيات المتخاطبين...

3.4. تداولية من الدّرجة الثّالثة:

تشمل جميع الدّراســـات الّتي تدخل في إطار نظريات أفعال الكلام، والّتي تتحقق تبعـــا للسّيـــاق المحدّد لجديـــة التّلفظـــات؛ لأنّ الأمر متعلّق في هذه الدّرجة بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر الاستعمالات اللّغوية في مختلف الوضعيات التّواصلية، ولا سيما توظيف الأفعال الكلامية غير المباشرة يجعل السّياق أكثر تعقيدا.

المبحث الثّالث

آليات الدّرس التّداولي

1. آليات الدّرس التّداولي

1.1. الإشاريـــات Déictiques

1.1.1. أصنافها:

1.1.1.1. الإشاريات الشّخصية Déictiques personnels

2.1.1.1. الإشاريات الزمانية Déictiques temporelles

3.1.1.1. الإشاريات المكانية Déictiques Espace

4.1.1.1. إشاريات الخطاب Déictiques Discoursifs

5.1.1.1. الإشاريات الاجتماعية Déictiques Social

2.1. الافتراض المسبق أو السّابق Pré-supposition

1.2.1. مواصفات الإضمارات التّداولية.

3.1. الاستلزام الحواري L'implication Conversationnelle

1.3.1. ضرباه.

2.3.1. مسلمات Grice.

4.1. نظرية الأفعال الكلامية Les Acts de Language

1.4.1. اضطراب المصطلح وتداخله.

5.1. نظرية الحجاج Argumentation

1.5.1. الحجاج والفعل الكلامي.

1. آليات الدّرس التّداولي:

التّداولية تقوم على دراسة خمسة جوانب مركزية، نحاول اقتضاب بيانها في أهم ما تنضوي عليه من أسس و مفاهيم، وهي:

1. الإشاريات.
2. الافتراض السّابق.
3. الاستلزام الحواري.
4. الأفعال الكلامية.
5. الحجاج.

1.1. الإشاريـــات Déictiques:

تتمثل الإشاريات في: أسماء الإشارة والضّمائر وأسماء الموصول، وظروف الزّمان والمكان، من العلامات اللّغوية الّتي لا يتحدّد مرجعهـــا إلاّ في سياق الخطاب التّداولـــي، لأنّها خاليـــة من أي معنى في ذاتها، لذلك فقد كان العرب يطلقون عليها المبهمات[1].

وهي تساهم في اتّساق الخطاب وانسجام الدّلالة و عليه تكون «الإشاريات هي تلك الأشكال الإحالية الّتي ترتبط بسياق المتكلّم مع التّفريق الأساس بين التّعبيرات الإشارية القريبة من المتكلّم مقابل التّعبيرات الإشارية البعيدة عنه» [2].

و الإشاريات الّتي تستخدم في اللّغة تقرّبهـــا من المتلقـــي، فتزيل عنه اللّبس والغموض، و كلّ فعل « لغـــوي يكون ناجحا إذا علم المخاطَب قصد و إحالة العبارة، وإذا كان للمتكلِّم غرض ينبغي بموجبه أن يشكّل المخاطَب هذه المعرفة» [3]، وفي باب الإشاريات تتحدّد مواطن القرب والبعد في الخطاب وفق السّياق الّذي تقع فيه .

1.1.1. أصنافها:

1.1.1.1. الإشاريات الشّخصية Déictiques Personnels:

هي العناصر الإشارية الدّالة على شخص، ضمائر الحاضر، المقصود بها الضّمائر الشّخصية الدّالة على المتكلّم وحده أنا أو المتكلّم

---

1 – ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004، ص:80.

2 – المرجع نفسه، ص: 81.

3 – فان دايك: النّـــص والسّياق استقصاء البحث في الخطـــاب الدّلالي والتّداولي، (م.س)، ص: 266.

ومعه غيره مثل: نحن، والضّمائر الدّالـــة على المخاطَب مفردا أو مثنـــى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا[1].

وبهذا الوصف، تحيلنا إلى الضّمائر في تحديد الجهة « إنّ ضمائر المتكلّم والمخاطَب، المتصل منها والمنفصل، يقصد بها المتكلّم والمخاطَب على جهة التّحديـــد، وهي تشترك في هذه الخاصيـــة مع أسماء الإشـــارة، من حيث إنّها وحدات لسانية تدل على شخص أو شيء حاضر أثناء عملية فعل الكلام »[2].

وبهذه الخاصية، توظيفها يشير إلى وضعية كلّ من المتكلّم والمخاطَب أثناء الفعل الكلامي، وحينما يقع الالتباس في تداخل الضّمائر في الملفوظ اللّســانـــي الواحد يمكن رصده بمستـــوى القـــوة الإنجازيـــة في إحالات الضّمائر كما اقترحه **أحمد المتوكل:** « دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسّا ورآه بكر فابتسم له وصافحه...، لأنّ اللّبس يقع في إحالية الضّمير على خالـــد أو على بكر، فالقالب النّحوي_ البنية التّحتية _ هي الّتي تأمننا من اللّبس» [3].

2.1.1.1. الإشاريات الزمانية Déictiques Temporelles :

كلمات تدل على زمان يحددّه السّياق بالقياس إلى زمان المتكلّم، فزمانه هو مركز الإشـــارة الزمانية للكـــلام، فإذا لم يعرف زمان التّكلـــم أو مركز الإشارة الزّمانية التبس الأمر على السّامع أو القارئ [4]، فقولك

1 – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م، س)، ص: 17.
2 – قنيني عبد القادر: المرجع والدّلالة في الفكر اللّساني الحديث، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 2000، ص:4 .
3 – أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(البنية التّحتية أو التّمثيل الدّلالي التّداولي)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، 1995، ص: 144.
4 – أرمينكو فرانسواز: المقاربة التّداولية، ترجمة: سعيد علوش، (م.س)، ص:42.

(بعد أسبوع) يختلف مرجعها، لأنّ زمان المتكلّم وسياقه هما اللّذان يحدّدان المقصود بالأسبوع.

ويلحظ بعض الباحثين أنّ بعض استعمالات اللّغة لا ينفك عن الإشارة الزّمانية كبعض أنواع التّحيات مثل: صباح الخير، فهي لا تقال إلا في الصّباح وتقع المفارقة إذا قيلت في المساء، فهذه الإشاريات الزّمانية لا تضبطها قواعد اللّغة بل أعراف الاستعمال.

3.1.1.1. الإشاريات المكانية Déictiques Espace :

يتحدد المرجع المكاني وقت التّلفظ بمعرفة الأمكنة والجهات للتّعرف إلى الموقع كقولك:" تقع الجامعة على يميني"، فهذا الملفوظ اللّساني يلزمنا على: معرفة مكان التّلفظ واتجاه المتكلّم، ولو قلت:" الكرة وراء السّيارة "، يظل مرجع اللّفظ "وراء" غامضا، ولو استعمله المتكلّم وحده، ولكن تحديده مرتبط بمعرفة الدّال عليه(السّيارة)[1].

و في ضوء هذا، ينبغي أن يتمتّع« المتكلّمون أو الكتّاب بخيار نقل المركز الإشاري إلى الإطار الزّماني المكاني الّذي يطلع فيه السّامع أو القارئ، فأدوات الإشارة تحتفظ بمركزها المتعارف عليه لإلحاق خاصيات زمانية مكانية بالأقوال»[2]، لأنّ القصدية منها المساهمة في معرفة مواقع الأشياء.

4.1.1.1. إشاريات الخطاب Déictiques Discoursifs :

تتمثل في العبارات الّتي تذكر في النّص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلّم مثل: مهما يكن من آخر، لكن، بل، فضلا عن ذلك...،وغيرها

---

[1] – ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص: 84.

[2] – ج.ب براون، ج. يول : تحليل الخطاب، تر : محمد لطفي الزليطي و منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1997، (د.ط)، ص: 64.

وقد تلبس بإشاريات الزمان والمكان، ولذلك أسقطها بعض الباحثين من هذا الصّنف، نحو أقوالنا: الأسبوع الماضي يمكن أن يقال: الفصل الماضي من الكتاب أو الرّأي السّابق، أو هذا النّص أو تلك القصة، فإشاريات الزّمان والمكان تستخدم لإشاريات الخطاب و تعد من خواص بناء الخطاب [1].

5.1.1.1. الإشاريات الاجتماعية Déictiques Social :

و هي ألفاظ وتراكيب تحيلنا إلى بيان علاقات اجتماعية بين المتكلّم والمخاطَب من حيث هي علاقات رسميـــة أو علاقات ألفة وصداقـــة، وهذه العلاقات تحددها مواقف الخطاب زمانا ومكانا، وهذه الاشاريات مشتركة بين التّداولية وعلم اللّغة الاجتماعي[2].

[1] – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص: 24.
[2] – ينظر: م . ن ، ص: 25.

2.1. الافتراض المسبق أو السّابق Pré-supposition:

وهو تلك المعطيـــات المعرفيـــة السّابقة لدى المتخاطبين ليتحقق بها التّواصل، ويطلق عليه الإضمارات التّداوليـــة[1]؛ كما في الملفوظ الآتي: « بول كـــف عن الشّـــرب» [2]. نقول إنّ هذه الجملة: بول كان يشرب سابقا، مفترضة مسبقة بين المتحاورين.

و حتّى لا يفشل الخطـــاب« يوجـــه المتكلّم حديثه إلى المخاطَب على أساس مما يفترض سلفا أنّه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النّافـــذة، فالمفتـــرض سلفا أنّ النّافذة مفتوحـــة، وأنّ هناك مبرّرا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطَب قادر على الحركـــة، وكلّ هذا موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب» [3].

و إذا ما وقعت ملابســـات في عملية التّواصل « القواعد الّتي تحكم الكلام والّتي تمكن السّامع من استنتاج نوايـــا المتكلّم وأن يكون تفسيره لرسالة المتكلّم أعلى من مجرد التّفسير السّطحي للرسالة اللّغوية. وتنشأ الصّعوبة الكبرى في فهم الكلام من مصدرين للخطأ وعدم اليقين المصاحب لعملية الكـــلام، ويرجع أحد المصدريـــن إلى المتكلّم. بينما يرجـــع الآخر إلى السّامع .وتحدث كثير من الأخطاء أثناء ترجمة المتكلّم أفكاره »[4] .

و في هذه الوضعية، نلجأ إلى مبدأ الاضمارات التّداولية المتضمنة في القول قصـــد التّواصل بين النّـــاس الّذي ما ينفك أن يصاحبه الكثيـــر

---

[1] – ينظر: مسعود صحراوي : التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 30.

[2] – دومنيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005، ص: 92.

[3] – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص: 26.

[4] – آلان بونيه :الذّكاء الاصطناعي(واقعه مستقبله)، ترجمة: علي صبري فرغلي، سلسلة" عالم المعرفة"، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الثّقافي للفنون والآداب، الكويت، أفريل 1993، ص:67.

من الأسئلة، إذ ذاك يتطلب منا التّكرار والتّوضيح، و يستوجب الاشتـــراك في أسس الفعل التّكلمي بين الطّرفين من حيث القيم، والافتراضات، والخلفيات الثّقافية والمعرفية...حتى نتجنّب هذه الملابسات ونتوجه بالموقف الكلامي إلى قصدية تساهم في توجيهه.

1.2.1. مواصفات الإضمارات التّداولية :

الإضمارات التّداوليـــة تتواضع عليها الجماعة اللّسانيـــة القادرة على التّواصل لبناء خطاب تبليغي يحمل« رصيدا من الافتراضات المسبقة(يضم معلومات) مستمدة من المعرفة العامّة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته، فلدى كلّ طرف من أطراف الخطاب، رصيد من الافتراضات المسبقة، ويظل هذا الرّصيد في تزايد مع تقدم عملية الخطاب »[1]، ومن مواصفاتها أن تكون ضمنية «لا يصرح بها المتكلّمون وهي تشكل خلفية التّبليغ لنجاح العملية» [2].

ويشترط أن تكون الإضمارات التّداولية معروفة متضمنة في القول، و في هذا الشّأن تقـــول **أركيـــوني** Orecchioni: « هو تلك المعلومـــات الّتـــي لم يفصـــح عنها، فإنّهـــا وبطريقـــة آليـــة مدرجـــة في القـــول الّذي يتضمنهـــا أصـــلا بغض النّظر عن خصوصيته»[3]

---

[1] – ج.ب. براون، و ج. يول: تحليل الخطاب، (م.س)، ص: 96.

[2] – الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللّسانيات التّداولية، (م.س)، ص: 33.

[3] – نقلا عن: ذهبية حمو الحاج: لسانيات اللّفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2005، ص: 124.

3.1. الاستلزام الحواري L'implication Conversationnelle:

يعد الاستلـــزام الحواري« أحد أهم مفاهيم الدّرس التّداولـــي»[1]؛ فهو ألصقها بطبيعة البحث فيه، و أبعدها عن الالتباس، و ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات الّتي ألقاها **جرايس** Grice في جامعة هارفارد سنة 1968 م؛ حيث قدّم فيها تصوره لهذا الجانب و الأسس المنهجية الّتي يقوم عليها[2].

و يسمى المحادثي ينشأ على تباين المعاني من إيحـــاء العبـــارات؛ إذ أي ملفوظ يتوزع على مستويين، مستوى ظاهر، وآخر قضوي يستلزمه الخطاب.

أسّس له غرايس Grice _ أحد المنظرين للتّداولية و من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللّغة الطّبيعية _تظهر قيمته في إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد؛ فما يقال هو:ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللّفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلّم تبليغه إلى السّامع على نحو غير مباشر، اعتمادا على أنّ السّامـــع قادر على الوصول إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال. نتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصّريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام[3].

---

1 – François Récanati : les énonces reformatifs, les éditions de minuit, 1979,p:141.

2 – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:32.

3 – ينظر: م. ن، ص:33.

1.3.1. ضرباه:

يرد على ضربين: عرفـــي، وحواري؛ فالاستلزام العرفي: قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفـــك عنها مهما اختلف بها السّياقـــات وتغيـــّرت التّراكيـــب. نحو: (لكن)، فهذا يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السّامع. مثل: زيد غنيّ لكنّه بخيل. أمّا الحواري: فهو متغيّر تبعا للسّياقات الوارد فيها. فحين يقال: كم السّاعـــة ؟ فإنّ مقصد المتكلّم يختلف حسب السّياق الّذي وردت فيه الجملة، فقد يكون سؤالا، وقد يكون توبيخا للتأخر...[1].

2.3.1. مسلّمات Grice :

هذه الاستلزامات كما اقترحها Grice تقوم على أربع مسلّمات Maximes [2]:

أ- قاعدة الكم أو القدر Quantité:

يبنى على كمّ معيّن من المعلومات الإخبارية للمساهمة بها على قدر المطلوب مع الإيجاز.

ب- قاعدة الكيف Qualité :

جعل قولك صحيحا ولا يحتاج إلى توفير الدّليل.

ت- قاعدة الجهة Modalité:

الشّرط فيها الوضوح و البيان أي تجنّب إبهام التّعبير (الالتبـــاس)، وتجنّب الإطناب مع انتظام الأفكار.

ث- قاعدة الملائمة أو المناسبة Pertinence:

أي تكون موضوعيا ومشاركتك ملائمة.

---

[1] – ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص: 121.

[2] – ينظر: صلاح الدين صالح حسنين: الدّلالة و النّحو، (م.س)، ص: 213.

و ما دام الأمر يتعلّق بمعنى القول المرتبط بالسّياق وبالخلفية المشتركة بين المتكلّم والسّامع؛ قام Grice غرايس بوضع عدد من القواعد الّتي أراد بها ضمان معرفة المعنى (الضّمنـــي) البراغماتي للمحادثـــة، وهذه القواعد أو النّصائح تنبثق من قاعدة عامـــة، هي قاعدة التّعـــاون، أي على كلا الطّرفيـــن المتكلّم والسّامـــع أن يتعاونـــا في توضيح المراد من الكلام، فعلى الأول أن يتأكد بأنّ كلامه واضح وخال من الغموض، وعلى الثّاني أن يبذل كلّ ما في وسعه لفهم المراد من كلام المتكلّم[1].

[1] – ينظر: سالم سليمان الخمّاش: المعجم وعلم الدّلالة(للطّلاب المنتظمين والمنتسبين)1428هـــ، موقع لسان العرب، http://www.angelfire.com/tx4/lisan .

4.1. نظرية الأفعال الكلامية Les Acts de Language:

هذا المفهوم كما أسلفنا نظّر له الفيلسوف أوستيـــن Austin، ونظرية الأفعال الكلامية «هي قطب الرّحى في الدّراسات اللّسانية التّداولية المعاصـــرة» [1]، والفضل يعود إلى فرع فلسفة اللّغة العادية الّذي نشـــأ بين أحضانه ظاهرة الأفعال الكلامية [2]. باعتبار أنّها تبنت مسألة طبيعة اللّغة، فركّزت على المعاني العادية الّتي تتغيّر بحسب مقامات الأحوال.

ويقصد بها إنّ التّلفظ بكلام هو فعل كلامي، و إلى جانب معنى معين هناك قوة اللّفظ الّتي تحمل في ذاتها شحنات ناتجة عن فعل القول [3]، ولذا تعد أنّ كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري، كما ذهب إليه أوستين: « لا يمكن أن يكون الفعل الإنجـــازي ناجحا تامـــا دون أن يحدث تأثيرا على المخاطَب... » [4]، وبواسطة الفعل الكلامي يمكن أن تتحقق اللّغة وتتجسد في عملية التّلفظ والخطاب، لأنّ ثمة علاقـــة بين هذه العمليـــة وفعل الكلام الّذي يستلزم السّيـــاق الّذي يتواضع عليه، وهذا ما أقره **كارل ديتربونتنج** في قوله: « ما يزال يجب على تحليل الفعل الكلامي أن يشتغل بمشكلة توجيه التّفاعل والأعراف(المواضعات) للإسهام

---

[1] – فان دايك: النص والسّياق، (م.س)، ص: 125.

[2] – ينظر: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 22. و ينظر: حمو الحاج ذهبية: قوانين الخطاب في الخطاب التّواصلي، الخطاب، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدّراسات والبحوث العلمية في اللّغة والأدب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، تيزي وزو، الجزائر، ع2، ماي2007، ص:220.

[3] – ينظر: طالب سيد الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص: 9.

4 – Austin (J. L. S.): quand dire c'est faire, p 124.

" un acte illocutoire n'aura pas été effectué avec bon heur, ou avec succès, si un certain effet n'a pas été produit ".

في النّظرية إلى مجال يضم القوة و التّأثير التّواصلي» [1]؛ وبالتالي الأفعال الثلاثة حسب _ **أوستين** _ فعل لفظ، فعل انجاز، فعل تأثير تساهم وفق مبدأ التّعاون في خلق موقف كلامي يوحي بنجاح العملية التّواصلية، و هي أفعال ينجزها الإنسان بمجرد التّلفظ بها في سياق معين بوساطة اللّغة.

وقد ترتبط بعرفية الاستعمال كما يراها **كلاوس برينكر** « الأفعال الكلامية ليست قصدية فحسب، بل عرفية وأنّها تنجز داخل الجماعة اللّغوية وفق قواعد قد تعلّمها كلّ شريك لغوي في عملية تكيّفـــه الاجتماعي»[2]، لأنّ عرفية الاستعمال هي أمر آخر في خلق اختلافات على مستوى الخطاب، وخاصة حينما تتعدّد وتتباين الأسيقة ومواقف التّواصل اللّغـــوي، و في هذه الحالـــة لا يمكننا أن نتخيل تلفظـــا بمعزل عن فعل الكـــلام على اعتبار الشّريك اللّغوي هو الّذي ينمطـــه حسب عرفيـــة الاستعمـــال، و إنّ التّلفظ « كنمط يضمن عدة آليات من القول: انجـــازا وأداء وتأثيرا، وهي عملية لا تعرف دلالتها المرجعية إلا من السّياق... والذّات المتكلّمـــة حسب مقصديتها تقف على ما توفره اللّغة من قواعد وقوانين» [3].

و هذه الأفعال الكلاميـــة الّتي تدرسها التّداولية، هي الّتي تنجـــز من قبل عملية الخطاب بمجرد التّلفظ بها في سيـــاق مناســـب، المؤلفـــة من أصوات لغوية تنتظـــم في تركيب نحوي سليـــم ينتج عنه معنى محدّد وهو المعنى الأصلي، وله مرجع يحيل إليه، وهكذا فـــ«عرفية هذه الأفعال

---

[1] – كارل ديتر بونتنج : المدخل إلى علم اللّغة، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط 2، 2006، ص.ص: 297–298. و :
Moeschler(Jacques), Reboul(Anne) : Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, éditions du seuil, Octobre 1994, p 523.

[2] – كلاوس برينكر: التّحليل اللّغوي للنّص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط 1، 2005، ص: 110.

[3] – ذهبية حمو الحاج: لسانيات التّلفظ وتداولية الخطاب، (م.س)، ص: 128.

هي من جهة شرط لكي يستطيع المتكلّم أن يفهم السّامع بمنطوق محدّد، ماذا يريد منه، غير أنّها من جهة تتيح الخداع والكذب والحيلة» [1]، وفي حقيقة الأمر، إذا ما أردنا أن نخرج من جهة الخداع والتّلفيق، علينا بأن نأخذ بقواعد **سيرل** التّأسيسية المحدّدة لقواعد وأدبيات التّخاطب من إخلاص ونية...، والجماعة اللّغوية« قد تعارفت سلفا على نظام معيّن للدلالة على أفكار معيّنة» [2]، لأنّ هذا النّظام تتواضع عليه الجماعات كي تعبّر عن أغراضها.

أمّا **سيرل**، فقدر على التّمييز بين الأفعال الإنجازية المباشرة، والأفعال الإنجازية غير المباشرة.

أ- الأفعال الإنجازية المباشرة Direct:

هي الأفعال الّتي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلّم، وهو أنّ ما يقال مطابق لما يعنى.

ب- الأفعال الإنجازية غير المباشرة Indirect:

هي الّتي تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلّم نحو قول شخص لآخر: هل تستطيع أن تناولني الملح؟؛ فهذا فعل إنجازي غير مباشر، إذ قوته الإنجازية الأصلية تدل على الاستفهام الّذي يحتاج إلى جواب، وهو مصدّر بدليل الاستفهام (هل)، لكن الاستفهام غير مراد المتكلّم، بل هو طلب مهذّب يؤدي معنى فعل إنجازي مباشر هو: ناولني الملح[3].

---

1 – كلاوس برينكر: التّحليل اللّغوي للنّص، (م.س)، ص: 111.

2 – محمد علي عبد الكريم الرّديني: فصول في علم اللّغة العام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2007، ص: 9.

3 – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:51.

و في هذه الدّائرة الاستفهامية، يشكل المتكلّم المركز الّذي من خلاله يمكن أن نحدد مسألة الإنجازية أو غير الإنجازية الّتي هي نسبية في بيان مقاصد الخطاب؛ لأنّ التّداولية تقوم على دراسة المعنى الّذي يرمي إليه المتكلّم من خلال ما يقول، و أثر الاستعمال للأفعـــال الكلاميـــة الّتي تقـــع على المخاطَب حتى يصل إليه المعنى المراد تبليغـــه.

و في الغالب الأعم، إن الأفعال الكلامية تستخدم لوصف التّواصل بين النّاس، لأنّها تنطلـــق من مبدإ أنّ الشّخص عندما يتكلم؛ إمّا أنّه يعبر، أو يقول شيئا، أو يكون موجودا في موقف كلامي.

ونظرية أفعال الكلام مسّ تنظيرها على مستوى البحث الفلسفـــي في حقـــل فلسفة اللّغة وخاصة مبحث المعنى؛ فقد تطور بتطور اللّسانيات ذاتها، ولم يعد مبحث المعنى تابعا لأطروحـــات الفلاسفـــة و المناطقـــة، بل أصبح الجزء الأهم من الدّراسات اللّسانية التّداولية.

1.4.1. اضطراب المصطلح وتداخله:

اضطرب المصطلح وتداخل كما وقع للتّداولية: نفعية، براجماتية، براكمتية، سياقية*، مقامية، علم المقاصد، دراسة استعماليه، ذريعيات، تداوليات، علم اللّغة الذّرعي، علم اللّغة الذّرائعي، مذهب الذّرائع، اللّسانيات التّداولية، أيضا يوجد نوع من التّداخل المصطلحي في الثقافة اللّسانية

*- تعرف الذرائعيات بعلم السّياق، وهو تميّز فيه بين أنماط مختلفة أو تشير إلى مستويات حسب السّياق:- **السّياق الظرفي**، وهو يوافق المحيط العادي المباشر للفاعلين (الفضاء، الزّمان، طبيعة التّواصل وبنيته).- **السّياق الوضعي** يتوافق مع المحيط الثّقافي للخطاب، وبواسطته يتم تحديد معايير للصّحة(هناك تعابير ينظر إليها باعتبارها تعابير عادية في ثقافة معيّنة، ويتبيّن أنّها غير لائقة في ثقافة أخرى).- **السّياق التّفاعلي** يحدّد صور الخطاب ونسق العلامات المصاحبة له(دور الكلام، حركات، إشارات).- **السّياق المعرفي أو التضمني** يشمل مجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين المتكلمين، إمّا قبليا (قبل البناء)أو بعديا(البناء)". ينظر: ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي: النّظريات اللّسانية الكبرى(من النّحو المقارن إلى الذّرائعية)، ترجمة: محمد الراضي، (م.س)، ص: 353".

الغربيـــة نفسها؛ إذ يبدو على المصطلحات التّداولية المهمة لم يقع اتفاق على ترجمتها في اللّغات الأوربية ذاتهـــا، فقد اختلف اللّغويون في فرنســـا على ترجمة المصطلح الإنجليزي (Speech acts)، أدى إلى ظهور مقابلات ترجمية مثل: (Les actes de langage)، و(Les actes de parole)، و (Les actes de discourse)، ونجم عن ذلك تعدّد في ترجمة هذه المصطلحـــات إلى العربية فقد ترجمت على التّوالي إلى : أفعال لغوية، أفعال كلامية، أفعال خطابية، أعمال لغوية، أعمال كلامية، أعمال خطابية، ويذهب بعض الدّارسين العرب إلى إمكان استعمال الأعمال القولية والأعمال الكلامية[1].

[1] – ينظر: نعمان عبد الحميد بوقرة: الكتابة اللّسانية العربية، وإشكالية المصطلح التّداولي، مجلة علوم إنسانية، مجلة دورية إلكترونية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، السّنة السّادسة، عدد39، خريف، 2008، WWW.ULUM.NL .

5.1. نظرية الحجاج Argumentation :

الحجاج من المصطلحـــات الّتي يصعب ضبطها و الإحاطة بهـــا؛ لما يكتنفها من ضبابية وتداخل حيث نجده « متواترا في الأدبيات الفلسفية والمنطقية، و البلاغية التّقليدية، و في الدّراسات القانونية والمقاربات اللّسانية والنّفسانية و الخطابية المعاصرة» [1] باعتباره عملية فكرية ذات قصدية إقناعية تنطلق من تقديم جملة من الحجج والبراهين المجسّدة في أنماط القول بدء من السّفسطة إلى الجدل إلى الخطابة.

الضابط الرئيس الّذي تتمركز عليه دلالة "الحِجاج" هو وجود تباين بين المرسل للرّسالة اللّغوية والمتلقِّي لها، ومحاولة الأوّل إقناع الثّاني بوجهة نظره، بتقديم الحجّة والدّليل على ذلك. فالحِجاج انتهاج طريقة معيّنة في الاتِّصال، غايته استمالة عقول الآخرين والتّأثير فيهم، وبالتّالي إقناعهم بمقصد معيّن[2].

و مادام الحجاج آلية مرتبطة باللّغة وبأساليبها الاقناعية التّأثيرية يبقى حدّه الفعّال التّداولي الجدلي لأنّ طابعه الفكري مقامي واجتماعي، آخذا بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة و مطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، هادفا إلى الاشتراك الجماعي لبناء معرفة عملية موجّهة بحسب الضّرورة، وهو أيضا جدلي لأنّ قصديته إقناعية قائمة على بلوغ صور استدلاليـــة أوسع وأغنى من البنيات البرهانيـــة، وهو أن تطـــوى في انتقالاته الكثير من المقامات أو لكثير من النّتائج، وأن يفهم المتكلّم

---

[1] – محمد طروس : النّظرية الحجاجية من خلال الدّراسات البلاغية و المنطقية و اللّسانية، دار النّاشر للثّقافة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، ط1، 2005، ص:6 .

[2] – ينظر: عبد الحليم بن عيسى: البيان الحجاجي في إعجاز القرآن الكريم "سورة الأنبياء نموذجاً"، مجلة التّراث العربي، دمشق، اتّحاد الكتاب العرب، العدد 102، السّنة السّادسة والعشرون، نيسان 2006، ربيع الثاني 1427، www.awu-dam. org

المخاطَـــب معـــان غير تلك الّتي نطـــق، تعويلا على قدرة المخاطـــب على استحضارها إثباتـــا أو إنكارا لما انتسب إلى مجال تداولـــي مشترك مع المتكلّم[1].

1.5.1. الحجاج والفعل الكلامي:

الحجاج آلية رئيسة من نظرية الأفعال الكلامية – كما أسلفنا سابقا– الّتي هي من صميم التّداولية، وهذا ما يبرّره **حبيب أعراب** قائلا:« يخضع ظاهريا وباطنيا لقواعد وشروط القول والتّلقي، وبعبارة أخرى إنّ كلّ خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصدية والتّأثير والفعالية، وبالتّالي قيمة ومكانة أفعال الذّوات المتخاطبة»[2]، وهذا التّوجيه الحجاجي للأفعال الكلامية يجعله منتميا إلى مجال التّداوليات كما ترجمته **حمو ذهبية** قائلة:« يركّز الكتّاب المعنـــون بـــ"Les mots du discours " على الكلمات أو عبـــارات مثل: أجد أنّ، لكنّ، حتما، زد على... حيث الوظيفة الأولية حسب **ديكرو** هي خدمة التّوجيه الحجاجي للملفوظات. لكن استعمال هذه الكلمات أو العبارات ليس بضروري حتى نتحدّث عن الحجاج. نقرأ في مقال له صـــادر في1979:"خلاصتنا أنّ التّوجيه الحجاجي لازم لمعظم–على الأقل– الجمل: دلالتها تحتوي على توجيه مثل: بتلفظنا لهذه الجملة نحن نحاجج في صالح استنتاج معيّن»[3] . وهذا ما تسعى إليه التّداولية من حيث إنّها تريد خلق عملية تواصلية مشتركة بين طرفي الخطاب(المتكلّم، المتلقي)، لأنّ الفعل الحجاجي فعل موجّه من قبل المتكلّم كي يضمن حوارية ناجعة وناجحة في آن معا.

---

[1] – ينظر: طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (م.س)، ص:65.

[2] – حبيب أعراب: الحجاج والاستدلال الحجاجي(عناصر استقصاء نظري)، عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، الكويت، ع1، سبتمبر2001 ، ص :101.

[3] – جون سرفـــوني: اللّسانيـــات والتّداوليـــة، تر: حمو الحاج ذهبيـــة، مجلة التّبييـــن تصدر عن الجاحظية، الجزائر، ع19، 2002، ص:76. وينظر: قدور عمران: البعد التّداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012، ص:26.

المبحث الرّابع

التّداولية والعلوم اللّغوية الأخرى

1. التّداولية و العلوم اللّغوية الأخرى

1.1. التّداولية واللّسانيات "Linguistique"

2.1. التّداولية و علم الدّلالة "Sémantique"

3.1. التّداولية و النّحو الوظيفي "Grammaire fonctionnelle"

4.1. التّداولية و البلاغة "Rhétorique"

5.1. التّداولية و الأسلوبية "Stylistique"

6.1. التّداولية و الشّعرية "Poétique"

7.1. التّداولية ولسانيات النّص أو نحو النّص "Linguistique Textuelle"

8.1. التّداولية وتحليل الخطاب "L 'analyse du Discours"

9.1. التّداولية وعلم اللّغة النّفسي "Psycholinguistique"

10.1. التّداولية وعلم اللّغة الاجتماعي "Sociolinguistique"

11.1. التّداولية و تعليمية اللّغات "Didactique"

1. التّداولية و العلوم اللّغوية الأخرى:

تقاطعت التّداولية مع الكثير من العلوم اللّغوية المرتبطة أساسا بعلوم الإنسان ذات الصلة باللّغة تقاطعا معرفيا ومنهجيا.

وهذا الامتزاج صفة ايجابية، لأنّ المعارف عندما تتقاطع تتخصّب وتغنى، فيحصل التّعاون و التّكامل بينهما، فهي ملتقى الأبحاث اللّسانية والفلسفيـــة والاجتماعيـــة باعتبارها علمـــا تواصليا جديـــدا يتيح العديد من الطّاقات التّعبيرية في خطاباتنـــا المعاصـــرة قصد توصيل المعنـــى إلى المتلّقي هادفا تفعيل اللّغـــة عبر التّخاطـــب على الرّغم ممّا يكتنفـــه من ملابسات تأصيله، فقد أمكن تعيين مجموعة من العلوم اللّغوية الّتي هي محل اهتماماته ومجالات تخصصاته.

ما يعزّز هذا التّقاطع، ما رأته **أرمينكو** في كون التّداولية مفترق طرق غنية لتداخل اختصاصات اللّسانيين، المناطقة، السّيميائيين، الفلاسفة، السّيكولوجيـــن، والسّوسيولوجيـــن، وعلماء الاتّصال، فنظام التّقاطعات هو نظام للتّداخل وللتّباين [1].

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإنّ التّداولية تمصّلت بكثير من العلوم، لتغذّي بدورها علوما أخرى الّتي لها علاقة باللّغة نحـــو: علم الدّلالـــة، الّذي سيشاركها في دراسة المعنى، و علم اللّغة الاجتماعي الّذي تتشارك معه في تبيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المتخاطبين في الكلام وموضوعه ومراتب كل منهمـــا، وعلم النّفس اللّغـــوي الّذي يشاركهـــا في الاهتمام بقدرات المتخاطبيـــن المؤثّرة في أدائهم، وتحليل الخطـــاب

[1] – ينظر: أرمينكو فرانسواز: المقاربة التّداولية، (م.س)، ص:11.

الّذي يقاطعها في الاهتمام بتحليل الحوار، وطريقة توزيع المعلومات الإخبارية في جمل و نصوص.

كلّ هذا التّقاطع، جعل مفهوم التّداولية يكتنفه الكثير من الغموض، فهي على مستوى التّحليـــل، لا يمكن تصنيفهـــا في أي من المستويـــات ولا تدرس جانبا محدّدا في اللّغة بل تستوعبها جميعا.

نذكر منه على وجه الإجمال بعض العلوم اللّغوية الآتية منطلقين من فكرة التّكامل فيما بينها:

1.1. التّداولية واللّسانيات" Linguistique ":

تكاد تجمع غالبيـــة الدّراسات على أنّ التّداوليـــة تعد تخصصـــا من التّخصصات اللّسانية الّتي تطورت إبّان سبعينات القرن العشرين، والّذي يدرس كيفيـــة فهم النّاس وإنتاجهم لفعل تواصلي أو فعل كلامـــي في إطار موقف كلامي ملموس ومحدّد معا، فهـــو« يهتم بالكلام الّذي هو غير اللّسان، المبعد من مجال دراسة علم اللّسان في نظر سوسيـــر »[1]، أمّا اللّسانيـــات، فتهتم بدراسة جميع لغات البشـــر، وتنحصر الدّراســـة على اللّغة كنظام مهتمة بأصولها وتطورها وبنائها.

ومثلما أسلفنا في عد التّداولية قاعـــدة للّسانيـــات يتجلى حضورها في كلّ تحليل لساني، فبمجرد أن ينتهي عمل اللّساني من دراسة البنية، يشرع التّداولي في قراءة أبعاد هذه البنية في أطر اجتماعية، وثقافية، ونفسية داخل منظومة الخطاب[2].

---

[1] - خليفة بوجادي: في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم(م.س)، ص:123.

[2] - ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2009، ص:21.

وهذا الأمر، يدعونا لنفنّد به المقولة الشّائعة في ستّينات القرن الماضي والّتي تنعت التّداولية بـــ (صندوق قمامة اللّسانيات) وتنحصر مهمتها في حل كلّ المشكـــلات والقضايا الهامشية الّتي ترغب اللّسانيات في معالجتها.

أمّا ما ذهب إليه دي سوسير انطلاقا من ثنائية (اللّغة /الكلام) المشهورة في قوله :« اللّغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دارسته بصورة مستقلة »[1] ، حيث فرّق ما بين اللّغة والكلام على أساس أنّ أية لغة ذات طبيعة مستقلة عن الكلام الّذي يعد منتجـــا فرديـــا شخصيـــا، ولكن الواقع اللّغوي يثبت لنا تحقّق اللّغة إلاّ بواسطة الوسط الكلامي الّذي يوجدها بقوة التّوظيف ويضمن لها الدّيمومة والاستمرار، وبدون اللّغة يتعذّر نشاط البشر المعرفي والحضاري لارتباطها بالتّفكيـــر؛ فأفكـــار النّاس تصاغ في بنى لغوية، ولا يمكننا أن نتصـــور لغة من دون كـــلام، ومن هنا نتوقع العلاقة بين اللّسانيات و التّداوليات المتمثّلة في الاستعمالية والتّواصلية .

[1] – فرديناند دي سوسير: علم اللّغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطّباعة والنّشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، (د.ط)، 1988، ص:33.

2.1. التّداولية وعلم الدلالة "Sémantique":

تتقاطع التّداولية مع علم الدّلالة في دراسة المعنى والاختلاف المصطنع بينهما في مستويات الدّراسة إلى حد أنّنا لا نفرق مابين الحقلين في التّعامل مع تحليل المعنى، فنجد **شاهر الحسن** معلّقا على هذا التّداخل في قوله: « إنّ التّمييز بين السّيمانتيكية والبراجماتية ينطوي على ظلال رماديـــة في التّطبيق العملي حيال تحليل المعنى الّذي تؤديه اللّغات» [1]، لأنّ علم الدّلالة علم وصفي تحليلي ينطلق من تحليل الكلمة إلى اكتشاف أوسع للعلاقـــات الّتي تربط بين الوحدات اللّغوية المختلفـــة، فهي تركز على المنطوق ولا تلتفـــت إلى الأبعاد غير اللّسانية على خلاف التّداولية الّتي تبحث في الاستخدامـــات التّوظيفيـــة لهذه العلاقات المنتجة للدّلالـــة في صورتها الجامعة لعناصرها اللّسانية وغير اللّسانية من ملابسات الموقف وظروف الخطاب.

هذا الاختلاف، يعد ترابطا علائقيا بينهما، يجعلها امتدادا للدّرس الدّلالي على نحو ما ذهب إليه **لاترافارس** (Latraverse) [2].

وهذا التّداخل، يعزى إلى تحليل المعنى الّذي هو عصارة التّواصل، على نية أنّ علم الدّلالة، كما التّداولية تقارب بيان معنى كلمة، أو عبارة، أو جملـــة، لا يمكن بحال من الأحـــوال أن نجرّده من مقاصـــد المتكلّـــم أو المتلقي، وكذا الموقف الّذي يقع فيه الكلام[3].

---

[1] – شاهر الحســـن: علم الدّلالة السّمانتيكية والبراغماتية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 160. و ينظر: ماري نوال غاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة: عبدالقادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007، ص:82.

[2]– François Latraverse: La pragmatique histoire et critique(Philosophie et langage), Editeur, Mardaga, Bruxelles, Belgique, 1987, p:43.

[3] – ينظر: نواري سعودي أبو زيـــد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، (م.س)، ص: 22.

إضافة إلى هذه الصّلة الوثيقـــة الّتي تربط العلمين معا والمجسّدة في المعنى، يظهر الفرق بينهما الملموس في قول **محمد يونس:** « يتّصل الفرق بين علم الدّلالة، وعلم التّخاطب[*] بالفرق بين الجملة والقولة، وهو فرق ناشئ عن التّمييز بين اللّغة، والكلام، فبينما تنتمي الجملة (الّتي هي كيانات لغوية مجرّدة) إلى اللّغة، تنتمي القولات الّتي (هي تجليات فعلية وتحققات وتجسدات عملية للجمل) إلى الكلام »[1]؛ فالجملة تحمل في كيانها عناصر صوتية وصرفيـــة وتركيبية ودلاليـــة تضبطها داخل التّركيـــب، فلا قيمة لها دون عملية التّجسيد في الواقع اللّغوي الاتّصالي المؤدي للمعنى، والقول شكل من أشكال اللّغة و ليست اللّغة كلها، ذلك أن التّواصل يمكن أن يتم بأشكال غير كلامية إلاّ أنّه يبقى محـــدودا في سياقه ولا يرقى إلى مستوى الاستعمال والتّواصل الّذي بواسطته تتحدّد وظيفة اللّغة.

و عطفا على ما سبق، تتكئ التّداولية على ما توصّل عليه عالم الدّلالة؛ حيث تربط مقاصد المتكلّم بالمقام مراعية شروط نجاح أو فشل الأفعال الكلامية ضمن السّياق الّذي وظفت فيه، لأنّ الدّلالة اهتمت بدراسة العلاقات بين النّص والسّياق فقط [2]، ولكي تحصل عمليات التّواصل والانسجام وإنتاج الدّلالة بين مستعملي اللّغة في علاقاتهم التّخاطبية لا بد من توفر عناصر الموقف الكلامي .

---

* "علم التّخاطب pragmatics يعرف هذا العلم بأنّه دراسة كيف يكون للقولات معان في المقامات التّخاطبية" . محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص: 18.

1 – محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1 ، 2004، ص: 14.

2 – ينظر: فان ديك: علم النّص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1 ، 2001، ص: 116 .

3.1. التّداولية و النّحو الوظيفي " Grammaire fonctionnelle " :

نشأت نظرية النّحو الوظيفي مع اللّساني الهولندي(**سيمون ديك** Simon cornelis dik) من خلال كتابه " النّحو الوظيفي fonctional grammar" في أواخر السّبعينات من القرن الماضي، في سنة 1978، والّذي حوى مجموعة من الدّراسات استهدفت الدّلالـــة، والتّداول، والمعجم، والتّركيب في لغات مختلفة.

وموضوعها هو تفسير القدرة التّواصلية للّغات الطّبيعية، ورصد لمعطيات استعمال هذه اللّغات لأغراض تواصلية في التّفاعل الكلامي قصد إنتاج وتأويل التّعابير اللّغوية، والّتي بواسطتها يتم التّواصل بين النّاس عبر خطابات تتأسّس وفق مجموعة من الكفايات منها: الكفاية المعرفية، والكفاية اللّغوية، والكفاية الإدراكية، والكفاية المنطقية... وغيرها [1].

وكما لا يخفى على أيّ باحث، أنّ الّذي نقل هذه النّظرية وقولب مقولاتها إلى تراثنا اللّساني، وانصاعت جهوده إلى دراسة اللّغة العربية باعتبارها لغة كسائر اللّغات البشرية، وهي تخضع لما تخضع إليه اللّغات الأخرى من مناهج. مهما خصّت خصائصُها، فهي تبقى لغة بشرية كبقية اللّغات الأخرى وينطبق عليها من المناهج ما ينطبق على اللّغات الطّبيعية. هو **أحمد المتوكل** الّذي جمع في دراساته ما بين النّحو و التّداولية.

وفي هذا السّيـــاق، تتجلى الإجراءات الّتي أحدثها **أحمد المتوكـــل** في النّحو العربي خلال مدة تربو على عقدين من الزّمن، تمكّن من ضوئها، بفضل رسوخ قدمه في التّراث اللّغوي العربي، وحسن استيعابه للنّظريات

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتّأليف و التّرجمة و النّشر، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985، ص.ص: 9-10.

اللّغوية الحديثة، من إثراء الدّراسات النّحوية العربية، بمفاهيم ومصطلحات حديثة، شكّلت نظريـــة علمية متماسكة، وهي مرشّحة أكثـــر من غيرهـــا لأن تكون بديلا معاصرا للنّظرية النّحوية القديمة، بفضل كفاياتها التّفسيرية والنّفسية والنّمطية والتّطبيقيـــة...، وبفضل بنية نحوها أو جهازها الواصف الّذي ينماز بالدّقة والمرونة[1].

أمّا عن مسألة الرّبط ما بين التّداولية والنّحو الوظيفي، فيمكن استنتاجه على مستوى الوظيفة؛ حيث أفاد كثيرا ممّا توصلت إليه التّداولية من مبادئ وإجراءات تمثّلت في تلكم المقاربات الّتي وصفت وفسّرت ظواهر اللّغة الطّبيعيـــة، إذ ربطت بنيتها بوظيفتها التّواصليـــة، ودرست هذه البنية على أساس أنّها تابعة لتلك الوظيفة التّواصلية إلى حد كبير.

وبهذا التّعالق يمكننا عدّ النّحو الوظيفي بأنّه سليل التّداولية وامتداد لها[2]، والمتمظهر في إدراج وظيفة اللّغة التّواصلية كخاصية تعطي لمستعمل اللّغة الطّبيعيـــة إمكان التّواصـــل، وإمكان توظيف العبـــارات في المقامات المناسبة لتحقيق وجودها وديمومتها.

---

[1] – ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، إشراف عبد الله بوخلخال، كلية الآداب واللّغات، جامعة منتوري، قسنطينة 2006، ص:77.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 9.

4.1. التّداولية و البلاغة "Rhétorique":

أجمعت الدّراسات على أنّ الأبعاد التّداولية بارزة بقوة في البلاغة وخاصة السّياق والمقام والغرض الّذي يتوخاه المخاطب من الخطاب انطلاقا من مقولة: " لكلّ مقام مقال"، والّتي يرتبط فيها المقال بالمقام المناسب له مع مراعاة مقتضى الحال.

وفي هذا الشّأن، نجد **جيفري ليتش** (Geoffrey N. Leech) مؤكدا على أنّ البلاغة « تداولية في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع، بحيث يحلاّن إشكالية علاقتهمـــا، مستخدميـــن وسائل محدّدة للتّأثير على بعضهما، ولذلك فإنّ البلاغـــة والتّداوليـــة البراغماتيـــة، تتّفقـــان في اعتمادهما على اللّغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي »[1]، فكلاهما يهتم بعمليـــة الاتّصـــال والتّلفـــظ في سياقات معيّنة القصديـــة منها التّأثير والإقناع والتّبليغ.

وهذا الاستواء بين العلمين، قد يرد إلى علم الاستعمال الّذي يسيّق عملية التّفسير اللّغوي في جوانبها المتعددة، وكيفيات تحديد المعاني القضوية وتقريبها من المتلقي المنسجم مع الفعل الكلامي ضمن دائرة نظرية التّخاطب والاقتضاء[2].

أمّا على مستوى تراثنا اللّغوي، فيمكننا رصد تجاور ملامح الأبعاد التّداولية في البلاغة العربية في قول **محمد العمري**:« ارتبط سؤال المناسبة المقامية التّداولية، في أجلى صوّره، بالبحث عن فعالية علمية إقناعية خطابية من جهة(عند الجاحظ مثلا)، كما ارتبط، من جهة أخرى، بملاءمة العبارة

---

[1] – صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، (م.س)، ص:89.

[2] – ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدّار المصرية للطّباعة و النّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2005، ص: 78.

للمقاصد ضمن نظرية النّظم الإعجازية: (أو ما يمكن أن ندعوه تداولية لسانية في مقابل التّداولية المنطقية الإقناعيـــة النّصية)، وارتبط من جهة ثالثـــة بالبحث عن بلاغة كلاسيكيـــة ذوقية تقوم على الصّحة والمناسبة، عند ابن سنان مثلا»[1]؛ فالجاحظ يركّز على دور المخاطب في إنجاح الخطاب مع مراعاة حالاته اللّغوية والاجتماعية والذّهنية والثّقافية والنّفسية، وهو بذلك يحتل المخاطب المركز الأساس في عملية الإقناع وبناء الخطاب؛ وأمّا الجرجاني، فيشدّد على جمالية العبارة في حسن أدائها للمعاني، فهو لم يقف عند الألفاظ وحدها أو المعاني وحدها، وإنّما ربط بينهما ربطا وثيقا كي يتم الانسجام المحقّق للمقاصد أي بواسطة تناسق الدّلالة وتلاقي المعاني؛ وأمّا ابن سنان، فجعل المناسبة اللّفظيـــة متمثّلـــة في ألوان البديع الصّوتي لغة تعبيرية وجدانية تأثيرية بحسب الحالات الشّعورية المعبّر عنها دون عزل القيم الصّوتية لهذه الألفاظ .

ووفق هذه الأبعاد، تجاورت البلاغة العربية مع التّداولية في محاور مركزية منها: أحوال المخاطبين، عناصر المقام، آليات التّواصل والظروف المحيطة به ...

[1] - محمد العمري: البلاغة العربية (الأصول والامتدادات)، ط1، 1998، ص:26.

5.1. التّداولية و الأسلوبية "Stylistique":

يؤرّخ للأسلوبية بأعمال فرديناند دي سوسير(Ferdinand De Saussure) يوم فرّق بين اللّغة والكلام انطلاقا من مقولته الّتي تعد اللّسان هو اللّغة ناقص الكلام، واللّسان نتاج اجتماعي لملكة اللّغة، فهو مجموعة من الأعراف الّتي يوظفهـــا المجتمع لتكريس هذه الملكـــة لدى الأفراد، هذه المفاهيم استوعبها و تمثلها تلميذه (شارل بالّي Charles Bally) ليرسي بذلك قواعد الأسلوبية المعاصرة ابتداء من سنة 1902، والأسلوب عنده يظهر في مجموع الّصيغ اللّسانية المؤثّرة في المتلقي، كالخوف والشدّة وعدم الدقّة، ليحجر بذلك غاية الأسلوبية في رصد واكتشاف القيم التأثيرية بواسطة دراسة ظواهر تغيّر الكلام[1].

أمّا عن مصطلح الأسلوبية، فقد « ظهر على يد " **فون دير قابلنتز**" سنة 1875، وهي نظريـــة في الأسلوب ترتكـــز على أســـس مقولة "**بيفـــون**" :" الأسلوب هو الرّجـــل نفسه"، والمنطلقة من فكرة العـــدول عن المعيار اللّغوي، موضوعها دراسة الأسلوب من خلال الانزياحات اللّغوية والبلاغية في الصّناعة الأدبية»[2]، وهذا التّصور قائم على أنّ نظام اللّغة يقدم للمتكلم إمكانات هائلة يمكن توظيفها للتّعبير عن حالات اختيارية ينوعها الأسلوب.

ويجمل **عبد السلام المسدي** معالم الأسلوبيـــة وأصولها الكبـــرى في قولـــه :« فإذا كانت لسانيـــات سوسيـــر قد أنجبت أسلوبية **بالـــي**،

---

[1] - ينظر: بيير جيرو: الأسلوبية، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء القومي، لبنان، ط2، 1994، ص:57 .

[2] - رابح بوحوش: الأسلوبيات وتحليل الخطاب، مديرية النّشر، جامعة باجي مختار، عنابة، (د.ط)، (د.ت)، ص:12.

فإنّ هذه اللّسانيات نفسها قد ولدت البنيوية الّتي احتكت بالنقد الأدبي فأخصبا معا شعرية "جاكبسون" وإنشائية "تودوروف" وأسلوبية " ريفاتار ". ولئن اعتمدت كلّ هذه المدارس على رصيد لساني من المعارف فإنّ الأسلوبية معها قد تبوأت منزلة المعرفة المختصة بذاتها أصولا ومناهج »[1]، واتّكاء على هذا التّأصيل، ترد منطلقات الأسلوبية إلى اللّسانيات ؛ فـ(شارل بالي) أفاد من مقولات أستاذه في إدخال دراسة الكلام المتّصل بجانبه الذّاتي المتغيّر إلى ظروف المتلقي، وأمّا شعرية (جاكبسون) المتجلية في الدّراسة اللّسانية لوظيفة الشّعر المفضية إلى خلق غايات تواصلية مقصودة من كلّ رسالة لغوية، وأمّا إنشائية (تودوروف) الّتي يرى فيها أنّ كلّ العلوم تساهم في بناء شعرية الخطاب الأدبي، وأخيرا (ريفاتار) المصنّف ضمن الأسلوبية البنيوية، والّذي يعد كلّ بنية نصية تثير رد فعل لدى القارئ تشكل موضوعا للأسلوب.

ولئن حاولنا ترصّد بعض التّقارب بينها وبين التّداولية نتقرّاه في المنشأ اللّساني لهما، ينضاف إلى ذلك اهتمامهما باللّغة في علاقاتها وتحولاتها بالمتلقي من حيث الجمالية والتّأثيرية. والتّباين بينهما؛ التّداولية تدرس اللّغة أثناء استعمالها أمّا الأسلوبية، فتهتم بدراسة الجوانب الجمالية للّغة كالانزياح مثلا.

[1] - عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الدّار العربية للكتاب، ليبيا، فرع تونس، ط3، (د.ت)، ص:51.

6.1. التّداولية و الشّعرية "Poétique":

تعود أولية مصطلـــح الشّعريـــة (Poetics) إلى " **أرسطـــو** " الّذي وظّفه في كتابه (فن الشّعر) سنة 322 ق.م، حين قيامه باستقصاء الخصائص الفنية للأجناس الأدبية الّتي شكلت حضورا متميّزا في عصره والمصنفة في أجناس: شعرية، ملحمية، درامية [1].

تكاثرت مصطلحات الشعرية[*] بسبب اختلاف التّرجمات والتّصورات، فكلّ واحد يعرّبه و يفهمه بحسب خلفياته الفلسفية واللّسانية إلى درجة تقلق القارئ المبتدئ في تمثّل معناه.

وما يهمنا في هذا المقام، هو رصد تجليات الشّعرية في الخطاب الأدبي الّتي تصنع نوعيته وفراديته المتمثّلة في استقصاء خصائصه الممكنة، لأنّ ليس « العمل الأدبـــي في حد ذاته هو موضوع الشّعريـــة، فما تستنطقه هو خصائص هذا الخطاب النّوعي الّذي هو الخطاب الأدبي. و كلّ عمل عندئذ لا يعتبر إلاّ تجليا لبنيـــة محدّدة وعامـــة، ليس العمـــل إلاّ إنجازا من إنجازاتها الممكنة. ولكلّ ذلك فإنّ هذا العلم لا يعنى بالأدب الحقيقي بل بالأدب الممكن، وبعبارة أخرى يعنى بتلك الخصائص المجردة الّتي تصنع فرادة الحدث الأدبي، أي الأدبية»[2]، ويقترب من هذا الوصف ما دعا إليه **حسن ناظم** في عدّ الشّعرية مقاربة أدبية تعتمد الخطاب الأدبي وحده المصدر الرّئيس لها لتكريس الجهد لاستقصاء خصائص الخطاب

---

[1] – ينظر: حسن ناظم: مفاهيم الشّعرية (دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم)، المركز الثّقافي العربي، ط1، 1994، ص:11.

[*] الشّعرية، الإنشائية، الشّاعرية، الأدبية، علم الأدب، الفن الإبداعي، فن النّظم، فن الشّعر، نظرية الشّعر، بويطيقا، بويتيك . ينظر: حسن ناظم: مفاهيم الشّعرية، (م.س)، ص.ص: 14–15.

[2] – تزفيطان طودوروف: الشّعرية، ترجمة : شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، سلسلة المعرفة الأدبية، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ط 2، 1990، ص:23.

الأدبي بوصفه تجليا لبنية عامة لا يشكـــل فيهـــا هذا الخطـــاب إلاّ ممكنا من ممكناتها، ولهذا تبحث الشّعرية في الممكنات الأخرى [1].

والقصدية الّتي تستهدفها من وراء هذا اكتشاف مواطن الجمال الدّفينة في النّص الأدبي متسللة بواسطة نظام لساني قائم على « الدّراسة المنهجيـــة – الّتي تقوم على نموذج علم اللّغـــة– للأنظمة الّتي تنطوي عليها النّصوص الأدبية، فهدف الشّعرية هو دراسة" الأدبية" أو اكتشاف الأنساق الكامنة الّتي تحدد أدبية النّصوص، واكتشاف الأنساق الكامنة الّتي توجه القارئ في العملية الّتي يتفهم بها أدبية هذه النّصوص – إلى جانب المعنى البنيوي العام– معنى خاص يتّصل بالخصائص الأدبية عند مدرسة، أو حركة، أو أديب»[2]، ولعلّ أهمية هذه العلاقة يمكن أن تستكشف بصورة جلية في مجاراتنا لما ذهب إليه **صلاح فضل** في طرحه لأهميّـــة هذا القاسم ما بين الشّعريات واللّسانيات التّداولية من حيث اهتمام كلاهما بالخطاب بعدّه موضوعا خارجيـــا يفترض وجود فاعل منتـــج وعلاقـــة حواريـــة مع مخاطب، وهنا تبرز أهميّة اللّسانيات التّداولية في ضرورة متابعة تحولات اللّغة في الخطاب[3] .

---

[1] – ينظر: حسن ناظم: مفاهيم الشّعرية، (م.س)، ص: 17.

[2] – رامان سلدن: النّظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة: جابر عصفور، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998، ص:106.

[3] – ينظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، (م.س)، ص:89.

7.1. التّداولية ولسانيات النّص أو نحو النّص"Linguistique Textuelle":

ظهرت دراسات تستهدف النّصوص في بداية السّبعينات من القرن العشريـــن، كان لها الفضل في خروج الدّرس اللّســانـــي من قيود الجملة إلى فضاءات النّص، والّتي تصنّـــف في اتّجاهـــات اللّسانيـــات النّصيـــة، إذ جعلت من النّص محورا للتّحليل اللّساني، فهو يبدأ من النّص وينتهي إليه.

وقد اتّفق علماء لسانيات النّـــص على أنّ « الانطلاقـــة الحقيقيـــة في دراسة اللّسانيات النّصية تبدأ بأعمال **زيلج هاريس** Z.Harris مع بدايات النّصف الثّاني من القرن العشرين. فقد قدم هاريس منهجا لتحليل الخطاب المتماسك بنوعيه الملفوظ والمكتوب تحت عنوان "تحليل الخطاب" (Discourse analysis) استخدم فيه أسلوب اللّسانيات النّصية، وذلك في عام 1952»[1].

ولكن ازدهرت في الثّمانينات على أيدي علماء كبار أمثال: فان ديك (Van Dijk) ودي بوجراند (De Beaugrande) اللّذين وضعا الأسس العامة لنظرية نحو النّص الحديث باستيعابها النّصوص جاعلة منها ميادين لغوية متجاوزة فيها حدود الجملة وقواعدها الموضوعة لها مؤسّسة بذلك كيانا لغويا مستقلا[2].

وبهذا المنظور، أقاموا نحوا مغايرا في تعاملهم مع الظّاهرة النّصية بحجة أنّهم لا يختزلوا النّص في سلسلة من الجمل، ولا شك أنّ مقولة النّص هي الّتي فتحت طريقهم إلى مقولة الخطاب عندما انصبت جهودهم

---

[1] – يوسف سليمان عليان: النّحو العربي بين نحو الجملة ونحو النّص، " المجلة الأردنية في اللّغة العربية وآدابها "، مجلة محكمـــة تصدر في جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، المجلد7، العدد1، محرم 1432 هـــ / جانفي 2011 م، ص:188.

[2] – ينظر: أحمد عفيفي: نحو النّص، اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2001، ص: 32.

على النّص رابطين بنيته اللّغوية بالسّياق الّذي يرد فيه والملابسات الّتي تكتنف نشأته، وهي أساسا تعد مقولات تداولية تنحو بنا إلى تأسيس نظريات في تحليل الخطاب.

ونظرا للّبس الّذي أصاب مصطلحي النّص والخطاب، فتعددت دلالاتهما عند اللّسانيين و المعجميين حتى صرنا نعتقد أنّ النّص هو خطاب، والخطاب هو نص، وأحيانا الخطاب أعم، وأخرى بالتّقاطع والتّكامل.

ومرد ذلك، إلى المنطلقات الفكرية لكلّ مدرسة في تعاملها مع المفهوم و الماصدق، أو إلى طبيعة اللّغة من حيث النّطق أو الكتابة، أو تبعا لتأويلات الباحثين في هذا الحقل.

في خضم هذه الثّورة العلمية اللّسانية نستأنس بمقاربة أحمد المتوكل على اعتبار قربها من حقلنا الوظائفي السّياقي، والّتي تعد النّص كلّ متتالية من الجمل ترتبط فيما بينها بعلاقات كأن يرتبط عنصر من جملة بعنصر وارد في جملة سابقة أو لاحقة لها، أو بين عنصر ومتتالية كاملة سابقة أو لاحقة، فإنّ الخطاب أيضا سلسلة من الجمل المنطوقة، وهكذا لا يكاد يختلف الخطاب عن النّص، وإن تجاوزه أكثر للدّلالة على الاستعمال والاستخدام الفعلي للّغة، بكونه ليس مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية، فهو كذلك يهتم بالظّروف المقامية [1]، كما لا نغفل المنطلقات النّصية وعلى رأسها قدرة اللّغة الوظيفية التّواصلية باعتبارها وحدة لغوية تساهم بحظ وافر في الاتّساق والانسجام دون إهمال السّياق ودور المتلقي.

كلّ هذه الملامح النّصية المتمثّلة في ربط النّص بالظّروف المقامية والسّياقية– كما أسلفنا – تقربنا مما يدعو إليه الدّرس التّداولي الوظائفي.

[1] – ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2001، ص:81.

8.1. التّداولية وتحليل الخطاب "L 'analyse du Discours ":

كما أسلفنا، إن ريادة "هاريس" (1952) في هذا المجال من خلال بحثه الموسوم بـــ "تحليل الخطاب"، إنّه أول لساني (أمريكي) حاول توسيع حدود موضوع البحث اللّساني بجعله يتعدّى الجملة إلى الخطاب .

والّذي يسمه بمجموعة من المتواليات تربطها علاقات معيّنة خاضعة لجملة من القواعد تنتظم بموجبها الجمل فيه، على خلاف ما ذهب إليه **إميل بنفنيست** (Émile Benveniste)، إذ يرى في الخطاب هو كلّ مقول يفترض متكلما و مستمعا، و تكون لدى الأول نية التّأثير في الثّاني بصورة ما، حيث أعطى الأولوية للوظيفة التّواصليـــة للّغـــة، فأدخل مفهوم التّلفظ(Enonciation)، وهو الفعل الحيوي في إنتاج نص ما، و هو مقابل للملفوظ (Enonce) باعتباره الموضـــوع الّذي انتهى من إنجازه فاستقـــل عن الذّات المنجزة، وبالتّالي فموضوع الدّراسة عنده هو التّلفظ و ليس الملفوظ[1]، لأنّ حيوية اللّغـــة و حركيتها أو تداولها بين المتخاطبيـــن هي الّتي تضمن لها الأفعال التّأثيرية التّواصلية .

و مصطلح تحليل الخطاب (Analyse du discours) بوصفه عنوانا شاملا لمجالات واسعة من الأنشطة: التّداولية، و السّيميائية، والأدبية، والنّقدية و الاجتماعية، والنّفسية، والأسلوبية ... وغيرها، فهو منظومة متّسقة من الإجراءات المنهجية، يمكن رد منطلقاته إلى ازدهار اتّجاهين كبيرين هما: الاتّجاه اللّغوي في تحليل النّصوص، إذ بدأ الاهتمام ببحث علاقات النّص على مستوى داخلي يتجاوز الجملة الواحدة، و قد مارسه النّقاد اللّغويون الأمريكيون تحديدا، والاتّجاه البنيوي الّذي تمثّل في تحليلات

[1] – ينظر: بيار أشار: سوسيولوجيا اللغة، تعريب: عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص:21.

المدرسة الفلكلورية الرّوسية بعد(**بروب**)... ذلك فضلا عن استثمار إمكانات التّحليل السّيميولوجي[1]، لأجل هذا استلهمت هذه المنظومة الأدوات النّظرية والتّحليلية من المقاربة البنيوية وما بعد البنيوية.

والضّابط الّذي يتحكم في الخطابات والّذي يستأنس على ضوئه محلّل الخطاب هو اللّغة التّعاملية المستعملة لنقل المعلومات المتعلّقة بالوقائـــع والأقـــوال، لأنّ « تحليل الخطـــاب بالضّـــرورة تحليل للّغـــة في الاستعمال. لذلك، لا يمكن أن يحصر في الوصف المجرّد للأشكال اللّغوية بعيدا عن الأغراض أو الوظائف الّتي وضعت هذه الأشكال لتحقيقها بين النّاس. وإذا كان بعض اللّسانيين مهتمين بتحديد الخصائص الشّكلية للّغة، فإنّ محلّل الخطاب ملزم بالبحث في ما تستعمل تلك اللّغـــة من أجلـــه »[2] ؛ وإذا ما سلّمنا جـــدلا بأنّ الخطـــاب سواء أ كان منطوقـــا، أو مقـــروء، أو مسموعا ، يكرّس ممارسة لغوية، ولا يمكن تصور إنتاجـــه أو فهمـــه إلاّ بواسطة اللّغة الّتي تشكّلـــه. كذلك اللّغـــة لا يتم إنتاجهـــا وتداولهـــا من اللاّموجود، بل في سياق متعلّق بتلكم الوقائع .

ونظرا لعدم ضبط هذه الإستراتيجيـــة بسبب ما يحمله الخطـــاب من معان ودلالات متنوعة؛ فلا توجد إستراتيجية واحدة ضابطة لفهم الخطاب وتحليلـــه، فالخطاب الواحـــد يحتمل أكثـــر من قراءة، وأكثـــر من تأويل. ولكلّ قارئ الحق في التّعبير عن وجهة نظره وطريقته في فهم الخطاب وتفسيره بحكم مرجعياتهم اللّغوية والفكرية، حيث « يتفاوت المتكلمـــون في أساليبهم و أدائهم اللّغـــوي –البلاغـــي حتّى يتفوق بعضهم

---

[1] – ينظر: فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النّقد العربي الحديث، المؤسّسة الجامعية للدّراسات و النّشر و التّوزيع، لبنان، ط1، 2000، ص:48.

[2] – ج.ب. براون، و ج. يول: تحليل الخطاب، (م.س)، ص:1.

في الأداء و التّعبير عن المعنى الواحد عن مستوى غيره، وقد يتميز الأسلوب دون تفوق أو تدن، بل لمجرد اختلاف وخاصية في الأسلوب»[1]، وهذا التّفاوت في استقبال وتلقي الخطاب حسب أشكاله كأن نوظّف الحواس نحو السّمع والبصر، أو في صوّره الكلامية. وهنا، ينبغي أن يراعيه منتج الخطاب حتى يضمن الرّسالة التّواصلية بينه وبين المتلقي وإلاّ يحكم عليه بالإخفاق والفشل.

إنّ غالبيـــة هذه الاعتبـــارات، تحملنا على التّقاطـــع المعرفـــي بين الحقلين، وما يهم التّداولية هو الخطاب ومنتجه بالمفهوم البراغماتي القصديـــة منه التّواصـــل مع المخاطـــب، حيث لا يكون النّص خطابـــا إلاّ باعتباره ممارسة لغوية تواصلية، ينضوي على كلّ عناصر وأغراض عملية التّخاطب.

ولكي تكتمـــل عملية التخاطـــب لابد من حضـــور عناصـــر مهمة نحو: المخاطب(بكسر الطاء)، والمخاطب(بفتح الطاء)، والخطاب، والمساق؛ لأنّ نجاح الفعل التّخاطبي مشروط بالانسجام والتّفاعل فيما بينها مع تكييف اللّغة الفعلية لهذه العناصر قصد إخراجها من حيز النّظام اللّغوي إلى الواقع الخطابي المتجلي في الاستعمال[2] .

---

[1] – أحمد شامية : في اللّغة (دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللّغوية)، دار البلاغ للنّشر و التّوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص:111 .

[2] – ينظر: محمد محمد يونس علي: المعنى وظلال المعنى(أنظمة الدّلالة في العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، طبعة مزيدة ومنقحة، 2007، ص:151.

9.1. التّداولية وعلم اللّغة النفسي "Psycholinguistique":

علم اللّغة النّفسي أو (اللّغويات النّفسية) حقل من حقول المعرفة المتفرعة عن علم اللّغويات التّطبيقية أو(اللّسانيات التّطبيقية) الّتي تسعى لدراسة الملكة اللّغوية دراسة علمية تجريبية وذلك بمعالجة مسائل نحو: اكتساب اللّغة، تعلم اللّغات الأجنبية، أمراض الكلام، لغة الإشارة، لغة الحيوانات، وغيرها ... .

وعلم اللّغة النّفسي يعد من العلوم الحديثة؛ الّتي لم تتبلور معالمه ولم تستقل استقلالا تاما إلا في النصف الثّاني من القرن العشرين، وذلك إثر ظهور الاتجاه المعرفي الفطري في علم اللّغة الّذي يعد ثمرة الالتقاء الحقيقي بين علم اللّغة وعلم النّفس؛ إحلالا للاتّجاه العقلاني المعرفي النّفسي في النّظرة إلى طبيعة اللّغة، وأساليب اكتسابها وتعلّمها وتعليمها محل الاتّجاه السّلوكي النّفسي المرتبط بعلم اللّغة البنيوي[1].

ويحدّد **جون ليونز** نشأته في نهاية الخمسينات عندما بدأ عالم النّفس **جورج ميللر** التّعاون مع تشومسكي في دراسة بعض الجوانب النّفسية من اللّغة[2].

ونظرا لارتباط هذا العلم باللّغة ارتباطا وظيفيا، لا نعدم القول بأنّ التّداولية تعتمد في دراستها على الكثير من المقولات النّفسية وخاصة في انسجام قدرات المتخاطبين(المتكلّم والمتلقي) لضمان نجاح الخطاب التّداولي وقت الاستعمال، وهو بذاك« يشترك معها في الاهتمام بقدرات

---

[1] – ينظر: رومان ياكبسون: الاتّجاهات الأساسية في علم اللّغة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2002، ص:75.

[2] – ينظر: جلال شمس الدين: (علم اللّغة النّفسي) مناهجه ونظرياته وقضاياه، مؤسّسة الثّقافة الجامعية للطّبع والنّشر والتّوزيع، الإسكندرية، ط1، ج1، 2003، ص:11.

المشاركيـــن الّتي لها أثر كبير في أدائهم مثل الانتباه، والذّاكرة، والشّخصية»[1]، وهذه القدرات المستهدفة بلا شك تحدّد مستويات شخصيتهما ودرجة ذكائهما وقدرات انتباههما بقصد بناء خطاب تواصلي يساعد على تركيب لغوي فعلي في إطار موقف كلامي معين لأنّ توصيل المعنى متعلّق بنفسية المتكلّم وشخصيته من جهة، وأيضا بنفسية المتلقي وشخصيته من جهة أخـــرى، فهناك ظروف نفسية مؤثرة تأثيـــرا سلبـــا أو إيجابا، ينبغي مراعاة ذلك حتى ينتج الخطاب ويحقق قصديته.

[1] – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:11.

10.1. التّداولية وعلم اللّغة الاجتماعي "Sociolinguistique":

هو العلم الواصف للّغة في تفاعلاتها مع المجتمع باعتبارها معبّرا ناطقا للظّواهر الاجتماعية والثّقافية المرتبطة به مع تبيان أثر العلاقات الاجتماعية وطرائق استعمالاتها في صناعة الخطاب. وهو فرع من فروع علم اللّغة نشأ كرد فعل مباشر على المدرسة البنيوية الّتي أغفلت البعد الاجتماعي للّغة.

هذا العلم(*) بمعناه الواسع « يعنى بدراسة الواقع اللّغوي في أشكاله المتنوعـــة باعتبارها صادرة عن معان اجتماعيـــة وثقافيـــة مألوفـــة وغير مألوفة، ويشمل كلّ ما يتعلق بالعلائـــق بين اللّغة والمجتمـــع، مدخلا في الاعتبار كلّ الميادين الّتي نعثر عليها مع علم الأعراف البشرية Ethnology، الّذي يدرس اللّغة لا لذاتها وإنّما باعتبارها تعبيرا عن سلالة معيّنة، وعن شعب، وعن حضارة »[1].

أمّا عن تاريخية ظهور مصطلح هذا العلم، فتعود إلى سنة 1952 في عمل **كوري**(Currie) في بحث "العلاقات بين السلوك اللّغوي والوضع الاجتماعي"، ولم يتأكـــد المصطلح على معناه المبدئي إلاّ سنـــة 1964 حين أصـــدر **هايمس** (Hymes) المجلد الجامـــع مع الأعمال الّتي نشأت منذ عشرين سنة المتعلّقة بالأهمية الاجتماعية للّغة، ووقتها عقد المؤتمر

---

* – «إذن ثمة إطاران لهذا العلم: إطار اجتماعي (سوسيولوجي)، وإطار لساني. وعلى ضوء ذلك فهل نترجم مصطلح (sociolinguistics) بـــ"اللّسانيات الاجتماعية" أو بـــ"علم الاجتماع اللّساني"؟ إنّني أتصور أن ضمّ هذين الإطارين تحت مصطلح "اللّسانيات الاجتماعية" هو الاختيار الأوفق». بيير باولو جيجليولي: اللّغة والسّياق الاجتماعي: ترجمة وتقديم: محيى الدين محسّب، " مجلة الخطاب الثّقافـــي – رؤى– "، مجلة دوريّة محكّمة، تصدرها الجمعية السعودية للهجـــات و التّراث الشّعبي في جامعة الملك سعود، ع 2_ 2010/04، ص: 238.

1 – هادى نهر: علم اللّغة الاجتماعي عند العرب، دار الغصون، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص:24.

الأول في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس بعنوان "علم اللّغة الاجتماعي"، حيث أثبت **لا بوف** (Labov) في مجال تجريبي "الاستعمال اللّغوي المميز للطّبقات في مدينة نيويورك، التّنوع المنتظم لظواهر لغوية بمقاييس اجتماعية [1].

[1] – ينظر: جرهارد هلبش: تطور علم اللّغة منذ 1970، ترجمة وتقديم: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2007، ص:356.

11.1. التّداولية و تعليمية اللغات "Didactique ":

التّعليمية هي فن التّعليم بواسطتها نتمكن من تقديم واستثمار وتوصيل معارف إلى المتعلميـــن حسب ما يتطلبه نظام التّعلـــم والتّعليـــم. و القصدية من كلمة didactique في اللّغات الأوربية مشتقة من Didaktikos الّتي تعني: " فلنتعلم، أي يعلّم بعضنا بعضا" والمشتقة أصلا من الكلمة الإغريقية didaskein ومعناها التّعليم.

استخدمت هذه الكلمة في التّربيـــة أول مرّة كمرادف لفن التّعليم، على لسان **كومينوس أو كامينسكي** (Kamensky or Comenius) الّذي يعد الأب الروحي للبيداغوجيا، منذ سنة 1657 في كتابه "الديداكتيكا الكبرى "Magna Didctica"، حيث يعرّفها بالفن العام للتّعليم في مختلف المواد التّعليمية، ويضيف بأنّها ليست فنا للتّعليم فقط بل للتّربية أيضا. وإنّ كلمة ديداكتيك حسب **كومينوس** تدل على تبليغ وإيصال المعارف لجميع النّاس[1].

أمّا تعليمية اللّغات، فتعد فرعا من فروع اللّسانيات التّطبيقية أو علم اللّغة التطبيقي، والّتي ترمي إلى تحسين وتطوير ظروف تعلّم اللّغـــات وتدريسها بنجاعة وفعالية، وكذلك يُقصَد من سياق آخر بأنّ «التّعليمية عامّة وتعليمية اللّغات خاصّة أصبحت في الفكر اللّساني المعاصر، من حيث إنّها المجال المتوخى لتطبيق الحصيلة المعرفية للنّظرية اللّسانية، وذلك باستغلال النّتائج العلمية والمعرفية المحققّة في مجال البحث اللّساني النّظري في ترقية

[1] – ينظر: سعيد علوش: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، (عرض وتقديم وترجمة)، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص:154 .

طرائق تعليم اللّغات للنّاطقين بها ولغير النّاطقين بها »[1] ، وفي هذا الصّدد، يجمع الكثير من خبراء التّربية على أنّ التّعليمية استندت في طروحاتها التّجديدية إلى الدّراسات المحققة في التّداولية؛ إذ بها راجعت طرائق التّدريس، وبنت على ضوئها برامج ومناهج التّعليم، وهندست نماذج الاختبارات والتّمارين متوخية في كلّ ذلك البعد الاستعمالي التّواصلي للّغة الواصفة الّذي يعد أحد مقاصد العملية التّعليمية التّعلمية.

وقد حظي المتعلـــم في إطار تداوليات التّواصل بمكانة مركزيـــة في الفعل التّعلمي، فهو محور العملية التّعلمية، لأنّ « البرجماتية اهتمت بالطّالب عقليا وخلقيا واجتماعيا وتوفير كلّ الفرص الممكنة الّتي تشبع حاجاته، وتمكنه من التّعبير عن ذاته وتشدّد على حرية المتّعلم في اتّخاذ القرارات بشأن ما يتعلمه»[2] ، وما المعلم إلاّ مدير لهذه العملية الّتي حوّلت هذه الاستراتيجية من التّعليم إلى التّعلم، وكلّ الأنشطة تنطلق من المتعلم معتمدا وسائل علمية وعمليات عقلية نحو: الملاحظة والتّدبر والبحث والاستقصاء والاستنتاج ....، كي يصل إلى تقرير حقائق وتثبيت مفاهيم وترسيخ رؤى وتصحيح أخطاء وسلوكات وتفنيد أباطيل وترهات.

اهتمت هذه المقاربـــة التّواصلية المنبثقة عن اللّسانيات التّداوليـــة في مجال التّعليم والتّعلم بالتّركيز على تطوير قدرات المتعلم التّواصلية وتفعيل مهاراتـــه التّعلمية وتحقيق طلاقتـــه اللّغويـــة ودرجـــة تفاعليتـــه مع الاستعمالات الوظيفيـــة للّغـــة؛ حيث لا يكفي أن يكون المتعلم قادرا

---

[1] – أحمد حساني: دارسات في اللّسانيات التّطبيقية (حقل تعليمية اللّغات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2000، ص:130.

[2] – عبد الرحمن الهاشمي ومحسن علي عطية: تحليل محتوى مناهج اللّغة العربية (رؤية نظرية تطبيقية)، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص:51.

على قراءة جمل وكتابتها بطريقة سليمة فقط، بل يجب اكتساب كفاءات تجعله قادرا على استعمال وتوظيف هذه الجمل والعبارات في مواقف تواصلية سياقية، وذلك بالاهتمام بسياق الاستعمال وأدوار المتكلّم والمستمع أي نتكلم قصد ربط علاقة محادثة، والسّعي الحثيث إلى التّأثير في السّامع، وبذلك يكون التّحكم في مختلف وظائف اللّغة واستعمالاتها في السّياقات التّداولية المرتبطة بالأنشطة التّعلمية لتشكيل خطاب تواصلي فعّال بواسطة دراسة أفعال الكلام وأشكال الإقناع، وشروط تحقيق الخطاب الإقناعي، وبهذا عرفت التّعليمية أو صناعة التّعليم ثراء كبيرا بتأثيرات تداولية جاعلة من مهماته تحصيل كفاءات عالية [1]

[1] – ينظر: خليفة بوجادي: في اللّسانيات التّداولية، (م.س)، ص:133. و ينظر: لبوخ بوجملين وشيباني الطيب:العناصر التّداولية التواصلية في العملية التّعليمية، "الأثر"، مجلة محكمـــة تصدر في جامعة ورقلة، الجزائر، ع 10_ 2011، ص: 65.

أمّا في شأن ما أضافته التّداولية، فتمثّل في تبيان **أوستين** لدور و وظيفة اللّغة الّتي لا تنحصر فقط في نقل الأخبار، أو في وصف الوقائع، أو في تبليغ المعلومات إلى المخاطب عبر طريق العلامات الصّوتية من قبل المتكلّم؛ فهناك في اللّغة أفعال تنجز أو تحقق ما تحمله من المعاني بمجرد التّلفظ بها [1].

و في ضوء هذه المعطيات، يظهر لنا بأنّ الدّرس اللّغوي التّداولي يدرس المنجز اللّغوي في إطار التّواصل ، وليس بمعزل عنه، لأنّ اللّغة لا تؤدي وظائفها إلاّ فيه و به، فليست وظائف مجرّدة من السّياق، لأنّ الكلام يُنتج في سياقات اجتماعية، فمن المهم معرفة تأثير هذه السّياقات على نظام الخطاب المنجز[2].

و مؤدى هذا الأمر، أنّ أهم ما يركز عليه الدّرس اللّغوي التّداولي هو الآتي:

الاهتمام بالتّأثر والتّأثير في الخطاب النّاشئ من وظيفة الكلام الموجّه وقت التّلفظ، آخذة معتقدات المتكلّم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث الخطابي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين، والوقائع الخارجية من بينها الظّروف المكانية و الزمانية، ونوع العلاقة الاجتماعية الّتي تربط بين الأطراف.

و التّداولية لا تعد للألفاظ أو العبارات فائدة إن تجردت من سياقها، لأنّ عناية اللّسانيين باللّغة نظاما« تقتضي إهمال اللّغة استعمالا وإنجازا وكأنّ هذا النّظام الّذي يبحث فيه الدّارسون ليس نظام الكلام المستعمل.

1 – ينظر: حسن مصطفى سحلول: نظريات القراءة و التأويل الأدبي و قضاياها، مكتبة الأسد، دمشق، 2001، ص:11.

2 – عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص:23.

فقد رأى التّداوليون أنّ دراسة النظام اللّغوي باعتماد البنى المجردة قد غيّب جوهر اللّغة ألا وهو تشكّلهـــا ضمن أقوال منجزة في إطار عملية التخاطب»[1] ؛ إذ لا بد من دراسة هذه الألفاظ والعبارات الّتي يوجههـــا المتكلّم داخل السّياق، رابطة الظّروف المؤسّسة لها وفق زمان ومكان التّخاطب كي تتّضح مقاصد المتكلّم والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب مع مراعاة نوعية العلاقة الاجتماعية الّتي تجمع بين المتكلّم والمخاطَب، والّتي تبث عبر وسائل الاتصال، فيستعمل المتكلّم عدة طرق للإقناع والتّأثير والأمر والإخبار.

و على ضوء ما تقـــدّم، يحاول الدّرس اللّغـــوي التّداولي الإجابة عن مجموعة إشكالات استهدفت اللّغة بوجه عام نحو:

ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلم ؟ من المتكلّم؟ من المتلقي؟ ولأجل من نتوجّه بالخطاب؟ وهل يمكن أن ننصاع إلى المعنى الحرفي أو المعنى التّواصلي لقصد ما ؟ [2].

كلّ هذا انطلاقا من أنّ التّداوليـــة تركز على البعد العملي للمعنى أي معنى التّواصل والتّبليغ والمحاورة بين أطراف الكلام، وتسعى التّداوليات جاهدة بحكم كونها لسانيات ذات اهتمامات وظيفية على وصف فعل التّواصل وتفسيره معتمدة في ذلك مجموعة من المبادئ والمفاهيم الوصفية، كمبدإ التّعاون ومبدأ الاحترام، وغيرهما من المبادئ الّتي تضبط التّواصل بين المتكلّميـــن في إطـــار التّواصـــل الكلامـــي و ما يحمله من مقامات.

---

1 – نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللّغة العربية، مركز النّشر الجامعي، تونس، ط1، 2009، ص:19.

2 – ينظر: أرمينكو فرانسواز: المقاربة التّداولية، (م.س)، ص:7.

الفصل الثّاني

الرّتبة والبنية الأساس للجملة العربيّة

1. المبحث الأول : الرّتبة في اللّغة العربية.
2. المبحث الثّاني : البنية الأساس للجملة في اللّغة العربية.
3. المبحث الثّالث : تصنيفات الجملة العربية.
4. المبحث الرّابع : مقولات بناء الجملة الوظيفية.

المبحث الأوّل

الرّتبة في اللّغة العربية

1. الرّتبة
   1.1. لغة
   2.1. اصطلاحا
   3.1. الرّتبة و التّضام
   4.1. وظيفة الرّتبة في ترتيب مكوّنات الجملة

1. الرّتبة:

1.1. لغة:

تعني الرّتبة في اللّسان:« رَتَبَ الشّيءُ يَرْتُبُ رتُوباً وتَرَتَّبَ ثبـــت فلم يتحرّك يقال رَتَبَ رُتُوبَ الكَعْبِ أَي انْتَصَبَ انْتِصابَه ورَتَّبَه تَرتِيباً أَثْبَتَه. وعَيْشٌ راتِبٌ: ثابِتٌ دائمٌ.وأَمْرٌ راتِبٌ أَي دارٌّ ثابِت. والرّتبة والمَرْتَبَةُ: المَنْزِلةُ عند المُلوكِ ونحوها. وفي الحديث: مَن ماتَ على مَرْتَبَةٍ من هذه المَراتِبِ، بُعِثَ عليها. والرَّتَبُ: عَتَبُ الدَّرَجِ »[1].

وفي التّعريفـــات: « المتقدم بالرّتبة هو ما كان أقرب من غيره إلى مبدإ محدود لهما وتقدّمـــه بالرّتبة هو تلك الأقربـــية وهما إمّا طبعي إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل، بل بحسب الطّبع كتقدّم الجنس على النّوع، وإمّا وضعي إن كان المبدأ بحسب الوضع والجعل؛ كترتّب الصّفوف في المسجد بالنّسبة إلى المحراب أي كتقدّم الصّف الأول على الثّاني والثانّي على الثّالث إلى آخر الصّفوف » [2]، وهي بهذا تدل على المنزلة والمكانة.

2.1. اصطلاحا:

التّرتيب هو تبادل الألفاظ لمواقعها في التّركيب ، و هو « بابٌ كثير الفوائـــد، جمٌّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغايـــة، لا يزال يفتـــرُّ * لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك

1 – ابن منظور: لسان العرب، (م.س) ، مادة: (ر، ت، ب).
2 - الجرجانـــي (علي بن محمد الشّريـــف): التّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص: 64.
* – يفترّ: يشرق.

مسمعُه، ويَلطُف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللّفظ عن مكان إلى مكان »[1] .

و معناها« موقع الكلمة المعلوم بالنّسبة لغيرها من التّركيب كأن ترد سابقـــة لها أو لاحقـــة بها، أميل إلى الاعتقـــاد أنّ **عبد القاهر** حين صاغ اصطلاحه"التّرتيب" قصد به إلى شيئين أولهما ما يدرسه النّحاة تحت عنوان "الرّتبة " وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التّقديم والتّأخير»[2]، فالرّتبة في نظر_ تمّام حسّان _ قرينة نحوية تحيلنا إلى المعنى، وما يترتّب من علاقات مشّكلات للسّياق حسب موقع الكلمات في التّركيب، إذ لكلّ كلمة ترتيب أساس غير أنّ ظاهرة التّغيّر الإعرابي تعطي الكلمات قابلية الانتقال من مواقعها حسب ما يقتضي المعنى لدلالـــة العلامـــات الإعرابية على الرّتبـــة الأساس، و بوساطـــة هذا العلم نكتشـــف الأحوال الّتي يجب فيها التّزام الرّتبة، والأحوال الّتي يجب فيها مخالفة الموقع الأساس، والأحوال الّتي يجوز فيها انتقال الكلمة من موقعها، ولذا يجب التّزام الرّتبة حين تنعدم العلامات الإعرابية نحو: سأل عيسى موسى، ويجب تقديم ما له حقّ الصّدارة نحو: أين محمد؟، ومن قابل محمد؟، و إنّما منطلق محمد.

و في تقديرنا، إنّ علم النّحو بمواصفاته العلمية والمنهجية؛ يشكلّ المقياس الّذي نقيس ونحدّد به طبيعة العلاقات الكائنة والقائمة عليها التّراكيب، سواء دلالية كانت أو سيّاقية أو نحوية، و« وأعلم أن ليس النظمُ إلا أنْ تضع كلّ امك الوضعَ الّذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه

1 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: التنجي(محمد)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص.ص: 85–86 .

2 – تمّام حسّان: اللّغة العربية (معناها ومبناها)، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، تاريخ النّشر1973، ص: 207.

وأصوله، وتعرف مناهجه الّتي نُهِجَت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الـــرّسوم الّتي رسمت كلّ، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه»[1]، و بهذا أراد الجرجاني بما وسمه بالنّظم لعلم النّحو أن يكون منهجا قائما على الاستقراء تُفهم خصوصيات التّراكيب .

وكلمة النّحو في نظر **عبد الجليل مرتـــاض**« كلمة عربية تقترب من معنى السّلوك الّذي هو Gramatik في اليونانية، وهذا الاصطلاح معمول به في أوربا، بصورة Grammaire في الفرنسية لأنّ أيّ لغة تخضع لسلوك في نحوها الّذي تقاس عليه» [2].

هذا العلم بالألفاظ لم يتصالح عليـــه العـــرب الأوائـــل، ولا نحاتهم بهذا الاصطلاح، ولم يتـــداول مصطلح النّحو في مدوناتهـــم، بل كانـــوا- فيما يدور بينهم من محاورات ونقاشات-يعبّرون عنه ببعض الاصطلاحات منها: العربيـــة، الكلام، اللّحن، الإعراب، المجاز[3]. وهذا الأمر، لا يعني أنّ العرب في مدوناتهم اللّغوية لم يدرسوا هذه المصطلحات دراسة معمّقة دقيقة منتقلة من معانيها اللّغوية إلى معانيها العلمية الاصطلاحية.

إنّ النّحو هو ذلك النّظام الّذي يضبط وضع الألفاظ في الجملة، فيدرس قواعد هذا النّظام دراسة علمية ويصف ظواهره التّركيبيـــة، معتمدا على تخيّر الألفاظ المؤدية للمعاني، رابطا لها في تركيب يسمح بتحديد

---

[1] – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص.ص:69 –70.

[2] – عبد الجليل مرتاض: في رحاب اللّغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4،2–2007، ص: 5.

[3] – ينظر: عوض حمد القوزي: المصطلح النّحوي(نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثّالث الهجري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1،1983، ص: 8. و ينظر: إيناس كمال الحديدي: المصطلحات النّحوية في التّراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطّباعة و النّشر، الإسكندرية، ط1، 2006، ص: 148.

دلالاتهـــا الوظيفيـــة السّياقيـــة المقصـــود بها التّرابـــط بيـــن الكلمـــات من حيث الوظائف الّتي تؤديها كلّ واحدة منها بالنّسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنّسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنّسبة للخبر، أو وظيفة الخبر بالنّسبة للمبتـــدأ، أو وظيفة الصّفـــة، وهكذا، فأداء كلّ كلمة لوظيفتهـــا النّحوية، حسب نظام اللّغة يؤدي إلى التّماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السّياق[1]، ولذلك تعد هذه الوظيفة قرينة ينصاع إليها التّركيب، لأنّ قيمتها السّياقية تحدد طبيعة الفعل الكلامي وقوته في إجراء تخاطبي يقع بين المتكلّم والمتلقي أثناء إنتاج اللّغة.

و يقصد بالقرينة الأمر الدّال على الشّيء من غير استعمال فيه، وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب[2]، وهذا التّعريف يشاركه فيه **عبد الجبار توامة** قائلا: « والقرينة هي الدّلالة اللّفظية أو المعنوية الّتي تمحّص المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدّخول فيه، وهي تكون مقالية أو حالية »[3]. وبوساطة القرائن نهتدي إلى المعاني الحقيقيـــة أو المجازية الّتي يتوسع بها المعنى ويقع فيها اللّبس من حيث القصدية.

ففي قولنـــا: **(ضربت موســـى سلمـــى)**، فالتّاء عيّنت الفاعل ولولاها لكان موسى هو الضّارب، وإذا لم تكن قرينة تعيّن المقصود وجب حفظ المراتب نحو: **(أعطيت زيدا أخاك، أكرم عيسى موسى...)**[4].

---

1 – ينظر: محمد عيد: أصول النّحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1982، ص:267. و ينظر: محمود عكاشة: التحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة (دراسة في الدّلالة الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية، والمعجمية)، دار النّشر للجامعات، مصر، ط1، 2005، ص:114.

2 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص: 59.

3– عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النّحو العربي، أطروحة دكتوراه، رقم: 191، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية: (1994–1995)، ص: 23.

4 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية والمعنى،(م.س)، ص: 60.

وبهذا التعيّين، فإنّ هذه القرينة لها مركز ثقيل في تركيب الكلام وترتيب وظائفه النّحوية كالرّفع على الفاعلية والنّصب على المفعولية... وهلّم جرا.

ولا بد لهذه الوظائف النّحوية أن تنصاع إلى شبكة من القواعد التّأسيسية المساهمة بحظ وافر في اتّساق النّص.

وقرينة الإعراب الّتي يعدّهـــا **عبد القادر عبد الجليل** قرينة سياقية كما ورد في قوله: «الإعراب عدّه النّحاة القدامى أصلا، وأساسا لبيان الدلالة وأنّـــه كلّ النّحو...، ومن خلاله يوقـــف على أغراض المتكلمين، وقد أضافوا قرينة المرتبة كالتّقديم والتّأخير، شرط وضوح الغاية وعدم التّباسها، وكذلك تعتبر الأداة قرينة نحوية لربط الكلام»[1]، لأنّ الأداة كثيرة في العربية، تظهر أهميتها في ربط أجزاء الجملة فهي بهذا قرينـــة متعددة الـــدّلالات.

3.1. الرّتبة و التّضام:

تنتج الرّتبة عن التّضام(Collocation)، فلا تضام بدون رتبة. والتّضام هو ما عبّر عنه النّحاة بالتّـــلازم، و أبرز صورة له تتجلّى في تضام الفعل مع الفاعل، وضد التّضام التّنافي، عندما يقتضي التّركيب عدم تلاقي عنصرين من عناصره.

1 – عبد القادر عبد الجليل: علم اللّسانيات الحديث، دار صفاء للنّشر و التّوزيع، عمان، ط1، 2002، ص:546.

و هو يرد على نوعين: تضام في الجملة وهو توارد أو تلاحق زوج من الكلمات لارتباطهما بعلاقة نحوية؛ أمّا الثّاني، فتضام في النّص وهو ما يقع بين مكونات ظاهر النّص من انسجام وترابط[1].

و تضام الجملة، يتجلّى في صورتين: إحداهما، التّوارد الّذي يقصد به إمكانات رصف الجملة من حيث التّقديم والتّأخير، الوصل والفصل وغيرهما. والأخرى، التّلازم الّذي يعني أن يستلزم أحد العنصرين النّحويين عنصرا آخرا، كتلازم الجار مع المجرور، الصّلة مع الموصول ونواصب وجوزم الفعل المضارع...؛ أما التّنافـــي، فهو ضد التّـــلازم حيث تأبى فيه الكلمة أن تضام الأخرى نحو: الضّمير لا يضاف ولا ينعت وكذا حروف الجر تأبى الدّخول على الأفعال[2].

و لكن التّضام ـ وحده ـ غير كاف لتكوين وضع جملي ضمن سياق معين، يشترط فيه تضافر أصول نحو: الوصل والفصل والذّكر إلى جانب الرّتبة؛ وإذا لم نراع هذا النّمط، نكون قد شوّشنا رتب الكلـــمات وعلاقاتها و رصصناها دون نظام.

ومثال ذلك: **(جلس زيـــد على الكرســـي)**، و**(الكرســـي زيـــد على جلس)**، لقد ذهبت الفائدة لأنّنا شوّهنا التّركيب وبذلك اخترقنا العرف اللّغوي الّذي يقتضي بأن يكون الفعل قبل الفاعل والجار قبل المجرور، وبالتّالي فسدت العلاقات المعنوية لهذه الجملة[3]؛هذا الأمر، يرد إلى الرّتبة في عرف النّحاة القدامـــى لأنّها موضع أصلـــي للألفاظ في التّراكيـــب،

1 – ينظر: تمّام حسّان: التضام وقيود التّوارد: "المناهل"، مجلة تصدرها وزارة الدّولة المكلفة بالشّؤون الثّقافة، الرّباط، المغرب، ع:6، السّنة3، 1976، ص.ص:101–102.

2 – ينظر: أحمد عفيفي: نحو النّص(اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي)، (م.س)، ص: 113.

3 – ينظر: تمّام حسّان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب (النّحو، فقه اللّغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص: 130.

فإن تموقعـــت فيه الألفـــاظ كانت الجملـــة عنهم مرتّبـــة، وإن وقعـــت في غير ذلك الموقع كانت الجملة غير مرتّبة.

وقد مثّل **تمّام حسّان** بتخطيط للرّتبة في اللّغة العربية.

هذا بيانه[1]:

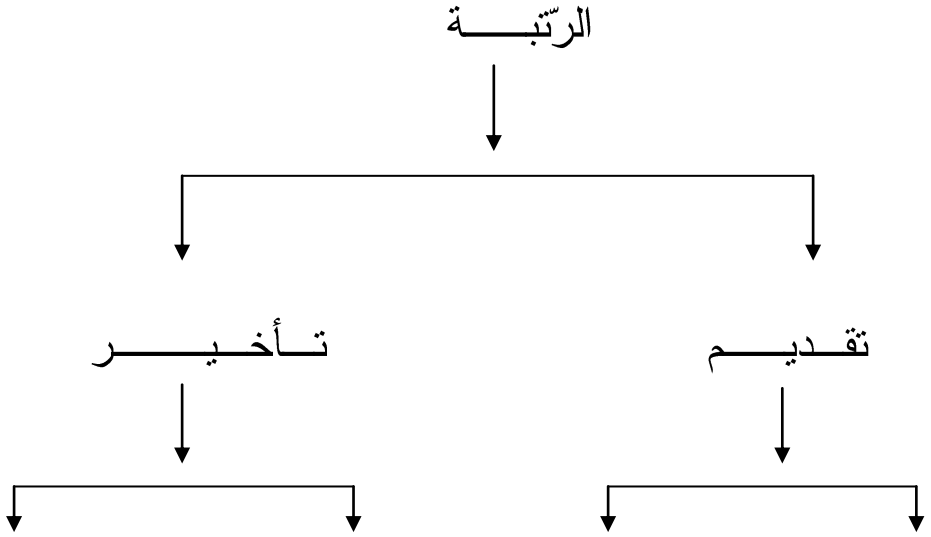

ومحصّلة ذلك، أنّ التّرتيب ضروري في التّركيب اللّغوي، فلا يقدر أي تركيـــب أداء ما يقصد به من تعبير عن أفكـــار، أو علاقات اجتماعيـــة أو نفسية بدون التزام بصيّـــغ هذا التّركيـــب ومكوّناتـــه؛ وإذا ما وقع فيه من تقديم بعض الألفاظ وتأخيرها في مواضع، إنّما يحدث إمّا لكون السّياق في كلّ موضع يقتضي ذلك أو كأن يرتبط بمواقف كلامية ألزمت التّركيب على توظيف هذه الآلية اللّغوية.

1 – تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص: 208.

وهذا التّرتيب لا ينشأ من عدم، بل هنالك مرجع تعبيري محدّد يكون أساسا لما يسمى بالتّقديم والتّأخير، والأصل فيه أن يتقدّم المبتدأ عن الخبر، فإذا قلت: " **زيد قائم**"، جرى ذلك على التّرتيب الأصلي للتّعبير، فإن قدّمت الخبر، وقلت:" **قائـــم زيـــد** "كان في الكلام تقديم وتأخيـــر، وكذلك الأصل أن يتقدّم الفعل عن الفاعل وعن المفعول، فإن وقع أيّ تغيّير في هذا التّرتيب كان من باب التّقديم والتّأخير، ولا بد أن يكون ثمة سبب دعا إلى هذا التّغيّير المرتبط بالدّلالة[1].

وعليه، فإنّ التّرتيب داخل التّركيب الجملي يعدّ مبحثا من مباحث الدّرس التّداولي، لأنّ هذا التّغييّر يقصده المتكلّم (تقديم ما حقّه التأخير، أو تأخير ما حقّه التقديـــم) نحو: تقديم الفاعل على الفعـــل، أو المفعول على الفعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ... و ما إلى ذلك، مع مراعاة حال المخاطب، وسياق الموقف الكلامي الّذي قيل فيه.

و بلا أدنى شك، إنّ مقاربة النّظرية التّداولية على اللّغة العربية سيفتح الكثير من المسائل المستغلقة نحـــو: تيسير وتجديد النّحو وتقريبه من النّاشئة، و توظيف قواعد النّحو في إطار منظومة النّصوص، واستثمار خصائص اللّغة في جوانبها التّواصلية التبليغية؛ وذلك لما تتوافر عليه اللّغة العربية من خصائص تؤهلها لذلك، بحكم اشتمالها على الكثير من الأدوات والصّيغ الّتي يستعملها المتكلّم للتّعبيـــر على القوى الإنجازيـــة الّتي يريد بها شحن ملفوظاته بواسطة أساليب متنوعة في سياقات مختلفة نحو: النّداء، والأمر، والتّوكيد، و الاستفهام، والنّهي، والتّعجب، والنّفي، والإثبات، الاختصاص، وغيرها.

1 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية والمعنى،(م.س)، ص: 294.

وكما لا يخفى علينا، بأنّ هذه التّراكيب ما هي إلاّ بنيات لغوية جوفاء من حيث صياغة معانيهـــا، وحتّى تضمن قدرات تمكّنها من بناء هذه المعاني، لا بد من أن ننظر إلى اللّغة على أساس أنّها تتأثر في صياغة المعنى بتكاتف العناصر اللّغوية وغير اللّغوية لأنّها « كائن اجتماعي يتّأثر بالمتغيّرات النّفسية و الاجتماعية للأفراد والجماعات، لذا فللخروج بمعنى ما لا بد من تقصّي كلّ جوانب الظّاهرة اللّغوية للحكم عليها، وإبراز المعنى الّذي تشكلّه تلك الظّاهرة، بمعطياتها السّياق اللّغوي أو سياق التّلفـــظ، والمعطيات الخارجية "سياق الموقف" أو "سياق الحـــال"» [1]، وبهذه المواصفات تتأسّس المعاني المقصودة بنية التّواصل والتّداول.

في هذا الشّأن، إنّ المقتفي للتّراكيب العربية يقف عند أثـــر الأداة في توجيه المعاني النّحوية حسب السّياق الّذي ترد فيه وما يقتضيه القصد والغـــرض والاستعمـــال، لأنّهـــا تعدّ من« القرائـــن اللّفظيـــة المهمـــة في الاستعمال، وهي من المبنيـــات إذ لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلّها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيـــات الأخرى، الّتي تعينها الرّتبة على الاستغناء عن الإعراب»[2]، ومادام أنّ الرّتبة هي الموقع الفعلي للّفظ في الجملة، فمثلا رتبـــة الفاعلية التّقدم على المفعولية، ورتبة المفعولية التّأخر عن الفاعلية، و رتبة الابتداء التّقدم على الخبر، ورتبة الخبر التّأخر عن المبتدأ...، و إن وقع تقدّم لفظ عن موقعه الفعلـــي أو تأخر نقول: متقدّم رتبة ومتأخّر رتبة.

والرّتبة بين عناصر الجملة « بحسب الحيّز والكلام على ضربين:

1 – فاطمة الشيدي: المعنى خارج النّص أثر السّياق في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي للطّباعة والنّشر، دمشق، 2011، ص: 14.

2 – تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص: 224.

أ- رتبة محفوظة (واجبـــة).

ب- رتبة غير محفوظة (جائـــزة).

فإذا وقع أحد العنصرين في حيّز الآخر بحسب اللّفظ في كلّ الأحوال فتلك رتبة محفوظة إذا وقع على تلك الحيّز حكما؛ أي بحسب الأصل فالرّتبة غير محفوظـــة أي يمكن أن تختلف بحسب الدّواعـــي الأسلوبيـــة» [1]، والّتي يعتمد فيها المتكلّم على بعض الظّواهر كالحذف والتّقديم والتّأخير لينقل المعاني المراد تبليغها. ويعدّ التّصرّف في مسألة الرّتبة من أبرز حقول إنتاج المعانـــي؛ فبوساطته ينم عن كفـــاءة المتكلم في إعادة ترتيب عناصر الجملة بمعونة الأسيقة و الوظائـــف النّحوية لنقل هذه المعاني بقـــوة إنجازيـــة قصد تمكينهـــا من الذّات المتلقية فضـــلا عن اتّصاف المتكلّم بقدرة تجعله متحكما في قواعد الجملة حتّى ينتج المعاني و ينجح في التّواصل .

1 - تمّام حسّان: الخلاصة النّحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص: 83.

4.1. وظيفة الرّتبة في ترتيب مكوّنات الجملة:

إنّ الرّائـــز الّذي نكاد نستنـــد إليه في بيـــان حدود الرّتبتيـــن، هو أنَّ التّرتيب السّياقي للكلمات في حالة الرّتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللّغـــة وفي الاستعمال معا، ولا يقع خلافـــه إلاَّ منعوتا بالخطأ النّحوي، أمَّا في سياق الرّتبة غير المحفوظة، فترتب فيه الكلّ مات متجاوزة النّظام النّحوي إلى نظام يراعى فيه القصد والغرض وشروط المقام.

وبهذا التجاوز، يعدّ طريقـــة جديدة للتّعبير عن المعاني الجديدة كما يفهم من قول **فندريس:** « أمّا التّغيير من حيث هو وسيلة للتّعبير ووضع الكلمات وترتيبها في داخل الجملة، و ترتيب الكلمات في كلّ اللّغات يتّجه نحو الاستقرار في داخل الجملة وذلك بأن يفرض النّحو على الكلمات ترتيبـــا »[1] ،لأنّ لكلّ ترتيب توظيفه الخاص و لابد من أن ينتج عنه تغيّير في المعنى، ولذا يحسن بهذا التّرتيب الجديد للكلّ مات داخل الجملة القارة يجب أن يحتكم إلى قواعد تنظيمية ضابطة.

و من هذه الجهة، ارتأى **علي أبو المكـــارم** مجموعة ضوابـــط تحدّد استراتجيات التّرتيب في التّراكيب اللّغوية لتحفظها من الاضطراب؛ حيث قسّمها إلى نوعين: داخلية، وخارجية. فالدّاخلية تشمل ترتيب الأصوات والصّيغ والألفاظ بحيث تعبر عن دلالاتها المقصودة تعبيرا دقيقا؛ وأمّا الخارجية، فتستهدف التّرتيـــب بين الصّيغ والألفـــاظ، بحيث لا تفقد هذه الصّيغ معانيها المقصودة، ولا تخرج عن غايتها الموضوعة لها.

---

1 – نقلا عن: إيمان خضر الكيلاني: دلالة ترتيب الجملة في خطب العصر الأموي، مجلة جامعة أم القـــرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربية وآدابهـــا، ج 18، ع 30، جمـــادى الأولى 1425 هـــ، ص :399.

وأدرج ثلاثـــة مؤشرات يخضع لها قصد ضبطه، أولها: "التّأثيـــر في المضمون"، فكلّ ما يغيّر معنى الكلام يشير إلى التّغيير في مضمونه، وحكمه أن يكون في صدر الجملة نحو: (حروف الاستفهام، والنّفي، والتّنبيه، والتّحضيض، وإنّ وأخواتها،...). وثانيها: " التّأثير في العمل " مثل (تقدّم العامل على المعمول وتبعية المعمول للعامل). وآخرها:" التّرابط بين الصّيغ "، ويقصد بها العلاقات النّحويـــة الرّابطة بين هذه الصّيـــغ نحو: (الصّلة لا تتقدّم على الموصول، والفاعل لا يتقدّم على فعله ، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف، والمجرور لا يتقدّم على حرف الجر)، والّذي يسمى بالرّتب المحفوظة[1].

تنظم الرّتبة وظيفة الجملـــة من حيث ترتيب الألفاظ بآلية التّقديـــم و التّأخير في التّركيب اللّغـــوي قصد الحصول على معنى دلالـــي معيّن من خلال تفاعلها مع الواقع الّذي وقعت فيه؛ لأنّ«المستويات اللّغوية جميعا تتفاعل خلال عملية الاتّصال اللّغوي، ممّا ينتج ما يسمى بالمستوى الكلامي، وعلى هذا الأساس فالمنظور الوظيفي يتجلّى في الكلام الّذي يعبّر عن القيمة الاتّصالية للّغة، من خلال تفاعلها مع الواقع الّذي وجدت فيه»[2]، وبهذه الوظيفة المقصودة يتحدّد لنا الموقف الكلامي.

ومن أمثلة الرّتب في النّحو العربي« الرّتب المحفوظة في التّركيب العربي أن يتقدّم الموصول على الصّلة، والموصـــوف على الصّفة، والجار على المجرور، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائبـــه... أمّا من الرّتب غيـــر المحفوظـــة، فتستند إلى علاقة المتكلم

1 – ينظر: علي أبو المكارم: الظّواهر اللّغوية في التّراث النّحوي، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط1، 2006، ص: 233.

2 – قدور أحمد محمد: مبادئ اللّسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996، ص: 242.

بما يتلفظ به حسب قصديته وفيما يسمح به النّظام النّحوي من إمكانات التّصرف «التّقديم والتّأخير، كرتبة المبتـــدأ والخبر، ورتبـــة الفاعل والمفعول به...»[1]، وخوفا من وقوع اللّبس في اختلاف معاني الملفوظات ببعضها البعض، وجعل المتلقي في حيرة من أمره.

قد يطرأ على الرّتبة غير المحفوظة ما يجعلها محفوظة كطارئ العلامة الإعرابية في قولنا:(**ضرب عيسى موسى**)، وقد يكون الطّارئ مخالفة حكم من أحكام وجوب تقديم الخبر(**عندي كتاب**) لورود المبتدأ نكرة والأصل فيه المعرفة، أو كوقوع الفاعل ضميرا مثل: زرت قرطبة [2].

و الظّاهـــر أنّ إجراء التّقديم والتّأخير في الرّتبة غير المحفـــوظـــة _ بلا طوارئ _ يخلق جملة من الاختيارات الّتي تتفتّـــق عنها مجموعـــة من المعاني الرّحبة تبعا للفعل الكلامي المتوخى من هذه الرّسالة اللّسانية المتداولة ما بين المتكلّم والمخاطَب.

إذاً، نعتقد غير جازمين بأنّ الفعل الكلامي وما يحدثه في التّركيب له اليد الطّولى في ظاهرة التّقديم والتّأخير وفـــق ما يمليه السّياق اللّغوي، و الاجتماعي، والسّياسي، والديني، والتّاريخي، والفكري ... في تكوين المعاني التّداولية.

ولقد تبيّنا، بأنّ الضّابط الّذي يتحكّم في التّقديم والتّأخير في النّظام اللّغوي العربي هو الغرض أو المعنى المتعمدّين بالذّكر وليس بغرض يتعلّق بالبنية الشّكلية للكلام، و قديما قيل على حد تعبير سيبويه: (العرب إن أرادت العناية بشيء قدّمته).

---

1 – تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص: 205.

2 – ينظر: محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، مطبعة أمزيان، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 200.

وبهذا التقديم، الّذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيّرا بذلك نمط الجملة، وناقلا معناها إلى معنى جديد إذا قصد المتكلّ م نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه ولإظهار عنايته واهتمامه به، فإنّه يقدّم ذاك الجزء فيدرك السّامع المعنى الجديد[1]؛ لأنّ بتغيّر المواقع تتغيّر المعاني والمقاصد، أي موقع الألفاظ في التّركيب، إذ لكلّ لفظ ترتيبه الخاص به، غير أنّ ظاهرة التغيّر الإعرابي الهادفة إلى الإبانة والتّوضيح تعطي الكلمات قابلية الانتقال من مواقعها الأصلية إلى مواقع أخرى، حسب ما يقتضيه سياق الموقف الكلامي الدّال على العلامات الإعرابية.

وفي هذه الحالة، تؤسّس علاقة تحقيق لقدرات إنجازية على الرّغم من القواعـــد اللّغوية ما بين الرّتبـــة النّحوية وبين الظّواهر الموقعيـــة؛ لذلك يبقى المتكلّم هو الّذي يتحكّم في هذا التّرتيب على شرط أن يتقيد بالقواعد التّأسيسية الّتي تضبط التّواصل حتّى لا يصبح الخطاب فاشلا.

وكما لا يفوتنـــا في هذا المقـــام، بأن نشير إلى دلالـــة القصـــد عند الجرجاني الّذي يعدّ عاملا مركزيا لاختيار الألفاظ وسبكها، فلا يكون ترتيب في شيء حتّى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر، فلا تحصل لك تلك الصّورة وتلك الصّنعة، وإذا كان كذلك فينبغـــي أن ينظر إلى الّذي يقصد واضع الكلام أن يحصل له من الصّورة و الصّنعة: أ في الألفاظ أم من معانيها؟ وليس في الإمكان أن يشك عاقل إذا نظر أنّ ليس ذلك في الألفاظ وإنّما في المعاني[2].

1 – ينظر: خليل أحمد عمايرة : في نحو اللّغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، دار عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984، ص: 94.

2 – ينظر: الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:54.

و لعلّنا بهذا الإجـــراء، لا يمكننا إطلاق المعاني بصورة اعتباطية إلاّ إذا كانت مقصودة، وما الألفاظ إلاّ أبنية خادمة لها، لأنّ ترتيبها داخل النّظام اللّغوي مرتبط بقصدية تراعي ملابسات الحدث الكلامي.

المبحث الثّاني

البنية الأساس للجملة في اللّغة العربية

1. الجملة

1.1. لغة

2.1. اصطلاحا

2. الجملة في الدّرس النّحوي القديم

1.2. معايير حدود الجملة عند القدماء

1.1.2. الإسناد

2.1.2. حسن السّكوت

3.1.2. الإفادة

4.1.2. الاستقامة

5.1.2. الاستقلالية

3. الجملة في الدّرس النّحوي الحديث

1.3. مآخذ المحدثين على نحاتنا القدماء

2.3. الجملة عند المحدثين

1. الجملة:

1.1. لغة:

جَمَلَ الشّيء: جَمَعه، والجملـــة: الجماعة غير المنفصلة، أجمل الشيءَ: جَمَعَه عن تَفْرِقةٍ، والجملة: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره، أجملت له الحساب والكلام، وقيل: الجمل سمكة تعكف بالبحـــر ولا تكون في العذب، ويقال:جملت الشَّحْمَ وأذبته والجميل الشّحم المذاب[1].

وقـــد وردت الجملة في القـــرآن الكريـــم بمعنى الجمـــع و اللّم، كما هو الشّأن في سورة الفرقان في قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ ﴾

[سورة الفرقان: 32]

2.1. اصطلاحا:

الجملة مصطلح نحوي، صبّ عليه الكثير من الدّراسيين الحبر، فاختلفوا في مفهومها وفي اسميتها و فعليتها، و خبريتها، و إنشائيتها....

ولا نزج بأنفسنا في أتون هذه المعركة، إذ طالما أنّ المشكلـــة تمسّ مفهوم اللّغة، فالاختلاف يعزى إلى أنّ الدّرس اللّغوي لم يقدّم رأيه الحصيف في مثل هذه المسائل المطلقة، فغدت ألسنة الأقلام تتلهث عناء قاصدة ما تتوهمه من عيون الصّواب.

---

1 – ينظر: الفيروز آبادي(مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب): القاموس المحيط، مكتب تحقيق التّراث بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان مادة : (جمل)، ط8، 2005.

2. الجملة في الدّرس النّحوي القديم:

إنّ مفهوم الجملة في تراثنا النّحوي كان ملتبسا و متداخلا مع مفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بينهما، وقد نصّ غير واحد منهم على أنّ الكلام هو الجملة؛ حيث لم يتّفق النّحـــاة على معنى محدّد لها، بل تباينت أقوالهم في تعريفها، وفي الموازنة بينها وبين الكلام.

تجمع غالبية الدّراسات على أنّ **المبـــرد** (ت285هـــ) أول نحوي تحدّث عن الجملة بصراحة في مقتضبه في باب الفاعل قائلا: «وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعـــل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلـــة قولك: القائم زيد. والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به. وذلك لأنّه تعدّى إليه فعل الفاعل»[1]؛ من القول، يظهر جليا بأنّ المبرد حدّد ملامح الجملة العربية من حيث البناء والمعنى، تجلّى ذلك في ضبطها بشرطين هما: حسن السّكوت والفائدة للمخاطب، و هما أمران يشترك فيهما المتكلّ م و المخاطَب في آن معا.

وتحكى الجملة بعد القول، وهي ترادف الكلام إذا وازناه بقول سيبويه، إنّها تحكى بعد القول ما كان كلامـــا إلاّ قـــولا نحو: زيد منطلق، لأنّه يحسن أن نقول : زيد منطلق، ذاك أنّك تحكي بعد القول ما كان كلاما عند سيبويه، وتحكي ما كان جملة عند المبرد[2] . و يرجع ذلك ،لأنّه أفاد

1 – المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق: حسن محمد، مراجعة: إيميل بديع يعقوب، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج1، ص: 70.

2 – ينظر: محمد خان: لغة القرآن الكريم(دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2004، ص: 19. و ينظر: رابح بومعزة: الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النّحو العربي، دار و ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1، 2008، ص: 69.

المبـــرد من الدّراسات اللّغوية عند سيبويه، فتفطّـــن للتّداخل الحاصـــل بين الجملة والكلام.

و يعرّف **ابن جني** الجملة أو الكلام بقوله: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الّذي يسميه النّحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمـــد، وضرب سعيـــد، وفي الدّار أبوك، وصه، وأف... فكلّ لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مذل به اللّسان، تاما كان أو ناقصا. فالتّام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه، وإيه. والنّاقص ما كان بضد ذلك، نحـــو: زيد، ومحمد، فكلّ كلام قول، وليس كلّ قول كلاما»[1]، فهو أيضا يركّز على الاستقلالية و الإفادة الحاصلة من الكلام.

فأمّا إذا رجعنا إلى إمام النّحاة **سيبويـــه**، فنجده يستعمل مصطلح (الكلام) للدّلالة على الجملة؛ فالكلام المستغني عنده هو الّذي يحسن السّكوت عند انتهائه لأنّه يستقل بلفظه ومعناه، وتتحقّق فيه الفائدة في تبليغ المخاطَب، فالكلام عند سيبويه يقابل الجملة المفيـــدة.

و لم يرد مصطلح الجملة عند سيبويه على وجه الصّراحة بل ورد مصطلح الكلام، فهو يقول: «هذا باب الاستقامـــة من الكلام والإحالـــة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحســـن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكـــذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر" ونحوه. وأمّا المستقيـــم القبيـــح فأن تضع اللّفـــظ في غيـــر موضعـــه،

1 - ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت)، ج:1، ص:17.

نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

هذا التّقسيم، في نظر **أحمد يوسف** «يستند إلى المتصورات التّداولية الّتي تحتكم إلى السّياق الّذي يقرّر استقامة الكلام أو إحاله، كذبه أو قبحـــه وفق تقدير النّسبة الواقعيـــة أو العقليـــة بين الكـــلام والمرجـــع. وبناء على ذلك يتم تداول اللّغـــة وتبادل المعنـــى على مواضعـــات اجتماعيـــة و ثقافية»[2]، فقد جعل سيبويه الكلام أصنافا بناء على مفهوم السّلامة المرتبطة بالدّلالة والألفاظ و المعاني، وهو بهذا القول يحدّد لنا مقاييس جرّاها نتعرّف إلى علاقة اللّفظ بالمعنى الّذي يجب أن يوضع فيه.

وممن عدّها كلاما أيضا، **الزمخشري** في مفصّله: « الكلام هو المركّـــب من كلّ متيـــن أسنـــدت إحداهما إلى الأخـــرى، وذاك لا يأتـــي إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك وبِشر صاحبك، أو في فعل واسم: ضرب زيد، وتسمى جملة»[3]، لأنّها أفادت فائدة تامة حاصلة على استقلالية اللّفظ و المعنى، أحكم فيها التّركيب الإسنادي .

أمّا **ابن هشـــام** في المغني، فإنّ الجملة عنده أعم وأشمل من الكلام وتشترط له الإفادة في قوله: « الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل

1 – سيبويه(أبو بشر عمرو بن قنبر): الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، بيروت، دار الجبل، (د.ت)، ج2، ص: 25.

2 – أحمد يوسف: السّيميائيات و التّواصل، "علامات"، مجلة ثقافية محكمة تصدر في المغرب تعنى بالسّميائيات والدراسات الأدبية الحديثة والتّرجمة، ع 24– 2005، ص.ص:41 –42.

3 – الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي): المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، (د.ت)، ص:6.

وفاعله، والمبتدأ وخبـــره»[1]، وبه نرى بأنّ كلّ كـــلام يصير جملـــة وليس العكس؛ فالجملـــة تتعلّق بالجانـــب البنائي الشّكلّ ي التّركيبـــي. وأمّا الكلام، فيتعلّق بالمستوى الدّلالـــي، وكأنّ ارتباطهمـــا كارتبـــاط الدّال بمدلوله، أي ارتباط مصطلح الجملة من حيث الاستعمال اللّغوي بالبناء والشّكل، ومصطلح الكلام بالدّلالـــة والمضمون .

وأمّا **ابـــن عصفـــور** المتوفى (663هـــ)، فأشار إلى مصطلح الكلام في قوله: « الكلام اصطلاحا هو اللّفظ المركّب وجـــودا أو تقديرا المفيد بالوضع وأجزاؤه ثلاثة اسم وفعل وحرف» [2].

و يمكن لنا القـــول، بأنّ الشّـــرط المركـــزي في كلامية الكـــلام هو الإفادة بالقصد؛ أي الكلام الموضوع بوجـــود فعلي يجب أن يركـــن إلى الفائدة أو الثّمرة المرجوة بلغة سيبويه، لأنّ الاستغناء أثر في قوة إنجازية تحيلنا على الفائدة.

أمّا النّحاة المتأخرون، فقد درجوا على التّفريق بين مصطلحي الكـــلام والجملـــة؛ ومنهم **الرّضي شارح الكافيـــة** المتوفى (668هـــ) بقوله: «إنّ الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا: كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل؛ والكـــلام ما تضمن الإسنـــاد الأصلـــي وكان مقصـــودا لذاتـــه، فكلّ كلام جملـــة ولا ينعكس»[3]، وبهذا التّفريق، يظهر لنا الاختلاف ما بين الكلام والجملة،

1 – ابن هشام (جمال الدين الأنصاري): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت، ط 5 ،1979، ج 2، ص: 376.

2 – نقلا عن: فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النّحوية (نشأة و تطورا وإعرابا)، مكتبة الفلاح الكويت، ط2،1987، ص: 29.

3 – الإستراباذي (رضي الدين): شرح الكافية في النّحو لابن الحاجب، تح: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ط)، 2000 ،ج 2، ص:377.

فالجملة أعم من الكلام، وتكون مقصودة أو غير مقصودة على خلاف الكلام، حتّى وإن اشتركا في الإسناد الّذي يعدّ رابطا بين الأجزاء الأصلية لهما.

ويمكن الإشـــارة إلى أهم فرق بين الجملة والكلام هو الإفادة، والّذي يتبلـــور فيما بعد في الدّراسات اللاّحقة في مصطلح لسانيات النّص أو نحو النّص؛ فالجملة هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تألّف هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر[1].

وكذلك لم يغب قصد المتكلم فيهما، حيث إنّ الجملة فيها صفة الإسناد والإفادة والتّبعيَّة سواء قصد المتكلّ م تركيبها أم لم يقصد، أمَّا الكلام ففيه صفة الإسناد والإفادة وصفة الاستقلال وقصد المتكلّ م لتركيبه[2].

و من اللاّفت للانتباه، أنّ النّحـــاة العـــرب القدامـــى لم يفـــردوا في مصنفاتهم بابا خاصا للجملة كما أفردوا أبوابا للكلام باستثناء ابن هشام في المغني اللّبيب حينما عقد مقارنة بين الجملة و الكلام، فقام بتصنيف الجمل على ثلاثة أنواع: اسمية، وفعلية، و ظرفية [3].

في ضوء هذه المعطيات، إنّ الجملة في تراثنا النّحوي كلام يفيد معنى، يحسن السّكوت عليه، أو هي سلسلة من الكلمات المتراصفة رصفا محكما بنظام قواعدي مؤسّس على إقامة علاقات نحوية بين الكلمات، محدّدة لكلّ منهـــا موقعهـــا الخاص بها في التّركيـــب، وإذا اضطـــرب هذا النّظام، فسدت معه الجملة واضطربت ،لأنّها لم تخضع للنظام النّحوي.

---

1 – ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص:191.

2 – ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنّشر، دمشق، سوريا، ط1، 2002، ص:44.

3 – ينظر: ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، (م.س)، ج 2، ص:374.

1.2. معايير حدود الجملة عند القدماء:

لقد اعتمد النّحاة القدماء في دراستهم للجملة العربية على مجموعة معايير لأنواع التّراكيب النّحويـــة في رسم حدود الجملـــة؛ نوجز ذكرها في الآتي:

1.1.2. الإسناد:

وهو نسبة تفيد فائدة، وكما عرّفه النّحاة بأنّه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة [1]، وللإسناد طرفان كما نظر له سيبويه بقوله: « وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخـــر ولا يجد المتكلّم منه بدا » [2]، وهما طرفا الإسناد **(المسند والمسند إليه)**.

و أمّا ما يقع من نسبة بين التّابع ومتبوعه، فأطلقوا عليه **(فضلات)**، بحكم أنّها زائدة على الأركان الإسنادية أو **(مكمّلات)** لأنّها تكمّل المعنى، وقد لا يستقيم المعنى إلاّ بذكرها، ومن ذلك: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والتّمييز، والنّعت، والتّوكيد، والجار والمجرور...، وإذا اقتصرت الجملة على طرفي الإسناد سميت **(بسيطة)** وإذا زاد على طرفي الإسناد ما يضيف إليهما معنى آخر سميت **(جملة ممتدة)** [3] .

2.1.2. حسن السّكوت:

لا تكون الجملة جملة إلا إذا دلّت على معنى يحســـن السّكوت عليه، وكما ورد عند **جلال الدين السّيوطي** (911هـــ) في قوله: « وَالْمرَاد

---

1 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007، ص: 24.

2– سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج 1، ص: 23.

3– أبو السعود حسنين الشاذلي: المركب الاسمي وأنماطه من خلال القرآن الكريم: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000، ص: 19.

(بحسن السُّكُوت عَلَيْهِ) أَلاّ يكون مُحْتَاجا فِي إفادته للسّامع كاحتياج الْمَحْكُوم عَلَيْهِ إِلَى الْمَحْكُــوم بِهِ أَو عَكســه، فَلَا يضرّهُ احْتِيَاجــه إِلَى المتعلّقــات من المفاعيــل وَنَحْوهَــا» [1]؛ أي حينما يقطع المتكلم كلامه، على السّامع أن لا يطلب منه زائدا على ما سمع؛ وبهذا التّقدير، يعد أحد معايير فهم الجملة إلى جانب المحتوى الدّلالي لها عند المخاطَب، الّذي يعكس وجه حسن السّكوت.

وكما ورد عند سيبويــه في قوله: « ألا ترى أنّك لو قلــت: فيها عبد الله حسُــن السّكــوت وكان كلاماً مستقيمــاً كما حســن واستُغنــى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها فيصير كقولك: عبد الله أخوك»[2] ؛ حيث انقطع الكلام في الجملتين. وبالتّالي، نسميهما بجملتين تامتين، إذ لا نحتاج فيهما إلى أمر نضيفه إليهما لأنّ كلّ واحدة منهما مستغنيَة بنفسها يمكن السّكوت أو انقطاع الكلام بعدها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ سيبويه قد وظّف الكلام كوحدة تبليغية بين المتكلّ م والمتلقي، ولم يوظف الجملة المفيدة؛ لأن الّذي يحقّق الفائدة ويحصل به المعنى هو الكلام المستغني عنه بحسن السّكوت.

3.1.2. الإفادة:

و المراد بالمفيد ما « يُفهِم معنى يَحْسُن السُّكُوت عَلَيْهِ وَهل المُرَاد سكُوت المتكلّم أَو السَّامع، أَو هما؟ أَقْوَال: أرجحها الأول، لِأَنَّهُ خلاف التَّكلم، فَكَمَا أَن التَّكلم صفة المتكلّم كَذَلِك السُّكُــوت صفته أَيْضــا» [3]؛

1- السّيوطي(جلال الدين) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1992، ج1، ص:29.

2 – سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج2، ص: 78.

3- السّيوطي(جلال الدين) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (م.س)، ج1، ص:29.

وهو محصلـــة قول الّذيـــن جعلوا الجملة والكـــلام مترادفين متكئيـــن على المعنى، لأنّ القصديـــة من الفائـــدة الّتي يحسن السّكـــوت عليها هي أن تفيد معنى، بحيث لا يكون السّامع منتظرا أمرا آخرا، وبذلك يحصل للمتلّقي له الخبر أو الطّلب، وإذا سكت المتكلّم ولم يجن المتلقي فائدة، ينعت هذا التّركيب بأنّه غير مفيد.

و بلا أدنى شك، الإفـــادة عند القـــدامى تتقاطع مع مراد الإفـــادة عند التّداوليين؛ حيث إنّ حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرّسالة الإبلاغية إليه على الوجه الّذي يغلب على الظّن أن يكون هو مراد المتكلّ م وقصده . وهي الثّمرة الّتي يجنيها المخاطَب من الخطاب [1].

ويمكن بذلك أن ما يتلفّظ به المتكلّم من كلمات يكون له معنى مفيد، يؤدي غرض التّواصل. هذا المعنى الّذي يحسن السّكوت عليه يسمى بالفائدة؛ وهنا الكلام لا يتحقّق بوجود اللّفظ و الإفادة، وإنّما باجتماع الكلمات والمعنى ما لم يكن ذلك ضمن التّركيب، أي أن يكون ما يتلفـــظ به المتكلّم من كلمات مركّبا تركيبا إسناديا.

4.1.2. الاستقامة:

في هذا المنحـــى، عقد سيبويـــه بابا عن استقامة الكلام المفيـــد بين أجزاء التّراكيب، حيث جاء فيه: « فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع

1 - ينظر: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 186.

اللّفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيــداً رأيت، وكي زيداً يأتيــك. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس» [1].

ومؤدّى هذا القول، أنّ الاستقامة ارتبطت بالألفاظ؛ حيث إنّ الجملة الأولى بنيت على الفعل أتيتك(المبني عليه) الواقع في الزّمن الماضي، ولهذا فهو يرخّص بأن تبنى عليه الألفــاظ الّتي تنسجم معه في المعنى، نحو: أمس، والحال نفسها في الجملة الثّانية: سآتيــك غدا، جملة مبنيــة على فعل مسبوق بالسّين، والّذي يدل على المستقبل القريب، ولهذا فهو يقبل الألفاظ الملائمة له معنويا، نحو: غدا، ولو عكسنا وقلنا: أتيتك غدا وسآتيــك أمس لتحوّل الكلام إلى المحال، بسبب عدم الاحتياج المعنــوي بين المبني عليه والمباني، لأنّ الفعل أتى" يدل" على الماضي و"سآتيك" يدل على المستقبل.

وأمّا المستقيم الكذب، فهو الّذي انبنى على المعاني غير الحقيقيــة لما فيها من أخيلة ومجازات، والفعل "حمل" يدل على محمول غير معقول، كحمل الجبل وشرب ماء البحر.

وأمّا المستقيم القبيح، فارتبط بالرّتبة؛ حيث تم ارتباط قد مع" زيدا" وحقّها أن ترتبط مع الفعــل، كما ارتبطت كي مع "زيد" وحقّها أن تقــع قبل الفعل، و كلّ هذا أدّى إلى تشويش في بناء المعاني.

وأمّا المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس*، لما في التّركيبين من تناقض صارخ من حيث المعنى.

1- سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج 1، ص: 25.

* يقــال: "أمس" إذا نُكّــرْت عُرِّفْت، وإذا عُرِّفْت نُكِّرْت. فالأمــس هي أي يوم في الماضــي. أمّا أمس فهو اليوم السّابق ليومنا هذا.

بهذا يكون المستقيـــم، هو التّركيب الصّحيح لاتّساقه مع الواقع، وأمّا المحال، فهو التّركيب الغلط؛ لتناقض مكوّناته، وتعذّر إبلاغه، إنّهما يتعلّقان بالصّدق الإخباري من عدمه، أي: قدرة المخاطب على فهم الخبر بتعاونه مع المتكلم وإشراكه في الخطاب على نحو ما ذهب إليه غرايس، والقصـــد الّذي أكدّه سيبويـــه في غالبية تحليلاتـــه لا يتحقّق من الكـــلام ما لم يفهم المخاطب كلام المتكلّم، وإلاّ لاستحال ذلك الفهم[1].

5.1.2. الاستقلالية:

بشأن معيـــار الاستقلالية، قد برّر ابن جنـــي الفرق ما بين القـــول و الكلام مستدّلا على ذلك بما ذهب إليه سيبويه حينما أخرج الكلام مخرج ما قد استقرّ في النّفوس، وزالت عنه عوارض الشّكوك. ممثّلا: " نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: زيد منطلق"، فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلًا معناه؛ أمّا القول عنده بخلاف ذلك، حيث لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها. وبذلك القول لا يستحق هذه الصّفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا وإن لم تكن كلاما[2].

ومثلما أشرنا سابقا، بأنّ سيبويه في تحليله التّركيبي للجملة العربية؛ حيث أسسّهـــا على تركيـــب إسنـــادي يؤدّى معنى تاما مستقـــلا مبنيا على عنصرين متلازمين، هما المسند والمسند إليه؛ وبهذا الوصف تكون

1 – ينظر: لطيف حامد عبد الصاحب الزاملي: الكلام المستقيم في النّظر النّحوي عند سيبويه (دراسة في المصطلح واستعماله)، مجلة "مجلة القادسية للعلوم الإنسانية"، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلّية الآداب، جامعة القادسية، العراق، مج 8، ع:4،3، 2005، ص: 182.
2 – ينظر: ابن جني: الخصائص، (م.س)، ج:1، ص:20.

الجملة مستقلة بذاتها شكليا عن غيرها، غير أنّ الاستقلال التّركيبي لا يلغي وجود الارتباط المعنوى داخل السّياق الجملي.

و شرط الاستقـــلال يقتضي عـــلاوة على عدم انضواء العبـــارة في تركيب أوســـع منها مستوفية جميع عناصرها كونها ليست في حاجة إلى ما يتممها على اعتبار أنّ الجملة ترد مستقلة عما قبلها وعما بعدها استقلالا تركيبيا[1] .

و معنى ذلك، على الجملة أن تنماز بالاكتفاء الذّاتي المحقّق لقدرة تجعلها مستقلة بنفسهـــا مستغنية عن غيرها، ولكن لا بـــد من أن تنصاع إلى السّياق العام.

وهذه المسائل الّتي تعرض إليها سيبويه، كلّها تتعلق بصياغة الكلام بقصدية التّعبير عن المعنى؛ حينما ذكر أن الكلام يتّصف بصفات مختلفة وفق استقامة قواعده اللّغوية، وتعبيره الصّحيح المفيد المستقيـــم عن المعنى، وهذا الملمح التّداولي عند سيبويه الغرض منه التّأكيـــد على قدرة المتكلّم في بناء التّراكيب المحكمة من حيث الصّياغة على المستويات النّحوية والدّلالية في آن معا.

ووفق هذا الطّرح، استندت تصورات سيبويه إلى منطلقات سيّاقية؛ حيث المستقيم من الكلام يحقّق وظيفة تواصلية، أما المحال منه بحكم مناقضته للواقع اللّغوي تتعذّر تواصليته، فكلاهما يستند إلى المعنى السّياقي.

---

1 – ينظر: محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربية، مجلة "الموقف الأدبي"، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب بدمشق، ع135، 136 تموز و آب، 1982، http://www.awu.sy/، ص: 3.

3. الجملة في الدّرس النّحوي الحديث:

اهتم الباحثون بدراسة الجملة على اختلاف مدارسهم و منازعهم ومناهجهم إلاّ أنّهم لم يتّفقوا على أبنية وصور للجملة، حيث انصبت دراستهم على التّحليـــلات النّحوية المجرّدة من السّياقـــات الاستعماليـــة ممّا جعلها محلّ نقاشات تستهدف مقولات وأبعاد النّظرية النّحوية.

فلربّما، يعود اهتمام الدّارسين المحدثين بالجملة إلى أنّها الوحـــدة الّتي تتمثّل فيها أهم خصائص النّظام اللّغوي، إذ إنّ تركيب وتأليف الكلمات في كلّ لغـــة يجرى على نظـــام خاص بها، لا تكون العبـــارات مفهومـــة، و لا مصورّة لما يراد بها حتّى تجـــري عليه و لا تزيغ عنه، و القوانين الّتي تمثّـــل هذا النّظـــام تحدّده تستقـــر في نفوس المتكلّميـــن و ملكاتهـــم و عنها يصدر الكلام[1].

1.3. مآخذ المحدثين على نحاتنا القدماء:

أخذ المحدثون من الدّارسين على نحاتنا القدماء بأنّهم لم يولوا اهتماما كبيرا بالجملة من حيث الدّرس والتّحليل؛ لذلك انحرفت تخميناتهم عن وجهة البحث النّحـــوي الصّحيـــح، حين قصروا النّحـــو على أواخـــر الكلمـــات و على معرفة أحكامها؛ حيث ضيّقوا من حدوده الواسعة و ضيّعوا كثيـــرا من أحكام نظم الكلام و أسرار تأليف العبارات[2].

ولكن لو عدنا إلى تراثنا النّحوي ، لوجدنا نحاتنا مهتمين وملتفتين إلى المعاني الّتي تحرك الأشكال والحركات؛ فقد بيّنوا أنّ الحركة الواحدة

---

1 – ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، مطبعة لجنة التّأليف و النّشر، القاهرة، ط2، 1992، ص:2.

2 - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، دار غريب للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص:40.

قد تدلُّ على أكثر من معنى وذلك بحسب ما يقتضيه المقـــام، فالاهتمـــام بها في أصله إنّما هو اهتمام بها من حيث دلالتها على تلك المعاني.

وهذا لا يعني انعدام مصطلح الجملة في التّراث(عنـــد سيبويـــه)؛ لأنّ عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه، وما وظّف من قبيل مصطلح الكلام الّذي يقوم مقام الجملة باصطلاحنا، وعلينا ألاّ نحاسبهم بمقاييس تعريفات الجملة في الدّرس اللّساني المعاصر، لأنّ لكلّ بحث مواصفات زماكانية تتحكّم فيه.

و مهما يكن من أمر، لا قيمة للجملة المجرّدة من سيّاقها وظروف إنتاجها، مادام أنّها وحدة لغوية كاملة نحويا معبّرة عن حدث كلامي مرتبط بالزّمان والمكان والمواقف؛ إلاّ باستعمالاتها الّتي تضمن لها الكينونة والوجود[1]، إذ إن التلفّظ بها يحوّلها من التّجريد إلى التّحقيق عبر النّظام التّواصلي.

والضّابط في ذلك أنّ الجملة خاضعة لمناسبات القول و للعلاقـــة بين المتكلّم و المخاطـــب و لا يتم التّفاهـــم في أيّ لغـــة إلاّ إذا روعيـــت هذه الضّوابط، و أخذت العلاقة بين مستعمليها بعين الاعتبار، و لن يكون الكلام مفيدا و لا الخبر مؤديا غرضه ما لم تكن حال المخاطب حاضـــرة، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء و القبول[2].

ولئن كان من الإنصاف أنّ هنالك من البحثة المحدثين من أشاد بجهود القدامى من العرب؛ إذ رأى أنّ دراساتهم تقف اليوم شامخة أمام

1 – ينظر: محمد علي الخولي: علم الدّلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2001، ص:20.

2 – ينظر: مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ط1،1964، ص:225.

أحدث النظريات اللّغوية الغربية في درس الجملة من الناحية التّركيبية، وجهودهم في هذا الشّأن تفوق الوصف والتّقدير[1].

2.3. الجملة عند المحدثين:

و ما أورده المحدّثون في تعريفاتهم للجملة، تعريف **إبراهيم أنيـــس** القائـــل: « إنّ الجملة أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاّ بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة أو أكثر»[2]، فالجملة عنده اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام الّذي ينماز بالدّقة والصّرامة، و ذلك لأنّ العادات اللّغوية في كلّ بيئة هي الّتي تحدّد معالم الجمل- استعمالات المتكلّمين- على اعتبار أنّ اللّغة من مواصفاتها التّغير والمرونة، وبذلك ألاّ نقحم المفاهيم المنطقية في تحديد طبيعة الجمل[3].

و هذا الاصطلاح عنـــده، يوسم بالإيجـــاز على خلاف الكلام، ولكن هذا الإيجاز يشترط فيه الإفادة، أمّا على مستوى التّركيب الإسنادي(... من كلمة أو أكثر)، فيلاحظ بأنّ الجملة العربية تنماز بعنصر الإسناد المشكلّ للمعنى، ولكن لا ضير من حذف المسند أو المسند إليه، ومبرّرات هذا نجده في قول **مهدي المخزومـــي:** « إنّ الجملـــة قد تخلو من المسند إليه لفظا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره»[4]،لأنّ الجملة عنده هي: « الصّورة اللفظية الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات وهي المركب الّذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت

1 – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، الشّركة المصرية العالمية للنّشر لونجمان، ط1،1997، ص:3.
2 – إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، (م.س)، ص:260.
3 – ينظر: المرجع نفسه، ص:276.
4 – مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص:33.

أجزاؤها في ذهنه. ثم هي الوسيلـــة الّتي تنقل ما جاء في ذهن المتكلّـــم إلى ذهن السّامع»[1].

هذا التّعريف يكاد يكون منسجما مع الجانب الوظيفي للّغة، الّذي طالما يؤسّس فلسفة همّها التّبليـــغ والتّواصل، وما قاله **المخزومي** يتّفـــق إلى حدّ بعيد مع ما وجدناه في قول **ريمون طحـــان:** «الكلام هو ما تركّب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد، والجملة هي الصّورة اللّفظية الصّغرى أو الوحدة الكتابيـــة الدّنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم الإفهام... ولا يكون الكلام تاما والجملة مفيدة إلاّ إذا روعيت فيهما شروط خاصّة، منها ما يعود إلى المنطق ومنها ما يعود إلى متطلبات اللّغة وقيودها »[2]، فالجملة في نظره هي أقلّ من الكلام، وشرط الإفـــادة فيها، هو تناسق ما يبنى من تراكيبها وفق قيود إسنادية.

أمّا **عباس حســـن،** فألفيناه يذهب مذهب بعض القدماء من العرب في تعريفهم للجملـــة وجعلها مرادفة للكـــلام في قوله: « الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل، ويقرّر أنّ الجملة الخبرية إذا وقعت صلة للموصول أو نعتا أو حالا أو تابعة لشيء آخر كجملة الشّرط لا جوابه فإنّهـــا لا تسمى جملة إذ لا يكون فيها كلام مستقل بالسّلـــب أو الإيجاب تنفرد به، ويقتصـــر عليها وحدها، بل هي كذلك لا تسمى كلاما و لا جملة من باب أولـــى» [3]، وهي بذاك عنده كيان لغوي مستقل بذاته

1 – مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص:32. و ينظر: أحمد شامية: في اللّغة، (م.س)، ص:36.

2 – ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب، بيروت،1981، ص:44.

3 – عباس حسن : النّحو الوافي، دار المعارف، ط6، ج1 ، ص:15.

غير متضمن لشكل لغوي أطول وما تفرّع عنها يسميه بالمركّبات الإسنادية لا غير.

والأمر نفسه عند **فاضل صالح السّامرائـــي**، الّذي يرى بأنّ الجملة لا بد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا، فلو رُتّبَتْ كلّ مات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن كلامـــا، فلو قلت : سوف محمـــد حضـــر. أو : سمع نام لم. لم يفد ذلك شيئا؛ حيث لا يفرق بين الكلام و الجملـــة وكلّ ما يشترطه فيهما أن يدلا على فائدة ما يحسن السّكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب [1].

و أمّا **عبد الرّحمـــن محمد أيـــوب**، فيدعونا إلى التّعامل مع الجملة من مختلف مكوّناتهـــا من حيث: هي ألفاظ متآلفة تربطها ضوابط تركيبيـــة و نماذج من النّغم، فهي ليست مجرّد مجموعة من الكلمات فحسب، بل هي إلى جانب ذلك عدد من النّماذج التّركيبيـــة المتداخلة المضاف إليها النّغم الّذي يوظّفه المتكلّم عند النّطق بها[2].

و في مسألة التّنغيم يرى **مصطفى حميدة** « أن النّحوي ين اهتموا بدور المتلقّي لا بدور المتكلّم؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى أي في اتّجاه معاكس لا يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتّصال اللّغوي حسب النّظرية الحديثة»[3]، وهذا الـــرّأي يجانبه الصّواب إلى حدّ بعيـــد في اعتقاد **سامي عوض**، والّذي يركّز فيه على الدّور الكبير للمتكلّم في تحديد معنى الجملة بوضعها

1 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية والمعنى، (م.س)، ص: 7.
2 – ينظر: عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1957، ص:127.
3 – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، (م.س)، ص:20.

في إطارها الصّوتي الملائم، فالتّنغيم، أو التّلوين الموسيقي يؤدي دورا رئيسا في التّفريق بين معاني الجمل كالخبريـــة والإنشائيـــة، فقد تكون الجملة خبريـــة في المعنـــى، وهي تحتوي على أداة استفهـــام في اللّفظ، وقد تكون استفهامية دون أن تحوي أداة استفهام، بيد أنّ للّتنغيم أهميّة عظيمة الأثر في دراسة الأساليب، فقد ذهب أحد الدّارسين الغربيين يتحدّث عمّا يسميّه بالاستخدام الفعلي بين الإسناد والتّنغيم، إلى أنّ هاتين الظّاهرتين– والتّنغيم في المقام الأول – تكوّنان الجملة[1].

وتركيبة الجملة عند النّحاة في نظر **عبده الرّاجحـــي**، تتّسم بالتّأليف و الإفادة و الاستقلالية استنادا إلى قوله: « الجملة في تعريف النّحاة هي الكلام الّذي تركّب من كلمتين أو أكثر و له معنى مفيد مستقل»[2].

في حين **تمّام حسّان**، يرى أنّ الجملة هي: « المجموعة الكلامية وبذلك فهو يرى أنّ الكلام عبارة عن مجموعة من الجمل لذلك فهو أعم منها... أمّا الّذي يتكون من عملية الإسناد فيسمى الجملة وهي ذات علاقات إسنادية مثل علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل ونائب فاعله والوصف والمعتمد بفاعله ونائب فاعله» [3]، وفي ظل العملية الإسنادية يتم توجيه المجموعة الكلامية .

---

1 – ينظر: سامي عوض: دور التّنغيم في تحديد معنى الجملة العربية، مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد:28، ع:1، 2006، ص:91.

2 – عبده الراجحي: في التّطبيق النّحوي والصّرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص:88.

3 – تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص: 194

و على نطاق لساني واصف، تعدّ الجملة الصّيغة اللّسانية المستقلة في نظر عبد السّلام المسدي، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها[1].

لأنّ تواصلية الجملة لا تتعلّق بالقواعد فحسب، وإنّما بالطّابع الاستقلالي الوظيفي، وبالتّالي فإنّ « الجملة المستقلة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميّز بشيئين، أنّ أجزاءها تترابط عضويـــا، وأنّها لا تندرج في بناء نحوي أوسع منه »[2]، لأنّ الجملة أرحب من يقيدها نظام نحوي قار.

و الجملة في نظر **عبد الرّحمن الحاج صالح**، يجب أن تتحقّق فيها الاستقامتان النّحوية و الدّلالية، ولا بد لها من أساسين: أساس نحوي يتمثّل في مطابقة الجملة لقواعد اللّغة و احترامها، وأساس دلالي يتمثّل في المعنى الموجود في ذهن المتكلّـــم، لذا يلزمها بأن تتّصف وظيفيا بالإسناد التّـــام لا النّاقص و الإفادة الكاملة، بحيث نفهم الجملة بكلّ عناصرها المتممة لفائدتها الإبلاغية [3].

و هذا يعني بأنّ الوظيفة النّحوية الّتي يؤديها التّركيب الإسنادي يتأسّس على ركنين هما النّحو و الدّلالة و بهما تتم الفائدة لحصول العملية التّواصلية.

---

1 – ينظر: عبد السّلام المسدي، و محمد الطرابلسي: الشّرط في القرآن على نهج اللّسانيات الوصفية، الدّار العربية للكتاب، تونس،1985، ص:30.

2 – ينظر: عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدّار التّونسية للنّشر، تونس، المؤسسّة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص: 153.

3 – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل إلى علم اللّسان الحديث، "اللّسانيات"، مجلة تصدر بمعهد العلوم اللّسانية والصّوتية، جامعة الجزائر، ع4 ،1984، ص:65.

والجملة في نظر **محمد خان**، هي أساس الدّرس النّحوي باعتبارها الوحدة الإبلاغية الّتي يعنى بها اللّغوي، منها ينطلق، وإليها يعود، وهي الوحدة الأولى للاتّصال بين أعضاء الجماعة اللّغوية، تركيبها إسنادي يفيد فائدة يحسن السّكوت عليها والغاية منها، أي شرطهـــا التّأليف الّذي يحمل دلالته للمتلّقـــي، ولذلك فهـــي مجموعة ذات عناصر لغويـــة إسناديـــة، وقد أنشئت قصد التّفاهم في بيئة لغوية[1]، وهو بذاك يشتـــرط فيها الإبلاغ الّذي تضبطها قوانين عرفية متواضع عليها من لدن الجماعة اللّغوية.

1 – ينظر: محمد خان: لغة القرآن الكريم، (م.س)، ص: 7.

المبحث الثّالث

تصنيفات الجملة العربية

1. تصنيفـــات الجملـــة العربيـــة

1.1. من حيث المكوّنات اللّفظية

1.1.1. الجملـــة الفعليـــة

2.1.1. الجملـــة الاسميـــة

3.1.1. الجملـــة الظّرفيـــة

1.3.1.1. ظروف المحمول

2.3.1.1. ظروف الحمل

3.3.1.1. ظروف القضية

4.3.1.1. ظروف الجملة أو "الظّروف الإنجازية"

4.1.1. الجملـــة الشّرطيـــة

2.1. من حيث البنيـــات التّركيبية النّحويـــة

1.2.1. الأصلية والفرعية

2.2.1. الجملة الدّنيـــا و الجملة الموسّعـــة

3.1. من حيث الإعـــراب

1.3.1. الجمـــل الّتي لها محلّ من الإعراب

2.3.1. الجمـــل الّتي لها محلّ من الإعراب

4.1 من حيث المركبات الإسنادية

1.4.1. وفق عدد المركبات

2.4.1. وفق تضام المعنى الإسنادي مع المعنى التّركيبي

5.1. من حيث التّوليد و التّحويل

1.5.1. الجملة التّوليدية

2.5.1. الجملة التّحويلية

2. معايير تقسيمات الجملة العربية

1. تصنيفـــات الجملـــة العربيـــة

أخذت الجملة العربية عدّة تقسيمات وفقا لاعتبارات معيّنة كنوعيّة المكوّنات و البنيات التّركيبية النّحوية... نذكر منها الآتي:

1.1. من حيث المكوّنات اللّفظية:

فمن حيث المكوّنات اللّفظية، قسّمها **ابن هشام** إلى ثلاثة:

الاسمية والفعلية والظّرفية، وأضاف الزمخشري الجملة الشّرطية[1].

1.1.1. الجملـــة الفعليـــة:

هي كلّ جملة تألفـــت من فعـــل وفاعـــل أو فعل نائب فاعـــل، ومن حيث الرّتبة فعل، فاعل، مفعول، وهي محفوظة دائما بين الفعل والفاعل وتحفظ رتبة الفاعل والمفعول إذا خيف اللّبس نحو: ضرب موسى عيسى؛ أمّا نائب الفاعل، فيأتي بعد الفعل و رتبته محفوظة [2]، وقد تتوسّع الجملة الفعلية بالمكمّلات: كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه .

ويعبّر بالجملة الفعلية عن حدث أو وصف متعلّق بزمن الوقوع مسند إلى الفاعلية؛ إن كان الفعل لازما، أمّا إن كان متعدّيا إلى مفعول به واحدا أو مفعولين أو ثلاثة مفعولات، فيتعلّق الوقوع عليها.

و من حيث دلالتها، تدل على الحدوث، وإنّ الخطاب بالفعل يوحي بالتّجدّد مستغرقا الماضي أو الحال أو الاستمرارية في زمن الاستقبال[3].

---

[1] – ينظر: ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، (م.س)، ج 2، ص: 490.

[2] – ينظر: تمّام حسّان: الخلاصـــة النّحويـــة، (م.س)، ص: 124. و ينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، مراجعة أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت،2005، ص: 587.

3 – ينظر: فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها،(م.س)، ص: 163.

2.1.1. الجملـــة الاسميـــة:

وهي الّتي تبدأ باسم يخبر عنه، و تتألّف من مبتدأ وخبر و الأصل أن يتقدّم المبتدأ و يتأخّر الخبـــر، وقد يحدث أن يتقدّم الخبر، وهذا التّقديم قد يكون جائزا، أو واجبا، أو يكون ممتنعا. وما تتألّف منه يجمعه **ابن يعيش** في قوله: «أمّا الجملة الاسمية فيكون الجـــزء الأوّل منهـــا اسمـــا. كما سمّيت الجملة الأولى فعلية، لأنّ الجزء الأوّل فعل وذلك نحـــو: زيـــد أبـــوه قائـــم» [1].

ففي القول، يظهر لنا بأنّ الجملة الاسمية تشمل طرفين هما: المسند و المسند إليه، وقعت بينهما نسبة وصف (**القيام**) و من حيث دلالتها، تدل على الثّبوت، وإنّ« الخطاب بالاسم يوحي بالاستقرار الموضوع للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بمعونة القرائن»[2].

وقد ذهب الكوفيـــون إلى أنَّ الجملـــة المبدوءة باسم بعدَهُ فعلٌ، نحو: "زيدٌ قامَ"، ليست جملة اسميَّة، وإنَّما هي جملة فعليَّة تقدَّم فيها الفاعلُ على فعله[3].

و في هذا السّياق، لقد ألحق بعض اللّغويين المحدثين الجملة المبدوءة باسم مردف بفعل بالجملة الفعلية انطلاقا من تلك العلاقة الإسنادية الّتي تتوافر عليها هذا الجملة، وفي المقابل حيث عدّ النّحاة –باستثناء الكوفيين– نسبة كبيرة من الجمل الفعلية الّتي تقدّم فيها الفاعل على الفعل

---

1 – ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي): شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج1، ص:89.

2 – فاضـــل صالـــح السّامرائي: الجملـــة العربيـــة تأليفهـــا وأقسامهـــا،(م.س)، ص: 162.
وينظر: سمية المكي: الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلّة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، يناير2013، ص:42.

3 – ينظر: ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب،(م.س)، ج2، ص: 496.

جملا اسمية بعلّة خروج الفاعل عن إطار الفاعلية إلى إطار الابتداء[1]، فلربّما يكتسي هذا التّصور اضطـــرار النّحاة بأسبقية الرّتبـــة واقتناعهـــم بأنّ الفعل عامل في الفاعل.

و بهذا الطـــّرح، تم التّقديـــم على نية الوظيفة التّداولية والضّابط في ذلك هو حالة المخاطب الّتي تحكمت في الخطاب.

ومن جهة أخرى، قد يلامس التّداخل بين الاسميـــة والفعليـــة؛ حيث ترجع هذه المسألة في نظر **إبراهيم إبراهيم بركات** إلى استحضار فكرة المعلوم والمجهول في ركني الجملة، فحينما نبدأ بما هو معلوم ليخبر عنه بما هو مجهول، فإن علم المتكلّم أن المتلّقي يعلم اسما ما، فإنّه يبتدئ به لتكون الجملة اسمية، وإن كان يعلم الحدثية والفعليـــة، فإنّه يبتدئ بفعل ثم يتلوه بفاعل أو ما ينوب عنه لتكون الجملة فعلية.

وحتّى نتمكّـــن من إدراك الفـــرق المعنـــوي في الإخبـــار. مثلا في قولنا:(سُمِعت الأغنية)، (الأغنية سُمِعت)؛ حيث يمكن تغيّير الجزء الثّاني من الجملة بمعنى منسجم مع الجزء الأول منها، ولكن هذا التغيّير غير ممكن في الجزء الأول على اعتبار حتمية معلوميته من لدن الطّرفين " المتكلّم، والمتلقي" [2].

1 – الشريف ميهوبي: الرّتبة و التّطابق العددي في الجملة الفعلية بين الواقع اللّغوي و آراء الدّارسين، مجلة مخبر الدّراسات اللّغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع1، 2002، ص:124.

2 – ينظر: بركات إبراهيم إبراهيم: النّحو العربي، دار النّشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ج2، ص:14.

3.1.1. الجملـــة الظّرفيـــة:

الجملة الظّرفية*هي المُصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعِندَكَ زيد، و أ في الدّار زيد إذا قدرت زيدا فاعـــلا بالظّرف والجـــار والمجـــرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتـــدأ مخبرا عنه بم، ومثّل **الزّمخشـــري** لذلك بـــ "في الدّار" في قولك: "زيد في الدّار" وهي مبنية على أنّ الاستقرار المقـــدّر فعل لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أن عمل فيه[1]، وبلغة التّداوليين، الجملة الظّرفية تنضوي على عناصر إشاريـــة نحو: ذكر الأمكنة والأزمنة، نتكئ عليهما قصد تفسير معانيهـــا، و تحديد مكان المتكلّم وقت التّكلّم، أي مركز الإشارة الزّمكانية.

في هذا السّياق، لقد حصر النّحاة العرب القدامى مصطلح "الظّرف" على عناصر الجملة الدّالة على الزّمان أو المكان؛ أمّا في نظر **أحمد المتوكّـــل**، فحينما نستعمل مصطلح "العبارات الظّروف"، أو"العبارات الظّرفية" يحيلنا إلى كلّ عناصر الجملة كاملة[2].

وبناء على ذلك، قسّم الظّروف الواردة في الجملة إلى أربعة أقسام وهي: ظروف المحمول، ظروف الحمل، وظروف القضية، وظروف الجملة أو "الظّروف الإنجازية". نختزل ذكرها في الآتي[3]:

---

* – "إن أول من استعمل مصطلح "الجملة الظّروفيـــة" في التّراث النّحوي هو الزمخشـــري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمـــي)، وآخر من استخدمه هو ابن هشـــام". ينظر: علي أبو المكارم: التّراكيب الإسنادية الجمل:" الظّرفية – الوصفية – الشّرطية": مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص: 15.

1 – ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، (م.س)، ج 1، ص: 140.

2 – ينظر: أحمد المتوكلّ : آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي (دراسة)، دار الهلال العربية للطّباعة والنّشر، الرّباط، ط1، 1993، ص: 60.

3 – ينظر: أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي (دراسة)، (م.س)، ص: 61. و ينظر: أحمد المتوكل: من قضايا الرّابط في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، ط1، 1987، ص:23.

1.3.1.1. ظروف المحمول:

يندرج في هذه الزّمرة كلّ العبارات الّتي تساهم في إعطاء تحديدات إضافية للواقعة الدّال عيلها المحمول؛ كالمشاركين في الواقعة، وبيان كيفية الواقعة ووسائلها وأبعادها.

و من أمثلة ذلك:

أ- سافر خالد و**بكرا**.

ب- قطعت هند اللّحم **بالسّكين**.

ت- استقبل خالد ضيوفه **مبتسما**.

ث- انطلق خالد في جولته **من الرّباط**.

ج- سافرت هند إلى **مدينة مراكش**.

حيث نلمس في (أ) تحديدا للمشاركين **(بكرا)**، وفي (ب) للأداة (السّكين) وفي(ت) للحال(مبتسما)، وفي(ث) تحركا مكانيا مرتبطا بالهدف.

2.3.1.1. ظروف الحمل:

الدّالة على كلّ ما يساهم في موضعة الواقعة باعتبارها كلاما تاما قياسا إلى أبعادها الزّمانية والمكانية والمعرفية.

وبيان ذلك في :

أ- قابل خالد بكرا **في الحديقة**.

ب- قابل خالد بكرا في **مساء أمس**.

ت- ذهب خالد إلى الطّبيب **لأنّه كان ممعودا**.

ث- سهر خالد **لينجز بحثه**.

في هذه المجوعة؛ نجد موضعة مكانية وزمانية في(أ، ب)، و في(ت) موقعة للعلّة، وفي(ث) موقعة للغرض.

3.3.1.1. ظروف القضية:

تشتمل كلّ العبارات الّتي يستخدمها المتكلّم قصد تقويم محتوى الجملة القضوي؛ كأن تدل على موقف المتكلّم من الّذي تحمله الجملة.

وتظهر أشكال هذه الظّروف في:

أ- **فعلا**، كان خالد رجلا شهما.

ب- **في اعتقادي**، هند لم تعد الفتاة الّتي عهدناها.

ت- **من حسن الحظ**، أحذت معي اليوم مظلّتي.

في هذا النّوع من الجملة أبان المتكلّم عن مواقفه ضمن العبارات المسطّرة.

4.3.1.1. ظروف الجملة أو "الظّروف الإنجازية":

هي الّتي تشمل العبارات الّتي تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية متعلّقة بكيفية إنجاز الفعل اللّغوي المصاحب للجملة، أو القصد منه.

أ- **بكلّ صراحة**، لا يسعني إلاّ أن اعترف بذكاء هند.

ب- **كي يطمئن قلبك**، لن تتزوّج هند بكر.

ففي هذه الطّائفة، نجد في (أ) تحديدا لقصدية الفعل اللّغوي، وفي(ب) تحديدا لكيفية إنجاز هذا الفعل الكلامي.

و ما يمكن تسجيله في هذا المضمار، هذه الظّروف الأربعة الواردة يمكنها أن تكون مشتركة؛ حيث لم نر تفرّدا لها مثلا: "**بكلّ صراحة**"، قد ترد ظرفا إنجازا أو ظرفا لمحمول.

4.1.1. الجملـــة الشّرطيـــة:

أضاف **الزّمخشـــري** إلى الجملة العربية الجملة الشّرطية كمن سبقه من جمهور النّحاة كقولك :(بكر إن تعطه يشكرك). فهو يذكر أنّ أداة الشّرط تدخل على جملتين، فتجعل الأولى (شرطا) والثّانية (جزاء). فاستخدم مصطلح (الشّرط) للدّلالة على الرّكن الشّرطي ومصطلحي (الجزاء) و(الجواب) للدّلالة على الرّكن الجوابي ومن مصطلحات الأدوات: (حرف الجزاء)، و(حرف الشّرط) [1].

و هي عند الجمهور فعلية لأنّ الجملة « الشّرطية تكون إمّا مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط. واسم الشّـــرط قد يكون عمدة و قد يكون فضلـــة » [2]؛ وفي رأي **السّامرائـــي** يمكن إدخالها في الجمل الاسميـــة أو الفعلية، فالمبدوءة بحرف شرط نحو: إن زرتني أكرمتك. جملة فعليـــة، و في نحو: لولا زيد لغرق خالد. اسمية جريا على القاعدة العامة[3].

ويتّضح من الجملة الشّرطية أنّ الفعل الكلامي المقصود هو فعل الشّرط؛ أي الفعل الّذي يلي أداة الشّرط، و أنّ مصطلح (الجزاء) ينصرف في دلالته إلى أداة الشّرط والجملة الفعلية بعدها.

و التّركيب الشّرطي قد تتعدّد وظائفه في الكلام؛ فيستخدم في سياق التّفصيل، أو استئناف للخطاب، أو التّوكيد ...، ولكن يجب أن تكون هناك دائما القرائن الّتي تحدّد دلالته السّياقية الّتي تفهم من الجملة الشّرطية.

---

1 – ينظر:أبو أوس إبراهيم الشمسان: الجملة الشّرطية عند النّحاة العرب، مطابع الدّجوي، القاهرة، ط1، 1981، ص: 57.

2 – فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (م.س)، ص: 160.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 161.

2.1. من حيث البنيـــات التّركيبية النّحويـــة:

1.2.1. الأصلية والفرعية:

هناك من النّحاة من قسّم الجملة العربية إلى جملة مقصودة لذاتها، وأخـــرى مقصـــودة لغيرهـــا؛ فمن القسم الأول، تلك الجمل المستقلـــة نحو: حضر محمد، أمّا القسم الأخير، فهي الجمل غير المستقلّة كالواقعة خبرا أو نعتا أوحالا أو صلة نحو: أقبل أخوك وهو مسرع[1].

هذا التقسيم للجملة العربية أخذ به **شوقي ضيف**، بحيث قسّمها إلى:« جمل مستقلة وجمل خاضعة، والأولى تشمل الجملة المستأنفة والجملة الحوارية والجملة المعترضة والجملة المفسّرة والجملة المعطوفة على إحدى هذا الجمل، والثّانية تشمل جملة الخبـــر وجملة الفاعل أو نائبه وجملة المفعول وجملة الحال وجملة التّابع وجملة الصّلة وجملة المضاف إليـــه وجملة جواب الشّـــرط وجملة جواب القســـم »[2]، و ممّا يلاحظ على هذا التّقسيـــم انصاع إلى توزيع الجمل بحسب الوظيفة النّحويـــة الّتي تؤديها.

في حين نجد أنّ **عبّـــاس حسن** يقسّمها إلى: « الجملة الأصليـــة (المبتدأ و الخبر أو الفعل وفاعله)، والجملة الكبرى(مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية)، والجملة الصّغـــرى (هي الجملة الاسميـــة أو الفعليـــة إذا وقعت إحداهما خبرا لمبتدأ) » [3].

---

1 – ينظر: الإستراباذي: شرح الكافية في النّحو، (م.س)،ج1، ص: 33.

2 – علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحـــوي دراســـة في المنهج و النّطبيق، دار و ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1، 2007، ص:41.

3 – عباس حسن: النّحو الوافي، (م.س)، ج 1، ص: 16.

و يرى **محمد نجيب اللبدي** أنّ الجملة الكبرى تنقسم إلى قسمين آخرين هما: جملة كبرى ذات وجهين، وهي الجملة الّتي يكون صدرها اسما و عجزها فعلا نحـــو: زيد يقوم أبوه، وجملة ذات وجه واحد وهي الجملة الّتي يكون صدرها و عجزها اسمين نحو: محمد أبوه قائـــم» [1]، كما ورد في المغنـــي : « الجملة الكبـــرى هي الاسمية الّتي خبرها جملة أو الجملة المصدّرة بفعل ناسخ و الخبر فيهـــا جملة بحسب الأصل، وتظهر في أقوالنا الآتية: محمد سافر أخوه، زيد سافر، كان محمد أخوه منطلق، ظننت محمدا يسافر أخوه » [2].

فأمّا الجملة الصّغرى، فهي المبنية على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ كالجملة المخبر بها في الأمثلة السّابقة: سافر أخوه، سافـــر، أخوه منطلق، يسافر أخوه (المفعول الثاني)[3].

و هناك ممّن قسّمها إلى جمل خبرية، وأخرى إنشائيـــة كمـــا فعل المبرد: الجملة الخبرية هي المحتملة للتّصديق و التّكذيب في ذاتها بغض النّظر عن قائلها » [4]

و بمفهوم المخالفـــة _كما يقول القانونيـــون _ الجملة الإنشائيـــة هي الّتي لا تحتمـــل لا الصّدق و لا الكذب، تكمن قيمتها بشقيها الطّلبيـــة وغير الطّلبية في التّعبير المحدّد بمقامات سياقية تمليها شروط الخطاب قصد تحقيق ثمرة يشترك فيها كلّ من المتكلّم والمتلقي وقت عملية التّواصل.

1 – محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، (م.س)، ص: 53.
2 – ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، (م.س)، ج2، ص: 380.
3 – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 380.
4 – المبرد: المقتضب، (م.س)، ج 3، ص: 93.

و على هذا الأساس، ارتأى **عبد الحفيظ مراح** بأنّ هذه الجمل توضّح الوضعيات الّتي تعكس الأجواء النّفسية أثناء عملية التّواصل، وهي تحمل قيمة أسلوبية كبرى عندما تربط بين طبيعة البنـــاء، وبين الحالة الشّعورية الّتي تتحكّم في دورة التّخاطب، بالنّسبة للمرسل، أو بالنّسبة للمتلقي[1]، وهنا السّياق يفرض على المتكلّم اختيار طبيعة الجملة.

2.2.1. الجملة الدّنيـــا و الجملة الموسّعـــة:

الجملة بحسب النّواة نوعان: جملة دنيا وجملة موسّعة، فالدّنيا هي الجملة القاصرة على نواتها الإسنادية (المسند والمسند إليه) وتسمى الجملة النّواة، والموسّعة هي تلك الجملة المشتملة على الجملة النّواة مضافا إليها عناصر توسيعية.

و في رأي André Roman « أيّة جملة تتكون من عنصرين أساسين هما الجملة النّواة Phrase noyau، العنصر الأول المسند إليه Sujet ورمز له بالرّمز X والعنصر الثّاني المسند Prédicat ورمز له بالرّمزY، وبينهما علاقة أو رابطة بنيوية موجودة بالضّرورة، وأيّة عناصر أخرى في الجملة تعدّ عناصر توسيعية Eléments d'extensions وقد قسّمها إلى عناصر بسيطة Simples وعناصر مركبة Complexes عن طريق العطـــف Coordination أو التّبعية Subordination أو التّشعب (الامتداد أو الإلحاق) Expansion، وهذه العناصر منها ما يتعلّق بالعنصر الأول ومنها ما يتعلّـــق بالعنصـــر الثّانـــي»[2]، وعناصـــر توسيـــع الجملـــة الاسميـــة (كان وأخواتهـــا)،

1 – ينظر: عبد الحفيظ مراح: ظاهرة العدول في البلاغة العربية (مقاربة أسلوبية)، مذكرة ماجستير، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية: (2005، 2006)، ص: 63.

2 – أندريه رومان: النّحو العربي، تر: عـــلاء (إسماعيل)، و خلف (عبد العزيز)، جامعة فرنسا، باريس، 1990، ص: 10.

(إن وأخواتها)، (ليس وأخواتها)؛ أمّا عناصر توسيع الجملة الفعلية فهي نوعان: سوابـــق ولواحـــق؛ السّوابق متمثلة في الحـــروف الّتي تقتحم الجملة الفعلية مثل(قد، سوف لم، لن، لا، لام، الأمر...) واللّواحق متمثلة في المفعولات [1].

1 - ينظر: علاء إسماعيل الحمزاوي: الجملة الدّنيـــا و الجملة الموسّعـــة في كتاب سيبويه، دار و مؤسّسة رسلان، دمشق، ط1 ،2007، ص: 59. و ينظر: أندريه رومان: النّحو العربي، (م.س)، ص: 102.

3.1. من حيث الإعـــراب:

1.3.1. الجمـــل الّتي لها محلّ من الإعراب:

الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، إن صحَّ تأويلها بمفرد، كان لها محلّ من الإعراب، الرّفع أَو النّصب أَو الجرّ، كالمفرد الّذي تُؤَوَّل به، ويكون إعرابها كإعرابه. فإن أُوِّلت بمفرد مرفوع، كان محلُّها الرّفـــع، وإن أُوِّلت بمفرد منصوب، كان محلُّها النّصب وإن أُوِّلت بمفرد مجرور، كانت في محلِّ جرٍّ[1].

و هي **سبـــع:**

أ. الواقعة خبـــرا، و محلّها من الإعراب الرّفع، إن كانت خبرا للمبتدأ، أَو الأحرف المشبهة بالفعل، أو" لا " النّافية للجنس، والنّصب إن كانت خبرا عن الفعل النّاقص.

ب. الواقعة حالا، ومحلّها النّصب.

ت. الواقعة مفعولا به، ومحلّها النّصب.

ث. الواقعة مضافا إليها، ومحلّها الجر.

ج. الواقعة جوابا لشرط جازم، إن اقترنت ب(الفاء) أو ب(إذا) الفجائية، ومحلّها الجزم.

ح. الواقعة صفة، ومحلّها بحسب الموصوف، إمّا الرّفع، وإمّا النّصب، وإمّا الجر.

---

1 - ينظر: ابن هشـــام: مغني اللّبيـــب عن كتـــب الأعاريـــب، (م.س)، ج2، ص:398. وينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص:587.

خ. التّابعـــة لجملـــة لها محل من الإعراب، ومحلّها بحسب المتبـــوع؛ إمّا الرّفع، وإمّا النّصب، وإمّا الجـــرّ.

2.3.1. الجمـــل الّتي لا محلّ من الإعراب:

هي الجمل الّتي لم يصح تأويلها بمفرد، لأنّها غير واقعـــة موقعـــه و هي **تســـع:**

أ. الابتدائية، هي الّتي تكون في صدر الكلام.

ب. الاستئنافية، هي الّتي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عمّا قبلها،لاستئناف كلام جديد، وقد تقترن بالفاء أو الواو الاستئنافيتين.

ت. التّعليليّة، هي الّتي تقع في أثناء الكلام تعليلا لما قبلها. وقد تقترن بفاء التّعليل.

ث. الاعتراضيّة، وهي الّتي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقوية وتحسينا، كالمبتدأ والخبر، والفعل و مرفوعه، والفعل و منصوبه، والشّرط والجواب، والحال وصاحبها، والصّفة والموصوف، وحرف الجر و متعلّقه والقسم وجوابه.

ج. صلة الموصول، وهي الّتي تكون صلة للموصول الاسمي أو الحرفي.

ح. التّفسيرية، هي" الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه » [1]، وترد على ثلاثة أقسام: مجرّدة من حرف التّفسير، أو مقرونة ب(أي)، أو مقرونة ب(أنْ).

خ. الواقعة جوابا للقسم.

د. الواقعة جوابا لشرط غير جازم.

ذ. التّابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

---

1 – ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (م.س)، ج2، ص:398.

4.1. من حيث المركبات الإسنادية:

1.4.1. وفق عدد المركبات:

اقترح **محمد إبراهيم عبادة** تصنيفا للجملة العربية، والّذي ينطلق من عدد المركّبات الإسناديـــة من حيث علاقاتها ببعض أو استقلاليتهـــا عن بعض؛ والّتي تتوزّع على ستّة ضروب وهي [1]:

أ. **الجملة البسيطـــة:**

تتكون من مركّب إسنادي واحد وهي تؤدي فكرة تامة مستقلة.

كقولك: نجح محمد . أو: أ ناجح أخوك ؟ أو: النّجاح قريب.

ب.الجملة الممتـــدة:

تتكون من مركّب إسنادي واحد و ما يتعلّق بعنصريه أو بأحدهمـــا من مفردات أو مركّبات غير اسناديـــة. نحو: الشّمس طالعة بين السّحاب. أو: حضر محمد صباحا. أو: أ قائم أخوك رغبة في الانصراف؟

ت.الجملة المزدوجـــة أو المتعـــدّدة:

تتكون من مركّبيـــن إسناديـــن أو أكثر، كلّ مركب قائم بنفســـه ولا يعتمد على غيره لا يربطهما إلا العطف، و كلّ مركب يصلح أن يكون جملة بسيطة أو ممتدة مستقلة. كقولك: حضر محمد وغاب علي. أو: رأيت برقا ثم سمعت رعدا. أو: لم يحضر الشّاعر بل حضر راويته. أو: قرأ الطّالب السّؤال و فهمه، فدبّج الإجابة.

---

1 - ينظر: محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية)، النّاشر للمعرفة، الإسكندرية، (د.ط)،1983، الصّفحات:82-83-84-85.

ث.الجملة المركّبـــة:

تتكوّن من مركّبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقّف عليه، ويكون ذلك في علاقة التّأكيد بالقسم. نحو: "أقسم بالله، لأجتهدن "؛ فصدر الجملـــة هو " أقسم بالله "مركب فعلي وعجزها مركب فعلي " لأجتهدن " ولا يستغنـــى الصـــدر عن العجـــز، كما يكون في العلاقـــة الشّرطيـــة نحو: من يتقن عمله ينل أجرا عظيما. ويكون في العلاقة الزّمنية أو المكانية. مثل: عندما يخلص العلماء يتنوّر النّاس.

ج.الجملة المتداخلـــة:

تتكون من مركّبين إسناديين أو تكون متضمنة لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل تركيبـــي. نحو: العالم يحتـــرق. أو: محمد ناجح أخـــوه". أو: ساءني استغلال الأيتام أموالهم في اللّهو. أو: سافر الحجّاج واللّيل مظلم.

ح.الجملة المتشابكـــة:

تتكـــون من مركّبات إسناديـــة أو مركّبـــات مشتملة على إسنـــاد، وقد تلتقي فيها الجملة المركّبة بالجملة المتداخلـــة بالجملة المزدوجـــة. كقولك: من يتصدق يبتغ وجه الله. أو: يقبل الله صومه ويجـــزل له الثّواب.

2.4.1. وفق تضام المعنى الإسنادي مع المعنى التّركيبي:

لقد صنّف **محمد حماسة عبد اللّطيف** الجملة العربية وفق تضام* المعنى الإسنادي مع المعنى التّركيبي؛ إذ لم يعتمد فيه على الشكلّ وحده ولا على المعنى وحده، فهما عنده شيء واحد؛ حيث نتج عن هذا الطّرح الانسجامي ثلاثة تصنيفات نختزلها في الآتي:

أ. الجملة الإسنادية:

هي الجملة التّامة، حيث يكون فيها الإسناد مقصودا بالذّات، و يلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا علم من لدن المتلقي.

نحو: كيف حالك؟ لا بأس.

ب. الجمل الموجـــزة:

هي الّتي يذكر فيها عنصر واحـــد من عناصـــر الإسناد، و يحذف الثّاني حذفا واجبا أو غالبا... نحو: أتكلّم.، نتكلّم.، تكلّم.، استقم.

ت. الجمل غير الإسنادية:

هي ما يمكن عدّها جملا إفصاحية، لأنّ أصلها تعابير عن مواقف انفعالية. مثل: التّعجب أو المدح أو الذّم ...

و تخرج في سبعة أنماط:

---

* "إسناد الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له. والمبتدآت والموصوفات وأصحاب الأحوال طوائف يتوارد كلّ منها مع كلمات أخرى لتكون خبرا عنها ونعتا لها وحالا منها. فمن غير المقبول أن يقال:" فهم الحجر المسألة "لأنّ الفعل "فهم" يتطلب فاعلا عاقلا، ولا أن يقال" انكسر الخيـــط"، لأنّ في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التّراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التّركيب النّحوي ، بحيث يمكن إعرابها. و معنى هذا أنّ الجمل المذكورة تتّسم بالإحالة المعجميـــة. والتّضام النّحوي : يعنى به العلاقة التي تنشأ بين العنصرين(التّابع والمتبوع)داخل المنظومة النّحوية". " تمّام حسّان: البيان في روائع القرآن(دراسة لغوية وأسلوبية للقرآن الكريم): عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص:156".

- **جملة الخالفة:**

يقصد بها الجمل الّتي تتضمن ما يطلق عليه النّحويون أسماء الأفعال نحو: عليك نفسك.

- **الجملة التّعجبية:**

تبنى على صيغتي: ما أفعله ! أو أفعل به.

نحو: ما أعظم العلم !، أعظم بالعلم.

- **جملتا المدح و الذّم:**

نحو: نعم الرّجلُ زيدُ. أو: بئس الرّجلُ المدمنُ.

- **جملة خالفة الصّوت:**

يقصد بها الجمل الّتي تتضمن ما يطلق عليه النّحويون أسماء الأصوات.

نحو : " هـــلا " لزجر الفرس، و " عـــدس " لزجر البغـــل، و " هـــس " لزجر الغنم، و" كـــخ " لزجر الطّفل.

- **الجملة النّدائية :**

ما يدخل في حكم النّداء كالاستغاثة و النّدبة.

نحو: يا لَلنّاس لِلفقير. أو: وا مصيبتاه، وا حسرتاه.

- **الجملة القسمية:**

هي الّتي تشتمل على صيغة القسم. نحو: والله، لأجتهدن.

- **جملتا الإغراء والتّحذير:**

مثل: الوفاءَ والأمانةَ. أو: إيّاك النارَ[1].

1 - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، (م.س)، ص.ص:95-96.

5.1. من حيث التّوليد و التّحويل:

تأسّس هذا التّقسيـــم على أسس ومضامين النّظـــرية الأمريكيـــة في اللّغـــة القائمة على إبانة الفروق الكامنة بين التّراكيب المولّدة والمحوّلة لتحديد طبيعتها؛ و بالتّحديد إلى ما اقترحه **تشومسكي** (Noam Chomsky) في نظريته النّحوية إضافة القواعد التّحويلية من تقديم وتأخير* وحذف وزيادة إلى الوصف البنيـــوي للتّركيب النّحوي، بعد أن لاحظ عجز المنهج الشّكلي في وصف النّظام اللّغوي.

الأمر الّذي جعله يصف قواعد اللّغة بأنّها جهاز أو وسيلة لتوليد الجمل الصّحيحة في لغة معيّنة تهتدي بالقواعد النّحوية؛ حيث ميّز تشومسكي بين مستويين من مستويات التّركيب النّحوي همـــا:

مستوى البنيـــة السّطحيـــة المتمثّل في الشّكـــل أي الكلام المنطوق أو الألفاظ المرتبطة ارتباطا نحويا وفق قواعد اللّغة، وتعبر عن معنى ذهني مجـــرّد لكلمات محسوســـة منطوقـــة لا غيـــر (Surface Structure)؛ أمّـــا الثّاني البنيـــة العميقـــة(Deep Structure) ، فهي الأساس الذّهنـــي لمعنى معيّن موجـــود في ذهن المتكلّم مرتبط بتركيـــب جملي، ويكـــون هذا التّركيب تجسيدا للمعنى [1]، وهو النّواة الّتي تتحدّد بواسطتهـــا دلالات

---

*– يعرف التّقديم والتّأخير عند اللّغويين الغربيين بـــ (Hysteron Proteron) و هو يدخل عندهم ضمن ما يسمى بمنهج التّحويل في التّراكيب النّحوية (Transformation). "ينظر: هناء محمود شهاب: أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (اللّغة الانكليزية أنموذجا)، مجلة التّربية والعلم، الموصل، العراق، مج17، ع 2، 2010، ص: 144".

1 - ينظر: مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدّرس النّحوي العربي، مجلة اللّسان العربي، الرّباط، المغرب، ع 34، 1990، ص: 13. و ينظر: محمود سليمان ياقوت: قضايا التّقدير النّحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، 1985، ص: 168. و ينظر: ابن رشد المعتمد: النّظرية الأمريكية في اللّغة تشومسكي Chomsky(1986)، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص: 49.

الجمل[1]؛ وتبعا لهاتين البنيتين، اشترط تشومسكي في دراسة اللّغة التّركيز على التّفسير قصد الوصول إلى تحليل أنظمتها، وليس على وصف الشّكل الخارجي الّذي لا يقدم خدمة علمية للّغة.

1.5.1. الجملة التّوليدية:

قسّم **خليل عمايرة** الجملة إلى نوعين: توليدية وأخرى تحويلية؛ فالجملة التّوليدية قسمان:

أ- **جملة توليدية اسمية :**

ترد وفق الأنماط الآتية:

- اسم معرفة + اسم نكرة. نحو: البحث شائق.
- اسم استفهام + اسم معرفة . نحو: أين فضلك ؟
- شبه جملة ظرفية أو جار ومجرور + اسم نكرة.

نحو: في البيت ضيف.

ب- **جملة توليدية فعلية:**

وهي الأخرى لها أنماط:

- فعل + اسم مرفوع أو ما يسد مسده كان ظاهرا أو مستترا

مثل: أقبل محمد، أو أقبل.

- فعل + اسم + اسم أو اسم مقترن بحرف جر.

نحو: قصد الرّجل الدّار.، أو أقام محمد في البادية.

---

1 - "En grammaire générative, une **structure profonde** est la structure d'une phrase telle qu'elle est rattachée à des règles fondamentales de la langue. Son opposé, la **structure de surface**, est une structure de phrase telle qu'elle n'est rattachée qu'à des règles non fondamentales dans la langue".
Chomsky (noam): Le langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, pbp, Pris,
P. P: 45, 46. Et Chomsky (noam): Dialogues avec Mitsou Ronat, traduit par Mitsou Ronat,Flammarion, Paris, 1977, p: 173.

2.5.1. الجملة التّحويلية:

هي الّتي يقع فيها التّغيير في بنيتها الأصلية التّوليدية؛ أي يعاد ترتيبها.

نحو: أقام محمد في البادية.

أو في البادية أقام محمد.

أو محمد أقام في البادية.

و هكذا دواليك[1].

و على هذا الأساس، فإنّ كلّ جملة في إطار نظرية النّحو التّوليدي التّحويلي تشتمل على بنيتين: عميقة وسطحية. ويقوم المكوّن التّحويلي بالرّبط بينهما. أي أن المكوّن التّحويلي –القواعد– يحول التّركيب الباطني المجّرد إلى تركيب ظاهر محسوس يجسّد مبنى الجملة.

1 - ينظر: خليل أحمد عمايرة: المسافة بين التّنظير النّحوي والتّطبيق اللّغوي(بحوث في التّفكير النّحوي والتّحليل اللّغوي)، دار وائل للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004 ، ص.ص:422–423 .

2. معايير تقسيمات الجملة العربية:

نختم هذه التّقسيمات بما اقترحه **محمود أحمد نحلة** في شأن الجملة العربية، وفق ثمانية معايير[1]:

أولها: البساطة والتّركيب :

تقسّم إلى: بسيطة ومركّبة؛ فالبسيطة نوعان: مجرّدة وأخرى موسّعة، فالأولى هي الّتي يخلو ركنا الإسناد فيها من الإضافة. أمّا الأخيرة، فهي الّتي يضاف إلى ركني الإسناد فيها. والمركّبة نوعان: الأولى مركّبة تركيب إفراد بين جملتين اثنين. والأخيرة مركّبة تركيب تعدّد بين أكثر من جملتين.

و ثانيها: التّمام والنّقص النّحويان:

تقسّم إلى قسمين: من حيث التّمام: وهي الّتي يذكر فيها ركنا الإسناد معا. أمّا من حيث النّقص، فهي الّتي يحذف منها أحد ركني الإسناد.

و ثالثها: الاستقلال وعدم الاستقلال:

هي قسمان: أصليـــة وهي الّتي تستقلّ بذاتهـــا، أمّا الفرعيـــة، فتعتمـــد على غيرها.

و رابعها: التّركيب الدّاخلي للجملة:

وفيه تقّسم إلى أربعة أقسام:

- **جملة اسمية:** وهي الّتي يكون المسند فيها اسماً.
- **جملة فعلية:** وهي الّتي يكون المسند فيها فعلاً.
- **جملة وصفية:** وهي الّتي يكون المسند فيها وصفاً عاملا.

مثل: (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة أو صيغة مبالغة).

---

1 - ينظر: محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النّهضة العربية، بيروت، 1988، ص.ص:23- 24.

- **جملة جملية:** وهي الّتي يكون المسنـــد فيهـــا؛ إمّا جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية. مثل:(عبد الله قام أبوه).

و خامسها: التّرتيب وإعادة الترتيب:

وهي قسمان: جملة ذات ترتيب معتاد. وجملة يحدث فيها تقديم وتأخير.

و سادسها: الدّلالة العامة للجملة:

وفيه تقّسم الجملة إلى قسمين:

-**الجملة الخبرية**، وتضم الجمل: المثبتة و المنفية و المؤكّدة.

- **الجملة الإنشائية**، وتشمل: الجملة الطّلبية من: أمر، نهي، استفهام، عرض، تحضيض.

- **الجملة الانفعالية:** نحو: التّمني، التّرجي، القسم، التّعجب، المدح، الذّم، النّدبة و الاستغاثة.

و سابعها: طبيعة العلاقة:

بين الحدث، والمحدث في الجملة الفعلية فقط.

وتشمل:

- الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم.

- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول، أو المطاوع الّذي يقوم بوظيفته.

و آخرها: الأساس وما تحوّل عنه:

وتشمل:

- الجملة الأساس، ويشترط فيها أن تكون بسيطة تامة خبرية مثبتة ذات الفعل المبني للمعلوم.

- الجملة المحوّلـــة، وهي الّتي لا يتحّقـــق فيها شـــرط، أو أكثـــر من الشّروط السّابقة.

المبحث الرّابع

مقولات بناء الجملة الوظيفية

1. بنيات اشتقاق الجملة في النّحو الوظيفي
   1.1. أنماط الجملة في النّحو الوظيفي
      1.1.1. الجمل البسيطة
      2.1.1. الجمل المركبة
   2.1. تقسيم الجمل وفق مقولة المحمول التّركيبية

1. بنيات اشتقاق الجملة في النّحو الوظيفي:

تشتق الجملة في إطار النّحو الوظيفي وفق ثلاث بنيات: البنية الحملية (Predicative structure)، البنية الوظيفية (Functional structure)، البنية المكوّنية (Constituent structure)، وتخضع هذه البنيات الثّلاثة لتطبيق ثلاث مجموعات من القواعد على التّرتيب: (قاعدة الأساس(Fund)، قواعد إسناد الوظائف(Functions assignement rules)، قواعد التّعبير(Expression rules)؛ حيث يضم "الأساس" مجموعتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحملية وهما: المعجم(Lexicon)، وقواعد تكوين المحمولات والحدود* (Formation rules predicates and terms) [1].

وبناء على هذه الفرضيات، عدّ أحمد المتوكل « مفردات اللّغات الطّبيعيـــة صنفان: "مفردات أصـــول" (مفردات يتعلّمهـــا المتكلّم كما هي قبل استعملها). و"مفردات مشتّقة" (مفردات يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول)، ويضطلع المعجم بإعطاء "الأطر الحملية" (predicates terms) والحـــدود(terms) الأصول، في حين أنّ قواعد التّكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية و الحدود غير الأصول»[2].

---

*– المحمول هو الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية؛ ومقولة هذا المحمول التّركيب ية(ف) (عل))، (أ (اسم))، صفة (فة)، (ظرف(رف))، ويتطلب المحمول محلات الحدود، إذ إنّه يتطلب عددا معيّنا من المشاركين في الواقعة الّتي يدل عليها، ويرمز إليها بالمتغيّرات : س1، س2، س3، وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنّسبة للواقعة الدّال عليها هذا المحمول إلى قسمين:- حدود موضوعات Arguments، وهي الّتي تعلب دورا أساسا، بالنّسبة للواقعة الّتي يدل عليها المحمول، أي الحدود الّتي يقتضيها تعريف الواقعة ذاته. و حدود لواحق Satellites، وهي الحدود الّتي تلعب دورا في تخصيص الظّروف المحيطة بالواقعة. "ينظر: أحمد المتوكل ، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، (م.س)، ص: 133."

1 – ينظر: أحمد المتوكل : الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 11.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 12.

وهذه المحمولات الأصلية* المصوغة على أوزان أربعة: " فعل " بفتح العين وكسرها وضمها، و" فعلل "، حيث تعد محمولات أصلية مصادر اشتقاق لمحمولات أخرى(فعلية أم غير فعليـــة)؛ فالمحمولات المصوغة على وزن " أفْعَلَ "،" فَاعَل "،" افْتَعَل " مشتقة اشتقاقا مباشرا من المحمولات الأصلية، أمّا المصوغة على وزن " تَفَاعَل " و" تفعَّل" ، فهي مشتّقة مباشرة من المحمولات المصوغة على وزني " فَاعَل " و " فَعَّل " بتشديد العين، وبطريقة غير مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن " فعل " بفتح العين وكسرها[1].

يستنتج من هذا، بأنّ الاشتقاق غير المباشر يعدّ اشتقاقا مباشرا قياسا إلى الاشتقاق المباشر بالنّسبة للمفردة الأصل، وكلّ هذا يدرج ضمن قواعد التّكوين(جميع المفردات) من أسماء وأفعال وصفات المتفرّعة عن مفردات الأفعال الثّلاثية والّتي يكونها المتكلّم جرّاء قواعد الاشتقاق، وكأنّ مهمة النّحو الوظيفي تنحصر فقط في توليد المفردات قصد إثراء المعاجم اللّغوية.

أمّا قواعد تكوين المحمولات الّتي يقصد بها الطريقة الّتي، فيتم بها الاشتقاق، ويجب أن تتوفر على خاصيتين هما: الأولى، الرّبط بين مفردات متواردة تزامنيـــا؛ أي في المرحلة نفسها من مراحل تطور اللّغة. والأخرى، أن تكون المفردات النّاتجة عنها مجموعة غير محصورة العناصر؛ أي أنّ تكون قاعـــدة منتِجة للمحمـــولات الّتي يكونها المتكلّـــم من المحمولات الأصلية حسب هذه القواعد.

* المفردات الأصلية في اللّغة العربية، والّتي يسميها أحمد المتوكل المحمولات الأصلية، هي المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة: "فَعَل، فَعِل، فَعُل، فَعْلل"، وهو ما يعرف في عرف النّحاة العرب بالجامد.

1 – ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، (م.س)، ص: 232.

وتكمن وظيفتها في اشتقاق المفردات الفروع من المحمولات الأصليـــة. نحو: الأفعال التّعليليـــة (فَعّل – أفعَل)، وأفعال المطاولة (انفعل – تفّعـــل)، وأفعال المشاركـــة (فاعل – تفاعل)، والاتّخـــاذ (تفّعل – افتعل)، والطّلب (استفعل) و ما إلى ذلك، إلى جانب المصادر وباقي المشتقات الأخرى[1]. وعلى هذا الأساس، يرى أحمد المتوكل بأنّ المعجم هو الّذي يقوم بمهمة تزويد المتكلّم بالأطر الحملية، والحدود الأصول.

ما يمكـــن تسجيلـــه في هذا الشّأن، لقد بنـــى العـــرب لغتهـــم على المفردات الأصول المصوغة في ثلاثية من زمرة أوزان: " فَعّل، فَعِل، فَعُل"، وهي في واقع العربية تعدّ أيضا مصادر اشتقاق المفردات الأخرى، كما دعا إليه النّحو الوظيفي.

في ضوء بعض ما تقدّم من هذه المقولات، تبنى الجملة في النّحو الوظيفي على اعتبارات تزامنية لمشروع انتقالي من نحو الجملة إلى نحو النّص؛ حيث يرى سيمون ديك بأنّ بنية الجملة هي البنية الأساس، وأنّ بنية النّص ليست إلاّ إسقاطا لبنية الجملة، إذ لا يمكن أن يكون النّحو الوظيفي نحو جملة؛ وذلك لتوجهاته الوظيفية التّداولية، ولذلك يوسم بـــ (نحو الخطاب)، الّذي يصف ويفسّر الملفوظ والمكتوب اللّغويين، بما فيه الخطاب الأكمل، أي النّص[2]؛ وعليه، فإنّ هذا النّحوي نظر إلى الجملة بوصفها مرحلة انتقاليـــة سابقة للنّص وممهّدة له، وبذلك تعدّ إشارة إلى الانتقال نحو " نحو النّص".

1 – ينظر: أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللّغة العربية)، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1987، ص:166.

2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلّية والنّمطية: دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2003، ص:98.

1.1. أنماط الجملة في النّحو الوظيفي:

تنمّط الجمل وفق متواليـــة متدرّجـــة من الخطـــاب إلى النّص إلى الجملة، وهي:

1.1.1. الجمل البسيطة:

وهي الجمل الّتي تحمل حَملا * واحدا، و قد تتخلّله مكوّنات خارجية تضاف إلى يمين أو يسار الحَمْل.

(1) أ- عاد عليٌّ من الكتّاب.

ب- خالد، تزوّجته هند.

ت- قابلته البارحة، بكر.

تتألّف من مكوّن ثابت أساس حَمْل، ومكونات خارجية تضاف اختيارا إلى يمين أو يسار الحَمْل، كما وقع للمكوّنيـــن: "خالـــد"، "بكـــر" في (1 ب)، (1 ت). وترد في أنماط منها[1]:

1.1.1.1. الجملة النّدائية:

تتكـــون من حمل واحد يتقدّمه مكوّن منـــادى أو يتوسّطه أو يكون في آخره. و أمثلة ذلك:

أ- يا صديقي، البحث شائق.

ب- التّداولية يا أخي، علم التّواصل .

ت- ما الّذي أصابك يا صديقي ؟

---

* يتألف الحَمْل من محمول وعدد معين من الحدود، حيث يدل المحمول على **وقائع** سواء أكانت : "عملا نحو: شَرِبَ زيدٌ لبناً "، أو " حدثا نحو: فَتَحَتْ الريحُ البَابَ "، أو"وضعا نحو: زيدٌ جَالِسٌ فَوْقَ الأريكَةِ "، أو" حالة نحو: خَالِدٌ فَرِحٌ "؛ أما **الحدود** فهي تدل على الذّوات المشاركة في تحقيق الواقعة والظّروف المحيطة بها. ينظر: أحمد المتوكل : الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 13.

1 - ينظر: أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللّغة العربية: منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، ط1، 1988، ص:98.

2.1.1.1. الجملـــة المحوريـــة:

وهي الجملـــة الّتي يخلـــو محمولهـــا من المكوّنات الخارجية.

نحو: جالس الفضلاء.

2.1.1. الجمل المركبة:

وهي الجملة المتضمنة لأكثر من حمل واحد، وبحسب ترابط الحمول الّتي تتضمنها يمكن تنميطها إلى جمل مدمجة، وأخرى مستقلة.

1.2.1.1. المدمجة:

هي الّتي يشكلّ فيها كـــلّ حمل حدا موضوعا أو لاحقا بالنّظر إلى الحمل الرئيس[1]، نحو:

أ- سرّني أنّك لطيف.

ب- يرجو زيد أن يعود أخوه من الحجّ.

وبناء على هذا، فإن الجملة (أ) تشتمل على حملين؛ الأول (سرّني)، والأخير(أنّك لطيف)، والأمر نفسه مع الجملة (ب) حيث نجد (يرجو زيد) الحمل الأول، بينما الحمل الثّاني (أن يعود أخوه من الحجّ).

2.2.1.1. المستقلة:

الجملة المستقلة(غير المدمجة) هي الّتي تتضمن حمولا لا تشكلّ حدودا بالنسبة للحمل الرّئيس، فهي مستقلة عن بعضها البعض.

وترد في أنماط حملية منها[2]:

-الحمول الاعتراضية نحو: نظم صديقي - وفقّه الله - قصيدة.

-الحمول المتعاطفة.

---

[1] -ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2006، ص.ص: 104-105.

[2] -ينظر: أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 67.

نحو: وازنت بين النّحو التقليدي والنّحو الوظيفي.

و في هذا المضمار، يبقى أن نشير إلى أنّ الجملة بشقيّها (البسيط والمركّب) لم يختلف عمّا ألفناه في تراثنا النّحوي ؛ فقد تكون الجملة بسيطة الإسنـــاد، وقد تكـــون مركّبـــة الإسنـــاد من جملة بسيطـــة واسم مفـــرد أو من جملتين بسيطتين مشكلتين علاقة إسناد، أو مركّبة من جملة أساسية وجملة أخرى ــ أو مجموعة جمل ــ فرعية مرتبطة بها برابط إسنادي.

وبالتّالي، الجملة المركّبة هي كلّ جملة اشتملت على جملة أصلية تفرّعت عنها جملا مؤدّية وظائف مختلفة نحو: الفاعلية، والمفعولية، والخبرية، والوصفية، والحالية، وغيرها... .

2.1. تقسيم الجمل وفق مقولة المحمول التّركيبية:

لأجل الّتيسيـــر، أجمل أحمد المتوكل تقسيم الجمل في اللّغة العربية من حيـــث مقولـــة المحمـــول التّركيبيـــة إلى ثلاثـــة أقســـام كمـــا ورد في قوله: « نصطلح على تسمية الجمل الثلاثة*: الجملة الفعليـــة، و الجملة الرّابطية، والجملة الاسمية»[1]، ويدرج تحت كلّ قسم- بناء على الوظائف التّداولية – أنماطا للجمل نحو[2] :

أ- الجمل المبتدئة ذات البنية(مبتدأ و الّتي مكوّنها دال على مجال الخطاب).

نحو: بكر نجح

ب- الجمل الذّيلية ذات البنيـــة (ذيل).

نحو: زارني أمس بكر، بل إبراهيم.

ت- الجمل البؤرية.

نحو: إنّما قرأت البارحة **قصّة**.

ث- الجمل المحورية(مكوّنها دال على الذّات).

نحو: متى رجع زيد؟، رجع زيد البارحة.

ج-الجمل النّدائية.

نحو: يا خالد، هند خطبها ابن عمها.

---

*- العدد من الثّلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنّث مع المذكر، ويُذكر مع المؤنّث (الجمل الثّلاثة).

1 – أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص: 78- 79.

2 – ينظر: أحمد شامية: في اللّغة(دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية)، (م.س)، ص:106.

و من أمثلة الجملة الاسمية، و الجملة الرّابطية الآتي:

الطّائفة الأولى:

أ	1	زيـــد مسافـــر.
	2	زيـــد أخوك.
	3	زيد في البيت.
	4	عودة الجنود اليوم.

الطّائفة الثّانية:

ب	1	كان زيد مسافرا.
	2	كان زيد أخاك.
	3	كان زيد في البيت.
	4	كانت عودة الجنود اليوم.

من خلال هذه الأمثلة نهتدي إلى:

اشتملت الطّائفة الأولى من الجمل: (أ1)، و (أ2)، و (أ3)، و (أ4) على محمول وصفي، و محمول اسمي، و محمول حرفي، ومحمول ظرفي على وجه التّرتيب.

وكذلك الأمر نفسه، ينطبق على الطّائفة الأخرى: (ب1)، و(ب2)، و (ب3)، و (ب4)؛ أي تضمنت جملها محمولا من نفس مقولة محمول الطّائفة السّابقة إلاّ أنّها تنماز بكون محمولها مسبوقا بالرّابط* كان [1].

و هذا التّصنيف الجديد للجملة العربية، يستند إلى وظائف تداولية يساهم في خلق نظام الاتصال الكلامي على خلاف التّصنيف الّذي ألفنـــاه في النّحو العربي المؤسّس على العلاقـــات الإسناديـــة بين مكوّنات الجملة الّتي تتكوّن من عنصرين: مسند ومسند إليه وباقي العناصـــر فيها عناصر توسيعية يمكـــن الاستغنـــاء عنها، و تم التّركيز في غالبية التّصنيفـــات على الجانب الشّكلي في تحديد و بيان وظيفة عنصري التّركيب الإسنادي، و يعزى هذا الأمر إلى « النّحاة القدامى انتصروا للقياس واصطنعوا أمثلة وتراكيب كثيرة افتراضية لم تكن موجودة في اللّغة، ولم تُسمع عن العرب. وقد أوردوها لتزكية أصولهم المنطقية »[2].

و مفاد هذا، إنّ النّحو العربي قام على أسس معيارية، إذ لم يميّز بين اللّغة المنطوقـــة واللّغة المكتوبـــة، و بنى قواعـــده على نصوص متخيّرة من اللّغة المكتوبـــة، ولم يعبر عن الاستعمال الوظيفي للّغـــة، وهذا ما يفسّر إيغاله في التّعقيد و الالتّواء، فكثرت التّفصيلات في المسائل النّحوية و الأحكام التّقعيديـــة والحواشي الّتي ذيّلـــت تخريجات النّحـــو،

*– يقصد بالجملة الرّابطية ذات المحمول غير الفعلي (صفة، اسم، ظرف) المتضمنة لفعل رابط نحو كان وأخواتها؛ فهي ليست جملا اسمية ولا جملا فعلية، وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا "وسطى"؛ إذ تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفية، وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية. "ينظر: أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 100".

1 – أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص: 78–79.

2 – عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية(نماذج تركيبية ودلالية)، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986، ص:52.

وقد استمر اتجاه التّقعيد المعتمد على قواعـــد المنطـــق فتـــرة طويلة مرّ خلالها بمراحل متعدّدة، وتكونت جرّاء ذلك تيارات مختلفة تأسّست فيها مدارس أو مذاهب أو رؤى متباينة في الدّرس النّحوي العربي .

ممّا يلاحظ على هذه التّصنيفات السّابقة للجملة العربية الآتي:

إنّ الجملة العربية أخذت عدّة تعريفـــات، وكذلك تصنيفاتها مالت إلى اتجاهين، اتجاه اعتمـــد على معيار الشّكل و المبنى، يحدد الجملـــة بأنّها سلسلة مستقلة من الكلمات تحكمه أبنية نحويـــة، وهذا البناء يقيم علاقات خاصة بين الكلمات أو المكونات تخضع إلى تقعيدات تقليدية فرضت نفسها على الدّرس النّحوي .

وقد يعزى ذلك إلى القدامى الّذين جروا في دراساتهم على تغليب ظاهرة الإعراب فأدخلـــوه على سائر الجوانب وخاصـــة منها الوظيفـــة أو جانب المعنى، و ما الإعراب سوى علامة أو قرينة من جملة قرائن تدل على الوظيفة. فكان تحليلهم للجملة خطيا يقوم على إتباع ترتيب الكلمات وهو تحليل لا يمكننا دائما من إدراك العلاقات القائمة بين مكونات الجملة على حقيقتها إذ ليس هناك بالضّرورة تناسب بين صور ائتلاف المباني وصور ائتلاف المعاني[1] .

و يقترح تعريفا يقترب_ كما يذكر _ ممّا ورد في معجم المعهد الأميركي، إنّ الجملة ملفوظ أو (تركيب) جاء مستقلا عمّا قبله وعمّا بعده استقلالا صناعيا تركيبيا. فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزا وهي تركيب باعتبار الجانب الشّكلي الّذي يخضع إليه بناؤها وأمّا عبارة ما قبله وما بعده فإشارة إلى خطية الملفوظ، وأمّا شرط الاستقلال، فهو يقتضي

1 – ينظر: محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 2.

علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها يستوفي جميع العناصر المكونة[1].

و اتجاه، آثر معيار المعنى كالاستقلالية و الإفادة لحصول العملية التّواصلية، لأنّ تواصلية الجملة لا تتعلّق بالقواعـــد فحسب، وإنّما بالطّابع الاستقلالي الوظيفي، و ما هذه الجملة إلاّ وسيلـــة لنقـــل ما جـــاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السّامع كما قال **الشّريف ميهـــوبي:** « هي الخلية الحيـــة في جسم اللّغة، فإذا كانت اللّغة نظاما قارا في الأذهان، فالجملة هي الحـــد الأدنى من ذلك النّظام، و إذا كانت اللّغة وسيلة تواصل و تبليغ، فالجملة هي الحد الأدنى لبداية التّواصل و الفهم و الإفهام، و إذا كان الكلام تحققا فعليا لنظام اللّغة، فإنّ الجملة هي نموذج مصغر لذلك النّظام الّذي يتحقق من خلاله الكـــلام » [2]، وهي قضية مسّت الدّرس النّحوي العربي القائم على نظام خاص يستهدف نظام الجملة وكلّ تغيير أو تبدّل في تركيبها يرجع إلى المعنى ومتطلباته، لأنّ المعنى هو الّذي يستوجب هذا التّغيير والتّبدل.

و هذا الاتّجاه، اقترب بنسبة وافرة إلى حقل التّداوليات الّتي تدرس اللّغة في الاستعمـــال أو في التّواصـــل ؛ ففي التّصنيفـــات ثمة إشارات إلى المعنى المتأصّل في الكلمات، و هذا الكلام يجرّنا إلى أنّ النّحاة العرب لم يغيّبوا الظّروف و الأسيقة و الفائدة الإبلاغية .

1 – ينظر: محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، (م.س)، ص:3.

2 – الشريف ميهوبي: الجملة العربية البسيطة، ملتقى قضايا النّحو العربي الواقع و الآفاق، 16 ،17 ماي 2005، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص:1.

تعود تاريخية هـــذا التّقسيم إلى: « النّحويين منذ سيبويه لم يخرجوا في تقسيمهم للجمل عن التّقسيم الثّنائي(فعلية، اسمية)، ومهما تنوّعت أشكال الجمل، فهي مندرجة تحت هذين النّوعين، ولم يستخدم الأوائل مصطلحي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بل كانوا يقولون: مبتدأ و خبر، فعل و فاعل، إلى عهد عبد القاهر الجرجاني »[1]، ممّا يعني لنا بأنّ الجملة العربية عند بعض نحاتنا القدامى تعني الكلام المركّب المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها المقيّد بالإسناد الّذي هو أساس بناء الجمل.

و ألفينا في الجملة التّفسيرية ملمحـــا اقتضـــاه الاستعمـــال، و هو ما عبّـــرت عنـــه **فـــوخ** Fuchs قائلـــة:« إنّ استعمال الجمل التّفسيريـــة أو الإسهاب في الكـــلام (Paraphraser) هو بمثابة إعادة الصّيغ، الّتي نعيد بها تشكيل (تأسيس) معنى الخطاب »[2]، لأنّ هذا النّوع من الجمل تتحكم فيه إجراءات تداولية، تنصاع إلى السّياق الّذي يفرض التّوضيح والإبانة من لدن المتلقي، إذ ذاك نحن أمام إنتاج لفعلين كلاميين واحد في الجملة المفسِّرة، و آخر في الجملة المفسَّرة.

و في واقع الأمر، إنّ النّحاة العرب في مسائل الجملة أو الكلام ركّـــزوا على الإفادة التّامة الّتي يحسن السّكوت عليها من قبل المتكلّـــم أو المتلقي الّذي نربطه بالقصد، وهو أن يقصـــد المتكلّـــم بما يتلفـــظ به ممّا وضعته العرب من شروط؛ فإن تحققّت الإفـــادة، حكموا عليه بالكلام النّحوي، و إن انتفت عنه، فهو كلام غير نحوي.

---

1 – علاء إسماعيل الحمزاوي: الجملة الدّنيا و الجملة الموسّعة في كتاب سيبويه، (م.س)، ص: 9.

2 – نقلا عن: بوعياد نوارة: دراسة تداولية للخطاب التّعليمي الجامعي، "إنسانيات"، المجلة الجزائرية في الانتربولوجية و العلوم الاجتماعية، ع:14،15، ماي،ديسمبر،2001(مجلدv،2،3)، ص:148.

أمّا الجملة، فهي الأخرى احتكمت عندهم إلى العلاقـــة الإسنادية، فهي نسيج لغوي مستقل مؤسّس لعنصر الكلام، بها تتواصل المجموعات البشرية فيما بينها، و بها تتمكّن من اكتساب اللّغة التّبليغية، وهي قضايا شغلت حيّزا كبيرا في الدّراسات اللّغوية الحديثة حتّى و إن كان جهد العرب القدامى مؤسّسا نسبيا لما لمسناه في هذه الدّراسات، فهو يبقى محاكيا زمانه، ومسايرا وقته.

الفصل الثّالث

مستويات الإسناد التّداولية

1. المبحث الأول: الإسناد في اللّغة العربية.
2. المبحث الثّاني: مستويات الإسناد في الجملة النّحوية العربية.
3. المبحث الثّالث: تداولية المعاني الإسنادية.
4. المبحث الرّابع : الوظائف التّداولية.

المبحث الأوّل

الإسناد في اللّغة العربية

1. الإسناد
   1.1. لغة
   2.1. اصطلاحا
2. وظيفية العلاقة الإسنادية في الجملة

1. الإسناد:

1.1. لغة:

الإسناد في اللّغة: يعني الإمالة، والاعتماد، ورفع الكلام والحديث، وعزْوُه إلى صاحبه، وهو: مصدر للفعل الرباعي: أَسْنَدَ (من المجرد الثّلاثي " سَنِدَ " المزيد بالهمزة، من باب: تعِب، أو من باب: كتَبَ؛ حيث يُقال: سَنَدْتُ إلى الشيء أَسْنُدُ سُنوداً، و يُعدَّى بالهمزة، فيقال: أَسْنَدْتُهُ إلى الشّيء.

والمصدر: الإسناد. وقد يرد بمعنى:اعتمد على الشّيء، وأسند الحديث حتّى أوصله إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّ المُسْنَد من الحديث ما اتّصل إِسنادُه، فأُسْنِدَ إِلى النّبي عليه الصّلاة وأزكى السّلام وأسند غيره إليه.

السّند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السّفح. وفلان سند، أي معتمد. و" في النَحْو: مُسْنِدٌ ومُسْنَدٌ إليه. وكلُّ شيءٍ أَسندتَ إِليه شيئــاً فهو مُسْنَدٌ إليه. والإسناد في الحديث رفْعه إلى قائله ... قال ومثْله كثير، قال: وَقولُ سيبويه هذا باب المسند والمسند إليه، المسند هو الجزء الأول من الجملة، والمسَند إليه هو الجزء الثاني منها[1] .

وكذلك هو « إضافة الشّيء إلى الشّيء، و في عرف النّحاة ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى على وجه الإفادة التّامة، أي على وجه يحسن السّكوت عليه، وهو نسبة أحد الطّرفين إلى الآخر، أعم من أن يفيد المخاطَب فائدة يصح السّكوت عليها » [2].

---

1 – ينظر: الجوهري (إسماعيل بن حماد): الصّحاح في اللّغة (تاج اللّغة وصحاح العربية)، تحقيق: محمد زكريا يوسف، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، يناير 1990، ج1، ص: 333. و ينظر: ابن منظور: لسان العرب، (م.س)، مادة: (س، ن، د) .

2 – الجرجاني (الشريف): التعريفات، (م.س) ، ص: 22.

2.1. اصطلاحا:

استعمل **بطرس هلياس** اللّفظين Supponi و Apponi وصارا فيما بعد Suppositum و Appositum للدّلالة على المسند والمسند إليه ويقابلهما في المنطق Subjectum و Proedicatum وهما في الأصل لا في جميع الأحوال الموضوع المحمول في منطق أرسطو واستعارهما النّحاة الرّومانيون ولا يزال يستعملهما النّحاة الغربيون بهذا المعنى إلى يومنا هذا. و في النّحو العربي ظهر لأول مرّة عند سيبويه. و المنظور المنطقي هو الحكم الّذي يحكمه الصّدق أو الكذب، ومن المنظور اللّغوي هو الخطاب الّذي يصلح للبيان والإفادة. و ربّما أدّى بهم ذلك إلى تبني المفهومين العربيين، و هو يرجح ذلك لأنّ الكلمتين اللاّتينيتين الأوليين معناهما المعتمد والمعتمد عليه ولا تعنيان_ وكذلك المسند والمسند إليه _ أنّ حكما حمل على موضوع فاحتمل الصّدق أو الكذب[1].

يدل هذا المصطلح اللّغوي على علاقة معنوية بين طرفين مسندين؛ حيث إنّ تركيب الإسناد فيها منسوب إلى الكلمتين. أي تركّب كلمة مع كلمة أسندت إحداهما إلى الأخرى، وإذا أسندت إحداهما إلى الأخرى أنّه لم يرد مطلق التّركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على الطّريق الّتي بها يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنّما عبر بالإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبيل أنّ الإسناد أعم من الخبر؛ لأنّ الإسناد

1 – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: تأثير النّظريات العلمية اللّغوية المتبادل بين الشّرق والغرب(إيجابياته وسلبياته)، مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ع 96، أبريل 2002، ص :122.

يشمل الخبر وغيره من أمر ونهي واستفهام، فكلّ خبر مسند والعكس غير صحيح، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى[1].

في هذا الموضع، ذهب المبرد مذهب سيبويه في بيان العلاقة الإسنادية التّلازمية بين الرّكنيين في قوله: « فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته، فإنّما تذكره للسّامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلتَ: منطلق، وكانت الفائدة للسّامع في الخبر؛ لأنّه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: زيد، ولكنت قائلاً له: رجل يقال له زيد، فلمّا كان يَعرف زيدا، ويجهل ما تُخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأنّ اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام» [2].

من القول، يتجلّى لنا بأنّ المبرد قد جعل من إسناد اسم إلى آخر أصلا في بناء العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، و الّتي لم يخرج فيها عن سابقيه؛ فهما ما لا يستغني كلّ واحد منهما عن الآخر ضمن إطار يتمثّل في حصول الفائدة و حسن السّكوت لدى المتلّقي، وبذلك يتم المعنى الإسنادي بينهما.

والإسناد كما تبيّناه من رأي **الغلاييني** هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: "زهير مجتهد". والمحكوم به يسمى "مسندا". والمحكوم عليه يسمى "مسندا إليه". فالمسند: ما حكمت به على شيء. والمسند إليه: ما حكمت عليه بشيء. والمركّب الإسنادي (ويسمى جملةً أيضا): ما تألّف من مسند ومسند إليه، نحو: "الحلمُ زينٌ. يُفلحُ المجتهدُ".(فالحلم: مسند إليه، لأنّك أسندت عليه الزّين وحكمت عليه

1 – ينظر: ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي): شرح المفصّل، (م.س)، ج1، ص:72.
2 – المبرد: المقتضب، (م.س)، ج 4، ص: 404.

به. والزّين مسند، لأنّك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفـــلاح إلى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد: مسند إليه)؛ فتم الإخبـــار عن الفاعل بواسطة الفعل و عن المبتدأ بواسطة الخبر، وكانت نسبة الثّاني إلى الأول بعلاقة مدركة بصورة ذهنية كما ألفناه في المنطق الصّوري[1].

في ضوء هذه العلاقة الإسنادية، يمكن لنا تبيان التّركيب الإسنادي عند النّحاة القدامى، والمتمثّل في الجملة.

وهو يرد في قسمين:

أ- **التّركيب الاسمي:**

هو تركيب يقوم على علاقة بين اسمين، يمثل كلّ منهما وظيفة نحوية.

ب- **التّركيب الفعلي:**

وهو الآخر مركّب يتكون من الفعل و الفاعل تربطهما علاقة نحوية وظيفية.

ويمكننا خطّ ذلك بخطاطة آتية:

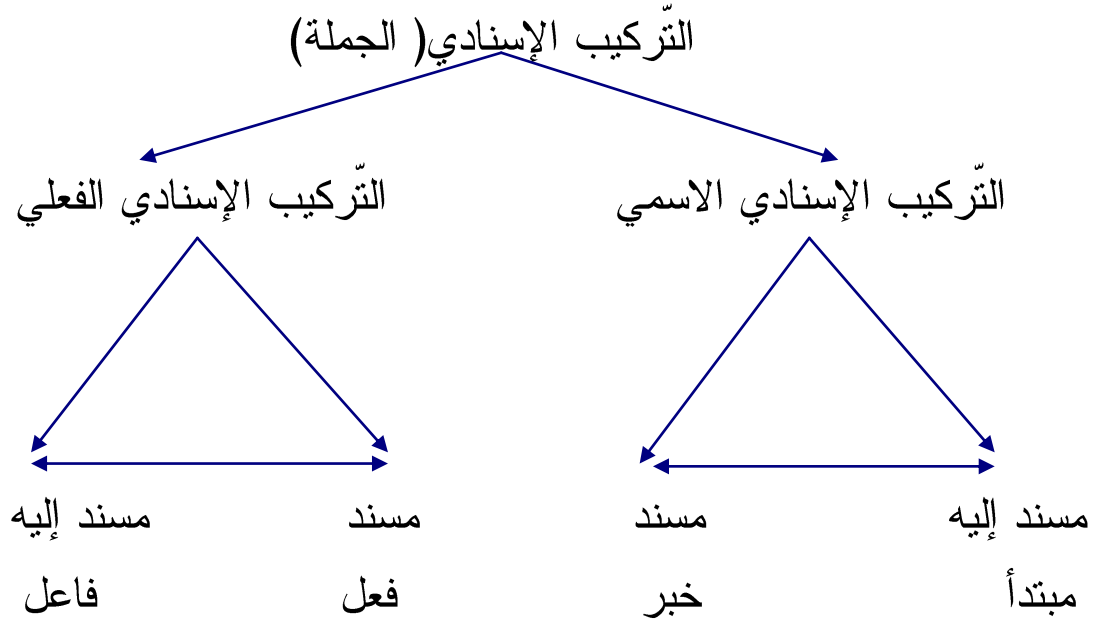

1 – ينظر: مصطفى الغلاييني : جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص:13.

وحتّى يستقيم معنى الجملة بهذه العلاقة الذّهنية لابد أن يكون الإسناد بين كلمتين تمثّلان طرفيه، كما أورده **السيد أحمد الهاشمي** في قوله: « واعلم أن لكلّ جملة رُكنينِ مسنداً – ويسمى محكوماً به – أو مُخبراً به ومُسنداً إليه، ويسمى محكوماً عليه – أو مُخبرا عنه وأمّا النّسبة الّتي بينهما فتُدعى « إسناداً» وما زاد على المسند والمسند إليه من مفعول وحال، وتمييّز، ونحوها– فهو قيد زائد على تكوينها– إلاّ صِلَة الموصول، والمضاف إليه»[1]، لأنّ هذا المركب الإسنادي من كلمتين، أو أكثر، يؤدي الرّبط بينهما إلى أن يكون لكلّ منهما(وظيفة) نحوية خاصة يفرضها سياق الجملة.

ووفق هذا النّمط، تخضع الجملة العربية لهندسة ترتيبية منظّمة لتتابع مكوّناتها داخل البناء اللّغوي، وتتوسّع بعناصر أخرى متمّمة أو موسّعة لاستكمال التّعبير بغرض الإفادة والتّواصل .

و ضابط هذا التّرتيب يخضع لعلاقة إسنادية، ينتج عنها تراكيب اسمية؛ وفيها يتقدّم المبتدأ ثم يأتي بعده الخبر، وأخرى فعلية مبتدئة بالفعل ثم الفاعل وبعده المفعول، أمّا العناصر الأخرى الموسّعة، فهي مشتركة بين التّركيبين نحو: الصّفة والحال والتّمييز وغيرها .

1 – السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ص:39 .

2. وظيفية العلاقة الإسنادية في الجملة:

إنّ الثمرة الّتي تجنيها الجملة من الإسناد هي الفائدة: « والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أُخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذّكر وأخص به»[1]، وبوساطة العلاقة الإسنادية نتمكن من بناء جملة مستقيمة ذات معنى مفيد. وهو قسمان: أصلي وتبعي؛ أمّا الأصلي كإسناد الفعل للفاعل و الخبر للمبتدأ، وأمّا التّبعي كإسناد البدل و المعطوف بالحرف [2]، لأنّ في كلّ مركب مذكور عنصر أساس أول هو نواة الإسناد (الرّكن) محدّد بما بعده بعلاقة إسنادية مؤسّسة على هذه العلاقة الرّابطة بين نواة المركّب، فالتّركيب(المتقدّم بالرّتبة) يتألّف عن المتقدّم وهو (النّواة) الّتي يتحدّد عنصرها اللّغوي بما بعده، أي (الرّتبة).

والّذي ينبغي ألاّ يغفل عنه في هذا السّياق، أنّ أهمية الرّتبة في بناء التّركيب النّحوي، الّتي عليها يتوقف الحكم على التّركيب ككل من حيث النّحوية أو غير النّحوية؛ فهي البؤرة المركزية الّتي تبنى عليها العلاقة بين عناصر التّركيب، ولذلك عني النّحاة بدراسة الرّتبة ودورها في تحقيق الاتّساق والانسجام بين المكوّنات.

وتكمن فائدة الإسناد في تنمية اللّغة لما تحمله من طاقات تعبيرية تنسجم إلى حد بعيد مع طبيعة الاستعمالات الّتي تدعو إليها التّداولية من خلال تنمية الدّلالات أو المعاني المسندة إلى التّراكيب اللّغوية،

---

1 – الإستراباذي: شرح الكافية في النّحو، (م.س)، ج1، ص:31.

2 – ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، (م.س)، ص: 107.

وذلك بواسطة الزّيادة في الإسنادات لبعض الألفاظ الّتي يسند بعضها إلى بعض، كما يعرف بأنّ أيّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى.

ونظرية النّظم الّتي توخي فيها تلكم العلاقات الرّوحية بين معاني الكلمات، والّتي لا يراد بها المعاني الجافة الإفرادية الموضوعة إزاء الكلمة فحسب، بل معنى الكلمة في سياقها البياني (الكلام) المتأتي من مجالين، الأول: معنى معجمي وضعي غير مستهدف، والآخر: وظيفي تركيبي من حيث الفاعلية أو المفعولية ... نحو: "زيد منطلق"، المعنى النّحوي فيه هو العلاقة الّتي بين معنى "زيد" من حيث هو علم على شخص معيّن معلوم للسّامع، ومن حيث هو مراد الإخبار عنه من قبل المتكلّم بالانطلاق وإسناده إليه، وبين معنى "منطلق" من حيث هو اسم يدل على حدث معلوم للسّامع أيضا مواضعة، ومن حيث هو مراد الإخبار به عن زيد ومسندا إليه وتقريرا لوقوعه منه[1].

وهذه المواضعة الإخبارية، تنطلق من وظائف الكلمات داخل التّراكيب النّحوية؛ فالمسند إليه هو المتحدث عنه، ولا يكون إلا اسما متّخذا وضعية الابتداء(المبتدأ) في الجملة الاسمية، و الفاعلية(الفاعل) في الجملة الفعلية، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما وهو الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية.

وفي هذه الوضعية، الّتي يتم فيها نقل الخبر بقصدية إضافة إفادة جديدة إلى المتلقي، يجب أن ننطلق من عملية إسنادية تمكننا من إنتاج خطابات تواصلية، على نحو ما حدّده الجرجاني في فصل علاقة الفكر بمعاني النّحو بقوله: « كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة

1- ينظر: محمود توفيق محمد سعد: نظرية النّظم وقراءة الشّعر عند عبد القاهر الجرجاني، موقع اتّحاد الكتاب العرب، www.almeshkat.net ، ص:73.

من دون تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد أن تُعْلِم السّامع بها شيئا لا يعلمه ومعلوم أنّك أيّها المتكلّم لست تقصد أن تعلم السّامع معاني الكلم المفردة الّتي تكلّمه بها؛ فلا تقول: خرج زيد لتعلمه معنى خرج في اللّغة، ومعنى زيد، و أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف معانيها ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر، أو فعل كلامـــا»[1]؛ أي من باب تحصيل الحاصل، حيث مشكلة المشكلات توضيح الواضحات، ليس العبرة بمعرفة معنى الخبر لأنّ الأمر حاصل بقوة الفعل، وإنّما القصد في ارتباط المعنى بين المخبر عنه والمخبر به .

و هذا الأمر، هو الّذي جعل تمّام حسّان مؤكّدا على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتميّز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة تضافر القرائن، وهي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه و لو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النّحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد، وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله و بعض الخوالف بضمائمها[2].

1 - الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:265.
2- ينظر: تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص:193- 194.

المبحث الثّاني

مستويات الإسناد في الجملة النّحوية العربية

1. مستويات العلاقة الإسنادية
2. حد الجملة عند النّحاة العرب القدماء
3. الإسناد ونظرية العامل في النّحو العربي
4. علاقة نظرية العامل بالمسنـــد والمسند إليه

1. مستويات العلاقة الإسنادية:

الإسناد في العربية بوصفه قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند، دون حاجة إلى التّصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة[1]، فهي في الأصل من المفاهيم الدّلالية الّتي يدركها المخاطب أو المتلقي من سياق الجملة، فهي علاقة ليس لها دال لفظي، تفهم معنى ولا تظهر مبنى.

ولئن كان لنا من القول ما نستند به إلى مقولة **محمود السّعران** "نحن نفكّر بجمل"، والّتي تحدّد طبيعة هذه العلاقة الإسنادية لدى المتكلّم العربي عندما يريد أن يعبّر عن إزهار الشّجرة يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترد إلى عمليتين أساسيتين، عملية تحليلية وعملية تركيبية؛ أمّا الأولى، فهي تلك الّتي يميّز بها العقل بين مجموعة من العناصر الّتي تنشأ بينها علاقة معيّنة؛ وأمّا الأخرى، فهي تلك الّتي يركّب بها العقل أو ينظّم أو يؤلّف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يصطلح عليه بـ(الصّورة اللّفظية)[2]، وبواسطة هذه العملية نخرج ما في أذهننا من رموز وإشارات يقتضيها النّظام اللّغوي إلى واقع التّداول والاستعمال.

يبدو أنّ دلالة الإسناد لا تكمن فقط في العلاقة النّحوية بين الطّرفين فقط ، كما بيّنها **الشريف ميهوبي**؛ حيث لا فرق بين المسند إليه في الجملة الاسمية والمسند إليه في الجملة الفعلية، وإّنما قد يكون الفرق في نوع اللّفظ القائم بوظيفة المسند إذا كان فعلا أو غير فعل، وهذا الفرق لا يؤثر في تحقيق

1- ينظر: عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النّحو العربي، (م.س)، ص:69.

2- ينظر: محمود السعران: علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر، القاهرة، ط2، 1997 ، ص:170.

العملية الإسنادية أو عدم تحقّقها، وإّنما يكمن تأثيرها في إضافة دلالية معيّنة على الجملة نحو: دلالة المسند على الزّمن أو عدم دلالته[1].

أمّا عن العلاقة النّحوية الرّابطة بين طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه)، فهي الإسنادية، وهي بدورها تشكّل البناء النّحوي للجملة الّتي تتكون من ركنين رئسين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، و«هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[2].

بينما يرى **المخزومي** أنّ الجملة الإسنادية تتكون على قوام عناصره ثلاثة هي[3] :

أ- المسند إليه أو المتحدّث عنه أو المبني عليه.

ب-المسند الّذي يبنى على المسند إليه، و هو ما يتحدّث به عنه.

ت-الإسناد و هو المعنى المدرك الرّابط بين المسند و المسند إليه.

كلّ هذه العناصر الثّلاثة، تشتمل على مكوّنات نحوية محدّدة؛ حيث تعد وسيلة المتكلّم للتّعبير عن المعاني الإسنادية، وذلك من خلال العلاقات الإسنادية بين المكوّنات الّتي لا تتوقف على المعنى« المعجمي لعناصر الجملة ولكنها ترتكن إلى نظام عميق يمتلكه المتكلّم وبه يستطيع أن يميّز

1 – الشريف ميهوبي: الرّتبة و التّطابق العددي في الجملة الفعلية بين الواقع اللّغوي و آراء الدّارسين ، (م.س)، ص:123.

2– سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج 1، ص: 23.

3– ينظر: مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص: 31.

جملة من أخرى»[1]؛ وهذا النّظام العميق، مرتبط سياقيا بمعان إسنادية يتحكّم فيها منتج الكلام في إطار ما يقتضيه الموقف الكلامي، على اعتبار أن اللّغة بألفاظها وتراكيبها خاضعة لظواهر لغوية وضوابط نحوية متحكّمة في أنظمتها المختلفة.

والنّاتج من العملية الإسنادية هو الجملة كما ذكرها **تمّام حسّان:** « أمّا الّذي يتكون من عملية الإسناد، فيسمى الجملة وهي ذات علاقات إسنادية مثل علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل ونائب فاعله والوصف والمعتمد بفاعله ونائب فاعله» [2]، وما تنماز به العلاقة الإسنادية هي المطابقة المتمثّلة في الجنس تذكيرا وتأنيثا، وفي العدد إفرادا وتثنية وجمعا، وفي التّعريف والتّنكير، هذا في المبتدأ والخبر، بينما المطابقة بين الفعل والفاعل تتمثل في الجنس وفي العدد فقط [3].

وعليه، فإنّ المبتدأ في الجمل الاسمية مسند، والخبر مسند إليه، ويحسن القول بأنّ المبتدأ محكوم عليه، أمّا الخبر، فهو الحكم على المبتدأ، وكذلك الحال في الجملة الفعلية: فإنّ الفعل(الحكم) مسند والفاعل مسند إليه (محكوم عليه). وتبقى علاقة المطابقة شكلية كما عرّفها النّحاة إلاّ إذا حققّت هذه العلاقة الارتباط المعنوي بين الطّرفين الأساسين في الجملة، وبذلك تعد أهم علاقة في الجملة لأنّها نواتها ومحور كلّ العلاقات الأخرى، قصد بناء جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل، وما العلاقات الأخرى إلاّ تبع لها

1- عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث(بحث في المنهج)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1977، ص: 118.

2- تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص: 194.

3- ينظر: فراس عصام شهاب السّامرائي: المطابقة في النّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم)، مذكرة ماجستير، مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، السّنة الجامعية:(2005،2006)، ص: 16.

في إفادة بيان وإزالة لبس[1]، لأنّ الغاية من البناء هو وضوح المعنى الّذي يقصده المتكلّم للتّعبير عن غرضه بنية توصيله للمتلقي في سياق معيّن.

2. حد الجملة عند النّحاة العرب القدماء:

أجرى النّحاة العرب القدماء في معالجة العملية الإسنادية في فحص التّعليق التّركيبي، وذلك حسب رؤية أقامت مشروعيتها في التّنظير الوظيفي في النّحو العربي واللّسانيات العامة، وفي تعليلهم الأنماط التّركيبية مسلكا طريفا أقاموا بمقتضاه رؤية سديدة تستخبر الكلام حسب ثنائية عامة هي الإظهار والإضمار، فميدان التّعليق ليس سهلا بسيطا، وإنّما هو عبارة عن عملية معقّدة هي سلسلة من التّوزيع و التّخيّر للصّوغ النّهائي الّذي يتبلور في سبك البنية السّطحية للعملية الإسنادية الّتي تخضع إلى مجموعة من القوانين المضبوطة في باب النّحو العربي. فالرّؤية إلى(المعاني النّحوية)إنّما هي ضمنية في نصوص النّحاة منذ المنطق أي مع إمام اللّسانيات العربية سيبويه فكانت طرف الإجراء[2].

لأنّ معيار الإسناد هو الحجر الأساس الّذي أقام النّحاة القدامى عليه حد الجملة على أساس أنّ توفره شرط كاف لقيام الجملة بوصفه بنية أساس تكوّن الحدث الكلامي المفيد في ربط الكلام .

وممّا يستشف من هذا، أنّ تحليلهم للجملة وسم بالأفقية على اعتبار أنّه كان قائما على علاقة ترتيب الألفاظ فقط،

---

[1] – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، (م.س)، ص:164.

2– ينظر: المنصف عاشور: من المعاني النّحوية في اللّسانيات العربية، "الموقف الأدبي"، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد 135، و 136 تموز، و آب1982 ، ./ http://www.awu.sy

و لأنّ المعاني النّحوية تدرك بالعلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة المباشرة و غير المباشرة، ومفهوم مستويات التّركيب، فـــ« بالجملة تغادر مجال اللّغة كنظام من العلامات، وندخل عالم آخر، وهو عالم اللّغة كأداة للتّواصل»[1]، فهو يؤكـــد على أنّ الجملة كنظام مستقل يمثّل مستوى لغوي بوساطتـــه نلج عوالم التّبليغ و التّواصل ، و ما الجملة إلاّ محطّة انطلاق إلى هذه العوالم.

والتّواصـــل الّذي تضطلـــع به اللّغة متوقف على البعد التّداولي النّاتج عن قصد المتكلّم وإرادته في توجيه الخطابات إلى الغير بنية تسويق هذا القصد أو تبليغ رسائله حجاجيـــا؛ إذ ذاك تصير اللّغة ذات وظيفة تداولية تتطلّب منّا شروط التّحقق المتمثّلة في الاستعمال والسّياق[2].

و يعـــزى ذلك إلى مفهوم المكونـــات المباشـــرة والتّزام التّدرج في مستويات التّركيب كما قال **محمد شاوش:**« فهما مبدآن متكاملان بهما نتجنّب نقائص التّحليل الخطي للكلام فلا نخطئ مفاصل الجملة ولا نعلّق عنصرا بتركيب ليس منه، ولا نفصل عنصرا عن تركيب هو منه(كعزل الاسم الموصول أو اسم الإشارة أو المضاف...وحصر الوظيفة فيها). ويحلّل كلّ مكوّن مباشر يقع عزله في المستوى الأول من التّحليل، بدوره، إلى مكوناته المباشرة في المستوى الموالي. وهكذا دواليك إلى أن نصل إلى وحدات لا تقبل مزيدا من التّجزئة »[3].

---

1 – Benveniste (Emile) :problèmes de linguistique générale, Edition Galimar. Paris: 1966, P130.

2 – أحمد يوسف: سيميائية التّواصل وفعالية الحوار(المفاهيم والآليات)، منشورات مختبر السّيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران، ط1، 2004، ص: 45.

3 – محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربية، (م.س)، ص:2.

و على ضوء هذا التّقديـــم، يوضّح محمد الشّـــاوش في أنموذج العلاقة الرّابطـــة الإسنادية في الجملـــة [1].

		الإسناد	الإخبار	الرّتبة	المعنى	قسم الكلام	نوع التّركيب
جاء زيد	جاء	مسند	خبر	مبتدأ	فعل	فعل	لفظ واحد
	زيد	مسند إليه	مخبر عنه	مؤخر	فاعل	اسم	لفظ واحد
قُتل الإنسان	قتل	مسند	خبر	مبتدأ	فعل	فعل	لفظ واحد
	الإنسان	مسند إليه	مخبر عنه	مؤخر	مفعول	اسم	لفظ واحد
زيد جاء	زيد	مسند إليه	مخبر عنه	مبتدأ	فاعل	اسم	لفظ واحد
	جاء	مسند	خبر	مؤخر	فعل	فعل	لفظ واحد
في القاعة زيد	في القاعة	مسند	خبر	مبتدأ	ظرف		تركيب جزئي
	زيد	مسند إليه	مخبر عنه	مؤخر	مظروف	اسم	لفظ واحد

1 – محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربية، (م.س)، ص:7.

والملاحظ من خلال الجدول، أنّه قد أطلق على هذه المكونات من الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم النّاسخ... اسم العناصر الأصلية، ثم عمّم هذا التّحليل وحاول تطبيقه على جميع النّويات الدّنيا.

و بهذا التّقريب، يعدّ محمد الشّاوش أول البحثة الّذين حاولوا وضع حد للخلط بين ما هو جملة و ما هو ليس بجملة...، وخاصّة في ضبطه لتعريف شبه الجملة [1].

أمّا الّذي يتحكّم في العلاقة الإسنادية، فهو العامل المعرّف في تعريفات الجرجاني؛ ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب؛ فالعامل السّماعي: هو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن الباء تجر ولم تجزم، أمّا القياسي: فهو ما صح أن يقال فيه: كلّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثّاني وعرفت سببه قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر، و المعنوي: هو الّذي لا يكون للّسان فيه حظ، وإنّما هو معنى يعرف بالقلب [2].

ومؤدّى هذا القول، هو أنّ موقع الكلمة في الجملة له أثره في بيان حالتّها من الرّفع أو النّصب أو الجر أو الجزم، ومن ثم حتّم موقعها بأن تقترن بأداة تكسبها أثرا إعرابيا خاصا، فبها ترفع وتنصب وتجر وتجزم، و اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث إنّها أوجبت ذلك، لأنّ نظرية العامل تقوم على بيان وتفسير التّغيّر الحاصل في حركات أواخر الكلمات، فكلّ حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة.

---

[1] – رابح بومعزة: الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النّحو العربي، (م.س)، ص:42.

[2] – ينظر: الجرجاني (علي بن محمد الشريف) : التعريفات، (م.س)، ص:150.

وبهذا التّقدير، ترتسم لنا العلاقة بين العامل والمعمول الّذي هو« مدخول العامل و مدار تأثيره، يطلق على الفاعل و المفاعيل و الأسماء المنصوبة بالنّواسخ وأخبارها، وكلّ ما قدر لرفعه و نصبه أو جرّه أو جزمه عامل محذوف أو نائب عنه »[1]؛ على اعتبار، أنّها تمثّل بابا مركزيا نفذ منه النّحاة إلى تحليل التّراكيب وتفسيرها، لأنّ قصدية "العمل النّحوي" عندهم متمثّلة في أنّ كلَّ وظيفة نحوية تحقّق عنصرين يعمل أحدهما في الآخر. ومن أمثلة ذلك: مسند ومسند إليه، ومضاف ومضاف إليه، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم...وما إلى ذلك.

[1] – محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية،(م.س)، ص:161.

3. الإسناد ونظرية العامل في النّحو العربي:

يؤرّخ لظهور العامـــل في القرن الثّالث عشر الميلادي لأول مرة في تاريخ أوربا، واستعمل في اللّفظ اللاّتيني (REGERE) ومعناه الأصلي هو التّدبير والتّحكـــم في الشّيء، وطبّق على الفعل الّذي جُعل هو السّبب في ظهور الإعراب. يقـــول **بطرس هلياس** في الفرنسية "Pierre Hélie"، إنّ أهل زماننا من النّحاة يقولون dictio regit dictionem: بينما يقول **بريسيانو**:"فلا أرى بأسا في هذا المصطلح الّذي جاء من نحاتنا فهو مجاز، له دلالة بمنزلة القائد الّذي يسيّر(regit) جيشا، فكذلك هو الفعل الّذي يسيّر الرّفع في التّركيب. ويقول أيضا: «العمل معناه أن تتحكّم كلمة في كلمة أخرى في داخل تركيب حتّى يكتمل هذا التّركيب، و منذ عهد قريب جدا، أحياه من جديد تشومسكي وله تقريبا نفس المعنى عنده[1].

وفي هذا السّيـــاق، يستغرب عبد الرّحمن صالح على أنّ العامل بهذا المعنى السّابق مفهوم مأنوس عند النّحاة العرب، بل هو من مفاهيم النّحو الأساس. ولا ندري هل أخذ النّحاة الغربيون هذا المفهوم من العرب؟ وإن حصل هذا فكيف كان ذلك ؟ أ من كتب النّحو المترجمة أم روّجه أحد ممن درسوا العربية على أصحابهـــا في مدارس الأندلـــس؟ أو صقليـــة من أولئك العلماء المترجمين أو غيرهم ؟ ومهما كان فإنّ ترجمة Erpenius في بداية القرن السّادس عشر للآجرومية استعملت فيها كلمة rectio للعمـــل

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: تأثير النّظريات العلمية اللّغوية المتبادل بين الشّرق والغرب، (م.س)، ص :121.

و regens للعامل. و إن دل ذلك على شيء فهو أنّ المترجم الأوربي علم أنّهما يدلان على مفهوم واحد [1].

تعود تاريخية نظرية العامل في تراثنا النّحوي إلى **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**(ت 18 هـــ)، وبعدها إلى **عيسى بن عمر**(ت 149 هـــ)، إلى أن تأصّل واتّسع عند **الخليل بن أحمد الفراهيدي**(ت 175 هـــ)؛ لتظهر تطبيقاتهـــا في النّحو على يد تلميذه سيبويـــه(ت 180 هـــ)، في مؤلّفه (الكتاب) الّذي انطلـــق فيه من هذه النّظرية في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من: أفعال وأسماء وحروف. ليحذو بعده الكثير من نحاتنا بناء تخميناتهم ومؤلفاتهم على فكرة العامل وأثرها في التّراكيب النّحوية[2].

1 – ينظر: ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: تأثير النّظريات العلمية اللّغوية المتبادل بين الشّرق والغرب، (م.س)، ص:122.

2 – ينظر: وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النَّحو العربي (عرضا ونقدا)، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنّشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط2، مدققة و منقحة، 2014، ص:12.

4. علاقة نظرية العامل بالمسند والمسند إليه:

إنّ علاقة نظرية العامل في النّحو العربي بالجملة العربية، و بأكثر دقة(المسند والمسند إليه) على اعتبار أنّهما بؤرة التّركيب، علاقة وظائفية، لأنّ بهما تتحرّك الجملة تداوليا في سياقاتها المختلفة وفق الشّروط التّأسيسية للخطاب.

و عليه، فإنّ الجملة العربية نظام علاقات قائم غير ثابت على أحكام تركيبية مضبوطة بنظرية العامل، ويمثِّل المسند والمسند إليه مركزها الّذي يدور حوله العناصر اللّغوية الأخرى؛ مما وسم الجملة العربية بالتّغير الحركي في بنائها الّذي ينتج عنه تغيّر معنوي، وقد كانت هذه السّمات في الجملة العربية مسوغا بين يدي النّحاة للأخذ بمبدأ العمل، وعدّ العامل ضابطا يقترن وجوده بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة انتظامه[1].

وفي ضوء هذه العلاقة، مثّل لنا بالجمل الآتية:

أ- استعار الطّالب كتابًا من زميله.	ث-من زميله استعار الطّالب كتابًا.
ب- استعار كتابًا من زميله.	ج- الطّالب استعار من زميله كتابًا.
ت- كتابًا استعار الطّالب من زميله.	

في الواقع، لقد دلّت هذه الجمل على معنى عام، ولكن دلالة كلّ واحدة مختلفة من حيث التّفاوت؛ لأنّ التَّغيّر في بنية الجملة وما وقع لها على مستوى ترتيب مكوناتها، ترتّب عنه تغيّر في المعنى، ويرجع ذلك إلى مسألة تَعلُّق كلّ مكوّن في كلّ منها بالنّواة الإسنادية.

1 - ينظر: عبد الحميد مصطفى السّيد: نظرية العامل في النّحو العربي ودراسة التّركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العددان:3، 4، 2002، ص: 64.

والملاحظ أن هذا التّرتيب على مستوى مكوّنات الجملة، يعكس الطّاقات التّعبيرية المنسجمة مع الموقف الكلامي للّغة، والّذي يشمله المقام إجمالا من (متكلّم ومخاطب و مؤثّرات اجتماعية و نفسيـــة)، كلّها تساهم في هذا التّرتيب بقصدية التّعبير عن الموقف الّذي تعبّر عنه الجملة.

و في هذا الصّدد، نذكر بأنّ المقام هو الضّابط المركزي في توجيه و تحديد البنيات التّركيبية؛ إذ ينتج عنه نوع التّركيب من حيث الاسمي الدّال على الثّبوت، والفعلي على التّجدد. وأمّا ما يقع من تحريك للمكونات على مستوى هذه البنيات، فيجب أن ينسجم مع السّياق والمقام؛ ولعلّ أول من أشار إلى ذلك ما قاله سيبويه في شأن التّقديم والتّأخير، حينما تعرّض إلى أنّ العرب« يقدّمون الّذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهـــم»[1]، وهذا ما سنقف عنده في الفصل الأخير.

و التّحليل وفق نظرية العامل ذو دلالة خاصّة يمس تركيب الجملة ضمن السّياق اللّغوي، يرقى إلى دراسة الانسجام الحاصل بين المفردات والأثر الّذي يتركه في ذات المتلقّي، فهو لا يقف عند توصيف بنية التّراكيب الجملية بل يستقصي من خلال ما يتفرّع عنها من أشكال تعبيرية كالتّقديم والتّأخير والحذف والذّكر والتّعريف والتّنكير ...و هلم جرا.

لذلك توصف البنية بأنّها خاصية من سلسلة لفظية منطوقة تفرض علامة إعرابية، فـــ« للجملة الاسمية ترتيبها، حيث يرد المبتدأ أولا في الذّكر قبل دخول العامل اللّفظي، أي في السّلسلة اللّفظية المنطوقة و في التّرتيب، حتّى وإن تغيّرت رتبته بعد دخول إنّ وكان، فهو دائما سابق للخبر المحمول عليه. والفعل في التّركيب الفعلي يكون أيضا أولا في الذّكـــر ما دام عامـــلا

1 – سيبويه: الكتاب ،(م.س)، ج 1،ص: 24.

في الاسميـــن رفعا ونصبـــا. ومن ثم، فهو الأول في التّرتيـــب...»[1] ، ولكن النّحاة العرب بسبب هيمنة قواعد العامل، اضطروا إلى إدخال كلّ ما يبدأ بعنصر اسمي ضمن الجمل الاسمية، وكلّ ما يبدأ بعنصر فعلي ضمن الجمل الفعلية على ضوء قواعد المنطق الأولية، و ألاّ يعمل متأخر في متقدّم، فكان ميلهم إلى هذا الإجراء هربا من كسر قواعد المنطق، فكلّ ذاك قادهم إلى التّأويلات والتّقديرات على أساس مبدأ القياس .

و فكرة نظريـــة العامل في النّحو العربي قد أثارت الجدل الطّويل بين البحثة، فهاجمه الكثير وحمله بعضهم على التّعقيـــد الّذي نشكو منه. ولكن رغم ذلك التّعقيد فإنّ جهود العلماء في البحث فيه قد أوجد ثروة علمية غنية تدل على فكر عميق منظّم وأعان في بناء مشروع علمي دقيق و مازالت كلّ محاولات المجدّدين، وحملات الهدّامين تقف أمامـــه أو تضع بديلا عنه.

هذا ما جعل **بن حمزة مصطفى** يدعو على وجه التّلميح إلى توجيه الباحثين إليه، لأنّه صار لعنة النّحو الكبرى « إنّ نظرية العامل في النّحو العربي هي النّظرية المحورية الّتي خالطت النّحو العربي وامتزجت به امتزاجا قويا، فالإعمال لا يكون إلاّ بين عناصـــر مؤتلفـــة، وقد ينعـــدم مع وجود العامل إن هو خالف موضعه الطّبيعي، و قد يكون هناك أثر إعمالي بغير عامل »[2]، وهو ملمح لطيف يشير إلى ضبط التّراكيب به أو بدونه، لأنّ التّركيب هو الّذي يوجه المعنى.

---

1 – شفيقة العلوي: العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والرّبط العاملي لنؤام تشومسكي، "حوليات التّراث"، مجلة تصدر بمستغانم، الجزائر، ع2007/07، ص:10.

2 – مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النَّحو العربي (دراسة تأصيلية و تركيبة)، مطبعة النّجاح، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2004، ص:407.

المبحث الثّالث

تداولية المعاني الإسنادية

1. المعاني الإسنادية عند اللّغويين الوظيفيين

1.1. البعد التّداولي للإسناد

1.1.1. ضروب الإسناد التّداولي

1. المعاني الإسنادية عند اللّغويين الوظيفيين:

أقامت النّظريات الوظيفية على مبدإ عدم الفصل ما بين البنية اللّغوية ووظيفتها التّواصلية، حيث نجد أحمد المتوكل يشير إلى أنّ اللّغويين الوظيفيين ينطلقون في دراستهم لهذه الظّواهر اللّغوية من فكرة أنّ الوظيفة التّواصلية هي الّتي تحدّد بنية اللّغة، كما أنّ كلّ أداة من الأدوات الّتي يستعملها المتكلّم تأخذ البنية الّتي تناسب الوظيفة المستعملة من أجلها[1].

و قد استند في هذا الطّرح إلى مقولة **سيمون ديك** القائمة على« التّفسير الوظيفي للظّواهر اللّغوية لا يقوم على فرضية التّرابط البسيط بين الصّورة و الوظيفة بل يقوم، بالعكس من ذلك، على شبكة من المتطلبات و القيود المتفاعلة فيما بينها، والّتي تؤوّل، إذا أخذ كلّ منها على حِده إلى مبدإ وظيفي»[2]؛ ولعلّ أول ما يتبادر إلى الأذهان من هذه المقولة، هو بيان القصد من استعمالية اللّغة الهادفة إلى إقامة التّواصل، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تأسيسه ضمن شبكة تتطلب الكثير من الشّروط كي تضمن كفاية تداولية.

ومادام الأمر يتعلق بهذا التّصور التّداولي، ارتأى **عبد اللطيف عادل** ربطه بوظيفة اللّغة الّتي لا تقتصر على الإخبار فقط، فهي ليست مرصودة لوصف الأشياء، وتمثيل الواقع؛ وإنّما خلقت لتحقق أعمالا لغوية، أي أنّها ذات قوة إنجازية تحدّد مواقف وتعين حالات ومقصديات[3].

---

1 – ينظر: أحمد المتوكل: اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، (م.س)، ص: 53 .

2 – المرجع نفسه، ص: 55.

3 – ينظر: عبد اللطيف عادل: بلاغة الإقناع في المناظرة (مقاربات فكرية)، منشورات الاختلاف، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2013، ص: 96.

ولتحقيق الكفاية التّداولية، لقد أدرج أحمد المتوكل ثلاثة مطالب؛ أوّلها، العبارات اللّغوية تحمل بعدا تداوليا مرتبطا بكيفيات الاستعمال. وثانيها، ارتباط هذا البعد بالسّياقين اللّغوي والموقفي اللّذين يرد فيهما استعمال العبارات. وآخرها، والمتمثّل–وهو الأهم–في ارتباط هذه العبارات بسياق استعمالها[1].

ومن هذه الجهة، يبدو أنّ لكلّ تركيب علاقة بظروف استعمالاته الخاضعة لحاجات المتكلّم والمتلقي في آن معا؛ أي أنّ لكلّ موقف كلامي سياق تركيبي ينسجم معه، وهذا التّناسب يجعل من المعاني الّتي تحملها هذه التّراكيب معبّرة عن مقتضى الحال.

ومـــرد هذا إلى اتّســـاع طبيعة التّواصل والتفاهم الّتي فرضت على اللّغة بأن تنصاع إلى كلّ ما يتطلبه الاستعمال والتّداول من ظروف خارجية تحيط به دون الاقتصار على الارتباطات اللّغوية الدّاخلية الضّيقة بوصفها نسقا تركيبيا مجرّدا ليس إلاّ.

ولعلّ هذا الأمر يقودنا إلى الفكرة المركزية الّتي تأسّست عليها نظرية الأفعال الكلامية، والّتي يدعو فيها "أوستين" على أنّ دراسة المعنى يجب أن يبتعد عن التّراكيـــب الجوفـــاء نحو: "الجليد أبيـــض"، بمعزل عن سياقهـــا؛ لأنّ اللّغـــة عادة ما تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، فعندما نتكلّم فإنّنا نّقدم اقتراحات، ونبذل وعودا، ونوجّه الدعوات...، وبالطّبع فإنّنا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحالات لتأدية فعل بعينه، وخاصة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته، فعلى سبيل المثال،

1 – ينظر: أحمد المتوكل: التّركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2005، ص: 50.

عبارة: " لقد أطلقت على هذه السّفينة اسم سو سي سو"، وهي عبارة يجب استخدامها حتّى تتم تسمية هذه السفينة[1].

ولا ننكر في هذا السّياق، بأنّ الجرجاني كان سبّاقا إلى بيان ربط خصائص بنية اللّفظة المفردة بالوظيفة الّتي تؤديها في الكلام، انطلاقا من الوظيفة الأساس للّغة باعتبارها وسيلة تواصلية بين النّاس، حيث نجده ملحا على تسييق الكلمة المفردة في قوله: « إن الألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللّغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها...، و هو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء الّتي وضعوها لها لتعرفها بها»[2]، وبهذا التّأصيل نجد الجرجاني قد جعل للكلمة المفردة حياة ثانية تنتج فيها المعاني، حينما ترتبط بالسّياق الّذي ترد فيه.

من هذه الجهة، وجدت **خولة الإبراهيمي** في دراستها للمفردات ـ من حيث دلالتها ـ أن كلّ واحدة منها وضعت لتدل على المعنى المثبت في معجم اللّغة أي (المعنى الأصلي) وضعا واصطلاحا. وهو المعنى الّذي نستشفه من قيمة المفردة داخل النّظام اللّغوي تتميّز به عن بقية المفردات الأخرى، ولكنّها تكتسب عند استعمالها دلالات أخرى إضافية عند إدراجها في سياق الفعل الكلامي، وعلى القارئ أن يتأمل الاستعمالات الواردة في السّياق والمقام[3]. وبالتّالي، فإنّ تسمية وفاعلية هذه الألفاظ المفردة تبقى متحجّرة حتّى تخضع إلى وظيفتي الإخبار والتّداول.

1 – ينظر: هدسون جون: علم اللّغة الاجتماعي: ترجمة: عياد مراجعة: نصر حامد أبو زيد، ومحمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990، ص:173.
2 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:345.
3– ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللّسانيات، (م.س)، ص: 119.

وانطلاقا من هذا الأساس، تحتاج هذه الكلمات المفردة إلى بناء علاقة إسناد رابطة للتّراكيب اللّغوية و بها يكون الكلام تاما مفيدا بين المتخاطبين بغرض التّعبير عن الأغراض والمقاصد.

وبهذا الوصف، يعد الإسناد علاقة نحوية دلالية مجرّدة كما تمثّلها سيبويه، تمثّل العمل الإعرابي للمتكلّم في مستواه التّجريدي، وهي علاقة ينتفي المعنى دونها لأنّها هي المعنى، كما ينتفي الكلام باعتباره بنية نحوية منجزة، وانعكاسا مجسما لانعقاد المعنى بمقتضى التّركيب والإسناد هو البنية النّحوية الأولى للمعنى النّحوي الأول الّذي يختزل سائر المعاني ويتكهن بها أبنية قولية دلالية[1].

إذا، التّركيب النّحوي ما هو إلا مطية للوصول إلى معرفة العناصر المشكّلة للكلام في ضوء علاقة إسنادية؛ حيث ترتبط أبنيتها القولية بتراكيب صحيحة قصد انجاز معان مجسمة في الاستعمال.

1.1. البعد التّداولي للإسناد:

الإسناد أحد أسس العملية التّواصلية في بعدها التّداولي حتّى تكتمل الفائدة من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، لحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري لإعلامه بما تتوقف عليه هذه الفائدة، ويظهر من قول سيبويه: إذا قلت: كان حليما، فإذا قلتَ كان حليما فإنَّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصّفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّرا في اللّفظ. وشرط الإسناد هنا وجوب معرفة المخاطب، كما أنّه في الحالات الاستخبارية يقع على جزء من المستخبرين. كما ورد عند سيبويه: لأنّه إنّما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدَّثته عن خبر من هو

1- ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحوية تداولية)، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001، ص:54.

معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به. ولا يبدأ بما يكون فيه اللّبس، وهو النّكرة[1].

هذا الوضع التخابري بين المتخاطبين، يفرض قاعدة تأسيسية نستشف جرّاءها البعد التّداولي للمعاني الإسنادية داخل التّراكيب اللّغوية، ويتمثّل ذلك فيما يحمله المسند من خبر يدل عليه هذا التّركيب المحتاج هو الآخر إلى ما يتممه (المسند إليه) من حيث الدّلالة.

ولأجل ذلك، اقترح **صالح بلعيد** بأن يقتضي المسند مجموعة من القواعد الدّلالية الّتي توفّق بين المفهوم المجرّد للمعنى والمقصدِ الّذي يغطيه الخطاب، لأنّه يمثّل محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، ويتجسّد فيه المفهوم المجرّد لمحتواه الدّلالي؛ لأنّ الجملة الخبرية تشكّل وحدة اتّصال تبليغ يجب أن تُخبر السامع بما يُعتبر بالنّسبة إليه جديدا في إطار الموقف الكلامي [2].

وبناء على هذا البعد التّداولي، يعدّ الإسناد مسؤولا عن تلك الدّلالات والمعاني الّتي يستشعرها المتلّقي لهذا الكلام المسموع أو المقروء؛ لأنّ المتكلّم هو الّذي يُنوّعُ في الإسناد بين الألفاظ، فيَصنع بينها علاقات إسنادية معيّنة قصد تضمينها دلالات معيّنة أو خاصة يريد توصيلها إلى السّامع أو المتلّقي[3].

1- ينظر: مقبول إدريس: البعد التّداولي عند سيبويه، عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، الكويت، مج33، ع 1 يوليو- سبتمبر، 2004، ص:268.

2 - صالح بلعيد: التّراكيب النّحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، ابن عكنون، الجزائر،1994، ص:96.

3- ينظر: حسين محمد نور: علاقات الإسناد ودلالاته في التّركيب اللّغوي نحويا وبلاغيا، محاضرة منشورة في وقائع ندوة الدّراسات البلاغية "الواقع والمأمول"، بتاريخ:21 و1432/6/22هـ ، جامعة الإمام، الرّياض، ص:1302.

والإسناد التّداولي يقوم على قول شيء ما عن شيء ما، وعليه فإنّ المسند إليه هو الشّيء الّذي تقول عنه شيئا ما؛ حيث إنّ ما يسمح بالانتقال من الكلمات إلى الجملة و منه إلى المسند إليه والمسند اللّذين تتضمنهما، إنّما هو المتكلّم؛ و ذلك لما يتوفر عليه من قصد، إذ يقول جملة ما دون غيرها.

وهذا القصد هو الّذي تعكسه بنية المسند إليه والمسند. وعلى المتكلّم أن يتمثّل الكلمات الّتي يتلفّظ بها. وهنا، يتّخذ كلّ من المسند إليه والمسند وضعية الاختيار، والّذي بواسطته يتم تحددهما على مستوى الخطاب[1].

1.1.1. ضروب الإسناد التّداولي:

في ضوء ما تقدّم، ينشأ لنا خمسة ضروب من الإسناد التّداولي. ولتوضيح ذلك، استأنسنا بهذه الأمثلة[2]:

أ- كلّ كلمة هي مسند بما أنّها تقول شيئا عن الموضوع الّذي تنطبق عليه.

نحو: يشير الباحث إلى كتاب ويقول: " كتابي".

فهذه الجملة تضمنت مركّبا اسميا اسند إلى شخص ما "كتاب" مسند إلى صاحبه.

ب- كلّ جملة بوصفها ردّة فعل على مثير هي مسند متعلّق بهذا المثير.

---

1 – ينظر: آن ريبول، و جاك موشلر: القاموس الموسوعي للتّداولية، تر: مجموعة من الأساتذة بإشراف عزالدين المجدوب ومراجعة خالد ميلاد، المركز الوطني للتّرجمة، دار سيناترا، تونس، 2010، ص:51.

2 – ينظر: آن ريبول، و جاك موشلر: القاموس الموسوعي للتّداولية، (م.س)، ص.ص: 52-53.

نحو: ينظر الولد إلى البياض الّذي يكسو الأرض.

و هو يقول: الثّلج يسقط .

فهذه الجملة مسند يصف حالة جوية مرتبطة بمثير.

ت- كلّ جملة مستعملة هي مسند إلى حالة الأشياء الّتي تشير إليها الكلمات السابقة.

نحو: يأكل الجائع بنهم.

فكلمة "نهم" وصفت حالة الشيء الّتي تمثلها الكلمات السّابقة "أكل الجائع".

ث- في الجمل الّتي تتضمن مسندا إليه ومسندا يقول المسند عن المسند إليه شيئا ما.

كقولك: الطّالب محترم.

المسند "محترم" يصف المسند إليه «الطّالب".

ج- كلّ كلمة في جملة يمكن أن تستعمل على نحو إسنادي لتقول ضمنيا شيئا ما عن مجموع الجملة.

مثل: هذا الحج مبارك.

فكلمة "مبارك" وصفت مجموع الجملة، بفضل النّبر المسند إلى الكلمة، إلى أن مجموع الجملة جاء ليناقض رأيا ضمنيا من قبيل هذا حج غير مبارك.

وبالتّالي، هذه الضّروب انطلقت من منطلقات سياقية ارتبطت باستعمالية اللّغة الّتي حدّدت طبيعتها.

عطفا على ما سبق، الجرجاني في وصفه للمعاني بأنّها تترتّب أولا في النّفس، كما ألفيناه في قوله:« وإنّ الكلم تترّتب في النّطق بسبب ترتب

معانيها في النّفس، وأنّها لو خَلتْ من معانيها حتّى تتجرَّد أصواتا وأصداءَ حروفٍ لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النّطق بهذه قبل النّطق بتلـــك»[1]، ثم ينجزها المتكلّم بالتلفّظ بواسطة هذه العلاقات الإسنادية فتتّحول إلى أفعال كلامية، وبلغة أوستين التّحول من التّعبير إلى الإنجاز.

ما يدعم هذا الرّأي، ما ذهب إليه **خالد ميلاد** في معنى الكلام النّفسي لديهم أنّ من يريد أن يأمر أو يخبر أو يستخبر أو ينادي؛ يجد المعنى في نفسه قبل التّلفـــظ، ثم يعبّر عنه بلفظ أو كتابـــة أو إشـــارة، وذلك المعنى هو الكلام النّفسي وما يعبّر به هو الكلام اللّفظي، وقد تميز الجرجاني بنوع من المقاربة بين معنى الكلام النّفسي والمعاني النّحوية الحاصلة في ذهن المتكلّم حصول كفاية (Compétence) فيعتبر الكلام اللّفظي انجازا(Performance) لتلك الكفاية النّحوية[2].

ولا بد لهذه المعاني النّحوية و ما تنضوي عليه من ملابسات أحوال و ظروف مقامية، أن تنسجم إلى حد بعيد و الموقف الكلامي، كي تساهم في انجـــاز وتوجيـــه الخطابات و جعلها قادرة على تحقيق كفايـــات، لأنّ« الكلام يتعلّق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحوالـــه وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له»[3]، وهنا تتجلّى فاعلية المعاني أثناء التّلفظ كي تتحقّق وجوديتها، ولذا يشترط في مستعمل اللّغة أن يستعملها

1 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز ، (م.س)، ص: 54.
2– ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحوية تداولية)، (م.س)، ص:208.
3 – الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان): سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1976، ص33.

استعمالا في إطار مواضعات تنسجم مع السّياق، و إلاّ صارت مجرّدة من وظيفتها التّداولية .

وفي هذا المنحى، وجدنا **عبد الواسع الحميري** مخصّصا الفعل الإنجازي الخاص بالمتكلّم في قوله: « هو فعل لغوي خاص ينجزه فاعل لغوي خاص، وهذا يقتضي أنّه عبارة عن فعل إنتاج خاص للّغة الكلام السّائدة في لحظة تاريخية بعينها هي لحظة التّكلم الرّاهنة»[1]، فهذا الإنجاز اللّغوي وما يتضمنه من نوايا ومقاصد يحمل المتكلّم على إنتاج بنيات لغوية تنسجم مع الحالة الرّاهنة أي (السّياق)؛ مع العلم أنّنا لا نغفل حالة المتلقي الّتي تتحكّم أيضا في هذا الفعل اللّغوي، لأنّ « بناء الخطاب وتداوله مرهون، إلى حدّ كبير، بمعرفة حاله (السّامع)، أو بافتراض ذلك الحال. و الافتراض المسبّق ركن ركين في النّظام اللّغوي العربي، إذ العناية في المقام الأول موجّهة إلى المرسل إليه»[2].

و على هذا الأساس، يجب على المتكلّم أن يراعي حالة المتلقي أثناء إنتاج الحدث الكلامي؛ فلا يمكن للمخاطب أن يجني فائدة من خطاب المتكلّم أو مقاصد المتلفّظ بالخطاب و والكشف عنها، ما لم يتم مراعاة حالته ووضعيته، لأنّ ثمة مستويات مختلفة للمتّلقين من حيث الجنس والسّن و التّعلم... وما إلى ذلك، لقبول هذه الرّسالة التّواصلية.

لأنّ هذه المسألة متعلّقة باللّغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تخضع لضوابط وأطر اجتماعية ونفسية، منها علاقة المتكلّم بالمتلقي

---

1 - عبد الواسع الحميري: في آفاق الكلام وتكلّم النّص، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010، ص: 32 .

2 – عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، (م.س)، ص:47.

من حيث منزلته ومكانته، وجنسه، وعرقه، وعمره، وغيرها...، إضافة إلى طبيعة مضمون الرّسالة التّواصلية.

و من جهة أخرى، بنى الجرجاني انجازية هذه المعاني على تصورات تداولية ارتسمت معالمها في قوله: « وإذْ قد عَرفتَ أنّه لا يُتَصوَّر الخبرُ إلا فيما بين شيئين: مخبِر به ومخبَر عنه، فينبغي أن يُعْلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث»[1]؛ حيث عدّ فيه المتكلّم محورا رئيسا في عملية إنتاج الخبر(الذّات المخبرة)، فهي عنصر إحالة للخبر الّذي يستمد قدرته المعنوية من الرّكن الثّالث والمتمثّل في السّياق.

كما أرجع صفة الصّدق ونعت الكذب إلى المخبر نفسه، وعليه يتوقف هذا الإسناد الخبري، وبالتّالي كلّ خبر مرتبط بصاحبه وبالسّياق الوارد فيه.

وفي هذا المضمار ما قال«... لا يُتصوَّر أن يكون له مُخبِر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكونَ له نسبة إليه، وتعود التَّبعةُ فيه عليه. فيكونَ هو الموصوفَ بالصدق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا»[2].

و هذا الأمر لمسناه عند " **أوستين**" في محاضرتيه السّابعة و الثّامنة للأقوال اللّغوية بأنّها تعكس أنماطا إنجازية أكثر ممّا تعكس أقوالا تتأرجح بين الصّدق والكذب؛ فالجملة التّقريرية الخبرية، هي الجملة الّتي يمكننا الحكم عليها قضويا بالصّدق أو الكذب وبهذا يؤكد أوستين على أنّ كثيرا من الجمل والعبارات الّتي نتلفظ بها ليست خبرية ولا تخضع للصّدق والكذب، فاللّغة تشتمل على أسئلة، وعبارات

1 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:337.
2 – م، ن ، ص، ن.

تعجب، وأوامر، وملفوظات خاصة بالأمنيات والتّطلعات، وعبارات التّرهيب والتّرغيب والتّشجيع[1].

و في إطار هذه المعطيات، هذا الكلام ليس ببعيد عن تراثنا، بل ثمة تلويحات حول بعض ما ذكره أوستين مثل: الصّدق والكذب، الخبرية، الأسئلة، التّعجب والأمر و غيرها .

ودعما لذلك، ما علّله **مسعود صحراوي** قائلا : « لم يكن كلّ النّحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة بـ" معاني الكلام" وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق أحوال الاستعمال اللّغوي وبطبيعة العلاقة بين المتكلّمين والمخاطَبين وبملابسات الخطاب ودلالاته وأغراضه »[2]، لأنّ الكلام في العربية على ضربين: خبر و إنشاء كما ورد في تعريفات الجرجاني: « أمّا الخبر، فهو الكلام المحتمل للصّدق والكذب، وأمّا الإنشاء، فيطلق على الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلّم؛ أعني إلقاء الكلام الإنشائي، والإنشاء أيضا إيجاد الشيء الّذي يكون مسبوقا بمادة ومدة » [3].

لقد حدّد التّعريف مفهوم الخبر وعلاقته بالواقع انطلاقا من مسألة "الصدق والكذب"؛ وعليه، فإنّ الخبر هو الكلام الّذي يُمكِّننا من أن نحكم عليه بالصّدق أو الكذب، وتكمن أهميته في العملية التّواصلية، والفعل الكلامي فيه يتأسّس بمجرد التّلفظ به كونه يخلق قاعدة بين المتخاطبين.

---

1 - Austin, quand dire c'est faire, p.101-109.

2 – مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 174.

3 – الجرجاني (علي بن محمد الشّريف): التّعريفات، (م.س)، ص: 42.

وأمّا الإنشاء، فيخضع إلى أساسين هما: الأول، مطابقة النّسبة الخارجية. والآخر، إيجاد النّسبة في الخارج.

ولذلك عُدّ الإنشاء بأنّه كل كلام لا يُمْكننا من أن نصفه بالصّدق أو ننعته بالكذب.

و هو على نوعين: طلبي، وغير طلبي؛ فالطّلبي هو ما تأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو ما يقتضي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب، كأساليب: الأمر، والنّهي، والنّداء، والاستفهام، والتّمني، والعرض، والتّحضيض، والدّعاء، والتّرجي، والنّداء...، ويطلق على الطّلب الاستعلام والاستخبار. وغير الطّلبي: هو ما اقترن وجود معناه بوجود لفظه، كأساليب : التّعجب، والقسم، وكم الخبرية، وربّ، وصيغ العقود [1].

و إنّ ما قدّمه العرب من اجتهادات في باب **(الخبر والإنشاء)** مسّت التّعريفات، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف كثيرا عمّا طالعتنا به نظرية الأفعال الكلامية الحديثة الّتي قدّمها أوستين وطوّرها سيرل**(الوصف، الإنجاز)**[2].

لذلك، نكاد نجزم القول بأنّنا ننتج جملا وخطابات بقصدية تداولية دعائمها معان إسنادية متحكمة فيها القوة الإنجازية ذات الملفوظات المتضمنة في القول قصد بناء عملية التّواصل المنطلقة من وظيفية الكلام غير المنعزل عن ظروف إنتاجه.

وفي هذا الاتّجاه، يؤكد **كمال بشر** مسألة اهتمام النّحاة العرب بالعوامل الخارجية الّذي يدل على تفطّنهم إلى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى،

---

1 – ينظر: نور الدين حسن ، سلوم علي جميل: الدّليل إلى البلاغة و عروض الخليل، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان ، ط1، 1990، ص: 45.

2 – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:85.

فلم يقتصروا على النّظر في بنية النّص اللّغوي، كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية الّتي تلفه وتحيط بـــه، وإنّما أخذوا مادتهم اللّغوية على أنّها نمط من النّشاط الإنسانـــي الّذي يتفاعـــل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التّواصل الاجتماعي، وأنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحـــال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كله في دراستهم وإن لم ينصّوا عليه كمبدإ من مبادئ التّقعيد، أو أصلا من أصول نظريتهم اللّغوية[1].

1 – ينظر: كمال بشر: علم اللّغة الاجتماعي(مدخل)، دار غريب للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، 1995، ص:66.

المبحث الرّابع

الوظائف التّداولية

1. الوظائف التّداولية:

1.1. الوظيفتان التّداوليتان الدّاخليتان

1.1.1. البــؤرة Focus

2.1.1. المحــور Topic

2.1. الوظائف التّداولية الخارجية

1.2.1. المبتــدأ Theme

2.2.1. الذّيــل Tail

3.2.1. المنـــــادى Vocative

1. الوظائف التّداولية:

أطلق مصطلح الوظائـــف التّداولية في العلوم المعاصرة وبالذّات في حقل اللّسانيات بإجماع فلاسفة اللّغة العادية على أنّ اللّغة تؤدي مجموعة من الوظائف في التّفاعل البشري، وأنّ أهم هذه الوظائف وظيفة التّواصل المتضمن لمعارف المتكلّم والمخاطب ومعتقداتهما وافتراضاتهما وقت قيامهما بإنتاج وفهم الكلام.

هذه الوظائف تتألّف من مكوّنات ثلاثة: الأولى، تتضمن معلومات عامة متعلّقة بالعوالم الممكنة. والثّانية، معلومات حالية مستمدة من مدارك المتكلّم وتجاربـــه أثناء إنتاج الحدث الكلامي. و الأخيرة، سياقية مستمدة من العبارات اللّغوية[1].

والظّـــاهر أنّ فكرة الوظائف ليست بجديدة في حقل التّداوليـــات، بل تبلورت مع رومان جاكبسون Roman Jackobson في مخطّطه التّواصلي، إذ عددّها بست وهي: المرسل، والمرسل إليه، والرّسالة، والقناة، والمرجع، واللّغة[2].

وتمثّل الوظائف التّداولية فكرة جوهرية ينماز بها الدّرس التّداولي المعاصر، وبوساطتها ننقل اللّغة من أحادية الضّيق (التّواصل) إلى تعدّدية التّوسع (السّياقات الوظائفية).

فلربّما يرد اختلاف الطّرحين إلى طبيعة تصور هؤلاء العلماء للّغة؛ فـــ"جاكسون" ربطها بالتّواصل، أمّا اللّغة عند التّداوليين، فتمثّل فلسفة

---

1 – ينظر: يوسف تغزاوي: الوظائف التّداولية و استراتجيات التّواصل اللّغوي في نظرية النّحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014 ، ص:107.

2 – ينظر: رمان جاكبسون: قضايا الشّعرية، ترجمة: محمد الوالي ومبارك حنون، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1988، ص:51.

لمنظومة نفسية واجتماعية متكاملة للتّفاهم والتّداول والتّواصل، وهي بهذا تعد أكبر وسيلة للتّخاطب بين الناس .

تقوم هذه الوظائف التّداولية بـ« تحديد الوضع التّخابري للمكوّنات الواردة في مقام تواصلي معيّن. ويحظى هذا المستوى من الوظائف بدور هام جدا في النّحو الوظيفي، إذ بواسطته يتميز عن الأنحاء بكونه يعالج الظواهر اللّغوية ويرصد خصائصها التّداولية ويربط بين البنية الحملية والبنية المكوّنية بغية بلوغ الكفاية»[1]، وهذا الأمر قائم على مبدإ ضرورة الرّبط بين اللّغة و الوظيفة التّي تؤديها في عملية التّواصل، لطالما جميع الأنحاء استعملت الوظيفة بمفهوم العلاقات القائمة بين مكونات الجملة فقط، أما النّحو الوظيفي، فينتج لنا ربطا وظائفيا سياقيا بين مستويين:

مستوى تداولي يشمل الغرض أو القصد من الكلام، ومستوى يتضمن البنيات التّركيبية المكوّنة للجملة.

لأنّ هذا التّصور، ينطلق من إجراءات ومبادئ أدبيات النّحو الوظيفي الّذي لا يقتصر على الدّور الّذي تلعبه الألفاظ أو العبارات داخل التّركيب الجملي(الوظائف التّركيبية أو النّحوية) نحو: الفاعلية والمفعولية...؛ لأنّ هذه الوظائف لا تمثل إلا جزء من كلّ، حيث تتفاعل وتتضافر مع وظائف أخرى، نحو: الوظائف الدّلالية والتّداولية، بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللّغوية بالأغراض التّواصلية الّتي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها[2].

---

1 – يوسف تغزاوي: الوظائف التّداولية واستراتجيات التّواصل اللّغوي في نظرية النّحو الوظيفي، (م.س)، ص: 108 .

2 – ينظر: أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللّغة العربية)، (م.س)، ص:5. و ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللغة العربية، (م.س)، ص:19.

و ممّا لاحظناه، الوظيفة التّداولية متّسقة بالمقام الّذي يتطلب اهتماما بالحدث الكلامي حســـب ما تفرضه طبيعة التّواصـــل و التّبليغ للوصول إلى قدرة تواصلية ناجحة يتحكم فيها المتكلّم والمتلقي معا من زاوية تحقيق الأغراض التّداولية.

و في هذا المنحى، اقترح (**سيمون ديك**) شبكة وظائفية بمفهوم العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة يحملها كل عنصر داخل التّركيب؛ حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع [1] :

أ- **الوظائف التّركيبيـــة:**

تسند هذه الوظيفة إلى المكوّن الّذي يحدّد الوجهة الّتي تقدم منها الواقعة. الفاعل، والمفعول.

ب- **الوظائف الدّلاليـــة:**

تسند هذه الوظيفة إلى المكوّن وفقا لدوره في تحديد الواقعة. المتقبل، والمستقبل، والمنفّذ، والزّمان، والمكان، و الأداة.

ت- **الوظائف التّداوليـــة:**

يرتبط إسنادها بالمقام. البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذّيل.

و لبيان ذلك أمثلة موضّحة محاكين فيها أحمد المتوكل:

الجملة	تناول	محمد	طعاما	البارحة	في البيت
الوظيفة التّركيبية	فعل	فاعل	مفعول	زمان	زمان
الوظيفة الدّلالية	محمول	منفذ	مُتقَبِّل	ظرف	ظرف
الوظيفة التّداولية	محور	بؤرة			

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللغة العربية، (م.س)، ص:17.

أمّا الوظائف الدّلالية الأخرى، فنحو:

أ- أهديت كتابا **لصديقي (مستفيد)**.

ب- عاد الحجّاج **مبتسمين (حال)**.

ت- سافرت و**محمدا (مصاحب)**.

ث- فتحت الباب **بالمزلاج (أداة)**.

هذا التّواصل، يقتضي ثلاث بنيات متضافرة؛ بنية تداولية تتحكم فيها طبيعة التّواصل وشروط أداء الفعل الكلامي، وبنية مكّونية(الصّرفية – التّركيبية) تحدّدها العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية، وبنية دلالية يحدّده مستوى تشكيل معنى الملفوظ سياقيا ومقاميا[1].

واستنادا إلى تلك الوظائف اصطلحت الدّراسات اللّغوية الحديثة على بعض من المفاهيم النّحوية القديمة بوظائف ضمن أطر النّحو الوظيفي؛ حيث توسم بالوظائف التّداولية بحكم ارتباط إسنادها بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب، والّتي تسند إلى المكونات كالمبتدأ (Theme)، الذّيل (Tail)، البؤرة (Focus)، المحور(Topic)، و المنادى (Vocative).

وفي ضوء هذا المعطى، إنّ المعلومات الإخبارية الّتي يتضمنها الكلام النّاتجة جرّاء الموقف الاتّصالي المنتمي إلى مقام معيّن بين المتكلّم والمتلقي، يفرض إنتاج معلومات قصديتها تبيان الغرض من الكلام.

وهذه المعلومات الإخبارية المشتركة بين المتكلّم والمتلقي في نظر **صلاح الدين صالح حسنين**، تصنّف إلى نوعين: « معلومة داخل البنية الحملية ومعلومة خارج البنية الحملية، وللتّمييز بين النّوعين أطلق

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنّمطية، (م.س)، ص:164.

على المعلومة المشتركة بين المتكلّم والمتلقي داخل البنية الحمليـــة Topic أي المحور، و أطلق على المعلومة المشتركة بينهما خارج نطاق البنية الحملية Theme، أي موضوع الحديث الخارجي، أمّا المعلومة الجديدة الّتي يستفيدها المتلقي من المتكلّم، فيطلق عليها البؤرة Focus، وهي داخل بناء البنية الحملية»[1].

على هذا الأساس، فإنّ الوظائف التّداولية Les Fonctions pragmatiques بكون إسنادها مرتبط بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب، تقسّم وفق انتمائها للحمل إلى قسمين:

- وظائف تداولية داخلية (البؤرة، و المحور).
- وظائف تداولية خارجية (المبتدأ، و الذّيل، و المنادى).

1.1. الوظيفتان التّداوليتان الدّاخليتان[2]:

وهي علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أساس المقام الّذي تنجز فيه الجملة، فهي الّتي تقوم بتحديد العلاقات بين مكوّناتها على حسب النّظام التّواصلي بين المتكلّم والمخاطب أي الوضع التّخابري بينهما، فهي أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام الّتي تُحدّد وضع المكوّنات داخل البنية؛ وهي:

1.1.1. البـــؤرة Focus:

مصطلح التّبئيـــر Focalisation كما يسميه البعض Tropicalisation، أو الموضعة، كما يقول بعض آخر، عملية صورية يتم بمقتضاها نقل

---

1 – صلاح الدين صالح حسنين: الدّلالة والنّحو، (م.س)، ص: 193.

2 – ينظـــر: أحمـــد المتوكل: الوظائـــف التّداوليـــة في اللّغـــة العربيـــة، (م.س)، ص: 26. و ينظر: أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللّغة العربية)، (م.س)، ص:70.

مقولة كبرى كالمركّبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ...، من مكان داخلي إلى مكان خارجي [1].

والبؤرة ترجمة عربية[*] اقترحها أحمد المتوكل عن اللّساني الوظيفي **سيمون ديك** (Simon Dik) في النّحو الوظيفي، والّتي تقوم أساسا على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تستند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في موقف تواصلي معّين، والّذي يعتقد المتكلّم بأنّها أجدر بأن تدرج في مخزون معلومات المخاطب و المتعلّقة بالتّغييرات الّتي ينوي إحداثها في معلومات المخاطب.

هذه المعلومات البؤرية، تنتمي إلى الحيّز الّذي يشكّل الفرق بين مخزون المتكلّم ومخزون المخاطب؛ حيث إنّها لا تخرج عن الفارق بين معلوماته ومعلومات المخاطب، وعليه تنتمي البؤرة إلى المعلومات غير المشتركة بين المتكلّم والمخاطب[2].

في هذا المنحى، يمكننا إدراج مسألة المعلومات المشتركة ضمن فكرة علاقة المتكلّم بالمتلقي في إطار خطابي، وكما يتصورها **كلاوس برينكر** بأنّها أمر ضروري لتحقيق التّواصل، لأنّ أبناء اللّغة يتواصلون؛ لأنّهم يحللّون كلامهم بالنّظام نفسه الّذي ينتجه منتج الكلام، أي أنّ كلا

---

1 – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية، (م.س)، ص:114.

*– البؤرة كلمة عربية الفعل فيها بأر: «بَأَرْتُ الشّيء وابْتَأَرْتُه وائتبرته، لغات، أي:خَبَأْتُه. وفي الحديث: إنّ عبدا لقي الله ولم يَبْتَئِرْ خيرا. وبَأَرْتُ بُؤْرَة، أي: حفيرة فأنا أَبْأَرُها بأراً، وهي حفيرةٌ صغيرةٌ للنّار تُوقَدُ فيها... و البَئّار أيضاً:حافر البئر، وقيل للحفرة بؤرة، والبُؤْرَةُ و البِئْرَةُ و البَئِيرَةُ على فَعِيلَةٍ ما خُبِئَ وادُّخِرَ وفي الحديث أنّ رجلاً آتاه الله مالاً فلم يَبْتَئِرْ خيراً أي لم يُقَدِّمْ لنفسه خَبِيئَةَ خَيْرٍ ولم يَدَّخِرْ وابْتَأَرَ الخيرَ وبَأَرَهُ قَدَّمَهُ وقيل عمله مستوراً » " ابن منظور: لسان العرب، مادة:(بأر) ".

2 – ينظر: أحمد المتوكل : قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، (م.س)، ص: 118.

الطّرفين يخضع إلى نفس القواعد المتّفق من حولها، وبالتّالي يحصل التّفاهم والتّواصل[1].

وممّا لا شك فيه، هذا الأمر الّذي يقرّب المتلقي من المتكلّم هو السّياق، ليصير المتلقي متعلّقا بالخطاب، وبذلك يكون قادرا على فهم قصدية المتكلّم؛ حيث « إن المتلقي(السّامع/القارئ) يجب أن يكون قادرا أساسا على فهم التّعلق المقصود من المتكلّم/الكاتب. هذا التّعلق لا يمكن أن يكون مقصودا على نحو عشوائي، وأنّ المتكلّم والمخاطب يتمكّنان من القواعد الأساسية للسّياق اللّغوي بقدر مناسب»[2]؛ لأنّ هذا التّعلق القواعدي في إطار مقام تواصلي، يسمح لنا بانجاز فعل كلامي ناجح بين الطّرفين حسب طبقات مقامية سياقية مختلفة مع الحرص على توظيف إحالات و إشارات وقرائن دالة قصديتها إضاءة الكلام.

و في هذا الشّأن، لا ننسى بأنّ التّداولية تعد القدرة التّواصلية محورا مركزيا في عملية الحوار؛ حيث ركّز أحمد المتوكل على تحديد مكوّنات هذه القدرة، الّتي ترتكز على المشاركين في الخطاب:(المتكلّم والمتلقي)؛ وذلك من خلال وسيلة لنقل هذا المخزون[*]المعلوماتي، قصديتها تحقيق الغرض من خطابه، معتمدا على مخزونه المعلوماتي، بالإضافة

---

1 – كلاوس برينكر: التحليل اللّغوي للنّص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، (م.س)، ص: 111.

2 – تأليف جماعي: إسهامات أساسية في العلاقة بين النّص والنّحو والدّلالة(مجموعة مقالات لأعلام الدّرس النّصي في ألمانيا): ترجمة: سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1 ، 2008، ص: 27.

* يتضمن مخزونا المتكلم والمخاطب ثلاثة أصناف رئيسة من المعارف **معارف عامة**(متعلقة بمدركات المتخاطبين عن العالم)، **معارف مقامية** (مشتقة من عناصر المقام الّذي تتم فيه عملية التواصل)، و**معارف سياقية** (يوفرها للمتخاطبين ما تم إيراده في قطعة خطابية سابقة)
ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، (م.س)، ص: 19.

إلى ما يفترضه من معلومات سابقة في ذهن المتلقي، و تتبعا لها تتفاوت طبيعة الحوار من حيث درجات الإفصاح والإحالة.

وبيان ذلك؛ فإذا قال المتكلّم:

أ- لقد قابلت الرّجل أمس.

ب- لقد قابلته أمس.

ت- لقد قابلت أمس الرّجل الّذي سافر معنا إلى الخارج في العام الماضي.

ففي الجملتين(أ) و (ب)، يفترض أنّ المتلقي يعلم من الرّجل الّذي يقصده المتكلّم، فاكتفى بالإشارة إليه بوسيلة(الاسم، الضّمير). بينما في الجملة (ت)، يفترض أنّ المتلقي ليس لديه مخزون كافٍ يمكّنه من معرفة الذّات المحال عليها(الرّجل)؛ فلذلك حرص المتكلّم على أن يقدم عبارة صريحة تفي بغرضه[1]

وعلى هذا الأساس، فإنّ السّياق اللّغوي المبني على مجموعة من الملفوظات المرتبطة بقواعد إسنادية؛ يساهم بقدرة عالية في بيان المعاني، لأنّ «الكلمات والدلالات ترتبط على نحو وثيق بالسّياق وعلاقاته، فهو الّذي يعطي الإضاءة للغرض والقصد»[2]؛ لذلك نلجأ إلى ضرورة معرفة السّياق الّذي وردت فيه هذه الملفوظات في العملية التّواصلية حتّى لا يقع اللّبس .

و مثلما أسلفنا في القول، إنّ هذه المعلومات البؤرية المشتركة، ترجع وظيفتها التّداولية إلى تبعيتها لقصد المتكلّم وإرادته، على اعتبار أنّها

1 – ينظر: أحمد المتوكل : قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، (م.س)، ص: 19.

2 – فايز الداية: علم الدّلالة العربي النّظرية والتّطبيق، دار الفكر، دمشق، سوريا ، ط5، 1985، ص: 195.

تدخل في إطار سياق الحمل، ومرد ذلك إلى أنّه كون ترتيب العبارة اللّغوية هو التّرتيب الّذي يقتضيه النّظام النّحوي من فعل وفاعل ومفعول في الجملة الفعلية، وفي الجملة الاسمية من مبتدأ محكوم عليه وخبر محكوم به، فإنّ ترتيب المتكلّم لعبارته اللّغوية يعزى إلى أمر آخر، مرتبط بالشّروط المقامية لقصديته وإرادته، فقد يقصد المتكلّم من وراء حديثه إضافة معلومة لم تكن متوفرة عند المخاطب؛ كأن يقصد رفع التّوهم أو الشّك أو التّخصيص، أو توكيد معلومة، يعتقد أنّها المعلومة الواردة، فيقدمها مقرونة بإحدى أدوات التّوكيد، أو يصدّرها في أول الحمل، وكلّها أبعاد تواصلية لها أغراضها المؤثرة في البنية اللّغوية، ولها ارتباطها المتين بوظيفة البؤرة.

في هذا الشّأن، اقترح سيمّون ديك وظيفة بؤرة واحدة تسند إلى المكوّن الحامّل للمعلومّة الجديدة؛ أي المعلومة غير المدرجّة في مخزون المخاطب، ولكن أحمد المتوكل قد لاحظ بأنّ نمطا واحدا للبؤرة غير كاف لرصد خصائص كلّ التّراكيّب البؤريّة مستنّدا في ذلك إلى كون الفرق بين مخزوني المتكلّم والمخاطب لا ينحصر في المعلومة الجديدة فقط، بل يتعدى إلى المعلومات غير المشتركة بينهما [1] .

وعلى هذا الأساس، صار يميز ما بين بؤرة الجديد الّتي توافق المعلومات المشتركة ما بين المتكلّم والمخاطب، وبؤرة المقابلة توافق نمط المعلومات غير المشتركة بينهما.

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:28.

و ترد على نمطين هما: بؤرة الجديد و بؤرة المقابلة[1].

1.1.1.1. بؤرة الجديد focus of new:

ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة المجهولة من قبل المتلقي، ويكون هذا في البنيتين الخبرية والاستفهامية؛ و هي وظيفة مسندة إلى هذا المكوّن الّتي لا تدخل في القاسم المشترك الإخباري بين المتكلّم والمخاطب، وهنا المتكلّم يتخذ وضعية الاستخبار. نحو:

- أ رواية كتب خالد؟
- شعرا كتب خالد.

أمّا المخاطب، فيكون في وضعية الإخبار. نحو:

- من قابل خالد؟
- قابل خالد هندا .

2.1.1.1. بؤرة المقابلة focus of contrast:

ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة الّتي يشك أو ينكر المتلقي ورودها. و تسند بؤرة المقابلة إلى المكوّن(حمل أو عنصر حمل أي:البنية الإسنادية) الدال على المعلومة الّتي يشكل ورودها محطّ جدال بين المتخاطبين. نحو:

- ذهب خالد إلى مراكش.
- لا ، لم يذهب خالد إلى مراكش.

1 – ينظر: أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص:130. وينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، مطابع منشورات عكاظ، الرّباط، 1996/183، ص:149.

2.1.1. المحـــور Topic :[1]

تستند وظيفة المحور Topic إلى المكوّن الدّال على ما يشكّل المحدث عنه داخل الجملة. نحو:

- متى رجع **زيد** ؟

- رجع **زيد** البارحة .

المكوّن **(زيد)** يشكل محور الجملتين لدلالته على الشّخص المحمول عليه بقية الجملة **(متى رجع)** في الجملة الأولى**(رجع البارحة)** في الجملة الثّانية.

ويأخذ هذا المكوّن وظيفة المحور بمقتضى الوضع التّخابري القائم بين المتكلّم و المخاطَب في طبقة مقامية معينة، فـ**(زيـــد)** في الجملتين يدل على **المحدث عنه** مع الفرق الآتي :

دلالة **(زيـــد)** في الجملة الأولى على الشّخص الّذي يشكل محور **الاستخبار**، أمّا في الأخيرة، فعلى الشّخص الّذي يشكل محور **الإخبار**.

و تتجسد هذه الوضعية التّخابريـــة الّتي تعطيها شرعية تداوليـــة في سياق الحمل في كون العنصر الشّاغل لهذه الوظيفة يحمل معلومة يتقاسمها كل من المتكلّم والمخاطب في آن معا، وكذلك في الغالب الأعم يتوجّه بها الخطاب، فتكون مجال اهتمام الطّرفين لإنتاج الكلام.

هذه المعلومات المشتركة الّتي تحملها مكوّنات الحمـــل، تنقسم– على مستوى البنية الإخبارية– إلى معلومات معطاة يتقاسمها المتكلّم والمخاطب ومعلومات جديدة يجهلها المخاطب، ولهذا تقدّمت المكوّنات

1 – ينظـــر: أحمد المتوكـــل: الوظائـــف التّداوليـــة في اللّغـــة العربيـــة، (م.س)، ص:67 . و ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 93.

الحاملة للمعلومات المعطاة، على المكوّنات الحاملة للمعلومات الجديدة، كما في اللّغة العربية[1].

وهذا الإنتاج – كما ذكرنا سابقا- يخضع إلى تنميط يتم بواسطته بناء الجملة، و باللّغة الجرجانية حيث يقوم المتكلّم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولا، ثم يقوم بعد ذلك باختيار بين ممكنات متعدّدة تتيحها اللّغة من حيث دلالات الألفاظ، وهنا تتفاوت المقدرة اللّغوية بين أفراد المجموعة اللّسانية في إنتاج اللّغة.

أمّا على مستوى تصنيف المحور في أدبيات النّحو الوظيفي، انطلاقا من سلّمية وضعيته الخطابية داخل الخطاب؛ فيظهر في أربعة أصناف وهي[2]:

أ- المحور الجديد: الّذي يدرج لأول مرّة في الخطاب.

ب-المحور المعطى: المعاد إدراجه في الخطاب.

و في حالة مكوث هذا المحور محطا للخطاب، فإنّه يعاد ذكره ويتم ذلك؛ إمّا بطريقة مباشرة أو بواسطة أحد متعلّقاته أو توابعه.

وبهذا المكوث، يصنّف إلى صنفين هما:

أ- المحور المعاد: المعاد بطريقة مباشرة.

ب-المحور الفرعي: المعاد بواسطة أحد متعلّقاته أو توابعه.

---

1 – ينظر: أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، (م.س)، في هامش ص:43.

2 – ينظر: أحمد المتوكل : قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، (م.س)، ص: 112.

ولتوضيح وضعية هذه المحاور، استندنا إلى **يوسف تغزاوي** محاكين أمثلته[1]:

شارك في معرض الكتاب بتيارت، عارض من المغرب (محور جديد)، وعارض من تيارت (محور جديد)، وعارض من مصر(محور جديد). وبعد جولة سيّاحية بالمنطقة، ابتهج العارض المغربي(محور معطى) بآثار الرّستميين ومغارة ابن خلدون.

وفي صبيحة الغد، وزّعت العديد من أعداد مجلة الخلدونية (محور فرعي). وفي الختام، أشاد العارض المصري(محور فرعي) بلجنة العرض تنظيما واستقبالا.

2.1. الوظائف التّداولية الخارجية[2] :

سميت بالوظائف الخارجية لأنّها تُسند إلى مكوّنات تتموقع خارج الجملة وهي:

1.2.1. المبتـــدأ Theme:[3]

أكّد أحمد المتوكـــل على أنّ الفكـــرة الّتي يقـــوم عليها المبتـــدأ في الدّراسات الّتي اهتمت بحقل الوظائف التّداولية، أجمعت على أنّ وظيفة المبتدأ تسند إلى المكوّن الّذي يحدد مجال الخطاب بالنّسبة إلى ما يأتي بعده؛ وعليه فإنّ الجملة الّتي تتضمن هذه الوظيفة تبنى على مكوّنين: مكوّن دال على مجال الخطاب، وهو المبتدأ. ومكوّن يرد بعده يدل على فحوى

1 – ينظر: يوسف تغزاوي: الوظائف التّداولية واستراتجيات التّواصل اللّغوي في نظرية النّحو الوظيفي، (م.س)، ص:165.

2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:67. و ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 95.

3 – أحمد المتوكل: مسائل النّحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، مارس2009، ص: 86.

الخطاب الّذي يسمى(الحمل)، وكأنّه يشير إلى مبدإ تداولي عند نحاتنا القدامى في بيانهم بأنّ المبتدأ هو معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة.

ونجاح هذه الوظيفة انطلاقـــا من الوضع التّخابـــري المشتـــرك بين المتكلّم والمخاطب من معارفهما بالعالم الخارجي ضمن طبقة مقامية معيّنة، وقد وضّح ذلك بالجملة: مرّاكش، فإنّ منارتها من الآثار الخالـــدة. إذ تعد هذه الجملة صحيحة، لورود الحمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) بالنّسبة لمرّاكـــش (وجود المنـــارة)، بينما هذه الجملـــة: الدّار البيضاء فإنّ منارتها من الآثار الخالدة، ينعتها بأنّها عبارة لاحنة، ولا يمكن إرجاع لحنها إلا لعدم ورود الحمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة)، على الدّار البيضاء، لعدم وجود المنارة بوصفها علما في مدينة الدّار البيضاء.

ومن مواصفاته أن يكون معرفة لدى كل من المخـــاطَب والمتكلّم، وأن تكون إحاليته مرتبطة بالمقام (الوضع التّخابري) بين المخاطَبين، فجملة (**الشّجرة تساقطت أوراقها**) غير محيلة، لأنّ الشّجرة حتّى وإن كانت محلاّة بـــ(**أل**)، فهي لا تقدّم معرفة كاملة، أمّا جملة (**زيد قام أبـــوه**)، فتتكون من ركنيين: زيد "مبتدأ"، و قام أبوه "حمل"، لأنّه هو الّذي حدّد مجال المسند إليه .

2.2.1. الذّيـــل Tail:[1]

يحمل المعلومـــة الّتي توضّح معلومـــة داخل الحمـــل أو تعدّلهـــا أو تصححها، ومن خصائصه الإحالية، وهي مفهوم تداولي مرتبط بالمقام القائم بين المتكلّم والمتلقي.

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:145.

و هو ثلاثة أضرب[1]:

أ- **ذيل التّوضيح:**

يرد في طبقة مقامية ،حيث يقوم المتكلّم فيها بإعطاء معلومة معينة ثم يلاحظ أنّها ليست بواضحة، فيضيف معلومة قاصدا بها التّوضيح. ومثل ذلك ب :(سافر أخوه ، **زيد**).إذ، يتبيّن بأنّ العنصر الحامل للمعلومة (زيد) قد أضيف لتوضيح وإزالة الإبهام الّذي صاحب الضّمير (الهاء) في(أخوه)، وحدّد الذّات المستهدفة الّتي أحال عليها هذا الضّمير.

ب- **ذيل التّعديل:**

يرد في طبقة مقامية تظهر في تقديم المتكلّم معلومة معيّنة، ثم يلاحظ بأنّها ليست بالمعلومة المقصودة، فيأتي بمعلومة معدّلة، ومثّل لذلك بـ:(قرأت الكتاب، نصفه)، أضيفت المعلومة "نصفه" لتعديل المعلومة "الكتاب".

ت- ذيل التّصحيح:

تظهر في أن يعطي المتكلّم معلومة معينة، ثم ينتبه إلى أنّها ليست بالمعلومة المقصودة ، فيلجأ إلى إضافة معلومة قاصدا بها التّصحيح. و بيّن ذلك بالمثال الآتي:(**قابلت اليوم زيدا، بل خالدا**)؛ حيث أضاف " **خالدا** " لتصحيح المعلومة الّتي تحملها العبارة. أمّا عن الغرض التّداولي من الذّيل، فيتمثّل في تفسير معنى قد يكون غامضا في الحمل؛ لأنّه يحمل المعلومة الّتي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو تصّححها.

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص:154–155.

3.2.1. المنـــــادى Vocative:[1]

أضاف أحمد المتوكل هذه الوظيفة التّداولية الخامسة إلى ما اقترحه سيمون ديـــك من وظائـــف في قولـــه:« نقتـــرح، شخصيا، أن تضاف إلى الوظيفتين التّداوليتين الخارجيتين وظيفة "المنادى" الّتي نعتبرها واردة بالنّسبة لنحو وظيفي كاف لا لوصف اللّغة العربية؛ فحسب بل كذلك لوصف اللّغات الطّبيعية»[2] ؛ وهو بهذا يعد المنادى وصفا لغويا يحقّق كفاية لغوية، حتّمت عليه بأن يضيفه إلى الوظائف التّداولية الأربع حاله حال الإخبار أو الطّلب بحكم ارتباط وظيفته التّداولية بالمقام.

والمنادى وظيفة تسند إلى المكون الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن؛ تكمن وظيفته الخطابية في كونه ارتبط بالمقام، إذ تقوم بدور أساس في عملية إنتاج الخطاب، والمتمثّل في التّنبيه الّذي يحدثه المتكلّم ليعطف به المخاطب عليه، ليكون محلاّ لتلقي هذا الخطاب قاصدا بذلك تخصيص للمنادى المخاطب بالكلام، وجعله معنيا به دون غيره، لأنّ وظيفة المنادى تقوم باستدعاء انتباه المخاطب وإشراكه في عملية التّخاطب، ممّا يكون سببا في أنّ المكوّن المنادى غالبا ما يرد قبل الخطاب، بما في ذلك المكوّن الدّال على مجال الخطاب ذاته.

والجدير بالملاحظة، أنّ النّداء عمل لغوي لا يختلف عن بقية الأعمال الأخرى؛ فإذا كان الإكرام عملا تنجزه بواسطة تقديم المآكل

1 – أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، (م.س)، ص: 103.
2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:17.

والملابس، فإن النداء من هذه الأعمال الّتي ينجزها المتكلّم بواسطة اللّغة ويوقعه المنادي وينشئه لدى تلفظه بألفاظه[1].

في هذا المجال، ثمة فرق بين النّداء كفعل لغوي والمنادى كوظيفة تداولية خارجيـــة تسند إلى أحد مكوّنات الجملة على الرّغم من أنّ النّـــداء و المنادى يتلازمان و يتواجدان في نفس الجملة*،

و مثّل لذلك[2] :

أ- **يا زيد،** ساعد أخاك.

ب-**زيد،** هل عاد أخوك ؟

ت-**يا زيد،** قابل خالد عمرا البارحة .

فالجملة الأولى تأخذ قوة إنجازية تمثلت في **(الأمر)**، و في الثّانية **(السّؤال)**، وفي الأخيرة **(الإخبار)** في حين المكوّن المنادى يأخذ في الجمل الثّلاث قوة إنجازية ثابتة: **(النّـــداء)**.

و الغـــرض من النّـــداء لا نحجره في التّنبيه فقط _كما هو شائع عند السّواد الأعظم_ بل يخرج إلى معان أخرى توجهّهـــا مقامات تداولية تتحدّد بحالة المتوجّه إليه بالنّداء " مقتضى النّداء".

1- ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، (م.س)، ص:222.

* يرى أحمد المتوكل أنّ في اللّغة العربية ثمة أدوات للنّداء كثيرة أحصاها النّحاة تسبق المكوّن المنادى، و يمكن تقليصها إلى عدد أقل، بحيث إنّ بعضها عنده ليس سوى بدائل لهجية، ولم يرد عن النّحاة ضوابط محدّدة لاستعمال كلّ أداة منها، باستثناء ما ورد عنهم من جعل بعض هذه الأدوات لنداء القريب، وأخرى لنداء البعيد، فما ورد عنهم من أدوات سوى الهمزة تستعمل جميعها للبعيد حتّى التّسويغ الّذي قدّمه سيبويه في النّداء البعيد إنّما كان للأدوات جميعها سوى الهمـــزة، إذ يذكر أنهم يستعملونهـــا إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشّـــيء المتراخـــي عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم الّذين يرون أنّه لا يقبل عليهم إلاّ باجتهاد.

والأدوات الّتي اعتمدها هي : يا ، أيها ، أ ، إلى جانب ما سماه بالأداة صفر يشبه ما طرحه النّحاة بشأن حذف حرف النّداء من شرط كون المنادى علما مفردا كان أو مضافا...

2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:161.

ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ [سورة البقرة: 183]

فالخالق عزّ وجلّ يتوجه برسالة إلى المؤمنين بوساطة نداء الغرض منها الأمر بالصّيام، وهو الإمساك عن الطّعام والشّراب بنية خالصة قصد زكاة النّفس وطهارتها من الرّذيلة، وفي تأويل هذا النّص يقول القرطبي:«اختلف أهل التّأويل في القول الّذي وقع فيه التّشبيه بين فرض صومنا وصوم الّذين من قبلنا: كمثل الّذي كان عليه النّصارى وقيل: الاتفاق في الوقت والمقدار»[1]. و القصدية من النّداء تجاوز التّنبيه _كما هو معروف _ وارتباط المنادى به يحيل إلى الوجوب في الامتثال للذّات القدسية المشرّفة، وما على المنادى إلاّ بالاستجابة حتّى يتحقّق الغرض.

و الفعل الكلامي يحفّز المخاطَب لقبول الرّسالة بكلّ عفوية وتشويق، لأنّ المعنى المتضمن في القول تَشَخّص و أضحى حاضرا في العقل والقلب، وعلى حد تعبير النّحاة: « حمل فيها الكلام على المعنى» [2]، والمنادى فيه له وظيفة مركزية في المقام الّذي وقع فيه بدلالة التّخصيص الظّاهر في قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)، تسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معين» [3] ، والمنادى به

1 – القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص: 274.

2 – نقلا عن: محمد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية(تأسيس نحو النّص)، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، ص: 690.

3 – أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 161.

- في التّركيب السّابق- مضمون تبليغي مصدّر بتنبيه قصدتيه تموضع لنا السّياق الّذي وقع فيه حتّى يتمكّن الخطاب من المتلقي، وبهذا يجعلنا في شوق راغبين في استقبال الرّسالة بقوة انجازية.

و في بيان هذه القوة، الّتي تتضمنها معاني الجمل في اللّغات الطّبيعية؛ معنى مثبت هو محطّ للإخبار، ومعنى مقتضى يشكّل القاسم المعلوماتي المشترك بين المتخاطبين، ومن ذلك تنشأ هذه القوة ما بين المعنيين، ولذلك وجب التّمييز بين قوة إنجازية(حرفية) مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وقوة إنجازية (مستلزمة حواريا) يقتضيها مقام التّخاطب. ففي قولنا:" يا محمد، قلّ أدبك"، تظهر قوتان؛ قوة إنجازية تدلّ عليها صيغة الجملة النّدائية مصدّرة بحرف "يا"، والمنادى(محمد).

وأخرى، مستلزمة حواريا ناتجة عن ظروف مقام التّخاطب المتمثّل في قيام هذا الشّخص بسلوكات غير محمودة قصديته(التّقريع)[1].

ولهذا تأسّس الملمح التّداولي من قصدية النّداء القائمة على ثنائية التّواصل بين المنادي والمنادى حتّى تحصل الفائدة منه.

و في ضوء هذا النّهج، قسّم محمد شاوش غرض النّداء إلى ضربين من حيث التّسمية:

أ-التّسمية بالاستعمال لاتخاذ الشّيء الحاضر مخاطبا موجّها إليه الحدث.

ب- التّسمية بالاستعمال لاستحضار الشّيء الغائب واستدعائه قصد اتّخاذه موضوع حديث [2].

---

1 - ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، (م.س)، ص: 102.

2 - ينظر: محمد الشّاوش : أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية، (م.س) ، ص: 719.

وما نلمسه من هذه التّسمية، هو الحالة الّتي يرد فيها خطاب النّداء هي الّتي تحدد مقصديته.

في حين وجدنا **محمود نحلة** يقول« لا يعد النّداء فعلا كلاميا، لأنّه لا يعبّر عن قضية Proposition أو لا يقوم على الإسناد» [1]، ولكن أصل الإسناد عند النّحاة تقديري ومرد ذلك إلى الفعل في هذا الأسلوب المحذوف المقدّر" أنادي"، و إنّ العامل « فيه محذوف نابت عنه أداة، و إنّ أدوات النّداء محصورة عندهم عددا، واستعمالا مع مرونة تسمح لها بتبادل الأدوار في الاستعمال تبعا لمنزلة المنادى في ذهن المنادي» [2]، ولعلّ سيبويه في باب النّداء يقول: « إنّ النّداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب» [3]، وهذا يدل على التفات النّحاة في تعريفهم النّداء إلى الجانب الوظيفي الّذي يقترب من الاستعمال ويجعله حاضرا في الخطابات.

أمّا على مستوى التّحول، فإنّ « أسلوب النّداء تركيب محوّل من بنية إنشائية غير طلبية أصلها(أدعو) عميقة إلى بنية سطحية(حرف النّداء والمنطوق) وهو إنشاء طلبي، وبهذا التّحويل تخرج لنا المعاني الحسية أو الحقيقية بصورة الموجودات» [4]، وهذا التّخريج لطيف، فبالحذف لفعل النّداء يقترب المنادى من المنادي وقت توجيه الدّعوة.

---

1 – محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:114.

2 – مبارك تريكي: النّداء بين النّحويين والبلاغيين، "حوليات التّراث"، مجلة تصدر بمستغانم ، الجزائر، ع07/2007، ص: 136.

3 – سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج2، ص: 182.

4 – حمدان رضوان أبو عاصي: تراكيب أسلوب النّداء في العربية (دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللّغة التوليدي)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد 16، ع1، يناير2008، ص: 229.

إنّ وظيفة النّداء تكمن في خلق قواعد خطابية بين الباث والمتلقي باعتباره قاعدة أساس في الخطابين الشّفهي و الكتابي له أهمية بالغة، وأهميته تكمن في كونه البنية الخطابية الأكثر دورانا على الألسنة و الأقلام، لما تتمتّع به هذه البنية من قدرة على التّعبير عن مختلف الأغراض، و المشاعر الإنسانية؛ فـ «النّداء هو الطّريقة المثلى بصيغه الظّاهرة و المحذوفة، وأشكاله المختلفة، وأساليبه المتنوعة للتّعبير عن الغرض حين تقصر الوسائل الأخرى، من إشارة، و إيماءة، وحركة، و غمزة، و بسمة »[1]، و الّتي تجعل من المتلقي في غالبية الأحوال ملتفتا ناصتا آخذا برسالة الملفوظ النّدائي، و بالخصوص وقت خروجه عن معناه الأصلي الموضوع له إلى معان سياقية: كالتّمني، والاستفهام، والأمر، والنّداء ...، وهذه المعاني غير الأصلية لخطاب النّداء توحي برسالة ضمنية المراد منها التّوجيه بلطف و حلم .

و ما يتبادر إلينا الآتي: هل النّداء حكم لغوي عام أم أسلوب تركيبي شأنه شأن الأساليب الأخرى: كالاستفهام، والنّهي، و التّخصيص، وغيرها؟

وهل النّداء مفهوم بنيوي بحيث إذا قلنا:"جملة ندائية" يكون تحديدها بنوعية بنية الجملة ؟، وهل هو جملة كما توحي به اعتبارات النّحاة الخفية أم تركيب جزئي، كما توحي به أحكامهم الظّاهرة ؟

تلكم القضايا الّتي ظلّت معلّقة إلى حدّ الآن مندسّة وراء مسألة تصنيف " النّداء " كمفهوم و مصطلح في الدّرس النّحوي العربي.

كلّ هذا يعدّ مثار جدل و اختلاف لدى القدماء و المحدثين على السّواء، إنّها جملة النّداء بمفهوم النّحاة، و نظرا لطغيان نظرية العامل

1 – مبارك تريكي: النّداء بين الوصف والتّفسير، "علوم إنسانية"، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، السّنة 4:ع 30 ، سبتمبر 2006، ص: 25.

على الدّراسات اللّغوية عمد النّحاة العرب القدامى بناء على اعتقادهم بأنّ حروف النّداء قد أقيمت بمقام الفعل "أدعو" أو "أنادي"، فقد صنّفت جملة النّداء ضمن الجملة الفعلية، و« انتصاب المنادى عند سيبويه على أنّه مفعول به و ناصبه الفعل المقدّر، و أصله عنده يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النّداء عليه و إفادته فائدته، و أجاز(المبرد) نصب المنادى على حرف النّداء لسدّه مسدّ الفعل»[1].

أمّا أحمد المتوكل، فيميّز بين النّداء كفعل لغوي Speech Act شأنه شأن الأفعال اللّغوية كالأخبار، الاستفهام، الأمر...والمنادى كوظيفة أي كعلاقة Relation تسند إلى مكونات الجملة[2].

وما نستنتجه ممّا سبق، هو أنّ الفعل الكلامي في الخطاب النّدائي وارد وثابت وأهميته في تراثنا النّحوي، تكمن في استعمالاته المختلفة، ومقدرته على التّعبير عن مختلف الأغراض، وفوائده في العملية التّبليغية التّواصلية، وقوته الإنجازية تحصل في قبول الرّسالة والانتباه إليها لما لأسلوب النّداء في اللّغة العربية من إفادة للتّنبيه و التّوكيد، وكثرة تداوله تعكس إحالة مباشرة إلى تنبيه المتلقي وجعله مطمئنا إلى كلّ ما يلقى عليه من الملفوظات النّدائية .

و إنّ وظيفته السّياقية لا تحدّدها بنيته الحذفية، بل إنّها تتداخل مع وظائف اللّغة الاستعمالية، لعلّ أبرزها التّنبيه، والدّعاء، والتّوكيد، والإشارة، والاستفهام،... في التّواصل والتّبليغ لأنّ درجة القوة الإنجازية

1- الإستراباذي(رضي الدين): شرح الكافية في النّحو لابن الحاجب، تح: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي، (د.ط)، 2000، ج1، ص:346.
2 - ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 161.

للفعل النّدائي تختزل في قدرته التّنبيهية العالية الصّائتة الّتي تتناسب مع ما يليها من مضمون النّداء في إطار وظيفتها التّداولية.

وجملة الأمر، أنّ الوظائف التّداولية تخضع لمكوّنات الجملة من جهة، وللأدوات المستعملة في إنتاج هذه العبارات من جهة أخرى؛ حيث يلجأ المتكلّم أثناء إنتاج كلامه إلى تحديد مجال خطابه، فإذا تأكّد من أنّ المخاطب على جهل بمجال الخطاب، يسند لهذا المجال وظيفة "المبتدأ"، ليشرع في إنتاج معلومات مشتركة بينه وبين المخاطب معتمدا وظيفة "المحور"، أمّا إذا شعر المتكلّم بأنّ مخاطبه لم يدرك مجال الخطاب، فإنّه يستعين بوظيفة "البؤرة" [1].

ويبقى الذّيل والمنادى كوظيفتين تداوليتين خارجيتين، يستعين بهما منتج الخطاب قصد التّوضيح أو التّعديل أو التّصحيح أو إشراك المتلقي في هذا الخطاب لخلق قواعد خطابية.

و محصّلة ما يمكن رصده في هذا الصّدد، هو ارتباط كلّ بنية لغوية بالمقاصد والأغراض؛ حيث إنّ كلّ وظيفة تواصلية تتطلّب تركيبا لغويا خاصا بها « استجابة للمبدإ المنهجي العام المعتمد في اللّسانيات الوظيفية والقاضي بأنّ بنية العبارات اللّغوية تعكس إلى حدّ كبير وظيفتها التّواصلية»[2]، وهذا يعني تواصلية اللّغة بحسب الطّبقات المقامية الملائمة لظروف الموقف الكلامي والمرتبطة أساسا بأغراض ومقاصد المتكلّم

---

1 - يوسف تغزاوي: الوظائف التّداولية واستراتجيات التّواصل اللّغوي في نظرية النّحو الوظيفي، (م.س)، ص: 109 .

2 - ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، (م.س)، ص: 36.

للإبانة عن المعاني الّتي يريد نقلها إلى المتلقي بواسطة ما ينتجه من ملفوظات، هي الّتي تتحكم في اختلاف اللّغة المستعملة.

و لمّا كان الأمر على ما ذكرنا، كان لزاما علينا في التّحليل النّحوي الوظيفي معرفة ملابسات النّص وظروف إنتاجه، وهي ما اصطلح عليه بعناصر المقام أو السّياق، لأنّ لها أثرا فعّالا في فهم النّص، وتوجيه إعرابه، وإدراك العلاقات التّركيبية بين مكوّناته، وتتضافر هذه المعرفة مع الخبرة الإعرابية للوصول إلى التّحليل الوظيفي للنّص في نهاية التّحليل، لأنّ المقاربة التّداولية ترفض تحقيق الكفاية اللّغوية بتحليل مستوى واحد من مستويات اللّغة أو الخطاب؛ إذ لا يمكننا الاكتفاء بالتّراكيب مفصولة عن دلالاتها، « إذ لم تلتفت إلى مسألة قدرة الفرد على إنتاج الخطابات/النّصوص وفهمها ليس من منطلق أنّها تتمتع بخصيصة" النّحوية" _ الّتي هي مبدأ من مبادئ قبول الجمل أو رفضها_ فحسب، بل لأنّها تتوافر إلى جانب مبدأ النّحوية، على الخصيصة "التّداولية " بمعنى مراعاتها للسّياق الّذي تم فيه إنتاج هذه النّصوص وفق القدرة التّواصلية »[1]، وهذا اعتراف بأنّ التّداولية تكسر مبدأ الانغلاق على النّظام النّحوي، فهي تقارب الخصيصة النّحوية بإجراء منفتح على عوالم متعدّدة على ضوء من السّياق المرتبط بالحدث الكلامي.

و هذا ما جعل من وظيفة علم النّحو في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة تنصب في المقام الأول على البحث في خواص الجملة، وطبيعة تأليف كلماتها، والوظيفة الّتي تؤديها كلّ كلمة، وعلاقتها مع غيرها في الجملة، والعلاقات بين الكلمات في الجمل تأخذ معناها من سياق الكلام،

1 – أحمد يوسف: سيميائية التّواصل وفعالية الحوار(المفاهيم والآليات)، (م.س)، ص: 54.

لقيامها على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات، وتجعل اللّغة وسيلة مفهومة، وعدم وجود روابط تنتظم هذه العلائق يجعلها مفكّكة مبعثرة لا قيمة لها، ومن هذه الرّوابط التّماسك السّياقي[1]، والّذي بدوره يؤسّس كفاءة تبليغية عناصرها مجموعة من القدرات التّواصلية الّتي لا ترتبط فقط بالعلامة اللّغوية بل ثمة خصيصة غير لغوية«إن التّواصل لدى سوسير لا يقتصر على استعمال المتكلّم لعلامة اللّغة الطّبيعية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى ما هو غير لفظي، و في هذا الشّأن توقع سوسير علما جديدا سيكون له الأثر البالغ في حقول العلوم الإنسانية، و يتعلّق الأمر بالسّيميولوجيا »[2]، و الظّاهر أنّ سوسير في هذه المقولة أولى عناية كبرى للتّواصل داخل المجموعة الاجتماعية، فهو لم يحجره على العلامة اللّغوية فقط، بل وسّعه إلى مجالات أرحب نحو المواضعات الاجتماعية المصطلح من أجلها.

و ممّا لاحظناه من خلال استقراء بعض المفاهيم النّحوية العربية في تراثنا ألفيناها متوقفة عند حدود ما يمليه الجانب التّركيبي، فمالت إلى التّقعيد والمعيارية وبعضها الآخر انصاع إلى الجانب الوظيفي؛ الأمر الّذي جعل الدّرس النّحوي ينحو إلى مسايرة الدّرس الوظائفي التّداولي بحكم ما شهدته الأبحاث العلمية من تطورات؛ وجب معها على الباحثين أن يجددوا في طريقة بحثهم العلمي، وأن يطوّروا في مسيرته بما ينسجم والحياة البشرية الّتي تتّصف بالتّطور و الاستمرارية، ولا تقف أمامها الحدود.

---

1 – ينظر: تمّام حسّان: مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط2، 1394هـ/1974م، ص:203.

2 –Saussure De (Ferdinand), Cours de linguistique générale, éd Payot, Rivages: Paris, 1995 , p :33.

كلّ هذا جعل من الدّرس النّحوي العربي ينفتح على عوالم الثورات اللّغوية الحديثة و ما توصلت إليه المعرفة من نظريات و مناهج على أيدي جهابذة أمثال: تمّام حسّان، وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، كان لهم الفضل في مقاربته بما توصلت إليه أحدث النّظريات اللّسانية، فأحدثوا تقاطعا معرفيا ومنهجيا بينه و بين الإطار التّداولي، لأنّنا اليوم نعيش ثورة تربوية وتصورات جديدة للّغة في أطـــر إجرائية هذه المفاهيم الّتي نعتمدها لإعادة بناء تصور جديد للنّحو العربي.

وبخصوص مسألة التّجديد، ينبغي أن يستهدف قراءة هذه المادة بحسب احتياجاتنا التّعلمية قصد تفعيل قدرات المتعلّمين في مختلف المراحل، ودعمهم لبناء أنماذج صالحة محقّقـــة جملة من الكفاءات أبرزها أن يكون المتعلم قادرا على استعمال العربيـــة استعمالا قصديا غرضيـــا في مختلف المقامات؛ أي على نحو وظيفية اللّغة العربيـــة الّتي تعد كسائر اللّغات الأخرى تأخذ عن غيرها وتعطي لغيرها في إطار التّأثير والتّأثر، واللّغة العربية في أمس الحاجـــة للانفتـــاح على غيرهـــا من اللّغـــات، لأنّ من مواصفاتها احتضان وتكييف الألفاظ الوافدة المنسجمة مع قواعدها، فتمّام حسّان جدّد على مستوى الطّروحات بمنهجه الوصفـــي الّذي استبعد به المسلّمات النّحوية القديمـــة المعتمـــدة على وضع المعايير المتحكّمـــة في صحة القول واختلـــف عن غيره من النّحاة القـــدامى في الأســـس الّتي وضعـــوها في البحـــث حول مسائـــل نحو: العامـــل والقيـــاس[1]، أمّا عبد القادر الفهري، فقد اتّكأ على النّظريات اللّسانية الحديثة، حيث اقتنع بأنّ العربية من اللّغات البشرية « ليست العربية، كما يدّعي بعض اللّغويين

[1] – ينظر: تمّام حسّان: اللّغة العربية، (م.س)، ص:193 .

العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى ، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النّظريات الغربية الّتي بنيت لوصف لغات أوربية، بل العربية هي لغة كسائر اللّغات البشرية يمكن أن تطبق فيها النّظريات الّتي تطبق في لغات أخرى »[1]، و هو طرح ينسجم مع المفهوم الفلسفي للغة.

و أخيرا أحمد المتوكل الّذي نحاول أن نفيد من مقارباته الوظيفية ذات القدرة التّواصلية من خلال أنموذج مستعمل اللّغة المؤسّس لقدرات تواصلية منسجمة لتحقيق مجموعة من الكفاءات المعرفية، و اللّغوية، و المنطقية... .

فقد طبّق على اللّغة العربية إطار النّحو الوظيفي في نظامها التّركيبي؛ حيث راح يقسم هذا النّظام إلى: وظائف الرّتبة في التّركيب العربي، ومضامين الجملة وأشكالها، ووظائف متعلّقة بالقوة الإنجازية، وركّز على تحديد مجموعة علاقات كالدّلالية نحو:(المنفذ، المتقبل، المستقبل، الأداة...)، والعلاقات التّركيبية:(الفاعل، المفعول...)، والعلاقات التّداولية: (المحور، البؤرة ...)[2].

ففي هذه التّطبيقات، وجدناه يقارب على نحو اللّغة العربية تصورات جديدة أضافها إلى التّراث النّحوي تجلّت في إبقائه على المسميات التّراثية كالفاعل، المفعول، و يرى في إنجازية الفاعل

---

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية(نماذج تركيبية ودلالية)، (م.س)، ص: 56 .

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النّص)، (م.س)، ص.ص: 18-51.

أن يكون منفّذا، و في المفعول متقبلا، و في هذه الحالة لا يمكن للفاعل المنفّذ أن يقوم بإنجاز إلاّ إذا امتلك كفاءة على ضوئها يكوّن قدرة تبليغيـــة.

والتّواصل يلزم معرفة القواعد التّداولية إضافة إلى القواعد الدّلاليـــة والصّوتية كوظيفة المنفّذ، ووظيفة المتقبل، ووظيفة المستفيد، ووظيفة المستقبل، والقواعد التّركيبية كوظيفتي الفاعل، والمفعـــول، وهي صنفان: « وظائف داخلية تسند إلى حدود الجملة وتشمل وظيفتي: المحور، والبؤرة، ووظائف خارجية تحملها مكوّنات لا تنتمي إلى الجملة ذاتها وتشمل وظائف: المبتدأ، والذّيل، و المنادى»[1].

فهو بهذه الدّراسة لنحو اللّغة العربية، مسّ جوانب عديدة تعلقت بالتّراكيب في الجمل المتعلقة بالفاعل، والمبتدأ، وتراكيب الاستفهام، والعطف، و غيرها...

[1] أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي-التّركيبي)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، 1996، ص:198.

الفصل الرّابع

السّياقات النّحوية الوظائفية للتّقديم والتّأخير

1. المبحث الأول : التّقديم والتّأخير في اللّغة العربية.
2. المبحث الثّاني : التّقديم والتّأخير في ضوء مستويات الإسناد.
3. المبحث الثّالث : التّقديم والتّأخير في إطار الوظائف التّداولية.
4. المبحث الرّابع : سيّاقات أخرى للتّقديم و التّأخير.

المبحث الأوّل

التّقديم والتّأخير في اللّغة العربية

1. التّقديم والتّأخير
   1.1.الرّتب المحفوظة
   2.1.الرّتب غير المحفوظة
2. التّقديم والتّأخير بين البلاغة و النّحو
   1.2. تقــديم على نيــة التّأخير
   2.2. تقــديم لا نيــة التّأخير

1. التّقديم والتّأخير:

التّقديم والتّأخير(*) هو مخالفة عناصر التّركيب ترتيبها الأصلي في السّياق، و به يتقدّم ما الأصل فيه أن يتأخّر ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدّم، يتّصل بدراسة التّراكيب من حيث ترتيب عناصرها وفق نظام معيّن، شأنه شأن الظّواهر السّياقية الأخرى: كالحذف والزّيادة ...، والضّابط الّذي يتحكّم في ظاهرة التّقديم والتّأخير ـ كما أسلفنا ـ هو الرّتبة الّتي تحدّد مواقع الألفاظ في التّركيب الجملي .

وتعدّ الرّتبة ظاهرة مركزية بنى عليها النّحاة العرب دراستهم النّحوية، فقد كانوا ينظرون إلى المواقع الإعرابية على أنّها رتب حيث يكون بعض الكلام في رتبته سابقا الآخر ممّا جعلهم يميّزون في تقعيداتهم بين نوعين من الرّتب:

1.1. الرّتب المحفوظة:

وهي الرّتب الثّوابت الّتي لا يمكن التّصرف فيها؛ لأنّ أيّ تصرف يمسّها يجعل التّركيب مختلا غير مقبول.

2.1. الرّتب غير المحفوظة:

وهي الرّتب المتغيّرة إذ قد تأتي في مكان غير مكانها الأصلي.

---

* – من المعاني الكثيرة في مادتي: (قدم)، و(أخر)

(قدم): في أسماء الله تعالى المُقَدِّم: هو الّذي يُقَدِّم الأشياءَ ويضعها في مواضعها فمن استحق التّقديم قدَّمه. والقَدِيم على الإطلاق: الله عزّ وجلّ. والقِدَمُ: العِتْقُ مصدر القَدِيم. و القِدَمُ: نَقِيضُ الحُدوث قَدُمَ يَقْدُم قِدَماً و قَدامةً و تَقادَمَ وهو قدِيم والجمع قُدماء و قُدامى. وشيء قُدامٌ: كقَدِيم. ويقال: ضرب مُقَدَّم رأسه ومؤخَّره. والمُقَدِّمة: ما استقبلك من الجبهة والجبين. والمُقَدِّمة: النّاصية والجَبهة.

(أخر): في أسماء الله تعالى الآخِرُ والمؤخَّرُ فالآخِرُ هو الباقي بعد فناء خلقِه كله ناطقِه وصامتِه. والمؤخِّرُ هو الّذي يؤخر الأشياءَ فَيضعُها في مواضِعها وهو ضدّ المُقَدَّم والأُخُرُ ضد القُدُم. تقول مضى قُدُماً وتَأَخَّرَ أُخُراً والتأخر ضدّ التقدّم. وقد تَأَخَّرَ عنه تَأَخُّراً وتَأَخُّرَةً واحدةً. "ينظر: ابن منظور: لسان العرب، (م. س): (قدم)، و(أخر)".

وموضوع التّقديم والتّأخير من أكثر المواضيع الّتي تناولتها الدّراسات اللّغوية البلاغية منها والنّحوية؛ فممّن ألحقه بحقل البلاغة **الزّركشـــي** بقوله: « القول في التّقديم والتّأخير هو أحد أساليب البلاغة، فإنّهم أتوا بـــه دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق ....،لأنّه تقديم ما رتبته التّأخير كالمفعول وتأخيـــر ما رتبتـــه التّقديم كالفاعل »[1].

هذا التّرتيـــب يخضع للمعنـــى الّذي يريده المتكلّـــم، فيثبّته زيادة في إيضاحه، أو تركيزا على معناه الرّئيس، فيجعل العبارة سامقة ذات رونق وجمال، لها في النّفس وقـــع ساحـــر، ينسجم مع المقـــام الّذي يقال فيه « زيادة في إيضاح المعنى، وتحسين الكلام. ولهذا يتّصل التّقديم والتّأخير بالبلاغة وثيق الاتّصال» [2]، وإن كان الفصل بين النّحو والبلاغة في ظاهرة التّقديم والتّأخير صعبا، لأنّ الرّتبة تلحقه بالنّحو، والمعنى يلحقه بالبلاغة.

ومن هذه الجهـــة، وسم **تمّام حسّان** بأنّ دراسة التّقديـــم والتّأخير لدى البلاغيين هي دراسة لأسلوب التّركيب لا للتّركيب نفسه؛ أي أنّها دراسة تتناول الرّتبة المحفوظة الّتي لو اختلت لاختل التّركيب باختلالها[3].

و بهذا الطّرح، تصبح الظّاهرة متعلّقة باللّغة عموما في وظيفتها التّواصلية باعتبار أنّ موضوع « التّقديم والتّأخير مرتبط أساسا بصميم اللّغة الّتي بها يتم البيان وتتّضح المقاصد وتعرب عن النّوايا، ويتم التّواصل

1 – الزّركشي (بدر الدين محمد): البرهان في علوم القرآن، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 1972، ج 3، ص:233 .

2 – أبو حاقة أحمد: البلاغة و التحليل الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1993، ص:99.

3 – ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، (م.س)، ص:207 .

في مختلف أشكاله و أنواعه » [1]. وهناك مبرّر آخر، يفسّر هذا التّداخل مفاده أنّ «أيّ قضية بلاغية في مقاصدها المتعدّدة مرتبطة بأساليب النّحو وتتوخى معانيها ليس فقط في التّقديم والتّأخير، وإنّما في الأحوال كلّها في الّذكر والحذف، والعطف والبدل و القصر، والفصل والوصل... فضلا عن أنّ تحقيق بلاغة الكلام مرتبطة بمطابقة مقتضى الحال للمتكلّم والسّامع»[2]، ولذا جرت العادة في تقديم ما حقّه التّأخير لضرورة تأدية المعنى، باعتماده أسلوب القصر طلبا للتّخصيص، هذا المطلب البلاغي يتعلّق بالنّحو في بعده العميق، فعندما يحدّد النّحوي الفعل والفاعل يأتي دور البليغ ليحدّد جماليتهما ودورهما في المعاني معتمدا الدّلالات النّحوية.

و من هذه الجهة، قد فرّق **محمد حماسة** بين الرّتبة، والتّقديم والتّأخير؛ حيث يرى أنّ المقصود من الرّتبة الموضع الأصلي للعنصر، فيقال: إنّ المفعول رتبته التّأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التّأخر عن المبتدإ؛ وأما التّقديم والتّأخير، فلا يكون إلاّ بالنّظر إلى البنية الأساس الّتي يحددّها النّظام اللّغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، لأنّ بناءها يُلزم بإتباع الرّتبة في مواضع، ويتيح الحرّية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومدار ذلك هو التّرابط ومقتضيات السّياق[3]،هذا الأمر الّذي سنبيّنه في محطّات مختلفة من هذا الفصل.

---

1 – قلايلية العربي: التّقديم و التأخير في التّراكيب اللّغوية(دراسة دلالية)، أطروحة دكتوراه، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة وهران ،السّنة الجامعية: (2000 – 2001)، ص:30.

2 – حسين جمعة: في جمالية الكلمة(دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، http://www.awu-dam.org ، ص: 150.

3 - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، 2003، ص:93.

2. التّقديم والتّأخير بين البلاغة والنّحو:

و هذا يعني أنّ موضوع التّقديم والتّأخير حقل ثرّ تتبارى فيه الأساليب العربية وتظهر فيه الكفاءات والقدرات المعبّرة عن مدى تمكن المتكلّم في اجتباء لغته، و ترتيب عناصرها، ووضعها في أماكنها المنسجمة مع الدّلالة و ما يقتضيه المقام، و مراعاة لذلك مال الدّرس النّحوي بالظّاهرة إلى التّقعيد، حيث وضع قواعدا منظمّة لها، وذلك ببيان ما يجوز فيه التّقديم وما لا يجوز فيه.

وقد يلتمس التّداخل مبدئيا بين الطّرحين البلاغي والنّحوي ، نظرا لامتداد هذا الحقل البلاغي للطّرح النّحوي ؛ حيث إنّ النّحوي يؤدي أصل المعنى مطلقا، ومصدر المقاييس المعتمدة في تحديد هذا الأصل (استقراء كلام العرب) لاستنباط (القوانين). أمّا المعاني، فترصد (الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره). و بيان ذلك أنّ العلمين يلتقيان في وظيفة واحدة تتمثّل في تأدية المعنى، وإنّ الحدود الفاصلة بينهما لم تكن واضحة عند القدماء، حيث جلّ الأمثلة المقدّمة في باب التّقديم والتّأخير في علم المعاني هي نفسها ممثّلة في علم النّحو[1].

وإنّ هذا السّيل من استعمال المعاني في معاني النّحو لا سبيل إلى تجاهله، لو لم يكن علم المعاني على حقيقة من علم النّحو، إنّ المباحث الّتي تفرّع لها علم النّحو هي بعينها الّتي أشبعها البلاغيون بحثا أسموه: بـ (علم المعاني)، فهي مباحث نحوية عليها مسحة بلاغية، و بأكثر دقة هي معان نحوية حسّنها البلاغيون بلمسات بيانية محاولين

1 – ينظر: محمد العمري: البلاغة العربية (الأصول والامتدادات)، (م.س)، ص:492. و ينظر: عبد القادر حسين: أثر النّحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1970، ص: 286.

إخراجها بحلاّت جديدة يصلح أن تسمى في ضوء ما حققّوه: " معاني النّحو البلاغية"[1].

و قد يرجع السّبب في ذلك إلى نشأة النّحو العربي في ظلّ القرآن الكريم؛ والّتي راحت قواعده تتغـذّى من أنظمته، ممّا جعل النّحاة يستشهدون به، وبقراءاتـه المختلفـة فـ«الفقيـه منه يستنبط الأحكام ويستخرج منه الحلال والحرام، والنّحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجـع إليه في معرفة خطإ القول وصوابه»[2]، لأنّهم تأثّروا بالمنهج الأصولي الّذي يعتني بالنّصوص عناية بالغـة ويراعيها في استخراج الأحكام الشّرعية معتمدا على لغة الجواز و غير الجـواز.

و مثلما أسلفنا، إنّ التّرتيب يعدّ إجراء تتغيّر بوساطته مواقع عناصر الجملة العربية لما تتماز به من فضاء رحب نحو « حرية النّظم، فالكلمة فيها يتغيّر موقعها مع بقائهـا محافظـة على معنـاها النّحوي»[3]، وهذا الأمر يعني أنّ التّصرف في مواقع الألفاظ داخل الوحدة الإسنادية بحرية مرتبطة بالسّيـاق كما أجراه الجرجاني في قوله: «الألفاظ تقتفـي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس »[4]، فالتّرتيب هنا يخضع أساسا إلى السّياق الّذي يقع فيه، فلا مجانية من تغيّر المراتـب، لأنّ المتكلّم يجب عليه أن يراعي شروط الموقف الكلامـي حتّى يتمكن من تبليغ رسالتّه اللّسانية .

---

1 – ينظر: محمد حسين علي الصغير: علم المعاني بين الأصل النّحوي والموروث البلاغي، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1989، ص:79.

2 – صالح بلعيد: أثر الفقه في الدّراسات اللّغوية، "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"، قسنطينة، ع3، 2003، ص: 68.

3 – Chomsky (noam) :Aspects de la théorie syntaxique, traduction française de, j.c. Milner , Paris , le seuil,1971, p: 16.

4 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:40.

وعلّــة ذلك متعلّقــة بطبيعة « النّظام اللّغوي للعربية الّذي يحافظ على رتب أجزاء الكلام، و يمكن أن تتغيّر مكوّنات الجملة تقديما و تأخيرا حين يسمح اللّغوي، وحسب السّياق الكلامي الّذي يفرض ذلك المقام »[1]، فالتّقديم والتّأخير بهذه الصّــورة، ظاهــرة لغوية تتعلّــق بقصدية المتكلّم وما يريده من الخطاب ضمن مكوّناته الجملية بحسب النّيات وبواعث القول ومقاصده، وكذا بالأغراض والأحوال الّتي تخص الحدث الكلامي برمته.

يرى الجرجاني أنّ تقديم الشّيء على وجهين من حيث الإسناد والتّركيب[2].

1.2. تقــديم على نيّــة التّأخير:

يقع في كل شيء بقي مع التّقديم على حكمه الّذي كان عليــه، وفي جنســه الّذي كان فيــه، كخبر المبتدأ أو المفعــول إذا تقــدّم على الفاعل.

هذا النّوع من التّقديم، يبقي المقدّم على ما كان عليه قبل التّقديم، كقولنا (مجتهــد زيــد) و(ضرب زيــدا محمــد). فقد تقدّم الخبــر (مجتهــد) في الجملة الأولى مع بقائــه خبــرا وقد تقــدّم المفعول (زيدا) مع بقائه مفعــولا.

2.2. تقــديم لا على نيّــة التّأخير:

هو أن ينقل الشّــيء من حكمه إلى حكــم آخر أو أن ينقــل من إعرابه إلى إعراب غيره ومن بابه إلى غير باب، كأن نقدّم ونؤخر بين اسمين يحتمل كلّ منهما أن يكون مبتدأ أو خبرا، فنقدّم

1 – صالح بلعيد: التّراكيب النّحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، (م.س)، ص:173.

2 – ينظر: الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:86.

ونؤخر بينهما نحو:(زيد المجتهد) و(المجتهد زيد)، فالمبتدأ في الأولى هو (زيد) و(المجتهد) خبره، وأمّا في الثّانية، فالمبتدأ هو(المجتهد) وخبره (زيد).

ففي الوجه الأول، يبقى فيه المتقدم على حكمه الّذي كان عليه قبل التّقديم، نحو: تقديم الخبر على المبتدأ؛ وفي الأخير، إلى تقديم لا على نية التّأخير، نحو: تقديم الخبر إذا كان فعلا على المبتدأ، مثل: قام زيد، فإنّ تقديمه يبطل الابتداء فلم يعد التّقديم على نية التّأخير، ومثل ذلك الفاعل إذا تقدّم على الفعل فإنّه يصير مبتدأ.

وعليه، فإنّ مخالفة النّسق الأصلي للجملة العربية، ليست بمخالفة عشوائية، إنّما يقصد المتكلّم بواسطتها توصيل معنى غير متيّسر تبليغه بقالبه الأصلي إلى المتلقي[1].

و ممّا لحظناه، فإنّ هذا الوجه في التّقديم والتّأخير يؤثّر في الإعراب كما يؤثّر في المعنى، وذلك لأنّ ما يتقدّم هو المبتدأ أي المسند إليه وما يؤخّر هو الخبر أي المسند. ومثله قولهم:(نجح محمد)، و(محمد نجح)، أو(ضربت زيدا)، و(زيد ضربته)، فإنّ(محمد) في الجملة الأولى فاعل وفي الثّانية مبتدأ، وأمّا(زيد) في الجملة الثّالثة، فهو مفعول به، وفي الجملة الرّابعة مبتدأ، ومن ذلك يبدو لنا جليا أنّ هذا الوجه يختلف عن الوجه الأول، ففي الأول لم يتأثّر حكم الشّيء بعد تقديمه، بينما في الثّاني قد تأثّر الحكم بسبب التّقديم والتّأخير.

و الجرجاني فسّر ظاهرة التّقديم والتّأخير بإجراء تجاوز زمانه، تمثّل في ربطه بالسّياقات الكلامية وبأحوال المتلقي وبالأغراض المستهدفة

1 – ينظر: فاطمة البريكي: إشكالية التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغي التّراثي، مجلة جامعة الملك سعود"الآداب2"، الرّياض، السّعودية، مج: 20، 2008، ص:266.

من وراء هــذا التّرتيب، لأنّه من الطّبيعي إن رغب المتكلّــم في تغيّيــر مقاصده وأغراضه، وجب عليه تغييّــر المباني و الأشكال جريا على قول العرب: (ألبس لكلّ حالة لبوسها الخاص).

وقد لا نجانب الصّواب إذا ما قلنا بأنّ الجرجاني ربط هذه الظاهرة بالنّية الّتي ترتبط بالذّات المتكلّمة والّتي فيما بعد يصطلح على النّية بالقصدية (Intentionality) أو (Intentionnalité)*

و في التّراث النّحوي العربي، يشكل التّرابط المحكــم بين أجزاء الكلام وضعا متّسقا، حيث كلّ كلمة لها وظيفة في الجملــة، و إذا ما قدّمنا أو أخّرنا، أكسبنا التّركيب الجمال والرّونق.

إنّ التّقديــم والتّأخيــر من أهم خصائص اللّغة العربيــة، فهــو الّذي يكسبها مرونة تتيح للنّاطق التّعبير عن حاجته وأغراضه بشتى الطّــرق والأساليب حسب المواقف والأحداث، وهو ليس عملية اعتباطية بل مقصودة ، وتهدف إلى تصوير المعاني حسب المقامــات المعبّر عنها وما يحيط الموقف الكلامــي من ظروف وملابسات خارجية لها أثر قوي في تكيّيف الرّسالة اللّغوية حسب الوظائف والدّلالات الّتي يريدها المتكلّم[1].

*- القصدية عند **سيرل** هي قدرة العقل على أن يوجه ذاته نحو الأشياء ويمثّلها، وهي خاصية للعقل يتّجه بواسطتها إلى الأشياء في العالم، و مصطلح القصدية intentionality يرتبط ارتباطا جوهريا بالفكرة أو بالمعنى الفلسفي ذي السّياقات المنطقية أو التّأويلية، أمّا القصــد intention فهو مجرد صورة واحدة لرغباتنا وآمالنا في الواقع. وتأسيسا على مبدأ القصدية، فسّر سيرل قصدية الأفعال الكلامية مؤكدا على إنّ قصدية اللّغة تتمثّل في قدرة هذه الأفعال على تمثّل الأشياء في الواقع. ينظر: صلاح إسماعيل: فلسفة العقل (دراسة في فلسفة جون سيرل)، دار قباء الحديثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص: 57.

[1] - ينظر: قلايلية العربي: التّقديم و التأخير في التّراكيب اللّغوية، (م.س)، ص:34.

ومنه يتبيّن لنا، بأنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير تقع في اللّغة العربية بدوافع سيّاقية وظائفيـــة، تجبرنا على تقديـــم كلمة في موضع ثم تأخيرها في موضع آخر، ونحن ننطلـــق من ثنائية متلازمة مفادها، إذا تقدّم أحد أجزاء الجملة تأخّر الآخر بالضّرورة؛ لأنّ التّقديم والتّأخير متلازمان، فالارتباط قائم بين الأول في التّقديم والثّاني في التّأخير، على نحو ما سنبّين بعضا من صوّره في نحو اللّغة العربية.

المبحث الثّاني

التّقديم والتّأخير في ضوء مستويات الإسناد

1. أساس الجملـــة العربيـــة
   1.1. إسنـــاد اسمـــي
   2.1. إسنـــاد فعلي
2. سياقات التّقديم والتّأخير
   1.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الاسمي
   2.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الفعلي
   3.2. التّقديم والتّأخير في سياق النّفي
   4.2. التّقديم والتّأخير في السّياق الاستفهامي

1. أساس الجملـــة العربيـــة:

الجملـــة العربيـــة تتأسّس على مكوّنيـــن رئسيـــن، هما الأســـاس في الجملـــة: المسنـــد والمسنـــد إليـــه؛ فالمسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، في الجملة الاسمية. وأمّا في الجملة الفعلية، فالفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه. وما تبقى من المكوّنـــات تعدّ فضلات أو متممّات، ويمكن الاستغناء عنها، دون أن يختل تركيب الجملة أو معناها، وحاجاتنا إليها توسيعية تساهم في ضبط و تحديد المعنى .

و في باب المسند والمسند إليه يقول سيبويه : « وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منـــه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتـــدأ والمبني عليه. وهو قولك عبـــد الله أخوك، وهذا أخـــوك... فلا بدّ للفعـــل من الاســـم، كما لم يكن للاســـم الأول بـــد من الآخـــر في الابتـــداء، وممّا يكون بمنزلة الابتداء، قولك: كان عبـــد الله منطلقا، و ليـــت زيـــدا منطلق لأنّ هذا يحتـــاج إلى ما بعده، كاحتيـــاج المبتدأ إلى ما بعـــده »[1]، و بناء عليه نسجل أنّ الإسناد على ضربيـــن:

1.1. إسنـــاد اسمـــي:

يقصد به ما كان فيه طرفا الإسناد اسمين، التزما بموقعهما، أو تقدّم أحدهما على الآخر، نحو: عبد الله أخوك، وأخوك عبد الله.

2.1. إسناد فعلـــي:

ضابطه صورة المسند الفعلية، ملتزما بموقعه الأصلي، في التّقـــدم على الفاعل نحو: يذهب عبد الله، ولا فرق بين أن يكون الفعل مبنيا

[1] – سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج1، ص: 23.

للمعلوم، أو مبنيا للمجهول، وكذلك إن كان زمان الفعل المتقدّم، ماضيا كان أو حالا أو استقبالا أو استمرارا.

و بعد تعرّضنا إلى العملية الإسنادية كما وردت في تراثنا اللّغوي، نحاول ذكر وتحليل أهم الأحـــوال و السّياقات الّتي جرت فيها انطلاقـــا من ظاهرة التّقديم والتّأخير مطبّقين الطّروحات التّداولية، كمراعاة قصدية المتكلّم، أو غرضه من الخطاب، و مراعاة حال المتلقي في مقام ما سمّوه بمصطلـــح **(الغرض أو الفائدة)** الّتي تحصل للمخاطب من أثر الخطاب على اعتبار أنّ التّقديم والتّأخير« تركيب سيّاقي وائتلاف دلالي يقصده المتكلّم ويعنيه»[1]؛ و تبعا لتوزيع مكوّناته الجملية في ضوء قصدية المتكلّم، يقدر المتلقي تحديد معاني الحدث اللّغوي، لأنّه متعلّق بالبنية الدّاخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلّم، وهو محور أساس في العملية التّداولية.

و إنّ ترتيب طبيعة المكوّنات في ضوء السّياق الّذي يعطيها أهمية بليغة في عملية التّواصل والاستعمال مؤدّية به وظيفة تداولية متّصلة باللّغة والنّظام الّذي يحكمها بالسّياق الّذي وردت فيه، لذلك تتّخذ هذه المكوّنات أشكالا متمايزة قصديتها الإفادة من إمكانات التّرتيب المتنوّع والرّاصد لخصائص الجملة الشّكلية[2].

لأنّ قيام اللّغة مرتبط بقوة إنجازية تتحقّق بمراعاة الاستعمال التّداولي بين المتكلّم والمخاطب، وما يحيط بالاستعمال من ظروف مقامية وأحوال، وهذا الّذي لمسناه جليا في قول **السّهيلي**(ت 581هـــ): « لمّا كان

---

[1] – مشكور كاظم العوادي: البحث الدّلالي في تفسير الميزان (دراسة في تحليل النّص)، مؤسّسة البلاغ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 229.

[2] – ينظر: محمد عبد المطلب: جدلية الإفراد والتّركيب في النّقد العربي القديم، الشّركة المصرية العالمية للنّشر، لو نجمان، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1995، ص: 153.

المخاطب مشاركا للمتكّلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلّم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلّم لفظا مسموعا ولا احتاج إلى التّعبير عنـــه، فلمّا اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته اشتركا في اللّفظ الدّال على الاسم الظّاهر»[1]، ولولا هذا الاشتراك بين الطّرفين لما نجحت العملية التّواصلية ولما أدّى الكلام غرضه التّداولي، وهنا المتكلّم يبني كلامه وفقا لظروف المتلقي وبذلك يشكّلان تكاملا مع محور العملية الكلامية.

2. سياقات التّقديم والتّأخير:

1.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الاسمي:

التّرتيب المألوف بين عنصري الجملة الاسمية هو المسند إليه (المبتدأ)، فالمسنـــد (الخبر)، و تسمح لنا قواعـــد النّظام اللّغوي العربي بأن نحدث ترتيبـــا مخالفا لما ألفناه بين العنصرين استنـــادا إلى قول سيبويه: « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنّه خبـــر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما و عبد الله فيها قائما... »[2]، لأنّ التّقدم بالابتداء يعزى إلى عدّ المبتدأ المحور الرّئيس للتّعبيـــر اللّغـــوي، ومن العادة تبتـــدِئ الجملة بما هو مشتـــرك ما بين المتكلّم و المتلقي، حيث يجب على المتكلّم أن ينتقي الألفاظ المحققّة للقدرة الإنجازية كي يصنع بها قاعدة تأسيسيـــة يتواصـــل بها مع المتلّقي، ولماّ كانت قدرة المتكلّـــم على انتقاء ألفاظه مرتبطة بكفاءتـــه اللّغويـــة، فإنّ قدرته على الإقناع، تحتاج إلى ما يتمّم و يترجم هذه الكفاءة المتمظهرة في المسند (الخبـــر)، و بهما تحصل الفائدة.

---

1 – السّهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله): نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص: 172.

2 – سيبويه: الكتاب ،(م.س)، ج2، ص: 88.

و خــوفا من الإشكال و أمنا للّبــس، يجب الحكم بابتدائيــة المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهمــا نحــو: **الله ربــّنا** أو اختلفــت نحــو: **زيــد الفاضــل، والفاضل زيــد،** وقيل: يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ وخبرا مطلقــا وقيل : المشتّــق خبــر وإن تقدّم نحو: **القائــم زيــد،** و أنّ المبتدأ ما كان أعرف نحــو : **زيــد،** أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقــول: **مــن القائــم؟** فتقول: **زيد القائم،** فإنّ علمهما وجهل النّسبة فالمقدّم هو المبتدأ [1].

و من الاعتبارات التّداولية الّتي تجعل من المبتدأ المعرّف أصله التّقديم على الخبــر، ارتباطــه بمقتضى الحــال، فإنّه كما يقرّ **السّكاكــي** ذلك في قولــه: « وأمّا الحالــة الّتي تقتضــي تقديمــه على المسنــد، فهي متى كــان ذكــره أهــم، ثم كونــه أهم يقع باعتبــارات مختلفــة، إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه ... و إمّــا لأنّ في تقديــمه تشويقا للسّامع إلى الخبر ليتمكّن في ذهنه، إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعــل الصّانع رجل صدوق » [2]، و قصديته بالعــدول إلحاق الصّياغــة بأغراض فنّية ترتبط بالبحث عن مواطن الجمال على ضوء طبيعة الصّياغة، و في هذا الموضع، عنصر التّشويق هو الّذي آثر نفسه، فقدّم المتكلّم المبتــدأ ليستميل به المتلّقي، وبذاك يحدث تواصلية محقّقة أسباب نجاح الخطاب .

وهو أمر يشترطه **أحمد المتوكــل** في المبتدأ الّذي يحدّد مجال الخطاب كونه معرفة لدى كلّ من المخاطَب والمتكلّم، وأن تكون إحاليته

1 – ينظر : ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب،(م.س)، ج2، ص:451.
2 – السّكاكي(أبو يعقوب يوسف محمد بن علي): مفتاح العلوم ، شرح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)،1983 ، ص: 84.

مرتبطة بالمقام؛ أي بالوضع التّخابري بين المخاطَبين، فجملة : **(الشّجرة تساقطت أوراقها)**، جملة غير محيلة، لأنّ الشّجرة وإن كانت مقترنة بـ " **أل** "، فهي لا تقدّم معرفة كاملة، لأنّ المتلقي لا يتمكن من الاهتداء إلى الشّجرة المقصودة، وعلى هذا الأساس رفض الابتداء بهذا النّوع من الألفاظ[1]، لأنّ الوضع التّخابري أو المقام قاعدة من قواعد المعنى و غيابه يربك المعنى الدّلالي، والمراد بالمقام هو جملة «العناصر غير اللّغوية المكوّنة للموقف الكلامي، وبذلك يشمل مجموع النّاس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتّربية والانتماء الاجتماعي والثّقافي والمهني، والإيحاءات والإشارات العضوية الّتي تصدر منهم وغير ذلك، كما يشمل ظروف الزّمان والمكان الّتي يؤدّى بها»[2]، فالتّعريف على دلالته اللّغوية غير كاف لتحديد المعنى بعيدا عن المقام.

و هذا الطّرح، يكاد يكون منسجما مع ما طرحه **الجرجاني** في مسألة وظيفية الابتداء قائلا: « إنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه و مثبّث له المعنى، والخبر خبرا لأنّه مسند ومثبت به المعنى»[3]، وهذا الاشتراط بين المسند و المسند إليه في العلاقة الإسنادية يبرّر تجرّد المبتدأ من كلّ العوامل الدّاخلة عليه حتّى تتحقّق فيه صفة الابتداء .

وقد يقع تقديم المسند إليه للدّلالة على التّأكيد والقوة لأغراض تداولية يريدها المتكلّم من كلامه، ومواضعه «ما نجده في الوعد

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص:120.
2 – تمام حسان: اللّغة العربية، (م.س)، ص:337.
3 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :146.

والضّمان، لأنّ من تَعِده ومن تضمن له من شأنه أن يعترضه الشّك في تمام الوعد، ولهذا أحوج إلى التّأكيد، فنقول: **أنا أعطيك، أنا أكفيك،** أو في المدح :**أنت تجود حين لا يجود أحد،** أو في التّخصيص: **رجل جاءني** »[1] ، فلربّما الغرض من تقديم عنصر ما هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الكلام بحسب المقامات الواقع فيها؛ حيث أفاد اهتمام المتكلّم بالشّخص قبل المجيء المسند، ولو وقع العكس أفاد الاهتمام بالمجيء قبل الشّخص المسند إليه.

وقد يقتضي التّقديم توكيد الحكم و تقريره.

ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [سورة آل عمران: 78]

أي يعلمون كذبهم وينكرون كذبهم كما ينكرون علمهم بكذبهم، لأنّ الكاذب لا يعترف بكذبه[2]، وخطاب التّقديم الوارد في الآية الكريمة يقتضي توكيد الحكم. وهنا الخالق تعالى يعلم ذلك حتّى وإن أنكر المنكرون، وهو يعلم أنّ الكذب فيما قيل وإن حلف عليه، وتقديمه هنا يكون لإظهار كذب المخاطَب وإنكار دعواه.

1 – مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص.ص: 204–205.
2 – ينظر: الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :100 .

و في موضع آخـــر، يتقـــدّم المسنـــد إليـــه قصـــد التّخصيـــص. كالّذي جرى في قول العلي القدير*:

﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ ﴿٢٦﴾ ﴾

[سورة الرّعد: 26]

إنّ الحقيقة الثّابتـــة الّتي لا يشك فيها عاقل مفاده أنّ المعنى المقصود هو الاختصاص، فالله تعالى المخصوص وحده ببسط الرّزق، فالحكم الّذي يعنيه المسنـــد (الخبـــر) هو تقيّيده بالمخبر عنه على سبيل التّخصيص والتّحديـــد دون غيـــره، و لا يقع بســـط الرّزق بغيـــر الله؛ لأنّ التّرتيب الّذي وقع للتّركيب غرضه معنوي التّركيز على الفاعل (المُحدث) وليس على الحدث "باسط الرزق".

وعليه، فإنّ تقدّم الفاعل على سبيل الاختصاص انطلق من وظيفة تداوليـــة أهّلتـــه بأن يتصّدر التّركيـــب كما أشار إليـــه الجرجانـــي قائـــلا: « فإذا عمدتَ إلى الّذي أردتَ أن تحدّث عنه بفعل، فقدّمتَ ذكرَه ثمَّ بنيتَ الفعلَ عليه فقلتَ. زيدٌ قد فعلَ وأنا فعلتُ وأنتَ فعلتَ؛ اقتضى ذلك أن يكونَ القصدُ إلى الفاعل»[1]، لذلك يحسن بنا، بأن نسم هذه الإشارة

* { الله يَبْسُطُ الرزق } أي الله وحده هو يبسط الرزق ويقدره دون غيره، وهو الّذي بسط رزق أهل مكة ووسعه عليهم { وَفَرِحُواْ } بما بسط لهم من الدنيا فرح بطر وأشر لا فرح سرور بفضل الله وإنعامه عليهم ،ولم يقابلوه بالشكر حتى يستوجبوا نعيم الآخرة، وخفي عليهم أن نعيم الدنيـــا في جنب نعيم الآخرة ليس إلاّ شيئاً نـــزرا يتمتع به كعجالة الراكـــب، وهو ما يتعجله من تميرات أو نحو ذلك . ينظر: الزّمخشـــري(أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي): تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، إخراج وتعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009، ج 13، ص: 539.

1 – ينظر: الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :97 .

التّداولية بقدرة إنجازية انصاعت إلى القصد، فشحنت المتصّدر وجعلته متّخذا وظيفة الفاعل دون الابتداء .

و كذلك الأمـــر، بالنّسبة إلى تقديم المسنـــد إذا لم يُفهَـــم منه معنى لا يُفهَم بتأخيره، كما ذهب إليه **الخطيب القزويني** في: « **تميميٌّ أنـــا** »[1]، و هنا مقام الافتخار خصّص الغرض من التّقديم مراعاة للمعنى الوارد المتّصل بترتيبـــه في النّفس، حيث يريد تخصيص النّسب إلى بني تميم دون غيرهم .

ويمكن أيضا، أن يحدث إجراء التّقديم و التّأخير على نية ظاهرة الإفـــادة لتقوية الحكم و تمتينـــه في ذهن المتلقي، كما ورد عند **السّكاكي** في قولـــه: « إذا قلت أنـــت لا تكـــذب كان أقوى للحكـــم بنفي الكـــذب عن المخاطَب من قولك لا تكذب من غير شبهة، ومن قولك لا تكـــذب أنت، فإنّ أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيـــره لا لتأكيد الحكم » [2]، أي أنّ في هذه الحالة تأكّد الحكم بوساطة إجراء التّقديم و السّياق هو الّذي جعلنا نفيد من التّخصيص والتّقييّـــد لقضية النّفي و الإثبات المتعلّقة بالكذب.

1 – القزويني(محمد بن عبد الرّحمان) : الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح و تعليق و تنقيح عبد المنعم الخفاجي ، دار الكتاب اللّبناني ، بيروت ،ط4 ،1975، ص:135.

2 – السّكاكي: مفتاح العلوم، (م.س)، ص: 222 .

أمّا على مستوى تأخير المسند إليه وتقديم المسند، فيكون هو الآخر لأغراض سياقية.

كما ورد في قوله تعالى:

﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦ ﴾

[سورة الكافرون: 6]

في هذه الآية الكريمة، تخصيص المسند إليه على المسند ببيان ذلك: دينكم خاص لكم، و ديني خاص بي.

و قد يتحتّم عكس الرّتبة بتقديم الخبر على المبتدأ حين تدعو الشّروط التّركيبية إلى ذلك.

كما ورد في قوله تعالى:

﴿ وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِۖ يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ١٤١ ﴾ [سورة الأعراف: 141]

و هذه الشّروط التّركيبية تدخل ضمن إطار الوجوب، فتقدّم الخبر المحذوف والمتعلّق بالجار والمجرور« فِي ذَٰلِكُم » على المبتدأ « بَلَآء» بسبب وقوعه نكرة.

ويرى تمّام حسّان تقديم المبتدأ و تأخير الخبر في هذه الوضعية إسنادا لأمر مجهول إلى معلوم و هو الأصل في الإخبار، ولكن ثمة أمر حتّم تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم، ثم يظّل المعلوم معلوما

و المنسوب إليه الخبر بحضور « في ذلكم »[1]، وبهذا التّعليل، نتبيّن علّة تأخير المبتدأ النّكرة، لأنّ القاعدة التّأسيسية الّتي تسمح بنجاح الحدث الكلامي مرهونة بوضعية الانطلاق المنمّطة برائز الإخبار، والشّرط فيه الانتقال من المجهول إلى المعلوم.

هذا الضّابط التّداولي الّذي فرض نفسه على السّياق، حيث جعل تقدّم الخبر على المبتدأ من قبيل قصدية التّوكيد و التّخصيص، لأنّ التّوكيد« بالتّقديم يقوم على أساس الخروج بجزء من الجملة عن مكانه المقرر له، و تقديمه على الجزء الآخر الّذي قبله » [2]؛ وبالتّالي، معنى التّوكيد بالتّقديم مستفاد من السّياق ذي الغرض التّواصلي المستهدف بتحديد ظروف البلاء.

1 – ينظر: تمام حسان: الخلاصة النّحوية، (م.س)، ص:86.
2 – مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص: 242.

2.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الفعلي:

تترتّب الجملة الفعلية في العربية وفق النّمط الآتي: الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به « الأصل في الفاعل أن يتّصل بفعله، لأنّه كالجزء منه، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يعكس الأمر. وقد يتقدّم المفعول على الفعل والفاعل معا. وكلّ ذلك إمّا جائز، وإمّا واجب، وإمّا ممتنع»[1] .

جرى العرف عند النّحاة العرب على تقديم المفعول به لغرض الاهتمام والعناية بالمقدّم، وهو تخريج ينفيه **إبراهيم أنيس** قائلا: « ليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدّم، إذ كما قال الجرجاني حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة **(قتل الخارجيَّ زيدٌ)** »[2]، و هذه لفتة طيّبة منه في بيان سبب تقديم لفظ ما على غيره، وإنّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي بل يجب أن يُفسّر وجه العناية فيه وسبب أهميته، لأنّ لكلّ سيّاق خواصّه، ولكلّ تقديم أسراره.

ومن هذا الباب، ربط القدماء أهمية التّقديم بالأغراض و المقاصد في تعليل تقديم المفعول وتأخير الفاعل، و بيان ذلك ما ذهب إليه سيبويه قائلا: «إن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللّفظ. فمن ثم كان حد اللّفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهمانهم

---

[1] – مصطفى الغلاييني : جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص:406.

2 – إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، (م.س)، ص:244.

ويعنيانهـــم »[1]، وعليـــه، فإنّ الضّابـــط المتحكّم في طريقة تقديم المفعول داخل التّركيب الجملي هو السّياق الموجّه للمعنى ولوضوح الدّلالة بقصدية الاهتمام والعناية بالمقدّم؛ ولذلك التّقديم والتّأخير عند سيبويه ارتبط بأغراض المتكلّم وما يريد إيصاله إلى المتلقي بواسطة هذه الآلية اللّغوية .

وفي واقع الأمر، استندنا في بيان هذا الضابط التّداولي إلى ما ذهب إليه **أسعد خلف العوادي**؛ إذ وجد سيبويه قد جعل سيّاق الحال وملابساته الأساس في تفسير ظاهرة التّقديم والتّأخير، حينما سبر أعماق نفوس المتكلّمين؛ حيث تغلغل إلى نواياهم ومقاصدهم وغاياتهم جرّاء الكلام[2].

أمّا في مسألة ظاهرة التّقديم في العبارة السّابقة **(قتـــل الخارجـــيَّ زيـــدٌ)**، فوجدنا أحمد المتوكل يبني تقديم المفعول على الفاعل وفق درجتين: درجة توسيط و درجة تصدير؛ أي تقديم توسيط يحتل فيه المفعول الموقـــع الوسط بين الفعل والفاعـــل. وتقديم تصديـــر يحتل فيه هذا المكوّن الموقع الصّدر في الجملة، وكما يقول النّحويون تقديم التّوسيط أنّه قد يكون من أغراض النّاس في فعل ما يقع بإنسان بعينـــه ولا يبالون من أوقعه (من كان القتل منه). وهذا المكوّن المقدّم يشكل محطّ الحديـــث لذلك أسندت له الوظيفة التّداولية **(المحـــور)** كجواب طبيعي عن السّؤال من القاتل؟[3].

1 - سيبويه: الكتاب ،(م.س)، ج 1،ص: 24.

2 - ينظر: أسعد خلف العوادي: سياق الحال في كتاب سيبويه(دراسة في النّحو والدّلالة)، دار ومكتبة الحامد للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص:91.

3 – ينظر:أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللّغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2010، ص: 146.

و في موضع آخر، يرتبط التّقديم حينما تستخدم اللّغة كأداة مُسخّرة لتحقيق التّواصل داخل المجتمعات البشريـــة؛ حيث نلجـــأ إلى التّصرف في المكوّنات على نية القصد .

وبيان ذلك في تلفظنا:

(1) أ- أعطيت هندا كتاباً.

ب- كتاباً أعطيت هندا (بنبر" كتاباً ").

إذ، نلمس الفرق بين الجملتين: (1 أ)، و (1 ب) في المقاربة الصّورية هو فرق بنيوي صرف يكمن في أن المكوّن المفعول في الجملة (1 أ) يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل. في حين أنّه يرد في الجملة الثّانية محتّلا الموقع الصّدر أي قبل الفعل. أمّا الفرق بينهما في مقاربة تعتمد مبدأ وظيفية اللّغة، فيكمن في القصد أوّلا يعكسه الفرق البنيوي؛ لأنّ علّة تأخير المفعول في(1 أ) هو القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة "جديـــدة" غير متوفرة لديه، في حين أنّ تصديره في(1 ب) هو القصـــد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردّا على الجملة الآتية:

- بلغني أنّك أعطيت هنداً قلماً[1].

وقد يتأخر الفعل لعوامل نفسية عارضة تطرأ على الّذات المتكلّمة أثناء الحدث الكلامي نحو: **ظننت زيـــدا قائمـــا، وزيـــدا ظننـــت قائمـــا، وزيـــدا قائما ظننـــت.** أي أنّه إذا كان في نيته الشّك من ابتداء الكلام أعمل تأخير الفعل وحوّل يقينه إلى شك[2].

1- ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي(الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 20.

2 - ينظر: حسين عبد القادر: أثر النّحاة في البحث البلاغي، (م.س)، ص: 81.

وهذا الطّارئ أورده سيبويه في قوله: « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّك أعمل الفعل قدّم أو أخّر »[1]؛ ففي التّركيب الأول، وردت مكوّناته على صورتها العادية؛ حيث عمد المتكلّم على إخبار المتلقي بما في نيته حتّى يعيّن له المقصود، و في التّركيب الثّاني، قدّم زيدا لإزالة الوهم من ذهن المتلقي، لأنّ الأمر متعلّق بالّذات لا على الصّفة، أمّا في التّركيب الأخير، فإنّ المخاطَب يعتقد ذاتا قائمة غير زيد، ممّا حتّم على المتكلّم تقديم زيد لغرض التّخصيص .

و قد يتقدم المفعول على الفاعل وفقا لشرطين تداوليين هما:

- أن يكون حاملا للمعلومة المقدّمة وشرطها أن تكون مشتركة بين المتكلّم والمخاطب.
- أن يكون محطّ الحديث في الجملة، أي مستأثرا على اهتمام أحد المتخاطبين.

و بيان ذلك في قولنا:

فتح السّيارة لصّ محترف.

إن المكوّن (السيارة) في هذه الجملة، قد يكون واردا في إجابة عن سؤال من قال: من فتح السّيارة ؟، فيكون الجواب حاملا للمعلومة الّتي يتقاسم معرفتها كلا من المتكلّم والمخاطب، ودالا على ما يستأثر على اهتمام السّائل، أو ما يشكّل محط الحديث، ولهذا السّبب قدّم هذا المكوّن على المكوّن(لص محترف)، الّذي من حقه التّأخير قياسا إلى وظيفته التّركيبية، حيث تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية

1 – سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج1، ص: 120.

(**المقدمة**) في حيّز المواقع الأولى من الجملة، في حين تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية (**الجديدة**)، في حيّز المواقع الأخيرة [1].

ومادامت اللّغة العربية تتماز بحرية في ترتيب عناصرها_ كما هو معـــروف_ و لكن أيّ تغيّير في مواقع الكلمـــات إنّما يؤدى إلى تغيّيـــر في الجانب الدّلالي.

في هذا المنحى، نجاري ما ذهـــب إليه **عبد الحكيم راضي** في كون مجرّد المخالفة ينبئ عن غرض ما، وأنّ هذا الغـــرض قد يكون توجيه التفات المتلقي إلى كلمة من الكلمات عن طريق إبراز هذه الكلمة إبرازا يتحقّق عنه تأثير ما؛ لأنّ الكلمات المختلفة التّرتيب يكون لها معنى مختلف، وأنّ المعاني المختلفة التّرتيب يكون لها تأثيرات مختلفة [2].

وهذا المستوى من التّغييّـــر في المراتـــب يزكيه **السّامرائي** ممثّلا بالآتي:«(عرفت على عجل كيف جئت) و (عرفت كيف جئت على عجل)؛ فمعنى الجملـــة الأولى أنّ المعرفة كانت على عجل ومعنى الجملـــة الثّانية أنّ المجيء كان على عجل و قد تغيّر المعنى بحسب موقـــع الجار والمجـــرور»[3]، وتغييّر أجزاء الجملة تقديما أو تأخيرا لا يتم بطريقة مجانية غير مقصودة، وإنّما يتم وفق مقتضيات الحال، وفي إطار الطّاقات التّعبيرية الّتي تمتلكها اللّغة الاستعمالية.

وممّا لفت انتباهنا، إنّ اللّغة خلقت لغرض التّواصل والتّبليغ والإفادة، وجدنا **(الرّضي)**، وهو في حديثه عن الضّمائر وضع لنا قاعدة

---

1 – ينظر: أحمد المتوكل، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، (م.س)، ص: 122.

2 – ينظر: عبد الحكيم راضي: نظرية اللّغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص: 213 .

3 – فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (م.س)، ص:48.

تأسيسيـــة في بناء وجهـــة الخطـــاب في قوله :«وضـــع المتكلّـــم أولا، ثم المخاطَب ، ثم الغائب »[1]، بها نفسّر سر تقديـــم العـــرب في كلامهـــم ما هو أهم، ومن هنا تقدّم الفاعل على المفعـــول، لأنّ محور المعلومـــات الّتي يحملها الفاعل أهم ممّا يحمله المفعول، فاهتمام المتكلّم والمخاطَب بالفاعل أشد من اهتمامهما بالمفعول، والفاعـــل يقـــدّم لهما أكبـــر كميـــة من هذه المعلومات.

و لذلك كان لزامـــا، وجوب تقدّم الفعل وهو العامل الّذي يحتـــاج إلى معمـــول يعمل فيه وهو الفاعل، ثم بعد ذلك المفعول الّذي وقع الفعل عليه، وعلى هذه الصّورة رتّب تمام حسان الجملة الفعلية: فعـــل، فاعـــل، مفعول به، مفعول معه، مفعول مطلق، ظرف زمـــان ومكان، مفعـــول له نحو: ضربت زيدا وطلوع الشّمس ضربـــا شديـــدا يوم الجمعة في داره تأديـــبا له[2]، وهو ترتيب نراه قائما على إجراء معرفي وظيفي، فحينما نذكر الفعل يتبادر إلى الأذهان معرفة الفاعل، فالفعـــل يتقدّم كونه المبنـــي عليه الّذي يتّركب عليه الكلام، والفاعل يتقدّم على المفعول لأنّه لا بدّ للفعل من فاعل ولا يستغني عنه، فحاجـــة الفعل للفاعل أشد من حاجته للمفعول.

وقد يختلف الأمر إذا ما تقيّد السّياق بقاعدة تداولية مرتبطة بالتّخصيص، والّتي اهتم بها السّكاكي في قول الخالق العزيز :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾

[سورة الفاتحة: الآية 05]

1 – الإستراباذي: شرح الكافية في النّحو، (م.س)، ج2، ص:412.

2 – ينظر: تمام حسان: اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص: 209– 210.

قائلا: « المقصود به نخصّك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونخصّك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك »[1]، فسياق الآية الكريمة يحيلنا تداوليا إلى خطاب جملي مغلق سببه تقديم ضمير النّصب المنفصل النّائب عن المفعولية بضرورة تخصيص الخالق بالعبادة و الاستعانة دون غيره، وهذا يتوافق مع مفهوم العبودية الّتي من أهم شروطها التّوجه إلى الله وحده في العبادات و المعاملات.

ولو وقع التّركيب على النّمط الآتي : **نعبد إياك ونستعين إياك،** لاحتمل المعنى التّوحيد واحتمل إشراك غيره معه أي نعبدك ونعبد غيرك، أو نعبدك كما نعبد غيرك، وبهذا يكون الخطاب مفتوحا على كثير من الفرضيات و الّتي لا تنسجم مع سياق العبادة و الاستعانة في آن معا، والّتي فرضت تقديم ما حقّه التّأخير حيث ينزل المعنى منصاعا إلى مقتضى الحال؛ وعلى هذا، فصيغة الحصر قد عظّمت الألوهية، وأنّ الله عزّ وجلّ وحده هو المعبود والمستعان.

وإن اقتضت الحال قد يتقدّم المفعول به على فعله إذا قصدنا الغرض من التّقديم شدّة الاهتمام بشأوه بسبب حضوره في القلب أكبر« لكونه في نفسه نصب عينك، وأنّ التّفات الخاطر إليه في التّزايد، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته وقيل لك : ما الّذي تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى »[2].

في هذا الموضع، قدّم المتكلّم المفعول به على كل من الفعل والفاعل، فتمنى وجه الحبيب وخصصّه بوقوع الفعل عليه، والضّابط

---

[1] – السّكاكي: مفتاح العلوم، (م.س)، ص: 233 .

[2] – م، ن، ص: 237 .

التّداولي الّذي استهدينا به هو سياق الكلام المتمثّل في الاختصاص الّذي كان سببا في تقديم الضّمير المؤدي وظيفة المفعول به .

وإذا ما أردنا التّركيز على أمر معيّن وتشديد الضّوء عليه أخضعناه إلى آلية التّقديم لنظهر أهميته قاصدين نقل الخبر من صورته الذّهنية في ذهن المتكلّم إلى صورته الفونولوجية منطوقة تقع على سمع السامع، فيدرك المطلوب منها وهو أهمية الخبر المقدّم كقولنا في الجمل الآتية [1]:

أ- أكرم خالد عليا.

ب-خالد أكرم عليا.

ت-عليا أكرم خالد.

فالجملة (أ) جملة فعلية لا تركيز فيها على أيّ جزء من المعنى، وهدفها نقل الخبر، ولكن إذا قصد المتكلّم نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه لإظهار عنايته والاهتمام به، فيعمد إلى تقديم الجزء المراد، فيدرك السّامع المعنى الجديد توكيد محدث الحدث الفاعلية(ب) و توكيد على من وقع عليه الحدث المفعولية(ت).

و قد تتقدّم العناصر الموسّعة أو المتممّة للمعنى، و الّتي من حقّها التّأخير، كما وجدناه في قول أبي فراس الحمداني: [من بحر الطّويل]

إلى الله أشْكُو أنّنَا بِمَنَازِلِ تحكّمُ في آسادهنَّ كلابُ

والّذي تقدّم فيه الجار و المجرور (إلى الله)، هو من متعلقات الفعل والأصل أن يترتّب بعد المسند و المسند إليه، و المعنى النّحوي بين الجار و اسمه هو الإضافة الّتي تجبرنا بألاّ ننقلهما معا، فلا يجوز

1 – ينظر: خليل أحمد عمايرة : في نحو اللّغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، (م.س)، ص: 95.

لنا الفصل بينهما. و الفائدة من تقدّم هذه الرّتبة تظهر بعد إرجاع التّركيب إلى رتبته الأصلية، فيكون(أشكو إلى الله)، فتصبح الشكوى إلى الله وإلى غيره و لا تكون مقصورة عليه ومخصوصة به؛ و بها ينتفي غرض المتكلّم الّذي أراد تأكيد شكواه الموجهة لله و حده، لأنّ القصدية من وراء كلّ ذلك التّخصيص .

و قد يقع تأخير المسند و تقديم المسند إليه بغرض التّنبيه، كما يظهر في قولنا الآتي: « عبد الله ضربته »، فالغرض المتوخى هو الإعلام و التّأكيد، و تعليل ذلك ما ذهب إليه الجرجاني قائلا: « وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتة مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرار الإعلام، في التّأكيد والإحكام»[1]، فهذا التّقديم السّالف الّذكر، يرجع أساسا إلى التّنبيه قصد إعلام المتلقي و تأكيد له الخبر المتلفظ به.

[1] – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :100.

3.2. التّقديم والتّأخير في سياق النّفي :

ومن الصّور الّتي تقع فيها آلية التّقديم و التّأخير في سياق النّفي من حيث الرّتبة لغايات مقامية يتوخاها المتكلّم، فإذا « قلت: ما ضربت زيدا، فقدمت الفعل كان المعنى أنّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا. و إذا قلت: ما زيدا ضربت فقدّمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربا وقع منك على إنسان، و ظن أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إيّاه. فلك أن تقول في الوجه الأول: ما ضربت زيدا ولا أحدا، وليس لك في الوجه الثّاني، فلو قلت: ما زيدا ضربت ولا أحدا من النّاس، كان على ما مضى في الفاعل»[1].

وممّا يلاحظ في القول، أنّ مسألة تقديم المفعول به احتكمت إلى ضابط السّياق، وهو الوحيد الّذي وجّه المعنى، و ملامحه تنطلق من افتراضات مسبقة يفرضها الموقف الكلامي، لأنّ تقديم المتحدّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقا له، بيد أنّ المتكلّم يريد بهذا التّقديم إقرار الحكم في الّذات المتلقية المنكرة .

و عليه، تترتّب على ذلك حالة المخاطب بين الشّك وعدمه؛ حيث إذا كان المخاطب شاكا في وقوع فعل ما، أو في عدم وقوعه منك. فلإزالة ذلك الشّك عن ذاته تقول: (ما فعلتُ). وإذا كان المخاطب قد اعتقد أن فعلا ما قد وقع ثم أردت أن تنفي عنك فعله، تقول: (ما أنا فعلتُ)؛ لأنّ هذا الأسلوب اللّغوي كما أشار إليه **المخزومي**، تحدّده سياقات الكلام

[1] – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :97.

المرتبطة بالنّقض والإنكار، عادة ما يستعمل لدفع ما يتردّد في ذهن المتلقي، ولذلك يحسن إرسال النّفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من شكوك ساورت الذّات المتلقية[1].

والجرجاني في هذه الملفوظات يفسّر ظاهرة التّقديم بناء على متصورات تداولية تحتكم إلى السّياق، ففي « **ما زيدا ضربت** » تأكيد على انجازية الفعل و اعتراف به من قبل المتلقي، وهذه الحمولة الإنجازية للفعل جعلت من الخطاب فاشلا مرّة على مستوى المتكلّم الّذي لم يوفق في معرفة الفاعل (الضّارب)، وكذا المتلقي الّذي هو الآخر يريد أن يرى الفعل متحقّقا؛ فالتّقديم للمفعولية اقتضته ظروف مقامية القصدية منها تنبيه المخاطَب وتأكيد الكلام؛ لأنّ تقديمه للمفعولية يمد معنى دلاليا في الجملة يقتضيه المقام « تقديم المفعول به من الوجوه الّتي تبرز الفروق الدّلالية للأشكال التّركيبية، حيث تعكس هذه الوجوه مدى ارتباطها بغرض المتكلّم وحال السّامع »[2]، وعليه فإنّ الغرض المستهدف من تقديمه على فعله، يرجع أساسا إلى كونه يشكّل بؤرة محمولة على موصوف اسمي.

4.2. التّقديم والتّأخير في السّياق الاستفهامي :

الاستفهام في التّقديم مؤسّس على قصدية تقرير الحكم وتمكينه من المتلقي، فإذا ما لجأنا إلى هذا الإجراء أردنا أن نتحدّث عنه بفعل واقع بعده، فإذا قلت: « أ أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشّك في الفاعل من هو، وكان التّردد فيه»[3]، و بيان ذلك يظهر في قولنا : أ تفعل كذا ؟

---

1 – مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص: 246.
2 – مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص:199.
3 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :88.

أردنا من سياق المعنى إنكار الفعل نفسه، ونرى بأنّه لا يتحقّق، أو أنّنا ننفيه على الحال و الاستقبال، ومثال قولنا لطفل: أ تخرج في اللّيل؟ ؛ فإن قدّمنا الاسم (المسند إليه) فقلت : أ أنت تخرج في اللّيل ؟ كنت وجّهت الإنكار إلى المتلقي، أو يترتّب على الحكم بأنّ شخصا يقوم بالفعل.

ويظهر لنا هذا من خلال التّأمل في السّياق ومن قصدية المتكلّم جرّاء تقديم المسند إليه الّذي خرج عن النّظام اللّغوي المعهود، أو على حد تعبير علماء اللّغة المعيارية الّتي ترتب الألفاظ، فثمة تحقيق لغاية نفعية براغماتية نجنيها من وراء الكلام تخص الحدث الكلامي .

وعندما يرتبط الاستفهام بالفاعل يتقدّم هذا الأخير عن الفعل كما في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة المائدة: الآية 116]

ففي الآية الكريمة، كان الاستفهام عن الفاعل وليس عن الفعل لذلك تقدّم الضّمير المنفصل« أنت » وهو الفاعل، لأنّ« **متضمنات القول** » على حد قول التّداوليين، فكان الغرض من هذا التّقديم تقوية الحكم وتقريره في الّذات المتلقية، ولذلك يَجمع أحمد المتوكل عند تناوله للطبقات الاستفهامية بين اختبارين يحدّد بهما نجاح الاستفهام، في الاختبار الأول يدعم تميّزا بين بؤرتي الجديد و المقابلة عبر ما يسميه «**رائز السّؤال ـ الجواب**»، أجوبة طبيعية للأسئلة المحتوية على اسم الاستفهام، و يعود إلى العنصر المبأر الّذي سيحلّ في الجواب محلّ أداة الاستفهام في السّؤال نحو: ماذا قرأت البارحة ؟ كتابا قرأت البارحة، و في الاختبار الثّاني،

يسميه «**رائـــز التّعقيـــب** »، و بوساطته يتم التّعقيب بنفي ما يقابل العنصر المبأر، ممّا يمكن أن يحلّ محلّه عنصر إبدالي في العلاقة العمودية لتركيب العناصر نحو: شايا شرب خالد(لا لبنـــا) [1]، وهذه الاختبارات الّتي تقع بين المتكلّم والمتلقي يشترط فيهما الاستقامة و الفائدة حتّى لا ينعت الخطاب بالفشل، إذ يستلزم أن يكون موضوع التّساؤل أو محطّ الاستفهـــام بـــؤرة في الجملة، وأن تكون طبيعة الأسئلة منسجمة مع السّياق بكافة أشكاله.

و تأسيســـا على هذه الرّوائـــز، حدّد **محمد شاوش** ما يتحكّـــم في حيّز و محـــطّ الاستفهـــام ثلاثـــة روائـــز هـــي: «رائـــز الإشـــارة، و رائز التّخصيص بالصّفة، و رائز الإطلاق »[2].

و لتوضيـــح ذلك مثـــّل لهذه الرّوائز بالآتي:

الرّوائـــــز	الأمثـــلـــــــــــة
رائز الإشارة	1. أ أنت بنيت هذه الدّار؟
	2. أ بنيت هذه الدّار؟
رائـــــز التّخصيص بالصّفـــة	3. أ أنت بنيت الدّار الّتي كنت على أن تبنيهـــا؟
	4. أ أنت قلت الشّعر الّذي كـــان في نفسك أن تقوله ؟
	5. أ أنت فرغت من الكتاب الّذي كنت تكتبه؟
رائـــز الإطـــلاق	6. أ قلت شعرا قـــط؟
	7. أ رأيت اليوم إنسانـــا؟
	8. أ قلت أنت شعرا قـــط؟
	9. أ أنت رأيت اليوم إنسانـــا؟

[1] – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص.ص: 30– 31 .
[2] – محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية، (م.س)، ص:503.

فرائز الإشـــارة _ في المثال الأول _ مفاده البدء بالاسم يشير إلى عدم الشّك في الفعل أنّه كان، ولا في الدّار أنّهـــا بنيت، و في المثال الثّاني تقول في الشّيء المشاهد الّذي هو نصب عينيك أ موجود أم لا ؟ .

و رائـــز التّخصيص بالصّفة، قائل الجمل فيها خارج من كلام النّاس، لما في ذلك من افضاء إلى الشّك في القائم الموجود .

و أمّا في رائـــز الإطلاق، فلا تكون البداية في الاستفهـــام بالفعـــل فيه كالبدايـــة فيه بالاسم، فالقولان **(7،6)** قـــولان مستقيمـــان، أمّا القولان **(9،8)**، فقائلهما مخطئ، لأنّه لا معنى لسؤال عن الفاعل [1]، وهذه الصّيغة الاستفهامية النّاشئة من مبدأ ضرورة العلـــم بالشّيء، قاعـــدة أساس وردت في تراثنا النّحوي « وممّا يعلم به ضرورة أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنّك تقول: أ قلت شعرا قط ؟ أرأيت اليوم إنسانا ؟ فيكون كلاما مستقيما؟ ولو قلت: أ أنت قلت شعرا قط؟ أ أنت رأيت إنسانا؟ أخطأت، وذاك لا معنى للسّؤال عن الفاعل من هو، لأنّ ذلك إنّما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص»[2]، فالجرجاني تعرّض إلى قاعدة التّخصيص منذ زمن بعيد للاستفهام عن الفاعلية، يظهر في الغرض والفائدة من السّؤال، فالبدء بالاسم غير البدء بالفعل بعد الأداة، لأنّ المتكلّم يستفهم من المتلقـــي الفاعل، ولذا لا يرى فائدة من وضع الاسم في البدء. و كأنّ مخالفة التّرتيب المعهود للتّراكيب اللّغوية ينبئ عن غرض مقصود، يرتبط بوضعية كلمة من الكلمات لتوجيه التفات المتلقي إليها.

---

[1] – ينظر: محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية، (م.س)، ص:504. و ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 31 .

[2] – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص :88.

مـــا نلحظه من فعل كلامي في الملفوظ الاستفهـــامي هو وسيلـــة من الوسائل اللّغوية لمعرفة ما يجول بخاطـــر المخاطَـــب، وفهـــم كـــلّ ما تعلّق بحيثيات السّيـــاق من ظـــروف ومقامـــات، لأنّ وظيفة الاستفهام لا تتوقف عند إجراء الفهم فقط، بل تتعدّاه إلى بناء قاعدة حوارية تواصلية بين المستفهِم والمستفهَم عبر أسئلة وأجوبة حسب ما يقتضيه السّيـــاق، وفي هذا ترى **أليـــس فريـــد** Alic freed في كتابها: The form and function of questions « إذ وجد أنّ الأسئلة تستعمل لأنواع متنوعة من المعلومات، كما أنّها تمد المرســـل بالوسائل اللاّزمة للسّؤال عن العالم الخارجـــي، وعن حياة المرسل إليه ومشاعره، وعن المناسبات والخبرات المشتركة، وكذلك عن الحوار نفســـه»[1]، وتراثنـــا النّحـــوي، لم يخرج عن فحوى هذه المواصفات المتعلّقة بالاستفهام، فتحدثوا عن الاستعلام ووسائله اللاّزمة، وعن الظّروف المقامية في تعاملاتهم مع المفهوم. وقصدية الأفعال الكلامية من الملفوظ الاستفهامي المباشر بالأدوات أو بأفعال مفيدة للاستخبار والاستعلام(غير مباشـــر) تكمـــن في أنّ الاستفهام حاو لقضية على خلاف النّداء، وهذا المحتـــوى القضوي محكوم بمواضعات استعمالية بين المستفهِـــم والمستفهَـــم يخلق حرّيـــة تكاد تكـــون مطلقة للمستفهَـــم في الإجابة متجاوزا لغة نعم أم لا.

أمّا على مستوى التّصنيف، فيصنف ضمن التّوجيهات: « الوظيفة التّداولية مثل دلالتّها على التّضامن والتّقريب بين طرفي الخطاب، فإنّها تصنف على أنّها خطابات توجيهية، إذ يكفي كونها هي الحافز للمرسل إليه للتّلفظ بخطابه»[2]، والاستفهام طلب _ كمـــا ورد _ لارتباطـــه

[1] – نقلا عن: عبد الهادي بن ظافر الشّهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص: 353.
[2] – عبد الهادي بن ظافر الشّهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص: 353.

بالاستخبار« والاستخبار طلب من المخاطَب أن يخبرك عن شيء تريد معرفة خبره»[1]. و**محمود نحلة** يعدّ الاستفهام متّسعا ليشمل الأفعال الكلامية الّتي تدل عليه كالسّؤال، والاستعلام، و الاستنباء، والاستفسار[2]، لأنّ الغـرض المنجز هو التّأثير في المستفهَم ليخبرنـا أو يعلمنـا...، وبهذا نتمكّن من توجيه المخاطَب والخطاب في آن معا.

و إذا كان الإخلاص مشتركا بين السّائل والمسؤول، تكون الرّسالة موسومـة بالصّدق وموصوفـة على مستواها التّداولي بالتّقارب والتّحاور بين المتكلّمين والمخاطَبين بوجه عام.

وأنموذج آخر يفـرض الاحتمـالات، كما ورد في قولـه تعالى على لسـان أزر أب إبراهيـم عليّـه السّـلام:

﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴿٤٦﴾ ﴾ [سورة مريم: الآية 46]

المكّوّن المتقّدّم هو المسنّد على المسنّد إليّه(خبر مقّـدّم) والقصدية من هذا الإجراء هو كون الخبّـر محطّ اهتمّـام على اعتبّـار أنّ إبراهيم؛ إمّا كان راغبا في آلهتهـم أو راغبا عنها، ولذا وقع المخاطب في حيرة من أمره أدّى به إلى وضع احتمالات وافتراضات. هذا الأمر، أزال لبسّـه **ابن الأثير** (ت 637 هـ) في قوله: « إنّما قدّم خبر المبتدأ عليه في قوله " أ راغب أنت " ولم يقل: أ أنت راغب لأنّه كان أهم عندهم وهو به شديد العناية وفي ذلك ضرب من التّعجب والإنكار لرغبّـة إبراهيم عن آلهته، وأنّ آلهتّـه لا ينبغي أن يرغّـب عنها، و هذا بخلاف ما لو قال: أ أنت

1 – السّكاكي: مفتاح العلوم، (م.س)، ص: 145.
2 – ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (م.س)، ص:103.

راغّب عن آلهتّي»[1]، حيث أرجع ترتيب الجملة إلى أصلها، ممّا جعلنا نكتشف وظيفة التقدّيم المرتبطة أساسا بمحطّ الاهتمام.

[1] – ابن الأثيـــر (ضياء الدّين نصر الله بن محمد): المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة، القاهرة، ط1، 1960، ج2، ص:215.

المبحث الثّالث

التّقديم والتّأخير في إطار الوظائف التّداولية

1. الوظائف التّداولية

1.1 مواقع المحور

2.1. الطّبقات المقامية للتّبئير

3.1. علاقة المحور بالبؤرة

4.1. النّقل الإنجازي و التّبئير

4.1.1. رتبة الرّأس والفضلات

1. الوظائف التداولية:

تتحدّد هذه العلاقات بالوضع التّخابــري لمكوّنات وظائف الجملة في مقام تواصلي معيّن بحكم أنّها مؤسّســة وفــق مبدأ ضــرورة الرّبط بين اللّغة و الوظيفــة الّتي تؤديها في عملية التّواصل، وبعدها التّــداولي الّذي يتجلّى في ربط « اللّغة بالوظيفة الّتي تؤدّيها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخــر»[1]، ويكون لهذه الظّروف أو العناصر غير اللّغوية المصاحبة للفعل الكلامي سلوكات تترجمها اللّغة في الاستعمال.

و المراد من إستراتيجية التّلفظ هذه من منظور سياقي هو تحقيق لأغراض تواصلية مرتبطة بتحريك مكوّنات التّركيب الجملي.

ومن أمثلة هذا التّحريك التّراكيب الآتية:

(أ) فهم الطّالبُ الدّرسَ .

(ب) فهم الدّرسَ الطّالبُ.

(ت) الدّرسَ فهم الطّالبُ.

فهذا النّــوع من التّراكيب مختلفــة بنياتها الشّكلية، وكلّ واحد منها مناسب لسياق التّلفظ الّذي فرضه الحدث الكلامي، فهي جمل تتماز بقوة إنجازية تعبيرية استمدتها من المقام التّواصلي (الحياة الاجتماعية).

حيث نجد في التّركيــب (أ) مكوّناته حافظــت على رتبتها دلالة على أنّ معانيها ابتدائية غير مشحنة برائز الاهتمام، أو كما يسمه **يحي أحمد** بالتّعبير المحايد الغرض منه الإخبار.

---

[1] – يحي أحمد: الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة، مجلة عالم الفكر في اللّسانيات، الكويت، مج 20، ع3، 1989، ص:72.

أمّا في التّركيب (ب) الّتي توسّط فيها المفعول بين الفعل وفاعله بقصدية العناية والاهتمام؛ إذ إن الّذي يستعمل هذا التّعبير يكون غرضه حصول الفهم. وإن أردنا التّصعيد في الخطاب كي تزداد العناية أكثر نلجأ إلى التّركيب (ت)، والّذي فيه قدّمنا المفعول على فعله النّاصب.

في هذا المقام، نجد أحمد المتوكل معقّبا على هذا النّمط من التّراكيب الّتي ترد في الصّيغة (أ) بأنّها مفاهيم أولى (Primitives) بحكم ولادتها في المواقع المحدّدة لها، أمّا من صنف تراكيب مرتبطة بفرضيات نفسية ملازمة لإنتاج الكلام وفهمه، و توسّط المفعول في (ب) الّذي يمثّل المحور يشغل وظيفة تداولية مسندة للمحدث عنه داخل الجملة بنية الاهتمام والعناية به، وتزداد أكثر في (ت)[1].

1.1 مواقع المحور:

تختلف موقعة المكوّن(المحور) تبعا لاختلاف الجملة من حيث مقولة المحمول التّركيبية الّتي تقسمها إلى قسمين؛ قسم جمله ذات محمول فعلي، وآخر ذات محمول غير فعلي أي (جملة محمولها مركّب وصفي، أو مركّب ظرفي، أو مركّب اسمي، أو مركّب حرفي)، والجملة ذات المحمول غير الفعلي تنقسم إلى: جملة تشتمل على رابط (كان) وما إليها، و جملة لا تشتمل على رابط[2].

وهذا الاختلاف في الموقعة والمفهوم، يرد إلى تباين زاوية النّظر؛ ففريق من النّحاة ركّزوا على خصائصه التّركيبية، إذ جعلوه عنصرا خارجا

1 – ينظر: أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، (م.س)، ص: 43.
2 – ينظر: أحمد شامية: في اللّغة (دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللّغوية)، (م.س)، ص:106.

عن الحمل، و آخرون عدّوه عنصرا داخليا مرتبطا بالمسند إليه أو الفاعل داخل البنية الإسنادية.

ولتوضيح هذا الاختلاف استأنسنا بالتّركيبين الآتيين:

أ- الولد حزين.

ب- الولد أخذه الوالد إلى الحديقة.

وعليه، فإنّ المحور حسب الفريق الأول لا ينطبق إلاّ على " الولد " في الجملة(ب)، و " الولد " في الجملـــة الأولى(أ) ليس بمحور، لأنّه أيضا ليس بمكوّن مستقل عن البنية الإسنادية للجملة البسيطة "الولد حزين" .

بينمـــا في رأي الفريق الآخر، يعد "الولد" محورا في الجملتين، وبذاك الجملة(ب) تشتمل على محورين؛ أحدهما " الولد " خارج عن حمل الجملة أو عن بنيتها الإسناديـــة، والآخر " الأب " كمسند إليه أو كفاعل داخل البنية الإسنادية[1].

وتخضع موقعة المحور إلى قيد الإحالة؛ أي أن يكون المكوّن المحور عبارة محيلة حاملة لمعلومة كافية ليتمكّن المتلقي من معرفتها قصد التّواصل الناجح[2] .

ومن أمثلة العبارات غير المحيلة:

الطّائفة الأولى:

أ	1	في صبيحة أعنت رجلا.
	2	رجلا ساعدته.
	3	مجلة قرأتها.

1 – ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، (م.س)، ص: 74.

2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية ،(م.س)، ص:86 .

الطّائفة الثانية:

ب	1	في صبيحة العيد أعنت رجلا.
	2	فقيرا ساعدته.
	3	مجلة المعيار قرأتها.

من خلال هذه الأمثلة نلحظ الآتي:

اشتملت الطّائفة الأولى من الجمل:(أ1)"في صبيحة"، و(أ2) "رجلا"، و(أ3) "مجلـــة"، على مكوّنات غير محيلة حاملة لمعلومة غير كافية جاعلة المتلقي في وضعية لبس وتعمية، على خلاف مكوّنات جمل الطائفة الثّانية(ب1)"في صبيحة العيد"، و(ب2) "فقيــرا"، و (ب3)"مجلة المعيــار"؛ إذ نجدها محيلة، وبالتّالي تصلح بأن تتموقع في وظيفة المحور، أمّا جمل الطّائفة الأولى، فتعد ضمن الجمل اللّاحنة.

ومن الطّبيعي، اللّغة كائن اجتماعي من وظائفها: التّعبير والتّواصل، لذا يشترط في الّذي يحتل موقعة الصّدر أن ينماز بمواصفات تؤهله لذلك وتعطيه شرعية الصّدارة.

أمّا ما يقع من تلازم ما بين المحور والبؤرة، فمردّه إلى السّيــاق؛ حيث إنّ تحديد وظيفتي البؤرة والمحور يرتبط ارتباطا وثيقا بالسّياق أو مقام التّخاطب، ولا يمكن أن تتّحدا خارجه، إذْ لا يمكن أن نحدّد محورا وبؤرة لجملة معينة إلا باستحضار الطّبقات المقامية المتباينة الواردة فيها[1].

1 – ينظر: يحي بعيطيش: مفاتيح مدخلية للنّحو الوظيفي، مجلة مخبر الدّراسات اللّغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع1، 2002، ص:116.

وسنحاول نسج أمثلة لهذا الغرض محاكين منـــوال **يحي بعيطيش** فيما ذهب إليه:

المقام	السؤال	الجواب	المحور	البؤرة
مقام 1	من أعدّت الطعام في البيت صباحا؟	أعدّت الوالدة الطّعام في البيت صباحا؟	هو الطّعام أُعِدّ في البيت صباحا؟	الوالدة
مقام 2	ماذا أعدّت الوالدة؟	أعدّت الوالدة الطّعام في البيت.	الوالدة أعدّت الطّعام في البيت.	الطّعام
مقام 3	أين أعدّت الوالدة الطّعام ؟	أعدّت الوالدة الطّعام في البيت.	أعدّت الوالدة الطّعام.	في البيت
مقام 4	متى أعدّت الوالدة الطّعام ؟	أعدّت الوالدة الطّعام صباحا.	أعدّت الوالدة الطّعام في البيت.	صباحا

بعد تطبيق قواعد إسناد الوظائف التّداولية وفق شروط مقامية معيّنة، إنّ البـــؤرة تتموقع حول العنصر الحامل للمعلومـــة الّتي لا تدخل في القاسم المشترك بين المتكلّم والمخاطب، ومع ذلك فإنّ المخاطب كان يعلم هذه المعلومة مع تردد في قبولها أو إنكارها وهذا ما وقع في المقامات الأربعة؛ حيث ترتبت حسب بنياتها التّصعيدية.

ففي المقام الأول، الّذي يتجسد في اعتقاد المتكلّم بأنّ المخاطب يجهل المعلومة الّتي يقصد توصيلها له؛ حيث نجد محور الجملة ممثلا في " الطّعام "، وبؤرتها "الوالدة".

وأما في المقام الثاني، الّذي يظهر في جهل المتكلّم المعلومة والّتي يطلب من المخاطب إعطاؤه إياها؛ فنجد محور الجملة ممثّلا في " الوالدة "، وبؤرتها " صباحا ".

وأمّا في المقام الثّالث، الّذي فيه يتوفر المخاطب على مجموعة معلومات. فهنا، يقوم المتكلّم بانتقاء معلومة منها للمخاطب الّتي يعدّها واردة عنده؛ حيث تحدّد محور الجملة في "الوالدة"، وبؤرتها " في البيت".

وأمّا في المقام الرّابع، الّذي يتوفر المتكلّم على مجموعة من المعلومات. فهنا، يطلب من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة؛ حيث نجد محور الجملة ممثّلا في " الوالدة "، وبؤرتها " الطّعام ".

و ما يمكن استخلاصه، لقد تم تحديد علاقة مكوّنات الجملة قياسا إلى البنية الإخبارية والاستفهامية بالطّبقات المقامية المنجزة فيها بوظيفتين تداوليتين مرتبطتين بسياق التّخاطب (البؤرة والمحور).

2.1. الطّبقات المقامية للتّبئير:

كما أسلفنا القــول في الفصل الثّالث، بأنّ البــؤرة تقــوم أساسا على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تستند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في موقف تواصلي معيّن؛ لذا يشترط فيها أن تحمل صفة الجدّة حتّى تحقّق قدرة تبليغية، لأنّ الجملة غير المبأرة لا تقدّم أيّة فائدة للمتلقي.

والبؤرة وظيفة تداولية تدخل في اطار نطاق الحمل، وتعزى تداوليتها إلى كون أنّها تابعة لقصد المتكلم وأغراضه. وبالتّالي، فإنّ ترتيب المتكلم لمكوناته اللّغوية مرده إلى أمر آخر، مرتبط بشروط وطبقات مقامية تحكمها عناصر غير لغوية.

و على هذا النّهــج ،إنّ المعلومــة لا تقدّم بالمجــان بل تخضع إلى معرفة المتكلّم بحالة المخاطَب كي يطابق الكلام لمقتضى الحال ويضمن بذلك وصول الرّسالة اللّغوية بقصد وفاعلية؛ لأنّ هذا من دور منتج الخطاب، وهي دعوة تداولية ضمنية تجبر المتكلم على أن يعرف الذّات الّتي يتوجه إليها بالخطاب، فهو الّذي يُطلب منه أن يراعي المقامات ومنزلتها المرتبطة بوضعيات ثلاث:

أ. وضعية الجهل بالمعلومة.

ب. وضعية الشّك في المعلومة.

ت. وضعية إنكار المعلومة.

ولأجل ذلك، وضّح أحمد المتوكل البؤرتين انطلاقا من الطّبقات المقامية الآتية:[1]

الطّبقة المقامية	***المقام***	***البـــــؤرة***
الطّبقة المقامية الأولى	**المقام الأوّل**	يجهل المخاطَب المعلومـــة الّتي يقصـــد المتكلّم إعطاءها إيّاه أو يعتبر المتكلّم أنّ المخاطَب يجهلهـــا.
	المقام الثّاني	يجهل المتكلّم المعلومة الّتي يطلب من المخاطَب إعطاءه إيّاه.
الطّبقـــة المقامية الثّانية	**المقام الأول**	يتوفر المخاطَب على مجموعة من المعلومات، ينتقي المتكلّم للمخاطب المعلومة الّتي يعتبرها واردة.
	المقام الثّاني	فيها يتوفر المتكلّم على مجموعة من المعلومات، يطلب المتكلّم من المخاطَب أن ينتقي له المعلومـــة الواردة في حالة الاستفهام.
الطّبقة المقامية الثالثة	**المقام الأوّل**	و فيها يتوفر المخاطَب على المعلومة الّتي يعدّها المتكلّم معلومة غير واردة، و بوساطتها يصحّح المتكلّم معلومة المخاطَب.

بناء على هذا الطّرح، نتبيّن جهازا مفاهيميا مقترحا من لدن أحمد المتوكل مفاده؛ إنّ عملية التّخاطب والتّواصل بين المتكلّم و المخاطَب مؤسّسة على طبقات مقامية تتحكّم في الكلام، وتقوم بتوجيه معانيه.

[1] – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، (م.س)، ص: 29.

ففي الطّبقة الأولى، يكون فيها المخاطَب خالي الذّهن من المعلومة، وفي هذه الحال تلقى عليه في تركيب أصلي غير مموضع، و المقصد التّداولي من ذلك هو العلم و الإخبار.

وفي الطّبقة الثّانية، تكون حالة المخاطَب متردّدة في قبول المعلومة، فيلتزم المتكلّم بتقويتها حتّى يصل به إلى اليقين.

أمّا في الطّبقة الأخيرة، فتكون حالة المخاطَب منكرة للمعلومة تجبر المتكلّم التّقوية والتّأكيد أكثر لها على حسب إنكاره قوة وضعفا.

و إنّ تباين الطّبقات المقامية يؤدي بالضّرورة إلى اختلاف البؤرة الدّاخلة في تراكيب اللّغة والموجّهة لدلالاتها وفق التّرتيب المختار من قبل المتكلّم الّذي يحدّده المقام، إذ ذاك تكون الموضعة بتقديم عنصر متأخر إلى صدر الجملة حسب ما تقتضيه حالة المخاطَب من حيث الجهل أو الشّك أو الإنكار .

بكلّ يسر، يمكن اكتشاف البؤرة في الأمثلة السّابقة عن طريق السّياق؛ وذلك باكتشاف المعلومة الجديدة على المخاطَب، أو الّتي اعتقد المتكلّم بجدّتها على المخاطَب؛ وذلك بطرح الأسئلة الّتي يجب أن يكون موضوع التّساؤل فيها هو البؤرة في العبارة، وأن تكون هذه الأسئلة منسجمة مع طبيعة السّياق، أو بطريقة الاختبار الأول(رائز السّؤال _ الجواب)، أو بطريقة الاختبار الثّاني(رائز التّعقيب).

ويحسن بنا بيان ذلك باعتماد الأمثلة الآتية:

الطّبقة المقامية	المقـــــام	البـــــــؤرة	الرّائـــز
الطّبقة المقامية الأولى	المقام الأوّل	عاد زيد من السّفر **أمـــس**.	السّؤال
	المقـــام الثّاني	هل **عـــاد** زيد من السّفر ؟	السّؤال
الطّبقة المقامية الثّانية	المقام الأوّل	الّذي رأيته البارحة **زيـــد** لا خالد.	التّعقيب
	المقـــام الثّاني	أ **غـــدا** ألقاك أم بعد غد؟	السّؤال
الطّبقة المقامية الثّالثة	المقام الأوّل	**شايـــا** شرب خالد لا لبنا	التّعقيب

3.1. علاقة المحور بالبؤرة:

لقد حدّد أحمد المتوكل العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة تبعا لظروف المقام، كعلاقتي المحور والبؤرة، حيث بنى طرحه على جملة(**جاء باسما عمرو**).

إنّ المكوّن المتوسّط (باسما) تموقع بين العامل وصاحبها ممّا احتلّ وظيفة تداولية (المحور) لأنّها تمثّل محطّ اهتمام الطّرفين وهما : المتكلّم والمخاطب، وبالتّالي فإنّ (المهتم بّه) أو (المعتنى به) هو ما يتقاسم المتكلّم والمخاطب معرفته المعرفّة، وبهذه الخصيصّة تتبيّن العلاقة بينهما[1].

ومن الحقيقّة المعروفّة أن يبدأ المتكلّم بالبّؤرة المعروفّة، أو الّتي أشار إليها من ذي قبل، ثم يشرع في بناء خطاباته- كما ألفناه- عند نحاتنّا الإظهار ثم الإضمار و إلاّ حصل اللّبس والتّداخل عند المتلقي و بالتّالي يحدث بما يسمى " فشل وصول الرّسالة".

و في هذا السّيّاق ما أورده **يحي أحمد** من أمثلّة نحو:[2]

(أ) وصلوا إلى البلاد ليلة أمس.

(ب) وصل الوفد الرّياضي الصّيني إلى البلاد ليلة أمس.

(ت) الوفد الرّياضي الصّيني وصل إلى البلاد ليلة أمس.

إنّ ما يسجل على هذه التّراكيب من حيث المكوّنات تكاد تكون مشتركة، ولكن من جهة المعاني ضمن تسييقها مختلفة؛ إذ نجد في الزّمرة (أ) ذات البؤرة المجهولة الحاملة لخبر عام قاصرة على تحقيق قدرة إنجازية، فهي بهذا النّعت تحتاج إلى التّخصيص الفاعلي.

1 – ينظر: أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، (م.س)، ص: 73.

2 – ينظر: يحي أحمد: الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة، (م.س)، ص: 77.

أمّا (ب) بؤرتها من نوع الجديد مسندة إلى المحور، فيحتمل بأنّها ناتجة عن قدرة استفهامية (هل وصلت الوفود الرّياضية إلى البلاد ليلة أمس؟)

بينما (ت) هي الأخرى بؤرتها من نوع الجديد مسندة إلى المحور، يجزم بأنّها ناتجة عن قدرة استفهامية حرّكتـــه(أيُّ وفد وصل إلى البلاد ليلة أمس؟)

وبالتّالي، فإنّ التّقديم والتّأخير ضمن علاقة المحور بالبؤرة يخضع لضابط إسنادي بينهما كي يتمكّن المتكلّم من نقل المعلومة الّتي يقصدها ويجعلها محطّ اهتمام إلى المتلقـــي وفق شرط الجـــدة، لأنّ التّراكيـــب غير المبأرة لا تقدّم أيّة فائدة للمتلقي.

4.1. النّقل الإنجازي و التّبئير:

تتعرّض العبارات اللّغوية إلى النّقل الانجازي، وذلك باستخدام آليات لتغييّر أو نقل مكوّنات من بنية معيّنة إلى أخرى قصد القدرة اللّغوية لهذه العبارة، والّتي تقابلها القدرة على الإنجاز أو التّحقّق الفعلي لهذه اللّغة.

ويشترط في المتكلّم أن يكون عالما بضوابط موضعة أو موقعة مكوّنات التّراكيب، والحال نفسها عند المتلقي كي تنجز هذه القدرة أثناء التّواصل بينهما أو وقت إنتاج الفعل الكلامي بعدد غير متناه من العبارات اللّغوية. و إذا لم يتّصف المتلقي بهذه المواصفات نحكم على هذه الأفعال الكلامية بـــ(القدرة دون الإنجاز)[1].

وفي هذا السّياق، يقول أحمد المتوكل : « النّقل الإنجازي تغيّيـــر في القوة الإنجازية ناتج عن تحويل القوة الأصل إلى قوة فرعية، ويحدث هذا في التّبئير الحاصل في العبارة »[2].

و مؤدّى هذا، أنّ المعنى النّاتج عن القوة المنقول منها (الأصل)، عُوّض بالتّبئير للقوة المنقول إليها(الفرع).

ومثال ذلك: أ أخاك هاجمت؟!

ففي هذا التّركيـــب، ترتّب المكوّن (أخاك) قبل المكوّن(هاجمت)، ممّا نتج عن ذلك نقلا إنجازيا (تداوليا)، حيث انتقل فيه المعنى من القوة

1- ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي(الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 27.

2 – أحمد المتوكل: آفـــاق جديـــدة في نظريـــة النّحو الوظيفـــي (دراســـة)، (م.س)، ص:52. و ينظر: الحسن السعيدي: المقولات الوظيفية في الجملة العربية(دراسة صرفية تركيبية)، مطبعة سايس، فاس، المغرب، ط1، 2005، ص:222.

الأصـــل(السؤال) إلى القـــوة الفرعيـــة (الإنكار)*، ونُقـــل حيّز التّبئيـــر من المكوّن(أخـــاك) إلى الحمل برمته (هاجمـــت أخـــاك)[1].

ولمّا كان الأمر على ما ذكر أحمد المتوكل ، تبيّنا أنّ هذا الانتقال من قوة إلى قوة أخرى، وبأكثر تحديد من غرض إلى غرض آخر مرتبط بالمقام؛ لأنّ الاستفهام في طبقته الأصلية يطلب به العلم، فامتنع ذلك لكونه معلوم الحال(وقوع الهجـــوم)، مولّدا بهذا الإجراء المقامي قوة فرعية (الإنكار).

4.1.1. رتبة الرأس والفضلات:

تترتّـــب المكوّنات في اللّغـــات الطّبيعيـــة في مجاليـــن:

لغـــات ذات "مجال بعـــدي" ولغات ذات "مجال قبلـــي".

تتّسم اللّغات ذات المجال البعدي بسمة ورود الفضلات بعد الرّأس* بخلاف الأخرى الّتي تترتّب فيها قبل الرأس: "رأس فضلات"، "فضلات رأس"

---

*- يستنـــد أحمد المتوكل في هذه المقولـــة إلى طرح القدامى مثلا (السّكاكي في مفتاحـــه)؛ حيث أقاموا تصنيفا للأغراض الّتي تعبر عنها العبارات اللّغوية قوبل فيه بين "الأغراض الأصول" و"الأغراض المولّدة" مقاميا عن هذه الأغراض الأصول. من أمثلة ما يسوقه السّكاكي:- فإذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: " أ تفعل هذا ؟ ". امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو: " أتستحسن؟ " و ولّد الإنكار والزجر... و يستشف من أن التحليـــل الّذي اقترحه السكاكـــي لخروج الأغراض الأصليـــة إلى أغراض فرعية يقوم على مفاهيم أربعة هي: " الأصل"، و"المقام"، و"إجراء الأصل) " أو(امتناعـــه)، و"الملابسة".يتحكّم المقام (أو "قرائن الحـــال") في إجراء الغرض على الأصـــل أو امتناع إجرائه بتوافر شروط الإجراء أو عدم توافرهـــا (أو "خرقهـــا"). " ينظر:أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللّغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنيـــة والنمـــط)، (م.س)، ص: 50."

1- ينظر: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، (م.س)، ص: 99.

*- يقصد بمجال الـــرّأس (فعل، اسم) مشفوع بحيّزين: حيّز قبلـــي (أو "صدر") وحيّز بعـــدي(أو "عجز"). ينظر: أحمد المتوكل: اللّسانيات الوظيفية المقارنة (دراسة في التّنميط والتّطور)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2012، ص:103.

و يبدو أن اللّغة العربية من اللّغات الّتي يتقدّم فيها الفعل على باقي المكوّنات. نحو: (عشق كُثير عزّة) [1]

أمّا حين تتفاوت الفضلات قياسا إلى تعقيدها المقولي "درجة التّقييّد"، فإنّها تترتّب حسب درجات التّقييّد.

وفي هذا المنحى، مثّل لنا أحمد المتوكل بالآتي:

(أ) وُزِّعت الجوائز على الطّلبة الممتازين الّذين نجحوا.

(ب) وُزِّعت الجوائز على الطّلبة الّذين نجحوا الممتازين.

ففي التّركيب (أ)، تقدّمت الفضلة "الممتازين" على الفضلة "الّذين نجحوا" لأنّها أقل تقييّدا، وهنا المكوّن (الممتازين) اتّخذ وضعية الذّيل و الباقي يعد حملا[2].

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، (م.س)، ص: 59.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 58.

المبحث الرّابع

سيّاقات أخرى للتّقديم و التّأخير

1. البؤرة والبنية العاملية للاشتغال
2. تقديم الحال على الصّاحب والعامل
3. تقديم المتعلّقات(الجار والمجرور)
4. تقديم الظّرف

1. البِؤرة والبنية العاملية للاشتغال:

باب الاشتغال في النّحو العربي قضية شغَلت فكر القدماء من اللّغويين، إذ ظهر أمامهم مجالا مستغلقا كسّر قواعدهم، فاشتبكوا مع الشّواهد الّتي تخالف القواعد، وكثرت تقديراتهم وتأويلاتهم، واشتدت الخلافات فيما بينهم في التّخريجات.

وهو باب « من الأبواب النّحوية الّتي ظهرت فيها على نحو جليّ سطوة العامل النّحوي، ومال فيه النّحاة إلى نصرة الصّنعة النّحوية على المعنى، فرّعوا الرّتبة، وراعوا اختصاص الأدوات، وأكثروا من التّقديرات رتقًا لخروق القواعد وجبرا لكسورها» [1].

الاشتغال كما عرفّه النّحاة أن « يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه فعل منشغل بضميره أو بملابسه بحيث لو تفرّغ هذا الفعل أو ما في قوته لذلك الاسم لنصبه لفظا أو محلاّ» [2]، وإذا ما تصّفحنا بعض التّعريفات الحديثة ألفيناها تدور في الفلك نفسه، ومن هذه التّعريفات:« أن يتقدّم اسم واحد، ويتأخّر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدّم مشتمل على ضمير يعود على المتقدّم، بحيث لو خلا الكلام من الضّمير الّذي يباشر العامل ومن السّبب وتفرّغ العامل للمتقدّم لعمل فيه النّصب لفظا أو معنى كما كان قبل التّقدم»[3]، أي انشغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير يعود على الاسم المتقدّم، أو بما يلابس ضميره. نحو: **محمدا قابلته. وواجبك أديته.**

---

1 – حفظي حافظ اشتيه: أسلوب الاشتغال في النّحو العربي (نقد وبناء)، المجلة الأردنية في اللّغة العربية وآدابها، مج8، ع1، صفر 1433 ه / يناير2012 م، ص: 176.

2 – محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، (م.س)، ص:117.

3 – عباس حسن:النّحو الوافي، (م.س)، ج2، ص:127.

وعليه يكون إعراب المكوّن " **محمـــدا** " مفعولا به لفعل محذوف يفسّـــره الفعـــل الّـــذي يليـــه، والتّقديـــر: قابلـــت، و الإعراب نفســـه مع" **واجـــب** ".

ويرى **مصطفى الغلاييني** أفضلية الرّفـــع« الأفضل في الاسم المتقـــدّم الرّفع على الابتداء، والجملة بعده خبـــره. ويجوز نصبـــه»[1]، أمّا **الفـــرّاء** قبلهم، فيرى غير ذلك، حيث إنّ لا حاجة إلى إضمار الفعـــل قبل الاسم المشغـــول عنه، فهو منصوب بالفعل الّذي بعده، أو هو بـــدل من الضّمير[2]، وبهذا التّخريـــج خالف أهل البصرة في حكم الاســـم المقدم.

وقد لخّص **قاســـم ريـــاض** في كتابه: (اتجاهات البحث اللّغوي الحديث) مواضع النّصب و الرّفع للاسم المتقدّم في الآتـــي: « النّصـــب ، إذا وقع بعـــد أدوات العـــرض و التّحضيـــض و الشّرط و الاستفهـــام بهل و الهمزة ،أمّا الرّفع فيما عدا ذلك»[3] .

أمّا على مستوى التّأسيس في النّحو العربي، فإنّه يقـــوم على ثلاثة أركـــان: « مشغـــول عنـــه، وهو الاســـم المتقـــدّم، ومشغـــول، وهـــو الفعـــل المتأخّـــر، ومشغـــول بـــه، و هـــو الضّميـــر الّـــذي تعـــدّى إليـــه الفعـــل بنفســـه أو بالواسطـــة، ولكـــلّ واحـــد من هـــذه الأركـــان

---

[1] – مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص: 405.

[2] – ينظر :الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد):معاني القرآن، تح: أحمد نجاتي و محمد النّجار، عالم الكتب، بيروت، ط 2 ،1980، ج2، ص :94.

[3] – نقلا عن: عبد الجبار توامة: التّعدية و التّضمين في الأفعال في العربية (دراسة في النّحو العربي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 03-1994، ص:85.

الثّلاثة شروط[1] لابد من بيانها »[2]، ويلاحظ أنّ القدماء عندما تناولوا الاشتغال ربطوه بالأحكام النّحوية أكثر من الأسيقة على خلاف **ابن الطّراوة النّحوي** الّذي أضاف ما ينتصب، لأنّه مقصود إليه بالّذكر، يظهر في قولنا: زيدا ضربته، فزيدا عند **السّهيلي** مفعول به مقدّم منصوب على الاشتغال، أمّا عند ابن الطّراوة، فهو منصوب بالقصد إلى ذكره و لا علاقة له بالعوامل بعده [3].

وفي هذا الأمر، إشارة إلى ملمح تداولي هو القصدية تظهر في بيان نصب الاسم على الاشتغال، فهنا السّياق أوجب التّقديم المقصود من الحكم الصّادر من المتكلّم الّذي يقر و يخبر المتلقي بالفاعل الضّارب.

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري(جمال الدّين الأنصاري): قطر النّدى وبل الصّدى): تحقيق وشرح وإعراب: محمد خير طعمة الحلبي، دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت)، ص :152. **شروط المشغول عنه**– ألاّ يكون متعددا لفظا ومعنى: بأن يكون واحدا: زيدا ضربته، أو متعددا في اللفظ دون المعنى: زيدا وعمرا ضربتهما، لأنّ العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإنّ تعدد في اللفظ والمعنى– لم يصح: زيدا درهما أعطيته– أن يكون متقدما، فإن تأخر: ضربته و إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.– قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز ولا عن المجرور بحرف يختص بالظّاهر كحتى– كونه مفتقرا لما بعده: " جاءك زيد فأكرمه" ليس من الاشتغال لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه– كونه صالحا للابتداء به، بألاّ يكون نكرة محضة: كقوله تعالى:(ورهبانية ابتدعوها)ليس من الاشتغال، بل(رهبانية)معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها)صفة.
و**شروط المشغول**– أن يكون متّصلا بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله: كأدوات الشّرط، وأدوات الاستفهام– كونه صالحا للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلا متصرفا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفا، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلا جامدا كفعل التعجب– وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها، و أمّا **المشغول به**– ألاّ يكون أجنبيا من المشغول عنه، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه: زيدا ضربته، أو مررت به.

[2] – ابن عقيل (بهاء الدين): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص:516.و ينظر: ابن هشام (جمال الدّين الأنصاري): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص: 504.

[3] – ينظر: التّواتي بن التواتي المدارس النّحوية، دار الوعي للنّشر و التّوزيع، الجزائر، 2008، ص:132.

وقد يجرى تقديم الاسم و نصبه، إن وقع بعده فعل من أفعال الدّعاء، نحو: « اللهمَّ أمري يسّرّه، وعملي لا تُعَسّرْه". و قد يكون الدّعاء بصورة الخبر، نحو: "سليماً غفر الله له، وخالداً هداه الله»[1]، فالخطاب هنا من حيث اللّفظ خبري، و من حيث المعنى إنشائي طلبي، وتقدير ذلك: اغفر اللّهم لسليم، واهد خالدا. وما ارتباط الحدث الكلامي بالسّياق لدليل على مدى إنجازية خطاب الدّعاء في واقعنا التّواصلي، لأنّ القوة الإنجازية للمعنى هي الّتي حوّلته من صورته الإنشائية إلى صورة خبرية.

وقد تكون البنية العاملية لأسلوب الاشتغال الدّور المركزي في تحديد البؤرة، والّتي لا تأخذ إعرابها في هذه التّراكيب بنفس الطّريقة :« **زيد ضربته، زيدا ضربت، زيدا ضربته**»؛ ففي الأول، لا يعمل فيها عامل لفظي، وإنّما معنوي هو الابتداء. وفي الثّاني، العامل فيها الفعل الّذي يلي البؤرة. أمّا في الأخير، فقد شغل المتّصل الفعل عن العمل في البؤرة. والّذي يعمل فيها فعل مضمر مقدّر، وكأنّ البؤرة في مكان المفعول[2] .

و قد أرجع أحمد المتوكل علّة الاسم المنصوب المتصدّر في قولنا: "زيدا رأيته " إلى كونه يحمل وظيفة تداولية داخلة ضمن إطار الحمل، هي المحور؛ لارتباطه بالحمل بعده برابط الضمير، وهو مؤشر استراتيجي لجأت إليها اللّغة لتصدير المحور المفعول؛ إذ إنّه طبقا لهذا الاتّجاه، يعسر تصدير الحدود الموضوعات، الفاعل والمفعول، ويعني كون هذا العنصر محورا أنّه بتصدره يصبح محلّ اهتمام ومحطّ عناية. أمّا سياق "زيدا رأيت"، فالمكوّن المتصدّر

[1] – مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص:411.
[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية، (م.س)، ص:142.

هنا يحمل وظيفة تداولية داخلية هي بؤرة المقابلة، ولذلك فهو يحمل معلومة غير معروفة للمخاطب، هي نفسها المعلومة الّتي يريد المتكلّم إبلاغها إيّاه.

و الأمر نفسه، ينطبق على الاسم المرفوع في قولنا: "زيد رأيته"؛ حيث أشـــار إلى كونه يحمل وظيفة خارجية هي المبتدأ، وتقتصر دلالته على تحديد مجال الخطاب، والحمل بعده يدل على فحوى هذا الخطاب[1].

و ممّا يستنتـــج، أنّ أسلوب الاشتغـــال لم يحظ بالقبول والاحتفاء في الدّراسات النّحوية العربية الحديثة، حيث هناك ممّن رفضوه و نعتوه بالباب الملفّق أمثال **المخزومـــي و السّامرائي**؛ فالأول يرى « أنّ ما يجب فيه النّصب بفعل مقدّر لا يجوز إظهاره، لأنّه مفسّر بالفعل الظّاهر، كان حدّه أن يكون مفعولا للفعل المنطوق به، لأنّ المفعول المتقدّم لم يطرأ عليه جديد حظوته الاهتمام»[2].

وهذا التّفسيـــر أقـــرب إلى واقـــع اللّغة التّداوليـــة الّتي تركز على الاستعمال، لأنّ ثمة إشارة إلى الحظوة المحيلة بتخصيص المتقدّم قصد تأكيد الفعل الإنجازي المنطوق، وأمّا الثّانـــي، فيـــرى « الاشتغـــال لا يخرج عن باب المفعول به، وليـــس لهم أن يخترعوا له بابا جديدا يعطونه هذا الاسم و هو الاشتغال، وهو باب ملفّق مجمّع على هذا النّحـــو غير العلمي »[3]، لأنّ تعلّقه الشّديد بالفعلية تؤكد شرعية مفعوليته؛ ووفـــق هذا الرّأي، يمكن لنا ألاّ نرتبك في بيان وضعية المقدّم، ونجري عليه إجراء النّصب على المفعولية دون الرّفع.

---

1 – أحمد المتوكل: مسائل النّحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، (م.س)، ص: 125.

2 – مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، (م.س)، ص: 172.

3 – إبراهيم السّامرائي: النّحو العربي (نقد و بناء)، دار الصّادق، بيروت، ط1، 1997، ص:94.

ولعلّ ممّا دعا الكثير من النّحاة العرب المحدثين الرّافضين لنظرية العامل، استناروا بالفكر التّجديدي وتفطّنوا إلى باب الاشتغال القائم في ذاته عند نحاتنا الأقدمين على عدم جواز إعمال الفعل في الاسم الظّاهر وضميره فقط، هذا الّذي كان مثار رفضهم « العوامل في النّحو تختلف عن مثيلاتها من العوامل الأخرى فهي ليست طبيعية وإنّما هي من صنع المتكلّم ويمكن له أن يغفلها ولكنّه يكون قد خالف القواعد النّحوية، فقاعدة النّحاة أنّ لكلّ منصوب ناصبا هي الّتي حملتهم على ذلك التّقدير غير اللاّزم »[1]، وهذا الملمح المشار إليه يعكس بجلاء دور المتكلّم في صنع خطابه وتوجيه معانيه بحسب الغرض و الفائدة، و هو المسؤول عن إنتاج ما يتلفّظ به وفق المعطيات السّياقيّة الّتي يتشكّل منها المعنى، وكذا طبيعة المتلقي، لأنّ اللّغة تعكس الطّبيعة الإنسانية وتتحكّم في دواليبها مقتضيات سيّاقية ومقامية، فهي لا تخضع للأحكام النّمطية المطلقة والأحكام الجاهزة .

و من الثّغرات الّتي سجّلها **الفاسي** على تفكير النّحاة العرب القدامى في هذه المسألة « قد اعتبروا أنّ الاشتغال بالنّصب يكون إلى اليمين، أي أنّ المشغول عنه يتقدّم الفعل المشغول، ولا يكون إلى اليسار، بتأخّر المشغول عنه. مع أنّ الاشتغال بالرّفع (ما يعتبرونه ابتداء و نعتبره تفكيكا) يكون إلى اليمين أو إلى اليسار...إذ اعتبروا أنّ الاشتغال بالنّصب إلى اليسار ليس اشتغالا، وإنّما هو بدل»[2]، لأنّ إجراء التّفكيك عنده قائم على ممارسة حرّة للنظام اللّغوي، يهدف من ورائها إلى الوصول إلى عدد

[1] – ابن مضاء (أحمد عبد الرّحمن اللّخمي): الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، (د.ت)، ص:79.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية، (م،س)، ص:146.

غير منته من المعاني، وهذه الممارسة يكرّس بها توجيها مرتبطا بالسّياق اللّغوي.

أمّا التّداخل ما بين البدل والاشتغال، فقد يعزى إلى بعض التّشابه المتعلّق بتخصيص الضّمّير على نيّة إبّدال الظّاهّر من المضمر، أو لربّما النّحاة العرب حينما جاؤوا إلى الاسم المنصوب في أسلوب الاشتغال لم يجدوا عاملا ظاهرا يقع عليه إلا هذا المتقدم.

لأنّ ما اقترحه **تمام حسان** في هذا الشّأن، والّذي يعطي بديلا على أنّ القول بأنّ الفرد المتكلّم هو العامل يُنسي أنّ هذا المتكلّم ليس له حرّية التّصرف في اللّغة، وأنّه لو خالف الاستعمال لم يسلم له ذلك؛ لأنّ اللّغة ليست ملكًا للفرد، وإنّما هي ملك المجتمع، لذا أوجب بأنّ يحلّ محلّ العامل مبدأ أطلق عليه مبدأ تضافر القرائن، ومبدأ آخر هو: جواز إهدار القرينة عند أمن اللّبس[1].

وفي هذه الحالة، يمكننا عدّ الملكة اللّغوية ضابطا تداوليا يمكّن مستعمل اللّغة من إنتاج عدد لا متناه من الجمل في مقامات تواصلية متعددة لمعرفته بلغته معجما وصوتا وصرفا وتركيبا بحكم أنّ العملية التّواصلية لا تقتضي معرفة لغوية فحسب بل تقتضي معارف أخرى عامّة تخص الموقف الّذي تتم فيه عملية التّواصل قصد الوصول إلى المعاني المستهدفة.

وعامل القرينة –المشار إليه سابقا– معين في الوصول إلى المعنى وكي يتحصل لابد من تضافر مجموعة قرائن تمنحها أنظمة اللّغة الصّوتية والصّرفية و النّحوية، وبالتّالي لا تقدر قرينة واحدة مهما كان خطرها

[1] – ينظر: تمام حسان: القرائن النّحوية و إطراح العامل والإعرابيين التّقديري والمحلي، اللّسان العربي، مجلة تصدر عن مكتبات تنسيق التّعريب في الوطن العربي، الرّباط، م11، ج 1، 1974، ص:62.

أنْ توصل إلى المعنى النّحوي، لذلك وجب التّعاون فيما بينها لإيضاح المعنى ووصول الدّلالة المقصودة [1].

2. تقديم الحال على الصّاحب والعامل:

ويقع هذا الإجراء التّرتيبي على صعيد الشّكل بتقديم الحال بغرض الاهتمام[2]، كما ورد في قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨﴾ [سورة سبأ: الآية 28]

و في شأن هذا التّقديم، ألفينا **محمد الطّاهر بن عاشور** قائلا: « إن (كَآفَّة) من ألفاظ العموم ووقعت هنا حالاً من (ٱلنَّاس) مستثنى من عموم الأحوال، وهي حال مقدّمة على صاحبها المجرور بالحرف »[3]، وهو يدل على أنّ الله تعالى قد أرسل نبيّه محمدا(صلى الله عليه وسلّم) إلى النّاس كافتهم أجمعين، فللاهتمام بهذا التّعميم قُدّمت الحال*على صاحبها.

---

1 – ينظر: تمام حسان: مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ج1، 2006، ص:261.

2 – ينظر: منير محمود المسيري: دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (دراسة تحليلية)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2005، ص:565.

3 – محمد الطاهر بن عاشور: التّحرير والتّنوير، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس، مج09 ، ج22،1997، ص:198.

*ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور موضع خلاف بين النحاة، والأصلُ في الحال أن تَتأخرَ عن عاملها. وقد تتقدَّم عليه جوازاً، بشرطِ أن يكون فعلاً مُتَصرفاً، نحو: "راكباً جاء علي" أو صفة تُشبهُ الفعلُ المتصرفَ – كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفة المشبهَةِ – نحو: "مُسرعاً خالدٌ مُنطلقٌ". ومن الفعل المتصرف قوله تعالى: {خُشّعاً أبصارُهم يَخرُجونَ}، وقولهم: "شتّى تؤوبُ الحَلَبةُ"، أي مُتَفرّقين يرجعون." مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، (م.س)، ص:445 "

و في هذا السّيــاق، تظهر القوة الإنجازية للحال في تقديمها أكثر من تأخيرها، لأنّ في ذلك تقريرا لتبليغ القصد للمخاطب.

وكما لا يخفــى علينا ما لدلالة الحال التّداوليــة من قيمة بالغــة، قد لا تتوفر لأدوات إنجازية أخرى، إذ إن مفهومها مرتبط بأداء الفعل، حيث إنّها تبيّن وتصف هيئة صاحبها أثناء وقوعه، ولذلك فهي أكثر ارتباطا بوظيفية اللّغة، وأكثر إحالة على واقع استخدامها عند التّواصل[1].

وقد تتقدّم الحال على عاملها إذا كانت ممّا تستحق الصّدارة. نحــو: كيــف أضعت الفرصة ؟

فتعرب(كيــف)اسم استفهام مبني في محل نصب على الحاليــة من الفاعل ضمير المخاطب في (أضعت) [2]، لأنّ تأخيرها لا يفيد المعنى المقصود الّذي وضعت لغرضه أي التّركيز الإستعمالي على كيفية عدم استغلال الفرص.

3. تقديم المتعلّقات(الجار والمجرور) :

التّعلُّق في عرف النّحاة هو ارتبــاط شبه الجملة بالحدث الّذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه، تكمن فائدته في إضافة دلالــة إلى الحيِّز الّذي يقع فيه هذا الحدث، لأنّ شبه الجملة تدل على معنى فرعي يحتاج إلى متمّم يدل عليه نحو: الفعل أو ما يشبهه أي تعلّق المعنى به.

ففي الآية الكريمة:﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾

[سورة طه: الآية 67]

---

1 – ينظر: دفة بلقاسم: التّركيب اللّغوي من منظور اللّسانيات التّداولية، "مجلة المخبر"، جامعة بسكرة، الجزائر، ع5، مارس2009، ص: 18.

2 – ينظر: بركات إبراهيم إبراهيم: النّحو العربي، (م.س)، ج3، ص:104.

نلمس تقدّم الجار والمجرور « فِي نَفْسِهِۦ » المتعلّق بالفاعل موسى عليه السّلام لأنّه هو بؤرة الحدث، فهو لم يظهر فزعه واضطرابه علنا أمام السّحرة فيساوي ما يظهر على يديه من انقلاب عصاه ثعبانا، وإنّما شعر بالخوف بداخله بمقتضى الطّبيعة البشرية لأنّه رأى شيئا عظيما يوحي بعظمة وهول السّحر الّذي رآه[1]. وهنا انصاعت اللّغة إلى الذّات البشرية، فتبدّلت مواقع التّرتيب الجملي المنسجم مع موقف تداولي منتج لهذه اللّغة.

و من جهة أخــرى، لم يكن تأخير الفاعل فيها لمراعاة الفواصل، بل إنّ جو السّورة والمعنى والسّياق اقتضى ذلك؛ حيث تقدّم ضمير الفاعل الّذي يعــود على متأخر في اللّفظ وهذا من باب الإيضاح بعد الإبهــام الّذي شاع في هذه السّورة [2].

وقد لا نغالي إذا ما لمسنا بعدا تداولي آخرا، تجلّى في هذا الانتقال من صيغة الضّمير الّتي هي مجرّد وسيلة للوصول إلى المعنى الضّمني المؤجّل والكامن في الفاعل المؤخــر "موســى"؛ لأنّ التّداولية تحرص على نقل المعلومة، وما وقع هنا نقل من الإضمار إلى الإظهار.

1 – ينظر: هناء محمود شهاب: أثر الترجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (اللّغة الإنكليزية أنموذجــا)، (م.س)، ص: 152. و ينظر: ياسر محمد مطره جي: أثــر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط1، 2011، ص: 322.

2 – فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (م.س)، ص:50.

وقد يتقــدّم الجار والمجرور وما عطف عليه على الفعل للدّلالة على التّقرير ووقوع الحدث الكلامي.

كما ورد في قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [سورة التّوبة: الآية 65]

بخصــوص هذه الآية الكريمة، يقول **الزّمخشري:** « لم يعبأ باعتذارهم لأنّهم كانوا كاذبين فيه، فجُعلوا كأنّهم معترفون باستهزائهم، وبأنّه موجود منهم، حتّى وُبِّخوا بأخطائهم موقع الاستهزاء، حيث جُعل المستهزَأ به يلي حرف التّقرير، وذلك إنّما يستقيم بعد وقوع الاستهزاء وثبوته لا تَعْتَذِرُوا لا تشتغلوا باعتذاراتكم الكاذبة»[1].

وعليــه، نتبيّن بأنّ تقديم الجار والمجرور في هذه الآية الكريمــة* «بِاللهِ»على الفعل لدلالة اقتضتها طبيعة السّياق الإنكاري؛ حيث إنّ الإنكار مقصود إلى ما تقدّم، ولا سيّما بأنّه اقترن بهمزة استفهامية.

---

1 - الزّمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي): تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل،(م.س)،ج10، ص: 440.

*- سبب نزولها: "بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في غزوة تبوك وركب من المنافقين يسيرون بين يديه فقالوا: انظروا إلى هذا الرّجل يريد أن يفتتح قصور الشام وحصونه، هيهات هيهات، فأطلع الله نبيه عليه السّلام على ذلك فقال: احبسوا على الرّكب، فأتاهم فقال: قلتم كذا وكذا، فقالــوا: يا نبــي الله لا والله ما كنّا في شيء من أمرك ولا من أمر أصحابك، ولكن كنّا في شيء ممّا يخوض فيه الرّكب ليقصر بعضنا على بعض السفر." الزّمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي): تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل،(م.س)، ج10، ص: 440.

أمّا في قول **الخنساء:** [من بحر الوافر]

على نفر همُ كانوا جناحي عليهمْ حينَ تلقاهمْ قبولُ[1]

فذكّرَني أخي قَوْماً تَوَلّــوا عليَّ بذكرهمْ ما قيلَ قيلُ

فنجد تقديما للجار والمجرور(على نفر) على الجملة الاسمية قاصدة بذلك التّخصيص بواسطة القصر، إذ خصّصت و أكّدت القوم بالضّمير (هــم) الّذي ورد قبل المكوّن (كانــوا) دلالة على أنّ الضّابط الّذي تحكّم في هذه الآلية هو سياق الموقف التّداولي الّذي أنتجه مقام الحزن والأسى.

أمّا في قول **المتنبي:** [من بحر الطّويل]

علَى قَدْرِ أهْلِ العَزْمِ تأتي العَزائِمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِــرامِ المَكارمُ[2]

فنجد تقديما للجار والمجرور(على قدر أهل العزم) على الجملة الفعلية (تأتي العزائم). قصديته تترك المتلقي مترقّبا بهذا الإجراء التّداولي التّأثيري بلهف على الّذي يرد بعد المقدّم؛ وكأنّ الجملة الفعلية(تأتــي العزائــم) أوردها ليثلج بها صدر المتلقي الغرض منها الإثارة والانفعال لأنّ الرّجل العظيم في نظر المتنبي هو الّذي ينماز بالعزيمة.

و كذلك في عجز البيت، يعدل عن هذا التّرتيب لاجئا إلى تلاعب آخر تمثّل في توسّط الجــار والمجــرور بين الفعل وفاعلــه ليــدل به على الاهتمام والتّخصيص لأنّه قدّم ما هو أهم.

---

[1] - الخنساء(تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد): الدّيوان: شرح: ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني النّحوي، تحقيق: أنور أبو سويلم، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1989، ص: 78.

[2] - معجز احمد (أبو العلاء) : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992، ج3، ص: 419.

العَزائِمُ: جمع عزيمة العزيمة ما يعزم عليه من الأمر، الهمة وشهامة القلب. **المَكارمُ:** جمع مكرمة من الكرم، وهي كل فعل محمود.

وعدم وجود (الجار والمجرور) في التّركيب النّحوي قد لا يعطينا معنى تام القصد وإنّ الحصول على المعنى المطلوب يتم بترتيب عناصر التّركيب وإسنادها إليه بغرض التّخصيص.

فعندما قلنا : (وُزِّعت الجوائز على النّاجحين من الطّلبة)، فإنّنا قد حدّدنا مفهوم الفعل(وزّع) بحرف الجر(على) ويخصّ (النّاجحين) وكذلك(من) دلّ على بعض(الطّلبة) وليس(كلّ الطّلبة)، ويقوم هذا التّرتيب في بنية التّركيب النّحوي على علاقة التّقييّد المتصاعد حيث يتأخر العنصر الأكثر تقييّداً[1].

ويمكننا إسقاط هذا المنوال على ترتيب حروف الجر و إسنادها إلى الفعل؛ حيث يخضع إلى ضابط التّقييّد، كما ورد في قول **أبي نواس** (ت 195هـ): [من بحر الطّويل]

بَكَيتُ وَما أَبكي عَلى دِمَنٍ قَفرِ وَما بِيَ مِن عِشقٍ فَأَبكي مِنَ الهَجرِ[2]

إذ تأخّر العنصر الأكثر تقييّدا للتّركيب عن العنصر الأقل تقييّدا ويتبيّن ذلك من المقابلة بين موقع كلّ منهما داخل بنية التّركيب النّحوي [3]؛ حيث لو تصرّفنا وقلنا:

مِنَ الهَجرِ عَلى دِمَنٍ قَفرِ.

دون أن نخضعها إلى كسور عروضية فالمعنى يشرد ويعم الكلّ، لكنّ الذّات الشّاعرة خصّصت البكاء بدلالة حرف الجر(من)،

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، (م.س)، ص: 58.

2 – أبو نواس(الحسن بن هانئ): الدّيوان، سلسلة ديوان العرب، دار بيروت للطّباعة والنّشر، ط 1، 1986، ص:243.

3 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، (م.س)، ص: 57.

أي الانتقال من حيّز عام بواسطة حرف الجر(على) إلى حيّز تقييدي بالحرف (من).

4. تقديم الظّرف :

تغيّر الرّتبة أحد عوامل الرّبط عند عبد القاهر؛ فإذا قدّم المتكلّم الظّرف ثم أخّر العامل فيه، وهو الفعل، فذلك يجعل من الكلام المتقدّم والمتأخّر قطعة متماسكة من القول، تقوم على الإفادة من ذاكرة المتلقي الّذي يختزن ثم يسترجع، رابطا بين المعمول وهو الظّرف، والعامل فيه وهو الفعل.

و يتجلّى هذا من خلال عرضه لأبيات **إبراهيم بن العبّاس** (ت 243هـ) يستشفع بها **محمد بن عبد الملك الزّيات** بعد عزله عن الأهواز وسجن وأوذي، بعد أن كان كاتبا **للمعتصم والواثق والمتوكل:** [من بحر الطّويل]

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِبٌ وَسُلِّطَ أَعْدَاءٌ، وَغَابَ نَصِيرُ
تَكُونُ عَنِ الأَهْوَازِ دَارِي بِنَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُورُ
وَإِنِّي لَأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّدًا لِأَفْضَلَ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ

في هذه الأبيات، أظهر الجرجاني إعجابه لما فيهم من حسن وطراوَة، وحينما تتفقَّد السّبب في ذلك، وجده في تقديم الظّرف الّذي هو "إذ نبا "على عامله "تكون"؛ حيث الشّاعر لم يقل: فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا الدهر[1].

1 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)، ص:73.

هذا التّقديم الظّرفي، جعل المتلقي يتلهف شوقا لمعرفة المعنى البعدي(الشّوق) ارتبط تداوليـــا بالمقام الّذي ينسجم مع الحالة الشّعورية الّتي يكابدها الشّاعر جرّاء العزل.

وقد يتقدّم الظّرف، لأنّ السّياق تطلّب اختيار الكلمات[1].

كما ورد في قوله تعالى:﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ ﴾ [سورة النّساء: الآية 154]

حيث تقدّم « فَوْقَهُمُ » على « ٱلطُّور» لدلالة سياقية مرتبطة بالاهتمام بالظّرف أكثر من الاهتمام بالجبل.

و قد يتقدّم الظّرف لعظم المعطي ومقامه[2].

ويتجلّى ذلك في قوله تعالى:﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [سورة التّحريم: الآية 11]

1 – فاضل صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (م.س)، ص:41.

2 – حافظ إسماعيلي علوي: التّداوليات(علم استعمال اللّغة)، ينظر: منال النّجار: المقولات البلاغية(دراسة مقامية براغماتية)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011، ص:566.

هذه الآية الكريمة، جسّدت الحب الصّادق المنزّه عن المنافع وذلك من خلال تقديم « عِندَك » على « بَيْتًا »؛ وهذا التّقديم، مثّل حالة امرأة فرعون، فقد آثرت جوار الله على نعيم الجنان.

من خلال ما تعرّضنا إليه من بعض التّطبيقات الّتي حاولت مقاربة ظاهرة التّقديم والتّأخير في تراثنا النّحوي العربي وفق إجراءات تداولية، اكتشفنا الكثير من المسائل المتعلّقة بها في هذا التّراث نحو: ارتباط تحليلاتهم بما لخطاب المتكلّمين من وشائج بحال الخطاب والمقام في آن معا، حتّى وإن كان النّحو العربي القديم يولي أهمية بالغة للكلمة، على خلاف المدارس اللّسانية الحديثة الّتي تركّز على الجملة باعتبارها وحدة لسانية، و خاصة التّداولية الّتي تدرس علاقات البنية اللّغوية بالمتكلّم والمتلقي محاولة نقل معاني هذه البنيات في إطار المحادثات أو التّواصل الكلامي بين أطراف الكلام.

والجدير بالملاحظة، بأن التّقديم والتّأخير عند نحاتنا وقع لأسباب استعمالية تداولية؛ الّذي يتجلّى في تركيزهم على العناية والاهتمام، الّتي تجبر المتكلّم على تقديم الجزء المهم والمجهول من الكلام إلى المتلقي. نحو: تقديم الفاعل على فعله في سياق إذا كان المتلقي يعرف الفعل ويجهل فاعله، فيقدّم له الفعل.

وإنّ التّوظيف الاستعمالي لتركيب لغوي دون غيره، لا يرد إلى تقعيدات نحوية، وإنّما إلى اعتبارات تدعو إليها التّداولية، كمراعاة القصدية المستهدفة من وراء الخطاب، والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ونوايا المتكلّم، والفائدة من الكلام، والإفهام....

في هذا المنحى، ألفينا حرص سيبويه البالغ على المعرفة المشتركة بين المتكلّم والمتلقي في باب التّقديم والتّأخير حاضرة بقوة إنجازية في قوله: « في هذا الباب لأنّك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان ولأنّ المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك»[1]، وعليه فإنّ حاجة المخاطب هي المعرفة الّتي يصنعها المتكلّم كي تتم عملية التّواصل، وهذه المعرفة المشتركة الّتي أشار إليها سيبويه تمثّل مفهوما مركزيا في الدّرس التّداولي.

و بهذا الوصف، يجسّد التّقديم والتّأخير نمطا تبليغيا مؤسّسا على أحوال البنية الإسنادية، والّتي تحيلنا إلى التّحكم في تأخير أو تقديم مكوّن من مكوّنات هذه البنية حسب ما تقتضيه الشّروط التّداولية كانسجام المقال (المقدّم أو المؤّخر) مع المقام أي سياق الاستعمال*.

وإنّ التّقديم والتّأخير مثلا ليسا سوى نمطين يعبّران عن حالة لغوية عامة تحكم شكل البنية الإسنادية ولا يقدم أو يؤخر عنصر من عناصرها إلاّ حين يكون ذلك مترتّبا عن شروط تداولية أعمق تتكفل بمطابقة المقال- المقدّم أوالمؤخّر- للمقام. ولهذا ينبغي الإتيان بأجزاء الرّبط وفقا لترتيبها

1 – سيبويه: الكتاب، (م.س)، ج2، ص: 55.

*- يقتضي سياق الاستعمال تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها. وهو نوعان: سياق مقالي وسياق مقامي. يُقصد ب**السياق المقالي (اللّغوي)** مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بواسطة جُمَل بل بواسطة نص متكامل في الغالب الأعم. ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة "العود الاحالي" الّتي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق. أما **السياق المقامي:** ما تنتظم فيه القرائن المقامية الّتي تفسر الغرض الّذي جاء النص لإفادته، سواء كانت قرائن في الخطاب ذاته أو في المتكلم أو في المخاطب أو في الكل. والّتي تمكن ملاحظتها أثناء حدوث الكلام مثل الإطار الاجتماعي والمشاركين والنشاطات وغيرها. " ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي(الأصول والامتداد)، (م.س)، ص: 22."

الطّبيعي قبل أو بعد بحسب المقتضى كما يقرّر أرسطو لأنّ مقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلّقاته يباين مقام تأخيره[1].

وكأنّنا نقول بلسان الحال: إنّ عملية التّبليغ و التّواصل وفق أنموذج التّقديم و التّأخير لا تتحكم فيه القواعد النّحوية فقط، بل تتعداها إلى قواعد تداولية رابطة بين البنيات اللّغوية وبين الأغـراض التّواصلية المسطّرة من لدن المتكلّـم، جاعلـة منه منتقيا نظاما نحويـا من أنظمة كثيرة وفق ما تمليه الظّروف اللّغوية و غير اللّغوية والّتي تخضع لظروف المقام بصورة عامة .

وظاهرة التّقديم والتّأخير في تراثنا النّحوي، ارتبطت أساسا ببنية اللّغة و بوظيفتها التّواصلية مشكّلة بهمـا الإطار العام لبنـاء الخطـاب في ضوء موقف كلامي وما يتضمنه من ملابسات مقامية و أغراض استعمالية؛ وما يعزّز ما اهتدينا إليه إشارات أحمد المتوكل بخصوص النّحو الجرجاني الّذي تجاوز فيه وصف الخصائص اللّفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين الألفاظ والمعاني باعتبار إن المعاني تشكّل في معظمها الوسائط الّتي تتفاعل بغرض تحديد الصّورة التّركيبية للجملة.

ووفق هذا التّصور، يمكننا القول بأن النّحو الّذي كان يسعى إليه الجرجاني ومن على شاكلته نحو وظيفي كونه قائما على مبدأ ضرورة الرّبط بين اللّغة و الوظيفة الّتي تؤديها في الأغراض التّواصلية[2].

ومهما يكن من أمـر، فإنّ تعريفـات الجملة النّحوية الّتي قامت على علاقة الإسناد، جعلتها وحدة كلامية مفيدة مستقلة مرتبطة بأغراض

1 – ينظر: رشيد بلحبيب: أثر العناصر غير اللّغوية في صياغة المعنى، اللسان العربي، مجلة تصدر عن مكتبات تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، ع49، يونيو 1999، ص:6.
2 – ينظر: أحمد المتوكل: اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، (م.س)، ص:88.

المتخاطبين؛ حيث ألفينا مكوّناتها في الجملة الفعلية من: فعل وفاعل ومفعول وفضلات. و من: مبتدإ وخبر في الجملة الاسمية.

وإن وقع تقديم وتأخير لهذه المكوّنات لا تكون لعلة نحوية فحسب، بل لمتطلبات سيّاقية أملتها ظروف استعمال اللّغة، لأنّ لكلّ تركيب لغوي مقام تخاطبه الخاص به، لذا يحسن بنا أن نقول: « كلّ عبارة لغوية تطابق معنى تخاطب معيّن يحدّد بنيتهـــا، بما في ذلك ترتيـــب مكوّناتهـــا» [1]، لأنّ مرد ترتيب المتكلّم لملفوظاته اللّغويـــة مرتبط بشروط مقاميـــة تعود إلى قصـــده، وإرادته، فقد يقصد المتكلّـــم من وراء حديثه إضافة معلومة لم تكن متوفرة عند المخاطب مثلا.

بناء على هذا المعطـــى، انصاع التّقديـــم والتّأخير في اللّغة العربية إلى أغـــراض تداوليـــة؛ حيث تم التّركيـــز فيـــه على تقديـــم ما هو أهم في الخطاب، فنجد المتكلّم يقدم العنصر المهم من الكلام للمتلقـــي مراعيا في ذلك ظروف الخطاب والمخاطب معا.

و في هذه الحالة، يتّخذ التّقديم والتّأخير وضعية تداولية، لا نحجرها في التّركيز على المقدّم، وإنّما في توليد المعاني الجديدة المرتبطة بالمقام التّواصلي جرّاء هذا الإجراء اللّغوي؛ لأنّ اللّغة هنا، تتحكّم فيها مجموعة من العناصر اللّسانية وغير اللّسانية، ومن دونها لا تقوم لها قائمة؛ لذلك يحسن بالمتكلّم أن يعرف كيفيات اختلاف التّراكيب من سياق إلى سياق، ومقامات تبليغ المعاني إلى شريكه.

و بهذا الوصف، إنّ تقديم بعض المكوّنات على بعض في التّراكيب اللّغوية، و مراعاة ما ينبغي أن يكون من البنيات إنّما يكون لأغراض

1 – أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(البنية التّحتية أو التّمثيل الدّلالي التّداولي)، (م.س)، ص: 40.

تواصلية وحاجات يستهدفها المتكلّم، وليس بضرب من العشوائية و العبثية، والعرب يقدّمون الّذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أقصد.

و في هذا المنحـــى، اهتمت الدّراسات الحديثة ولاسيما التّداولية في دراسة اللّغة بناء على علاقة المتكلّم بالمخاطب وما يحيط بهمـــا، فاهتمت بالمتكلّم ومقاصده، وبالمخاطب و إفاداته، ونظـــرت إلى المقـــام وما يتطلبه من شروط، وإلى المعنى الّذي يمكن أن يحصل من العملية التّواصلية.

وما يمكـــن تسجيلـــه، هـــو جلّ هـــذه الأبعـــاد ليســـت ببعيـــدة عن تراثنا اللّغوي، حيث « أسهم الجرجاني في المجال التّداولي التّراثي العربي في إدماج الدّلالات التّداولية في معاني النّحو، والاعتناء بالظّروف وأسماء الإشارة والضّمائر وأسماء الموصول ومقاصد وسياقات استعمالاتها اللّفظية وغير اللّفظية»[1]، وهذا الأمر يثبت بأنّ القدامى كانوا في دراساتهم وتقعيداتهم لم يهملوا هذه القضايا الّتي تشكّل عصب الدّرس التّداولي المعاصر؛ حيث تعرّفوا إلى سياق الموقف الكلامي المعبّـــر عنه عندهـــم بـــ(الحـــال) الّتي تمثّل وضعية المتكلّم أو المخاطَب أو كليهما أثناء الخطاب من جهة، أو الغرض التّبليغي من جهة أخرى. ويمكن أن تدرك هذه الوضعية أثناء الملفوظ اللّساني، أو من المعارف المسبقة لهما.

وعلى هذا الأساس، تعدّ أغراضا تواصلية لأفعـــال كلاميـــة منجزة، لذلك لا ننظـــر إليها على أنّها مجـــرّد "دلالات ومضاميـــن" لغويـــة، وإنّما هي، فوق ذلك،"أغراض إنجازية" تهدف إلى صناعة أفعال و سلوكات مؤسّساتية أو اجتماعية أو فرديـــة بالكلمات، والتّأثـــير في المخاطَـــب؛

[1] – محمد سويرتي: النّحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم(تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي)، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، ط1،2007، ص:218.

وهنا لا تكون اللّغة مجرّد أداة للتّواصل أو للتّعبير عن الفكر، وإنّما هي أداة لتغيّير العالم وصناعة أحداثه والتّأثير فيه[1].

وبهذا التّقدير، كانت لنحاتنا صولات و جولات وقت حديثهم عن أطراف الموقف اللّغوي "متكلم ومخاطب"، وموضوع الحديث، دلالة الحال، وتلكم إشارات متقدّمة على الدّرس النّحوي الحديث، وإنّهم لم يحجروا على النّظر في أشكال البنى اللّغوية وهي مجرّدة من السّياق بل أشاروا إلى الجانب الوظيفي في عملية التّواصل وفق مبدأ الحال والمقام ولاسيما عند سيبويه، باهتمامه بالمتكلّم والمخاطب وموضوع الكلام وأثره في الحدث الكلامي، و ما تحتلّه اللّغة من طاقات تعبيرية هائلة عن الأغراض «أمّا حدّها، فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[2]، لذا، لا تظهر وظيفة اللّغة في الجانب المعرفي؛ المتمثّل في نقل الرّموز الذّهنية فقط. بل في وظيفتها التّداولية القائمة على الغرضية والتّبليغية بوسائل تعبيرية في إطار سياق الموقف الكلامي الهادف إلى التّواصل بين المجموعات البشرية .

و ما يعزّز هذا التّوجه العربي الأصيل في الدّراسات اللّغوية كلام **عبد الرّحمن الحاج صالح:** « الأفذاذ من النّحاة مثل السّهيلي والرّضي والاسترابادي، نذكر تميّزهم الصّارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وبين الإعلام والمخاطبة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع وبين الجانب اللّفظي الصّوري، أي ما يخص اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النّظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدّلالة اللّفظية

1 – ينظر: مسعود صحراوي: الأفعال الكلامية عند الأصوليين (دراسة في ضوء اللّسانيات التّداولية)، "مجلة اللّغة العربية"، الجزائر، العدد:10، 2004، ص:185.

2 – ابن حني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، (م.س)، ج1، ص:8.

من جهة أخرى»[1]، فباللّغة يعبّر النّاطق عن مقاصده باعتبارها وسيلة يستعملها المتكلّم للتّعبير و التّبليغ عن أغراضه وما تتطلبه حياته من ربط للعلاقات الإنسانية والتّخاطب داخل المجتمع.

وجملة الأمر، أنّ كثيرا من المسائل النّحوية-لا يتّسع المقام لذكرها- قد تعرّض إليها نحاتنا العرب الأقدمين بالشّرح والتّحليل والدّرس؛ دونما تحديد للمصطلحات الدّالة عليهـــا، فوجود المفهوم لا يلزم بالضّرورة وجود المصطلح الخاص به، في حين أنّ وجود المصطلح ما يستوجب وجود المفهوم له، غير أنّهم تحدّثوا عنها في أبواب أمّات كتبهم و تصانيفهم ومعاجمهم الّتي أضحت موردا لتأصيل الدّرس اللّغوي الحديث.

و إنّ دراسة النّحاة العرب لمثل هذه المسائل، ينم على أنّ هؤلاء العلماء كانت لهم قدرة و إجادة من درجة عالية في تأصيل البحث اللّغوي، أهّلتهـــم بأن يكونـــوا على قدم المســـاواة في كثيـــر ممّا توصلـــوا إليه مع ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغوية الحديثة من نتائج و نظريات.

فتلكـــم الدّراسات النّحوية، قد بلغت عند العرب مبلغا عظيما بظهور مدارس نحوية توزّعت على أمصارهم، ممّا جعلتهم مدونين الكثير من المؤلفات ذات الكم الزّاخر في النّحو و الإعراب.

وبناء على ما ذكرناه من ذي قبل، توصلنا إلى أنّ تراكيب اللّغة العربية مرنة طيّعة، تجعل المتكلّم مختارا التّرتيب الأنسب والمنسجم لعناصره مع الطّبقات المقامية؛ لأنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير عند نحاتنا

[1] - عبد الرّحمن الحاج صالح : الجملة في كتاب سيبويه، "المبرز"، مجلة دورية أكاديمية، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، ع2، جويلية-ديسمبر، 1993، ص: 08.

تأسسّت على البنيـــة الدّاخلـــية المرتبطـــة بالمعنى في ذهن المتكلّـــم، والّذي يعد محورا رئيسا مثلما تدعو إليه التّداولية.

و من هذه الجهـــة، اقتضت التّداولية دراسة اللّغة عند استعمالهـــا في طبقات مقامية مختلفة؛ أي بحكم أنّها كلام محدد صادر عن متكلّم محدّد إلى متلق محدّد ضمن سياق عادة ما يعوّل عليه في الحكم على العبارة بالقبول أو الرّفض انطلاقا من إجراءات تداولية مرتبطة بالمقام الاجتماعي. نحو: الأعراف الاجتماعية مثلا.

ووفق هذا الطّرح، فإنّ المتكلّم بلغة العرب يلزمه مراعاة القصديـــة جرّاء هذا التّقديم والتّأخيـــر الّذي يحصـــل للعناية بالمخاطـــب، و يسعـــى المتكلّم في تبليـــغ رسالتّـــه اللّغويـــة إلى إفهام المخاطَـــب، وذلك بتجنب المبالغة فيه، لأنّها تعد «مصدرا من مصادر اللّبس الكبـــرى، فالأصل فيه عـــدم اللّبس؛ لذلك كان من وصايا النّقّاد للكتّـــاب أَن يتجنّبوا ما يكسب الكلام تعمية، فيرتّبـــوا ألفاظهـــم ترتيبا صحيحا، ولا يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن »[1]، ونحترز من التّعمية واللّبس بضوابط اقترحها(**جبـــر ضومط**) في قوله:« فإذا راعيت هذه الأغراض: المحافظة على حسن الرّصـــف والفاصلة، فقدّم ما شئت وأخّر ما شئت، على شرط ألاّ يقع التباس في الجملة»[2]، لأنّ المعاني المضطربة المشوّشة تجعل المتلقي نافرا منها، و يكون سببا في فقد الكاتب للقرّاء .

---

[1] – الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب) :البيان والتّبيين، حققه حسن السّندوبي، دار المعارف، تونس 1990 ، ج1، ص:138.

[2] – نقلا عن: سامي عوض: أثر تعدد الآراء النّحوية في تفسير الآيات القرآنية، مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج:29، ع:1، 2007، ص:09.

وعلى هذا الأســـاس، يجـــب على مستعمـــل اللّغـــة أن يـــدرك بأنّ خصائص العبارات اللّغوية تتحكّم فيها عوامل أخرى خارجية؛ وهي مبادئ تحكم التّواصل اللّغـــوي، ولذلك فإنّ العملية التّواصليـــة لا تقتصر على معرفة لغوية فحسب، بل تتوّسع وتتعدّى إلى معارف أخرى عامة تحيط الموقف الكلامي الّذي تتم فيه عمليـــة التّواصـــل، ومن هنا، نخلص إلى أنّ إنتاج اللّغة وتواصليتها بين المجموعات البشرية، يتم في إطار تداولي؛ لأنّ اللّغة في نظر **أوستيـــــن** ليست « أداة أو وسيلة التّخاطب والتّفاهم والتّواصل فحسب، وإنّما اللّغة وسيلتنا للتّأثير في العالم وتغييّر السّلوك الإنساني من خلال مواقف»[1]؛ و بهذا الوصف، علينا أن نتمكّن من ناصية اللّغة بقصدية التّأثير والإقناع و التّحاور مع الغير في زمن التّحاور و التّداول والتّعولم.

1 - أوستين: نظرية أفعال الكلام: ترجمة: قنيني عبد القادر، إفريقيا الشّـــرق، الـــدّار البيضـــاء، المغرب، (د.ط)، 1991، ص: 6.

خاتمة

خـاتـمـــــــــة

التّداولية نظرية لسانية جديدة اكتسحت الدّارسات اللّغوية الحديثة كونها نشأت في أحضان الفلسفة التّحليلية، تغذّت من روافد معرفية كالفلسفة، و المنطق، وعلم الحساب، والقانون، و الاجتماع، و الاتّصال...، وبكلّ ما له علاقة بالمعنى موضوعها اللّغة ومجالها الاستعمال أو الإنجاز لمّا نتكلّم به؛ حيث تدرس كيفيات ووضعيات استعمال المتكلّم للّغة أثناء الخطاب.

و عليه لقد سمح لنا البحث ببيان نتائج من أهمّها:

1. الدّرس التّداولي متداخل الطّروحات ومعقّد المفاهيم والمبادئ والإجراءات والتّصورات.

2. تمصّلت التّداولية بكثير من العلوم، لتغذّي بدورها علوما أخرى لها علاقة باللّغـــة، وهذا الامتزاج صفة إيجابية، لأنّ المعارف عندما تتقاطع تتخصّب وتغنى، فيحصل التّعاون و التّكامل بينهما.

3. تهتم التّداولية بدراسة المعاني الّتي تتحدّد في مواقف ومقامات معيّنة، وهي بذلك تدرس اللّغة في الاستعمال أو في التّواصل.

4. المعانـــي ليست أمرا متّصـــلا لا بالألفـــاظ، ولا بالمتكلّـــم، ولا بالمتلقي وإنّما تتّحد في تداول اللّغة بين المتكلّم والمتلقي و السّياق معا وصولا إلى المعنى الحاصل.

5. جاءت التّداولية بدعوتها المنصبّة على دراسة اللّغـــة، لا لذاتها كما فعلت المدارس اللّسانية السّابقة، وإنّما في إطار الجانب الاستعمالي لها؛ ممّا جعلها تستحضر جوانب أخرى جديدة مرتبطة بهذا الاستعمال نحو: المتكلم، والمتلقي، والمقام، والتّواصل، والخطاب، والغرض ... .

6. التّرتيب داخل التّركيب الجملي يعدّ مبحثا من مباحث الدّرس التّداولي، لأنّ هذا التّغييّر يقصـــده المتكلّم (تقديم ما حقّه التّأخيـــر، أو تأخير ما حقّه التّقديم).

7. الضّابط الّذي يتحكّم في التّقديم والتّأخير في النّظام اللّغوي العربي هو الغرض أو المعنى المتعمّدين بالذّكر وليس بغرض يتعلّق بالبنية الشّكلية للكلام.

8. إنّ النّحاة العرب في مسائل الجملة أو الكلام ركّزوا على الإفادة التّامـــة الّتي يحسن السّكـــوت عليها من قبل المتكلّـــم أو المتلقـــي الّذي نربطه بالقصد.

9. تبنى الجملة في النّحو الوظيفي على اعتبارات تزامنية لمشروع انتقالي من نحو الجملة إلى نحو النّص.

10.إنّ دلالة الإسناد لا تكمن فقط في العلاقة النّحوية بين الطّرفين فقط، وإنّما قد يكـــون الفرق في نوع اللّفـــظ القائـــم بوظيفـــة المسند إذا كان فعلا أو غير فعل.

11.إنّ تحلـــيل القدماء العـــرب للجملة وسم بالأفقية على اعتبـــار أنّه كـــان قائما على علاقة ترتيب الألفاظ فقط.

12.إنّ لكل موقف كلامي سياق تركيبي ينسجم معه، وهذا التّناسب يجعل من المعاني الّتي تحملها هذه التّراكيب معبّرة عن مقتضى الحال.

13. إنّ الإسنـــاد أحد أسس العملية التّواصلية في بعدها التّداولي حتّى تكتمل الفائدة من ناحيـــة؛ ومن ناحية أخرى، لحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري لإعلامه بما تتوقّف عليه هذه الفائدة.

14. إنّنا ننتج جملا وخطابات بقصدية تداولية دعائمها معان إسنادية متحكّمة فيها القوة الإنجازية ذات الملفوظات المتّضمنة في القول قصد بناء عملية التّواصل والمنطلقــة من وظيفيــة الكلام غير المنعزل عن ظروف إنتاجه.

15. تمثّل الوظائف التّداولية فكرة جوهرية ينماز بها الدّرس التّداولي المعاصر، وبوساطتها ننقل اللّغة من أحادية الضّيق (التّواصل) إلى تعددية التّوسع (السّياقات الوظائفية).

16. ترتبط الوظائف التّداولية Les Fonctions pragmatiques بكون إسنادها مرتبط بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب، وهي تقسّــم وفق انتمائها للحمل إلى قسمين:

- وظائف تداولية داخلية (البؤرة، و المحور).
- وظائف تداولية خارجية (المبتدأ، و الذّيل، و المنادى).

17. الجرجاني فسّر ظاهرة التّقديم والتّأخير بإجراء تجاوز زمانه، تمثّل في ربطه بالسّياقات الكلامية وبأحوال المتلقي و بالأغراض المستهدفة من وراء هذا التّرتيب.

18. التّقديم والتّأخير هو مخالفة عناصر التّركيب ترتيبها الأصلي في السّياق؛ فيتقدّم ما الأصــل فيه أن يتأخّر ويتأخّــر ما الأصل فيه أن يتقدّم، يتّصل بدراسة التّراكيب من حيث ترتيب عناصرها وفق نظام معين، شأنه شأن الظّواهر السّياقية الأخرى كالحذف والزّيادة ...

19. ظاهرة التّقديم والتّأخير تقع في اللّغة العربية بدوافع سياقية وظائفية، تجبرنا على تقديم كلمة في موضع ثم تأخيرها في موضع آخر.

20. إنّ تقديم بعض المكوّنـــات على بعض في التّراكيب اللّغويـــة، و مراعاة ما ينبغي أن يكون من البنيات إنّما يكون لأغراض تواصلية وحاجات يستهدفها المتكلّم، وليس بضرب من العشوائية و العبثية.

21. وإن وقع تقديم وتأخير لهذه المكوّنات لا تكون لعلّة نحوية فحسب، بل لمتطلبات سياقية أملتها ظروف استعمال اللّغة، لأنّ لكلّ تركيب لغوي مقام تخاطبه الخاص به.

22. تراكيب اللّغة العربية مرنة طيّعة، تجعل من المتكلّم مختارا التّرتيب الأنسب والمنسجم لعناصره مع المقام.

23. وعلى المتكلّـــم بلغة العرب يلزمه مراعاة القصديـــة جرّاء هذا التّقديـــم والتّأخيـــر، لأنّ أيّ تحريـــك لأحد مكونـــات الجملـــة لا يتم بطريقة عشوائية، وإنّما يجرى وفق مقتضيات مقامية .

24. القدامى كانوا في دراساتهم وتقعيداتهم لم يهملوا هذه القضايا الّتي تشكّل عصب الدّرس التّداولي المعاصر؛ حيث تعرّفوا إلى سياق الموقف الكلامي المعبّر عنه عندهم بـــ(الحال).

25. لو أتيح تدريس النّحو العربي وفق المنظور التّداولي، لأمكننا معـــه فرص استغـــلال هذه المقولات التّداوليـــة في تفسير الكثيـــر من الملابسات في نحونا؛ حيث جعل القارئ يطـــّل على القاعدة النّحوية لا غير.

وفـــي ختـــام الأمـــر، التفتنا إلى مسألـــة أثارها بعـــض اللّسانيين أمثال أحمـــد محمود نحلـــة مفادها: التّداولية بين النّظريـــة و المنهـــج؛ لأنّ نظـــرة الدّارسيـــن لها تأرجحـــت بيـــن موقـــف عـــدّهـــا نظريـــة لا منهـــج تحليلي، على اعتـــبار أنّ إجراءها يحوي حقولا معرفية

خـاتـمـــــــــة

مختلفـــة نحو: علم اللّغة الاجتماعـــي، وعلم اللّغة النّفســـي، علم الدّلالة، و الفلسفة و المنطـــق و غيـــرها من المعارف .

و موقف آخر، يرى هذا التّداخـــل و الثّراء يعد متنفسا مرتكزا على علاقـــة التّبـــادل والمنفعـــة بين المعارف تمنهـــج الدّرس التّداولي و لا تقيده .

و مهما يكن من أمر؛ فإنّ أي منهج للتّحليل يتأسّس على طرائق محكمة و مرتكزات نظرية وإجرائيـــة مضبوطـــة يجـــب أن يتعرّف إليها المحلّل، و بهـــذه المنهجية المدعومة بمختلف العلوم الإنسانيـــة يتمكّـــن من بعث القوة و الفاعلية لبحوثه، و خاصـــة حينما يتعلّـــق الأمر باللّغة الّتي تكسر معاييـــر التّقييـــد، لأنّ اليوم صارت علاقة الإنسان بها كينونة وجوده الفعلي سواء أ كانت متّصلة بعقله أو بقلـــبه، و إن شئنـــا القـــول اللّغة ترجمة ناطقة لمعارفـــه و فكره و سلوكاته .

هذه بعض النّتائج الّتي تمّ تسجيلها وهي ليست بشاملة لكلّ ما سبق، ولكنّنا قصدنا الاختصار بقدر ما تيسّر لنا ذلك.

وفي الأخير، نسأل الله أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم ويجعله، ونحمده تعالـــى حمدا يليق بمقامه عل ى تيسيره وتوفيقه وعونه وسداده، فهو صاحب الفضل أولا وآخرا، والحمد لله رب العالمين و صلّى الله تعالى على سيّدنا محمـــد الرّسول الأمين وعلى آله و صحبه و من دعا بدعوته و تمسّك بسنته ... آمين.

الفهارس الفنّية العامّة

1. فهرس الآيات القرآنيّة.
2. فهرس الأبيات الشّعريّة.
3. فهرس المصادر والمراجع.
4. فهرس موضوعات البحث.

ملاحظات:

- رتّبنا الآيات الكريمة حسب ورودها في البحث.
- ترتيب الأبيات الشّعرية ترتيبا هجائيا وفق حرف الرّوي.
- اعتمدنا في ترتيب مصادر البحث ومراجعه ترتيبا هجائيا، ويبدأ بـــ: اسم المؤلّف، الكتاب، دار النّشر، مكان الطّبع، الطّبعة، سنة الطّبع.

فهرس الآيات القرآنية

السّورة	الآيــة	الرّقم	الصّفحة
الفرقان	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ ﴾	32	92
البقرة	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ ﴾	183	205
آل عمران	﴿ وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨ ﴾	78	233
الرّعد	﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ ٢٦ ﴾	26	234
الكافرون	﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦ ﴾	6	236

الأعراف	﴿ وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ ۖ يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ١٤١ ﴾	141	236
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ﴾	05	243
المائدة	﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ ﴾	116	249
مريم	﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَ ۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ٤٦ ﴾	46	253
سبأ	﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨﴾	28	279
طه	﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧ ﴾	67	280
التّوبة	﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ٦٥﴾	65	282

النّساء	﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ ﴾	154	286
التّحريم	﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾	11	286

فهرس الأبيات الشّعرية

البيت	الصّفحة
حـرف البـاء	
إلى الله أشْكُو أنّنَا بِمَنَازِل تحكّمُ في آسادهنَّ كلابُ	245
حـرف الـرّاء	
بَكَيتُ وَما أَبكي عَلى دِمَنٍ قَفرِ وَما بِيَ مِن عِشقٍ فَأَبكي مِنَ الهَجرِ	284
فَلَوْ إِذْ نبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِـبٌ وَسُلِّطَ أَعْدَاءٌ، وَغَابَ نَصِيـرُ تَكُونُ عَنِ الأَهْوَازِ دَارِي بِنَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُـورُ وَإِنِّي لَأَرْجُو بَعْـدَ هَذَا مُحَمَّـدًا لِأَفْضَلَ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ	285
حـرف الـلاّم	
علـى نفرهمُ كانـوا جناحي عليهمْ حينَ تلقاهـمْ قبـولُ فذكّرَني أخي قَوْماً تَولّـوا عليَّ بذكرهمْ ما قيلَ قيـلُ	283
حـرف الميـم	
علَى قَدْرِ أهْلِ العَزْمِ تأتي العَزائِمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارمُ	283

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم(رواية ورش).

أوّلا: المصادر والمراجع باللّغة العربيـــة:

1. إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، القاهرة، ط3، 1966.
2. إبراهيم السّامرائي: النّحـــو العربي(نقد و بناء)، دار الصّـــادق، بيـــروت، (د.ط)،(د.ت).
3. إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، مطبعة لجنة التّأليف و النّشر، القاهرة، ط2، 1992.
4. ابن الأثير (ضياء الدّين نصر الله بن محمد): المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة، القاهرة، ط1، 1960.
5. أحمد حساني: دارسات في اللّسانيات التّطبيقية (حقل تعليمية اللّغات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2000.
6. أحمد شامية: في اللّغة (دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللّغوية)، دار البلاغ للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط1، 2002.
7. أحمد عفيفي: نحو النّص، اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2001.
8. أحمد المتوكل:
   - آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي (دراسة)، دار الهلال العربية للطّباعة والنّشر، الرّباط، ط1، 1993.
   - التّركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2005.
   - الجملة المركّبة في اللّغة العربية: منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، ط1، 1988.
   - الخطاب وخصائص اللّغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2010.

– دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1986.
– قضايا اللّغــة العربية في اللّسانيات الوظيفيــة (بنية الخطاب من الجملــة إلى النّص)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2001.
– قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية(البنية التّحتية أو التّمثيل الدّلالي التّداولي)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، 1995.
– قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي_ التّركيبي)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، 1996.
– اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989 .
– اللّسانيات الوظيفية المقارنة (دراسة في التّنميط والتّطور)، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2012.
– مسائل النّحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، مارس2009.
– من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية(الوظيفة المفعول في اللّغة العربية)، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1،1987.
– من قضايا الرّابط في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، ط1، 1987.
– المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي(الأصول و الامتداد)، دار الأمان، الرّباط ، المغرب، ط1، 2006.
– الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتّأليف والتّرجمة و النّشر، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
– الوظيفة بين الكلّية والنّمطية: دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2003.
– الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربية)، مطابع منشورات عكاظ، الرّباط، 1996/183.

25. أحمد يوسف: سيميائية التّواصل وفعالية الحوار، منشورات مختبر السّيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران، ط1، 2004.
26. الإستراباذي(رضي الدّين): شرح الكافية في النّحو لابن الحاجب، تحقيق: رحاب عكاوي، بيروت، دار الفكر العربي،2000 .
27. أسعد خلف العوادي: سياق الحال في كتاب سيبويه(دراسة في النّحو والدلالة)، دار ومكتبة الحامد للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
28. أبو أوس إبراهيم الشّمسان: الجملة الشّرطية عند النّحاة العرب، مطابع الدّجوي، القاهرة، ط1، 1981.
29. إيناس كمال الحديدي: المصطلحات النّحوية في التّراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطّباعة و النّشر، الإسكندرية، ط1، 2006.
30. بركات إبراهيم إبراهيم: النّحو العربي ، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
31. تمّام حسّان:
- الأُصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب (النحو، فقه اللّغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
- البيان في روائع القرآن(دراسة لغوية وأسلوبية للقرآن الكريم)، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993.
- الخلاصة النّحوية، عالم الكتب، ط1، 2000.
- اللّغة العربية (معناها ومبناها)، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، تاريخ النّشر1973.
- مقالات في اللّغة والأدب عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
- مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط2، 1394هـ/1974م.
37. التّواتي بن التّواتي: المدارس النّحوية، دار الوعي للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2008.
38. الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب): البيان والتّبيين ، حقّقه حسن السّندوبي، دار المعارف، تونس1990 .

39. الجرجاني(عبد القاهر): دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: التّنجي(محمد)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
40. الجرجاني(علي بن محمد الشّريف): التّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت،1995.
41. جلال شمس الدّين: علم اللّغة النّفسي(مناهجه ونظرياته وقضاياه)، مؤسّسة الثّقافة الجامعية للطّبع والنّشر والتّوزيع، الإسكندرية، ط1، ج1، 2003.
42. ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).
43. الجوهري(إسماعيل بن حماد): الصّحاح في اللّغة (تاج اللّغة وصحاح العربية)، تحقيق: محمد زكريا يوسف، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، يناير1990.
44. حافظ إسماعيلي علوي: التّداوليات(علم استعمال اللّغة)، منال النّجار: المقولات البلاغية(دراسة مقامية براغماتية)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011.
45. أبو حاقة أحمد: البلاغة والتّحليل الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1993.
46. الحسن السّعيدي: المقولات الوظيفية في الجملة العربية(دراسة صرفية تركيبية)، مطبعة سايس، فاس، المغرب، ط1، 2005.
47. حسن مصطفى سحلول: نظريات القراءة و التّأويل الأدبي و قضاياها، مكتبة الأسد،2001.
48. حسن ناظم: مفاهيم الشّعرية (دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم)، المركز الثّقافي العربي، ط1، 1994.
49. حسين عبد القادر: أثر النّحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1970.
50. خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحوية تداولية)، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001.

51. الخفاجي(أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الحلي): سرّ الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1976.
52. خليفة بوجادي: في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2009.
53. خليل أحمد عمايرة :
– في نحو اللّغة وتراكيبها(منهج وتطبيق)، دار عالم المعرفة، جدّة، ط1، 1984.
– المسافة بين التّنظير النّحوي والتّطبيق اللّغوي(بحوث في التّفكير النّحوي والتّحليل اللّغوي)، دار وائل للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، ط1،2004 .
56. الخنساء(تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشّريد): الدّيــوان: شرح: ثعلب أبو العبّاس أحمد بن يحيى الشّيباني النّحوي، تحقيق: أنور أبو سويلم، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1989.
57. خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2006.
58. ذهبية حمو الحاج: لسانيات التّلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2005.
59. رابح بوحوش: الأسلوبيات وتحليل الخطاب، مديرية النّشر، جامعة باجي مختار، عنابة، (د.ط)، (د.ت).
60. رابح بومعزة: الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النّحو العربي، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1، 2008.
61. ابن رشد المعتمد: النّظرية الأمريكية في اللّغة تشومسكي Chomsky(1986)، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1994.
62. ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب، بيروت، 1981.
63. الزّركشي(بدر الدّين محمد): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 1972.

64. الزّمخشري(جار الله):
- تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، إخراج وتعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009.
- المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

66. الزواوي باغورة: الفلسفة واللّغة (نقد المنعطف اللّغوي في الفلسفة المعاصرة)، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

67. أبو السعود حسنين الشاذلي: المركب الاسمي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000.

68. السّكاكي(أبو يعقوب يوسف محمد بن علي): مفتاح العلوم ، شرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، بيروت ،(د.ط)،1983 .

69. سمية المكي: الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، يناير2013.

70. السّهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله): نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

71. سيبويه(أبو بشر عمرو بن قنبر): الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، بيروت، دار الجبل، (د.ت).

72. السّيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصّميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، (د.ط).

73. السّيوطي(جلال الدّين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، وعبد السّلام محمد هارون، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1992.

74. شاهر الحسن: علم الدّلالة السّمانتيكية والبراغماتية في اللّغة العربية، دار الفكر للطّباعة والنّشر، عمان ، الأردن، ط1، 2001.

75. صالح بلعيد: التّراكيب النّحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

76. صلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدّار المصرية للطّباعة و النّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2005.

77. صلاح إسماعيل: فلسفة العقل (دراسة في فلسفة جون سيرل)، دار قباء الحديثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

78. صلاح الدّين حسنين: الدّلالة والنّحو، مكتبة الآداب، ط1، (د.ت).

79. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النّص، عالم المعرفة، الكويت أغسطس، 1992.

80. طالب سيد الطّبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

81. طه عبد الرحمن :

– تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربي، الرّباط، المغرب، ط2، 2005.

– في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثّقافي العربي ، الدّار البيضاء، المغرب، ط 2،2000.

83. عباس حسن: النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط6، (د.ت).

84. عبد الجبار توامة: التّعدية و التّضمين في الأفعال في العربية (دراسة في النّحو العربي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 03-1994.

85. عبد الجليل مرتاض:

– في رحاب اللّغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 4-2007.

– اللّغة والتّواصل، اقترابات لسانية للتّواصليين الشّفهي والكتابي، دار هومة، الجزائر،2012.

87. عبد الحكيم راضي: نظرية اللّغة في النّقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980.

88. عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصبّاح للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1957.

89. عبد الرحمن الهاشمي ومحسن علي عطية: تحليل محتوى مناهج اللّغة العربية(رؤية نظرية تطبيقية)، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

90. عبد السّلام المسدي:

- الأسلوبية والأسلوب، الدّار العربية للكتاب، ليبيا، فرع تونس، ط3، (د.ت).

- اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدّار التّونسية للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.

92. عبد السّلام المسدي، ومحمد الطّرابلسي: الشّرط في القرآن على نهج اللّسانيات الوصفية، الدّار العربية للكتاب، تونس، 1985.

93. عبد القادر عبد الجليل: علم اللّسانيات الحديث، دار صفاء للنّشر و التّوزيع، عمان، ط1، 2002.

94. عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية(نماذج تركيبية ودلالية)، منشورات عويدات، بيروت، ط1،1986.

95. عبد اللطيف عادل: بلاغة الإقناع في المناظرة (مقاربات فكرية)، منشورات الاختلاف، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط1، 2013.

96. عبد الهادي بن ظافر الشّهري: إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004.

97. عبد الواسع الحميري: في آفاق الكلام وتكلّم النّص، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط1، 2010.

98. عبده الرّاجحي:

- في التّطبيق النّحوي والصّرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

- النّحو العربي والدّرس الحديث(بحث في المنهج)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1977.

100. ابن عقيـل(بهاء الدّيـن): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، (د.ت).

101. علاء الحمزاوي :

- الجملة الدّنيا و الجملة الموسّعة في كتاب سيبويه، دار و ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1 ،2007.

- موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي دراسة في المنهج والتّطبيق، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق ، ط1 ،2007.

103. علي أبو المكارم:

- التّراكيب الإسنادية الجمل:" الظّرفية - الوصفية – الشّرطية": مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

- الظّواهر اللّغوية في التّراث النّحوي، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط1، 2006.

105. عوض حمد القوزي: المصطلح النّحوي (نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983.

106. فاضل صالح السّامرائي:

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، الأردن، 2007.
- الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

108. فاطمة الشيدي: المعنى خارج النص أثر السّياق في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي للطّباعة والنّشر، دمشق، 2011.

109. فايز الدّاية: علم الدّلالة العربي النّظرية والتّطبيق، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط5، 1985 .

110. فتحي عبد الفتّاح الدّجني: الجملة النّحوية (نشأة و تطورا وإعرابا)، مكتبة الفلاح الكويت، ط2، 1987.

111. الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد): معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي و محمد النّجار، عالم الكتب، بيروت، ط 2 ،1980.
112. فرحان بدري الحربي: الأسلوبية في النّقد العربي الحديث، المؤسّسة الجامعية للدّراسات و النّشر و التّوزيع، لبنان، ط1، 2000.
113. الفيروز آبادي :القاموس المحيط، مطبعة مصطفى، القاهرة، (د.ت)،(د.ط).
114. قدور أحمد محمد: مبادئ اللّسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996.
115. قدور عمران: البعد التّداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1 ، 2012.
116. القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط) ، (د.ت).
117. القزويني (محمد بن عبد الرّحمان المعروف بالخطيب):الإيضاح في علوم البلاغة، شرح و تعليق و تنقيح عبد المنعم الخفاجي، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط4،1975 .
118. قنيني عبد القادر: المرجع والدّلالة في الفكر اللّساني الحديث، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، (د.ط)، 2000.
119. كمال بشر: علم اللّغة الاجتماعي، دار الثّقافة العربية، سنة 1994.
120. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق: حسن محمد، مراجعة: إيميل بديع يعقوب، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
121. محمد إبراهيم عبادة :الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، النّاشر للمعرفة، الإسكندرية، (د.ط)، 1983.
122. محمد حسين علي الصّغير: علم المعاني بين الأصل النّحوي والموروث البلاغي، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1989.
123. محمد حماسة عبد اللّطيف:
- بناء الجملة العربية، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2003.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و لحديث، دار غريب للطّباعة و النّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ت)، (د.ط).

125. محمد خان: لغة القرآن الكريم(دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1 ، 2004.

126. محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، مطبعة أمزيان، الجزائر، (د.ت)، (د.ط) .

127. محمد سويرتي: النّحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم(تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي)، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، ط1 ،2007.

128. محمد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية(تأسيس نحو النّص)، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001.

129. محمد الطّاهر بن عاشور: التّحرير والتّنوير، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.

130. محمد طروس: النّظرية الحجاجية من خلال الدّراسات البلاغية والمنطقية واللّسانية، دار النّاشر للثّقافة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

131. محمد عبد المطّلب: جدلية الإفراد والتّركيب في النّقد العربي القديم، الشّركة المصرية العالمية للنّشر، لو نجمان، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1995.

132. محمد علي أبو ريان: الفلسفة ومباحثها، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، ط4.

133. محمد علي الخولي: علم الدّلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2001.

134. محمد علي عبد الكريم الرّديني: فصول في علم اللّغة العام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007.

135. محمد العمري: البلاغة العربية (الأصول والامتدادات)، ط1، 1998.

136. محمد عيد: أصول النّحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1982 .

137. محمد محمد يونس علي:
- مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- المعنى وظلال المعنى(أنظمة الدّلالة في العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، طبعة مزيدة ومنقّحة، 2007.
- مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

140. محمد مهران رشوان: دراسات في فلسفة اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1998 .

141. محمود أحمد نحلة:
- آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النّهضة العربية، بيروت، 1988.

143. محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار الفكر، القاهرة، ط2، 1997.

144. محمود سليمان ياقوت: قضايا التّقدير النّحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، 1985.

145. محمود عكاشة: التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة (دراسة في الدّلالة الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية، والمعجمية)، دار النّشر للجامعات، مصر، ط1، 2005.

146. مجمع اللّغة العربية: المعجم الفلسفي، تصدير إبراهيم مدكور، إخراج و تنقيح توفيق الطّويل، سعيد زايد، مجمع اللّغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية 1403 /1983.

147. مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، الطّبعة 1، أوت2005.

148. مشكور كاظم العوادي: البحث الدّلالي في تفسير الميزان (دراسة في تحليل النّص)، مؤسّسة البلاغ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

149. مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النّحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)، مطبعة النّجاح، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2004.
150. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، الشّركة المصرية العالمية للنّشر لونجمان، ط1، 1997 .
151. مصطفى الغلاييني: جامع الدّروس العربية، مراجعة أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1425هـ /2005م .
152. ابن مضاء (أحمد عبد الرّحمن اللّخمي): الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، (د.ت).
153. معجز أحمد (أبـو العلاء): شرح ديوان أبي الطّيب المتنبـي، تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992.
154. ابن منظور(أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، (د.ت).
155. منير محمود المسيري: دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (دراسة تحليلية)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2005.
156. مهدي المخزومي: في النّحو العربي (نقد و توجيه)، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، 1964.
157. موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنّشر، دمشق، سوريا، ط1، 2002.
158. نادية رمضان النّجار: الاتجاه التّداولي والوظيفي في الدّرس اللّغوي، مؤسسة حورس الدّولية للنّشر والتّوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2012.
159. نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللّغة العربية، مركز النّشر الجامعي، تونس، ط1، 2009.
160. نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2009.
161. أبو نواس(الحسن بن هانئ): الدّيوان، سلسلة ديوان العرب، دار بيروت للطّباعة والنّشر، ط1، 1986.

162. نور الدّين حسن، سلوم علي جميل: الدّليل إلى البلاغة وعروض الخليل، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1990/1410.

163. هادى نهر: علم اللّغة الاجتماعي عند العرب، دار الغصون، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

164. ابن هشام (جمال الدّين الأنصاري):

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- قطر النّدى وبل الصّدى: تحقيق وشرح وإعراب: محمد خير طعمة الحلبي، دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت).
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط 5، 1979.

167. وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النّحو العربي(عرضا ونقدا)، دار الكتاب الثّقافي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، إربد، الأردن، ط2، مدقّقة و منّقحة، 2014.

168. ياسر محمد مطّره جي: أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط1، 2011.

169. ابن يعيش (موفق الدّين يعيش بن علي): شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

170. يوسف تغزاوي: الوظائف التّداولية واستراتجيات التّواصل اللّغوي في نظرية النّحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014.

171. يوسف مقران: المصطلح اللّساني المترجم(مدخل نظري إلى المصطلحات)، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، ط1، 2007.

ثانيـــا: المترجمـــــة إلى اللّغة العربيـــة:

1. أرمينكو فرانسواز: المقاربة التّداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرّباط، 1986 .

2. أندريه رومان: النّحو العربي، ترجمة: علاء(إسماعيل)، و خلف(عبد العزيز)، جامعة فرنسا، باريس، 1990.
3. أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، تعهد و إشراف أحمد عويدات ، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001.
4. أوستين: نظرية أفعال الكلام، ترجمة: قنيني عبد القادر، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1991.
5. بيار أشار: سوسيولوجيا اللّغة، تعريب: عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
6. بيير جيرو: الأسلوبية، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء القومي، لبنان، ط2، 1994.
7. تأليف جماعي: إسهامات أساسية في العلاقة بين النّص والنّحو والدّلالة(مجموعة مقالات لأعلام الدّرس النّصي في ألمانيا): ترجمة: سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1 ، 2008.
8. تزفيطان طودوروف: الشّعرية، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، سلسلة المعرفة الأدبية، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ط2، 1990.
9. ج.ب. براون، و ج. يول: تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: الزّليطي محمد لطفي، و منير التّريكي، الرّياض، جامعة الملك سعود، (د.ط)، 1997.
10. جاك موشلر، وآن ريبول: التّداولية اليوم، ترجمة: سيف الدّين دغفوس، ومحمد الشّيباني، دار الطّليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
11. جاك موشلر، وآن ريبول: القاموس الموسوعي للتّداوليـــة، ترجمة: مجموعة من الأساتذة بإشراف عزالدّين المجدوب ومراجعة خالد ميلاد، المركز الوطني للتّرجمة، دار سيناترا، تونس، 2010 .
12. جرهارد هلبش: تطور علم اللّغة منذ 1970، ترجمة وتقديم: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2007.
13. الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللّسانيات التّداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، نوفمبر 1992.

14. دومنيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005.
15. رامان سلدن: النّظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة جابر عصفور، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998.
16. رومان جاكبسون: قضايا الشّعرية، ترجمة: محمد الوالي ومبارك حنون، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1988.
17. رومان ياكبسون: الاتّجاهات الأساسية في علم اللّغة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2002.
18. فان ديك: علم النّص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيرى، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1 ،2001 .
19. فان ديك: النّص والسّياق استقصـــاء البحث في الخطـــاب الدّلالي والتّداولـــي، ترجمة: قنيني عبد القادر، الدّار البيضاء، أفريقيا الشّرق، 2000.
20. فرديناند دي سوسير: علم اللّغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطّباعة والنّشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، (د.ط)، 1988 .
21. فيليب بلانشيه: التّداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، اللاّذقية، سورية ط1، 2007.
22. كارل ديتر بونتنج: المدخل إلى علم اللّغة، ترجمة وتعليق : سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط 2، 2006.
23. كلاوس برينكر: التّحليل اللّغوي للنّص(مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيرى، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط 1، 2005.
24. ماري آن بافو ، جورج إليا سرفاتي: النّظريات اللّسانية الكبرى(من النّحو المقارن إلى الذّرائعية)، ترجمة: محمد الرّاضي، المركز الثّقافي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
25. ماري نوال غاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة: عبدالقادر فهيم الشّيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007.

26. هدسون جون: علم اللّغة الاجتماعي: ترجمة: عياد مراجعة: نصر حامد أبو زيد، ومحمد أكرم سعد الدّين، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990.

ثالثـــا: الرّسائـــــل الجامعيـــــــة:

1. عبد الجبّار توامة: القرائن المعنويـــة في النّحو العربـــي، أطروحة دكتوراه، رقم:191، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة الجزائر السّنة الجامعية:(1994-1995).
2. عبد الحفيظ مراح: ظاهرة العـــدول في البلاغة العربية (مقاربة أسلوبية)، مذكرة ماجستير، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية:(2005، 2006).
3. فراس عصام شهاب السّامرائي: المطابقة في النّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، مذكرة ماجستير، مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، السّنة الجامعية:(2005، 2006).
4. قلايلية العربي: التّقديم والتّأخير في التّراكيب اللّغوية (دراسة دلالية)، أطروحة دكتوراه، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة وهران، السّنة الجامعية:(2000 – 2001).
5. يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، إشراف عبد الله بوخلخال، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة2006.

رابعـــا: الدّوريـــــات و المجـــّـــلات:

1. أحمد يوسف: السيميائيات و التّواصـــل، "علامات"، مجلة ثقافية محكمة تصدر في المغرب تعنى بالسميائيات والدّراسات الأدبية الحديثة والتّرجمة، العدد 24-2005.
2. آلان بونيه: الذّكاء الاصطناعي(واقعه مستقبله)، ترجمة: علي صبري فرغلي، سلسلة" عالم المعرفة"، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الثّقافي للفنون والآداب، الكويت، أفريل 1993.

3. إيمان خضر الكيلاني: دلالة ترتيب الجملة في خطب العصر الأموي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربية وآدابها، ج 18، ع30، جمادى الأولى 1425 هـ.
4. بوعياد نوارة: دراسة تداولية للخطاب التّعليمي الجامعي، "إنسانيات"، المجلة الجزائرية في الانتربولوجية والعلوم الاجتماعية، ع:14،15، ماي، ديسمبر، 2001(مجلدv،2،3).
5. بيير باولو جيجليولي: اللّغة والسياق الاجتماعي، ترجمة وتقديم: محيى الدّين محسّب، "مجلة الخطاب الثّقافي– رؤى–"، مجلة دوريّة محكّمة، تصدرها الجمعية السّعودية للّهجات و التّراث الشّعبي في جامعة الملك سعود، ع 2_ 2010/04.
6. تمّام حسّان:
– التّضام وقيود التّوارد: "المناهل"، مجلة تصدرها وزارة الدّولة المكلفة بالشّؤون الثّقافة، الرّباط، المغرب، ع:6، السنة3، 1976.
– القرائن النّحوية و إطراح العامل والإعرابيين التّقديري والمحلي، اللّسان العربي، مجلة تصدر عن مكتبات تنسيق التّعريب في الوطن العربي، الرّباط، م11، ج1، 1974.
8. جون سرفوني : اللّسانيات و التّداولية، ترجمة : حمو الحاج ذهبية، مجلة التّبيين تصدر عن الجاحظية، الجزائر، ع19، 2002.
9. حبيب أعراب: الحجاج والاستدلال الحجاجي(عناصر استقصاء نظري)، عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، الكويت، ع1، سبتمبر2001 .
10. حسين محمد نور: علاقات الإسناد ودلالاته في التّركيب اللّغوي نحويا وبلاغيا، محاضرة منشورة في وقائع ندوة الدّراسات البلاغية "الواقع والمأمول"، بتاريخ:21 و1432/6/22هـ ، جامعة الإمام، الرياض.
11. حفظي حافظ اشتيه: أسلوب الاشتغال في النّحو العربي (نقد وبناء)، المجلة الأردنية في اللّغة العربية وآدابها، المجلد8، العدد1، صفر 1433 هـ / يناير2012.

12. حمدان رضوان أبو عاصي: تراكيب أسلوب النّداء في العربية (دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللّغة التّوليدي)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدّراسات الإنسانية، مجلد 16، ع1، يناير2008 .

13. حمو الحاج ذهبية: قوانين الخطاب في الخطاب التواصلي، الخطاب، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدّراسات والبحوث العلمية في اللّغة والأدب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، تيزي وزو، الجزائر، ع2، ماي 2007.

14. دفة بلقاسم: التّركيب اللّغوي من منظور اللّسانيات التداولية، "مجلة المخبر"، ع5، مارس2009.

15. رشيد بلحبيب: أثر العناصر غير اللّغوية في صياغة المعنى، اللّسان العربي، مجلة تصدر عن مكتبات تنسيق التّعريب في الوطن العربي، الرّباط، ع49، يونيو 1999.

16. سامي عوض:

– أثر تعدّد الآراء النّحوية في تفسير الآيات القرآنية، مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد:29، ع:1، 2007.

– دور التّنغيم في تحديد معنى الجملة العربية، مجلة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد:28، ع:1، 2006.

18. سعيد علوش: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، (عرض وتقديم وترجمة)، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

19. الشّريف ميهوبي:

– الجملة العربية البسيطة، ملتقى قضايا النّحو العربي الواقع و الآفاق،16،17 ماي 2005، جامعة ابن خلدون بتيارت.

– الرّتبة والتّطابق العددي في الجملة الفعلية بين الواقع اللّغوي وآراء الدّارسين، مجلة مخبر الدّراسات اللّغوية، جامعة منتوري، قسنطينة،ع1، 2002.

21. شفيقة العلوي: العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والرّبط العاملي لنؤام تشومسكي ، "حوليات التّراث"، مجلة تصدر بمستغانم ،الجزائر، ع2007/07.

22. صابر الحباشة: الحجاج في التّداولية(مدخل إلى الخطاب البلاغي)، "ثقافات" مجلة علمية محكمة تعنى بالدّراسات الثّقافية، كلية الآداب، البحرين،2011.
23. صالح بلعيد: أثر الفقه في الدّراسات اللّغوية، "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"، قسنطينة، ع3، 2003.
24. عبد الحميد مصطفى السّيد: نظرية العامل في النّحو العربي ودراسة التّركيب، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 18، العددان:3 ، 4 ،2002.
25. عبد الرّحمن الحاج صالح:
– تأثير النّظريات العلمية اللّغوية المتبادل بين الشّرق والغرب(إيجابياته وسلبياته)، مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ع 96 ، أبريل 2002.
– الجملة في كتاب سيبويه، "المبرز"، مجلة دورية أكاديمية، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، ع2 ، جويلية–ديسمبر،1993.
– مدخل إلى علم اللّسان الحديث، "اللّسانيات"، مجلة تصدر بمعهد العلوم اللّسانية والصّوتية، جامعة الجزائر،العدد4 ،1984.
28. عبد المالك مرتاض: مفاهيم سيميائية، "سيميائيات"، مجلة دورية محكمة تصدر عن مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، الجزائر، ع2، خريف 2006.
29. فاطمة البريكي: إشكالية التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغي التّراثي، مجلة جامعة الملك سعود"الآداب2"، الرّياض، السعودية، مج: 20، 2008.
30. فيصل مفتن كاظم: التّداولية في النّحو العربي، "مجلة أبحاث ميسان"، مجلة تصدرها جامعة البصرة، العراق، مجلد2، ع 4، 2006.
31. لبوخ بوجملين وشيباني الطّيب: العناصر التّداولية التّواصلية في العملية التّعليمية، "الأثر"، مجلة محكمة تصدر في جامعة ورقلة، الجزائر،ع10_ 2011.
32. لطيف حامد عبد الصاحب الزاملي: الكلام المستقيم في النّظر النّحوي عند سيبويه(دراسة في المصطلح واستعماله)، مجلة "مجلة القادسية للعلوم الإنسانية"، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، مج 8، ع:3،4، 2005.

33. مبارك تريكي:
– النّداء بين النّحويين والبلاغيين، "حوليات التّراث"، مجلة تصدر بمستغانم، الجزائر، ع2007/07 .
– النّداء بين الوصف والتّفسير، "علوم إنسانية"، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، السّنة4، ع 30، سبتمبر2006 .
35. مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدّرس النّحوي العربي، مجلة اللّسان العربي، الرّباط، المغرب، ع 34، 1990.
36. مسعود صحراوي: الأفعال الكلامية عند الأصوليين(دراسة في ضوء اللّسانيات التّداولية)، "مجلة اللّغة العربية"، الجزائر، العدد:2004،10.
37. مقبول إدريس: البعد التّداولي عند سيبويه، عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، الكويت، ع1، مج33، يوليو سبتمبر،2004.
38. هناء محمود شهاب: أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (اللّغة الإنكليزية أنموذجا)، مجلة التّربية والعلم، الموصل، العراق، مج17، ع 2، 2010.
39. يحي أحمد: الاتّجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة، مجلة عالم الفكر في اللّسانيات، الكويت، مج 20، ع3، 1989.
40. يحي بعيطيش: مفاتيح مدخلية للنّحو الوظيفي، مجلة مخبر الدّراسات اللّغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع1، 2002.
41. يوسف سليمان عليان: النّحو العربي بين نحو الجملة ونحو النّص، "المجلة الأردنية في اللّغة العربية وآدابها"، مجلة محكمة تصدر في جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، المجلد7، العدد1، محرم 1432 هـ / جانفي 2011 م.

خامسا: المواقـع الإلكترونيـة:

1. الموسوعة الحرّة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/.
2. جان سيرفوتي: الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، 1998. http://arareaders.com/books /.

3. حسين جمعة: في جمالية الكلمة(دراسة جمالية بلاغية نقدية)، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، http://www.awu-dam.org .
4. المنصف عاشور: من المعاني النّحوية في اللّسانيات العَربية، "الموقف الأدبي"، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد 135، و 136 تموز، وآب1982 ، http://www.awu.sy /.
5. فرناند هالين: التّداولية، ترجمة: زياد عز الدّين العوف، "مجلة الآداب الأجنبية"، مجلة فصلية تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد 125 ، شتاء2006 . http://www.awu.sy/.
6. محمد الشّاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللّغة العربية، مجلة "الموقف الأدبي"، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد 135، و136 تموز و آب،1982. http://www.awu.sy/.
7. عبد الحليم بن عيسى: البيان الحجاجي في إعجاز القرآن الكريم "سورة الأنبياء نموذجاً "، مجلة التّراث العربي، دمشق، اتّحاد الكتاب العرب، العدد 102، السنة 26، نيسان 2006، ربيع الثّاني 1427، www.awu-dam. Org.
8. سالم سليمان الخمّاش: المعجم وعلم الدّلالة (للطّلاب المنتظمين والمنتسبين)1428 هـ، موقع لسان العرب، http://www.angelfire.com/tx4/lisan .
9. نعمان عبد الحميد بوقرة: الكتابة اللسانية العربية، وإشكالية المصطلح التّداولي، مجلة علوم إنسانية، مجلة دورية إلكترونية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، السّنة السّادسة، عدد39، خريف، WWW.ULUM.NL.2008 .
10. محمود توفيق محمد سعد: نظرية النّظم وقراءة الشّعر عند عبد القاهر الجرجاني، موقع اتّحاد الكتاب العرب، www.almeshkat.net .

سادسا: باللّغة الأجنبيـــــة:

1. Austin (John Lang Shaw) :
   Quand dire c'est faire, traduction française de:gilles lane, postface de: François récanati, éditions du seuil, Paris, 1970.
2. Benveniste (Emile) :
   Problèmes de linguistique générale, Edition Galimar. Paris: 1966.
3. Charaudeau (Patrick), Maingueneau (Dominique) :
   Dictionnaire d'analyse du discours, éditions du seuil, Février2002.
4. Chomsky (Noam) :
   – Aspects de la théorie syntaxique, traduction française de, j.c. Milner, Paris, le seuil, 1971.
   – Dialogues avec Mitsou Ronat, traduit par Mitsou Ronat, Flammarion, Paris) .
   – Le langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, pbp, Pris.
7. François Récanati :
   Les énonces reformatifs, les éditions de minuit, 1979.
8. Martinet (André) :
   Eléments de linguistique générale, Armand Colin : Paris, 1980.
9. Michael (Ashby) :
   Oxford advanced learner's dictionary of current English, sixth edition: sally wehmeier, Oxford university press, 2000.
10. Moeschler (Jacques), Reboul (Anne) :
    Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, éditions du seuil, Octobre 1994.
11. Saussure De (Ferdinand) :
    Cours de linguistique générale, éd Payot, Rivages : Paris, 1995.
12. Maingueneau (Dominique) :
    Pragmatique pour le discours littéraire, Collection : (Lettres Sup) Dunod, Paris, DL 1997.
13. Françoise (Armengaud) :
    La Pragmatique, PUF, 4ème édition, 1999.
14. Latraverse (François):
    La pragmatique, histoire et critique (Philosophie et langage), Editeur, Mardaga, Bruxelles, Belgique, 1987.

فهرس الموضوعات

فهـــرس الموضـــوعـــات

المحتـــــويـــات	الصّفحة
الإهـــداء	
تقديـــر و عرفـــان	
مقدّمـــة	أ – د
الفصل الأوّل التّداوليّة: التّداخل والاتّساع و التّنوع	
المبحث الأوّل: التّداوليـــة: الأصول و المنطلقات	
1. تاريخية الدّرس التّداولي	3
2. التّداولية في الثّقافة اللّغوية	8
1.2. التّداولية و اللّغة	10
المبحث الثّاني: فلسفة التّحليل واتّجاهاتها في تصنيف التّداولية	
1. فلسفة التّحليل	14
1.1. اتّجاهاتها	15
1.1.1. الوضعانية المنطقية Positivisme logique	15
2.1.1. الظّاهراتية اللّسانية Phénoménologie du Langage	15
3.1.1. فلسفة اللّغة العادية Philosophe du Langage Ordinaire	15
2. فلسفة فتجنشتاين (Wittgenstein) و نظرية الأفعال الكلامية	19
1.2. أوستين Austin و نظرية الأفعال الكلاميـــة	19
2.2. سيـــرل Searle و نظرية الأفعال الكلاميـــة	22
3. تصنيفات التّداوليـــة	23
1.3. تصنيفات حسب الحقول المعرفية	23
1.3.3. التّداولية الاجتماعية Socio pragmatique	23
2.3.3. التّداولية اللّغوية Pragmatique linguistiques	23
3.3.3. التّداولية التّطبيقية Pragmatique appliquées	23

4.3.3. التّداولية العامة Pragmatique général	23
2.3. تصنيفات حسب السّياقات	24
1.2.3. التّداولية الصّغرى	24
2.2.3. التّداولية الكبرى	24
3.2.3. ما وراء التّداولية	24
3.3. تصنيفات حسب البعد الاستعمالي للكلام	25
1.3.3. التّداولية اللّفظية(لسانيات التّلفظ) Pragmatique Enonciative	25
2.3.3. التّداولية التّخاطبية(نظرية أفعال اللغة) Pragmatique illocutoire	25
3.3.3. التّداولية التّحاورية Pragmatique conversationnelle	25
4. درجات التّداوليـــة	26
1.4. تداولية من الدّرجة الأولى	26
2.4. تداولية من الدّرجة الثّانية	27
3.4. تداولية من الدّرجة الثّالثة	27
المبحث الثّالث: آليات الدّرس التّداولي	
1. آليات الدّرس التّداولي	29
1.1.الإشاريـــات Déictiques	30
1.1.1. أصنافها	30
1.1.1.1. الإشاريات الشّخصية déictiques personnels	30
2.1.1.1. الإشاريات الزّمانية déictiques temporelles	31
3.1.1.1. الإشاريات المكانية Déictiques Espace	32
4.1.1.1. إشاريات الخطاب Déictiques Discoursifs	32
5.1.1.1. الإشاريات الاجتماعية Déictiques Social	33
2.1. الافتراض المسبق أو السّابق Pré-supposition	34
1.2.1. مواصفات الإضمارات التّداولية	35

3.1. الاستلزام الحواري L'implication Conversationnelle	36
1.3.1. ضرباه	37
2.3.1. مسلمات Grice	37
4.1. نظرية الأفعال الكلامية Les Acts de Language	39
1.4.1. اضطراب المصطلح وتداخله	42
5.1. نظرية الحجاج Argumentation	44
1.5.1. الحجاج والفعل الكلامي	45
المبحث الرّابع: التّداولية والعلوم اللّغوية الأخرى	
1. التّداولية والعلوم اللّغوية الأخرى	47
1.1. التّداولية واللّسانيات "Linguistique"	48
2.1. التّداولية و علم الدّلالة "Sémantique"	50
3.1. التّداولية و النّحو الوظيفي "Grammaire fonctionnelle"	52
4.1. التّداولية و البلاغة "Rhétorique"	54
5.1. التّداولية و الأسلوبية "Stylistique"	56
6.1. التّداولية و الشّعرية "Poétique"	58
7.1. التّداولية ولسانيات النّص أو نحو النّص "Linguistique Textuelle"	60
8.1. التّداولية و تحليل الخطاب "L 'analyse du Discours"	62
9.1. التّداولية وعلم اللّغة النّفسي "Psycholinguistique"	65
10.1. التّداولية وعلم اللّغة الاجتماعي "Sociolinguistique"	67
11.1. التّداولية و تعليمية اللّغات "Didactique"	69
الفصل الثّاني الرّتبة والبنية الأساس للجملة العربية	
المبحث الأوّل: الرّتبة في اللّغة العربية	
1. الرّتبة	76

1.1. لغة	76
2.1. اصطلاحا	76
3.1. الرّتبة و التّضام	80
4.1. وظيفة الرّتبة في ترتيب مكوّنات الجملة	86
المبحث الثّاني: البنية الأساس للجملة في اللّغة العربية	
1. الجملة	92
1.1. لغة	92
2.1. اصطلاحا	92
2. الجملة في الدّرس النّحوي القديم	93
1.2. معايير حدود الجملة عند القدماء	98
1.1.2. الإسناد	98
2.1.2. حسن السّكوت	98
3.1.2. الإفادة	99
4.1.2. الاستقامة	100
5.1.2. الاستقلالية	102
3. الجملة في الدّرس النّحوي الحديث	104
1.3. مآخذ المحدثين على نحاتنا القدماء	104
2.3. الجملة عند المحدثين	106
المبحث الثّالث: تصنيفـــات الجملـــة العربيـــة	
1. تصنيفـــات الجملـــة العربيـــة	113
1.1. من حيث المكوّنات اللّفظية	113
1.1.1. الجملـــة الفعليـــة	113
2.1.1. الجملـــة الاسميـــة	114
3.1.1. الجملـــة الظّرفيـــة	116

1.3.1.1. ظروف المحمول	117
2.3.1.1. ظروف الحمل	117
3.3.1.1. ظروف القضية	118
4.3.1.1. ظروف الجملة أو "الظّروف الإنجازية"	118
4.1.1. الجملـــة الشّرطيـــة	119
2.1. من حيث البنيـــات التّركيبية النّحويـــة	120
1.2.1. الأصلية والفرعية	120
2.2.1. الجملة الدّنيـــا و الجملة الموسّعـــة	122
3.1. من حيث الإعـــراب	124
1.3.1. الجمـــل الّتي لها محلّ من الإعراب	124
2.3.1. الجمـــل الّتي لا محلّ من الإعراب	125
4.1. من حيث المركبات الإسنادية	126
1.4.1. وفق عدد المركبات	126
2.4.1. وفق تضام المعنى الإسنادي مع المعنى التّركيبي	128
5.1. من حيث التّوليد و التّحويل	130
1.5.1. الجملة التّوليدية	131
2.5.1. الجملة التّحويلية	132
2. معايير تقسيمات الجملة العربية	133
المبحث الرّابع: مقولات بناء الجملة الوظيفية	
1. بنيات اشتقاق الجملة في النّحو الوظيفي	136
1.1. أنماط الجملة في النّحو الوظيفي	139
1.1.1. الجمل البسيطة	139
2.1.1. الجمل المركبة	140
2.1. تقسيم الجمل وفق مقولة المحمول التّركيبية	142

الفصل الثّالث مستويـــات الإسنـــاد التّداوليـــة	
المبحث الأوّل: الإسناد في اللّغة العربية	
1. الإسناد	151
1.1. لغة	151
2.1. اصطلاحا	152
2. وظيفية العلاقة الإسنادية في الجملة	156
المبحث الثّاني: مستويات الإسناد في الجملة النّحوية العربية	
1. مستويات العلاقة الإسنادية	160
2. حد الجملة عند النّحاة العرب القدماء	163
3. الإسناد ونظرية العامل في النّحو العربي	168
4. علاقة نظرية العامل بالمسنـــد والمسند إليه	170
المبحث الثّالث: تداولية المعاني الإسنادية	
1. المعاني الإسنادية عند اللّغويين الوظيفيين	174
1.1. البعد التّداولي للإسناد	177
1.1.1. ضروب الإسناد التّداولي	179
المبحث الرّابع: الوظائف التّداولية	
1. الوظائف التّداولية	188
1.1. الوظيفتان التّداوليتان الدّاخليتان	192
1.1.1. البؤرة Focus	192
2.1.1. المحور Topic	198
2.1. الوظائف التّداولية الخارجية	200
1.2.1. المبتدأ Theme	200
2.2.1. الذّيل Tail	201

3.2.1. المنادى Vocative	203
الفصل الرّابع السّياقات النّحوية الوظائفية للتّقديم والتّأخير	
المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير في اللّغة العربية	
1. التّقديم و التّأخير	218
1.1.الرّتب المحفوظة	218
2.1.الرّتب غير المحفوظة	218
2. التّقديم والتّأخير بين البلاغة و النّحو	221
1.2. تقـــديم على نيـــة التّأخير	223
2.2. تقـــديم لا على نيـــة التّأخير	223
المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير في ضوء مستويات الإسنـــاد	
1. أساس الجملـــة العربيـــة	228
1.1. إسناد اسمي	228
2.1. إسناد فعلي	228
2. سياقات التّقديم والتّأخير	230
1.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الاسمي	230
2.2. التّقديم والتّأخير في الإسناد الفعلي	238
3.2. التّقديم والتّأخير في سياق النّفي	247
4.2. التّقديم والتّأخير في السّياق الاستفهامي	248
المبحث الثّالث: التّقديم والتّأخير في إطار الوظائف التّداولية	
1. الوظائف التّداولية	256
1.1 مواقع المحور	257
2.1. الطّبقات المقامية للتّبئير	262
3.1. علاقة المحور بالبؤرة	266

4.1. النّقل الإنجازي و التّبئير	268
4.1.1. رتبة الرّأس والفضلات	269
المبحث الرّابع: سيّاقات أخرى للتّقديم و التّأخير	
1. البؤرة والبنية العاملية للاشتغال	272
2. تقديم الحال على الصّاحب و العامل	279
3. تقديم المتعلّقات (الجار و المجرور)	280
4. تقديم الظّرف	285
خاتمـــة	297
الفهارس الفنّيـــة العامّـــة	
فهـــرس الآيات القرآنيـــة	304
فهـــرس الأبيات الشّعريـــة	308
فهـــرس المصـــادر و المراجـــع	310
فهـــرس الموضوعـــات	334

ملخّص باللّغات الثّلاث

Summary:

This research Aims, to study the Arab grammar in heritage in order to discover some of pragmatics features and to understand some of its reasons starting from a specific model (submission and delay); because many ancient Arab grammarian mentioned in their researches what is called in pragmatics taking into consideration the speakers intent or his aim behind the speech or the receivers state.

Key words:

– Submission and Delay – Pragmatics – Intentionality – Speaker – Receiver – Discourse – Context – Functional Grammar – Pragmatic Functions.

Résumé:

Cette recherche vise à lire l'héritage de la grammaire arabe pour découvrir quelques caractéristiques de la dimension pragmatique et faire le point sur certaines justifications et ce ci a partir de l'exemple choisi (Soumission et délai) ; parce que beaucoup des anciens grammairiens arabes avaient montré dans l'étude de ce phénomène les différents points auxquels fait appel a la pragmatique: tenir compte de l'intention de l'émetteur, son but du dialogue ou prendre en considération l'état du récepteur.

Mots clés:

– Soumission et Délai – Pragmatique –Intentionnalité – Emetteur – Récepteur – Discours – Contexte – Grammaire Fonctionnelle – Fonctions Pragmatiques.

ملخص:

يسعى هذا البحث، إلى قراءة في التّراث النّحوي العربي قصد الكشف عن بعض ملامح الأبعاد التّداولية والوقوف عند بعض مبرّراتها انطلاقا من أنموذج مختار (التّقديم والتّأخير)؛ لأنّ الكثير من القدامى النّحويين العرب كانوا في دراساتهم لهذه الظّاهرة قد أشـــاروا إلى بعض ما تدعـــو إليه التّداوليـــة نحـــو: مراعاة قصدية المتكلّـــم، أو غرضه من الخطاب، أو مراعاة حال المتلقي.

الكلمات المفتاحية :

التّقديم والتّأخير، التّداولية، القصدية، المتكلّم، المخاطب، الخطاب، السّياق، النّحو الوظيفي، الوظائف التّداولية.

ملخّص الرّسالة

ملخص الرّسالة:

الحمـــد لله، والصّـــلاة والسّـــلام على رســـول الله الكريم، سبحانـــك اللّهم لا علم لنا إلاّ ما علمتنا إنّك أنت العليم الحكيم، وبعد:

عرف الدّرس النّحوي العربي الحديث الكثير من محاولات التّجديد السّاعية إلى النّظر في نظرياته المعرفية والمنهجية رغبة في تيسيره وتقريبه من النّاشئة والدّارسين معا، ولعلّ أهمّها وأجداها إلى الموقف العلمي الحصيف تلكم التّي شرعت فيها إرهاصات البحث اللّغوي العربي الحديث جرّاء الاتّصال بالمناهج التّي جاء بها اللّسانيون الغربيون في القرن العشرين، فانصاعـــت تلكم المحاولات بنية الاطّلاع عليهـــا واستثمارها في دراسة التّراث اللّغوي العربـــي، وفي مقدمتهـــا الاتّجاه الوظيفـــي الّذي يسعى إلى استثمار الوظيفة التّركيبية للّغة، ويمثّلـــه **أندري مارتيني**، ثم النّظرية السّياقية عند **فيرث** التّي يرى أصحابها بأنّ دراسة المعنى تتطلّب تحليلا للسّياقات اللّغوية، وغير اللّغوية التّي تحيط بالخطاب وتكشف معناه.

وأخيرا، النّظرية التّداولية التّي يتم فيها انفتاح اللّغة على ضوابط ترتبط بأغراض المتكلّمين ومقاصدهم تجلّت في أعمال: **أوستين**، و**سيرل**، و**فان دايك**... وغيرهم؛ حيث ارتبطت نظرتهم للّغة بالمقام، الّذي يولي أهمية بالغة للنّظام التّواصلي أين تستمد اللّغة وظيفيتهـــا من رصد العلاقات القائمة بينها وبين متداوليها انطلاقا من الظّروف المقامية المحيطة بإنتاج المعنى.

وبالنّظـــر في تراثنا اللّغوي لم تحظ دراسة المعنى بمثل ما حظيت به دراسة المبنـــى، الأمر الّذي جعل من نحاتنا ينزعون نحو الشّكلية

المعيارية التّي لا تخرج عن القاعدة من أجل القاعدة، ومع بداية العصر الحديث وظهور النّظريات اللّسانية الغربية شرعت بعض المحاولات الجريئة نحو الاهتمام بالمعنى تمثّلت في إسهامات **أحمد المتوكل** في النّحو الوظيفي ودراسة خصائص المكونات المسندة إلى الوظائف التّداولية: كالمبتدأ Theme، والذّيل Tail، و البؤرة Focus، و المحور Topic، والمنادى Vocative، والّذي يرى بأنّ الثّنائية المعروفة (قدرة /إنجاز) يجب إعادة تعريفها، فقدرة المتكلّم حسب منظور النّحو الوظيفي قدرة تواصلية بمعنى أنّها معرفة القواعد التّداولية إضافة إلى القواعد الدّلالية والصّوتية كوظيفة المنفّذ، ووظيفة المتقبّـل، ووظيفة المستفيد، ووظيفة المستقبل، والقواعد التّركيبية كوظيفتي الفاعل والمفعول.

استقـى هذه المحاولـة من آخر ما توصلت إليه البحوث اللّسانية الغربيـة فيما عرف بالتّداولية التّداوليـة La pragmatique علم لغـوي، يقوم على دراسة استعمال اللّغة في إطار العلاقة بين المتكلّم والمتلقي بكل ما يكتنفها من ملابسات ومقامات؛ حيث تدرس كل العلاقات بين اللّغة وعمليات التّواصل الإنسانـي المؤسّس على دراسة المقـام ضمن الشّروط المناسبة لأداء الخطاب، فهي تركز على دراسة الظّواهر اللّغوية وفق الحدث الكلامي أثناء العملية التّواصلية.

هذا الطّـرح الجريء الجديد المنطلق من آخر نظرية لسانية، أغرانا بتتبعه في تراثنا النّحوي، ولعلّ أهم اعتبار شجّعنا نحو ذلك جدّة حقل التّداوليـات التّي شغلـت اهتمـام الدّارسيـن بسبب حلّها للكثيـر من مشكلات اللّغة، ممّا دعانا إلى تطبيق مفاهيمها على اللّغة العربية انطلاقـا من أنموذج التّقديـم والتّأخيـر المرتبط بعلوم اللّغة رغبـة منّا

في استجلاء خصائصه التّواصلية التبليغية بدافع تعلمي نساير فيه الطّرائق المعاصرة في تحليل هذه الظاهرة النّحوية في تراثنا.

أمّا عن **الدّراسات السّابقة**، فلم نجدها متخصّصة استقلّت الموضوع- في حدود علمنا-؛ حيث كانت في غالبيتها تركز على الأحكام النّحوية المتحكمة في التّقديم والتّأخير بلغتي الوجوب والجواز إلاّ دراسات لـ "أحمد المتوكل" الّتي رسم فيها منهجية لإعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي القديم المبنية على أنّه كلٌ لا يتجزأ(النّحو والصّرف والبلاغة...)، نذكر منها:

- الوظائف التّداولية في اللّغة العربية الصّادرة سنة(1985).
- دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي الصّادرة سنة (1986).
- مسائل النحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، الصّادرة سنة (2009).
- الجملة المركّبة في اللّغة العربية الصّادرة سنة(1988).
- آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي الصّادرة سنة (1993).

وبحث لـ "مسعود صحراوي": بعنوان (التّداولية عند العلماء العرب)، وهو دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التّراث اللّساني العربي، الصّادر سنة(2005)، والّذي يقر فيه بأنّ التّداولية علم جديد للتّواصل الإنساني يدرس الظّواهر اللّغوية في مجال الاستعمال، ويتعرف إلى القدرات الإنسانية للتّواصل، ومن هنا تكون جديرة بأن تسمى: علم الاستعمال اللّغوي. أفدنا منه كثيرا من المسائل، فكان لنا عونا وسندا سواء على مستوى التّنظير أو الإجراء، فبات يرشدنا إذا ما تشعبت بنا السّبل، ويمنهجنا إذا ما ادّلهمت بنا الرّؤى.

أمّا دراستنا هذه، فنعتقد بأنّها متخصّصة سواء في مستواها النّظري أو التطبيقي، وقد وسمناها بـ: **(التّقديم و التّأخير في ضوء النّظرية التّداولية)**، فهي نحوية وظائفية؛ لأنّها مسّت الخلفية الفلسفية والمنهجية للدّرس النّحوي العربي في علاقته بالإطار الوظائفي التّداولي؛ مفهوما ومنهجا وموضوعا .

ومن ثمّ فإنّ التّوظيف الاستعمالي لتركيب لغوي دون غيره، لا يرد إلى تقعيدات نحوية، وإنّما إلى اعتبارات تدعو إليها التّداولية، كمراعاة القصدية المستهدفة من وراء الخطاب، والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ونوايا المتكلم، والفائدة من الكلام، والإفهام... وغيرها.

وإنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير تمثل نمطا تبليغيا مؤسّسا على أحوال البنية الإسنادية، والّتي تحيلنا إلى التّحكم في تأخير أو تقديم مكوّن من مكوّنات هذه البنية حسب ما تقتضيه الشّروط التّداولية كانسجام المقال (المقدّم أو المؤخر) مع المقام. والّتي توحي لنا بقدرة المتكلم على انتقاء مفرداته والتّصرف في موضعتها .

أمّا عن الإشكالية التّي نحاول تقصّيها في موضوع بحثنا، فتنطلق من قراءة للموروث النّحوي العربي قصد الكشف عن بعض ملامح الأبعاد التّداولية والوقوف عند بعض مبرّراتها انطلاقا من أنموذج مختار (التّقديم والتّأخير)، وهي إشكالية مركّبة ومعقّدة، تكاد تنفتح على مجموعة أسئلة نراها جوهرية، يمكن حصرها في الآتي:

1. ما هي الكيفية الّتي تناول بها النّحاة القدامى مبحث التّقديم والتّأخير؟

2. إلى أي مدى اعتنى النّحاة العرب بالسّياقات والمقامات والأحوال من تقديم عنصر ما هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الجملة؟

3. ما ملامح الطّرح التّداولي عند نحاة العربية في تخريجاتهم للتّقديم والتّأخير؟

4. ما دامت اللّغة تمثّل واقعا اجتماعيا. هل بإمكاننا دراسة التّراكيب اللّغوية بمعزل عن محيطها؟

وللإجابـــة عن هذه الإشكالات، نهجنا منهجا وصفيا تحليليا، يترع إلى التّاريخي الّذي استثمرناه في التّقصي والمتابعة للمفاهيم قصد التّعرف إلى جذورها، و يستعين بالمقاربة التّداولية، وذلك بعرض المسألة النّحوية عرضا موجزا يفي – في تقديرنا– بحاجات البحث، محلّلين الأقوال فيها، غير ناقدين لها.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

بيّنا في **مقدّمـــة** البحث أهمية هذا الموضـــوع، و كشفنا الاعتبـــارات التّي دفعتنا إلى اختياره، ثم عرضنا أجزاء البحث وخطته ومنهجه.

أمّا في **الفصل الأول** والمعنون بـــ :**(التّداوليّـــة: التّـــداخل والاتّســـاع التّنـــوع)**؛ فحاولنا فيه اقتفاء أهم الأسس والمفاهيم التّي يدور حولها البحث التّداولي، محاولين ضبط جهازها المفاهيمي مع التّعرض إلـــى محطاتهـــا المركزية الخمس المتمثلـــــة فـــي: الإشـــاريات، والافتـــراض السّـــابق، والاستلزام الحوار، و الحجاج، ثم نظرية الأفعال الكلامية، محاولين ربـــط التّداولية بحقول معرفية.

و جاء في أربعة مباحث رئيسة:

1. التّداولية: الأصول والمنطلقات.

2. فلسفة التّحليل واتّجاهاتها في تصنيف التّداولية.
3. آليات الدّرس التّداولي.
4. التّداولية والعلوم اللّغوية الأخرى.

وفي **الفصل الثّاني** والمعنون بـــ :**(الرّتبة والبنية الأساس للجملة)**، تناولنا فيه الرّتبة والتّي هي قرينة ينصاع إليها التّركيب، لأنّ قيمتها الوظيفية تحدد طبيعة الفعل الكلامـــي وقوته في إجـــراء تخاطبـــي يقع بين المتكلم والمتلقـــي، ثم انتقلنا إلى أحوال بنية الجملة النّحوية العربية لدى القدماء و المحدثين لنختمهـــا بمقاربة تداولية في النّحو الوظيفـــي لأحمد المتوكل، و التّي وجدناها منسجمة مع المقـــام الّذي يتطلب اهتماما بالحدث الكلامي حسب ما تفرضه طبيعة التّواصـــل والتّبليغ للوصـــول إلى قدرة تواصلية ناجحة يتحكم فيها المتكلّم والمتلقي من زاوية تحقيق الأغراض التّداولية.

و جاء في أربعة مباحث رئيسة:

1. الرّتبة في اللّغة العربية .
2. البنية الأساس للجملة في اللّغة العربية.
3. تصنيفات الجملة العربية.
4. مقولات بناء الجملة الوظيفية.

وفي **الفصل الثّالث** والمعنون بـــ :**(مستويات الإسناد التّداوليـــّة)**، تعرضنا فيه إلى مستويات الإسنـــاد في الجملة النحوية العربية منطلقيـــن من تداولية المعاني الإسنادية في اطار الوظائف التداولية نحو: (المبتدأ، والذّيل، والبؤرة، والمحور، والمنـــادى) بحكم ارتباط إسنادها بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب.

و جاء في أربعة مباحث رئيسة:

1. الإسناد في اللّغة العربية.
2. مستويات الإسناد في الجملة النّحوية العربية.
3. تداولية المعاني الإسنادية.
4. الوظائف التّداولية.

أمّا **الفصل الرّابع** والمعنون بـــ :**(السّياقات النّحوية الوظائفية للتّقديم والتّأخير)**، فاستهدف أنموذج التّقديم و التّأخير الّذي يعني مخالفة عناصر التّركيب ترتيبهـــا الأصلي في السّيـــاق، فيتقـــدم ما الأصـــل فيه أن يتأخّر ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدّم، وهو أنموذج مختار للتّطبيق دون الانتهاء من الإحاطة على صوّره وأغراضه السّياقية الوظائفية في لغة العرب.

خلصنـــا فيه إلى أنّ عملية التّواصـــل والتّبليغ وفق هذا الأنموذج لا تتحكم فيها القواعد النّحوية فقط، بل تتعداها إلى قواعد تداولية رابطة بين البنيات اللّغوية وبين الأغراض التّواصلية المسطرة من لدن المتكلم، جاعلة منه منتقيا نظاما نحويا من أنظمة كثيرة وفق ما تمليه الظّروف اللّغوية وغير اللّغوية التّي تخضع لظروف المقام بصورة عامة.

و جاء في أربعة مباحث رئيسة:

1. التّقديم والتّأخير في اللغة العربـــية.
2. التّقديم والتّأخير في ضوء مستويات الإسناد.
3. التّقديم والتّأخير في إطار الوظائف التّداولية.
4. سيّاقات أخرى للتّقديم والتّأخير.

اقتضـــت طبيعة البحث مـــادة تعهدت مزاوجـــة بين التّراث والحداثة، ألزمتنا من تقصّيها في كلّ ما تقع عليه يدنا من مصادر تراثية، وأن نتابعها في كلّ ما تيسّر لنا من دراسات حداثية .

فبخصوص التّراث، عدنا إلى أمّات الكتب منها:

1. الكتاب لسيبويه.
2. دلائل الإعجاز للجرجاني.
3. معاني القرآن للفرّاء.
4. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.
5. مفتاح العلوم للسّكاكي.
6. الكشّاف للزّمخشري.
7. الخصائص لابن جني.

و أمّا المراجع الحديثة التّي تناولت الموضوع بصورة مباشرة، نـــذكر منها:

1. التّداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي.
2. أصول تحليـــل الخطاب لمحمد الشّاوش.
3. آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر لمحمود أحمد نحلة.
4. استراتيجيات الخطاب لعبد الهادي الشّهري.
5. اللّغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.
6. أعمال أحمد المتوكل.
7. تحليل الخطاب لبروان ويول.
8. النّحو العربي لأندريه رومان.
9. التّداولية اليوم لآن روبول و جاك موشلار.
10. **Austin**, Quand dire c'est faire.
11. **Searle**, sens et expression.

وكما هو معلـــوم في كلّ بحث، أن ينطوي على الكثير من المشكـــلات و الصّعوبات التّي ليس منها بـــد، هو طبيعة الموضوع ذاته، التّي تحتـــاج إلى التّحليل العميق، خاصة بعد الدّراسة اكتشفنا جوانب مســـتغلقة تعلّقـــت

بمصطلحات المتوكل في النّحو الوظيفي، وكما لا يخفى أنّ الحقل بكر كنـــاّ فيه أحيانا ننحت من صخر، وزيادة إلى ذلك ما أضافته الدّراسات اللّغويـــة الحديثـــة من تعدّد في المناهج والرّؤى الضّبابيـــة جعلتنـــا نهرع لمتابعـــة ما يدبّجه اللّسانيون.

و إن كان أكثره بغير لغة العرب، والمتمظهر في مجالات غير لغوية كحال التّداوليات التّي تشابكت فيها المصطلحات وتداخلت فيهـــا المفـــاهيم وتعالتّ من ورائها صيحات التّأصيل، إن اســـتعراض منشـــأ اللّســـانيات التّداولية ليس بالأمر الهين، لا سيما وأنها مدينة لعدد من التّيارات الفلسفية.

و جعلنا للبحث خاتمة موجزة، و ذيّلناه بفهارس فنية اشتملت على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، ومصادر البحث ومراجعه، ومحتوياته وفق كلّ فصل .

و تضمنت الخاتمة أهمّ النّتائج المتّوصـــل إليها من خلال هذه الدّراســـة، نذكر منها الآتي:

- الدّرس التّداولي متداخل الطّروحات ومعقّد المفـــاهيم والمبـــادئ والإجراءات والتّصورات.
- تمصّلت التّداولية بكثير من العلوم، لتغذّي بدورها علوما أخـــرى الّتي لها علاقة باللّغة، وهذا الامتزاج صفة ايجابيـــة، لأنّ المعـــارف عندما تتقاطع تتخصّب وتغنى، فيحصل التّعاون و التّكامل بينهما.
- تهتم التّداولية بدراسة المعاني الّتي تتحدد في مواقف ومقامـــات معينة، وهي بذلك تدرس اللّغة في الاستعمال أو في التّواصل.
- المعاني ليست أمرا متّصلا لا بالألفاظ، ولا بالمتّكلّم، ولا بالمتلقي وإنّما تتّحد في تداول اللّغة بين المتكلّم والمتلقي و السّياق معا وصولا إلى المعنى الحاصل.

– جاءت التّداوليـــة بدعوتها المنصبّة على دراسة اللّغة، لا لـــذاتها كما فعلت المدارس اللّسانية السّـــابقة، وإنّمـــا فـــي إطـــار الجانـــب الاستعمالي لها؛ ممّا جعلها تستحضر جوانب أخرى جديـــدة مرتبطـــة بهذا الاستعمال نحو: المتكلم، والمتلقي، واللّفظ، والمقام، والتّواصـــل، والغرض ... .

– التّرتيب داخل التّركيب الجملي يعدّ مبحثا من مباحـــث الـــدّرس التّداولي، لأنّ هذا التّغيير يقصده المتكلّم (تقديم مـــا حقّـــه التّـــأخير، أوتأخير ما حقّه التّقديم).

– الضّابط الّذي يتحكّم في التّقديم والتّأخير في النّظام اللّغوي العربي هو الغرض أو المعنى المتعمّدين بالذّكر وليس بغرض يتعلّق بالبنيـــة الشّكلية للكلام.

– إنّ النّحاة العرب في مسائل الجملة أو الكلام ركّزوا على الإفادة التّامـــة الّتي يحسن السّكوت عليها من قبل المتكلّم أو المتلقـــي الّـــذي نربطه بالقصد.

– تبنى الجملة في النّحو الوظيفـــي على اعتبارات تزامنية لمشروع انتقالي من نحو الجملة إلى نحو النّص.

– إنّ دلالة الإسناد لا تكمن فقط في العلاقة النّحويّة بين الطّـــرفين فقط، وإّنما قد يكون الفرق في نوع اللّفظ القائم بوظيفة المسند إذا كـــان فعلا أو غير فعل.

– إنّ تحليل القدماء العرب للجملة وسم بالأفقية على اعتبار أنّه كان قائما على علاقة ترتيب الألفاظ فقط.

– إنّ لكلّ موقف كلامي سياق تركيبي ينسجم معه، وهذا التّناسب يجعل من المعاني الّتي تحملها هذه التّراكيب معبرة عن مقتضى الحال.

– الإسناد أحد أسس العملية التّواصلية في بعدها التّداولي حتّى تكتمل الفائدة من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، لحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري لإعلامه بما تتوقف عليه هذه الفائدة.

– إنّنا ننتج جملا وخطابات بقصدية تداولية دعائمها معان إسنادية متحكّمة فيها القوة الإنجازية ذات الملفوظات المتضمنة في القول قصد بناء عملية التّواصل المنطلقة من وظيفية الكلام غير المنعزل عن ظروف إنتاجه.

– تمثّل الوظائف التّداولية فكرة جوهرية ينماز بها الدّرس التّداولي المعاصر، وبوساطتها ننقل اللّغة من أحادية الضّيق (التّواصل) إلى تعددّية التّوسع (السّياقات الوظائفية).

– هذه الوظائف التّداولية Les Fonctions pragmatiques تنماز بكون إسنادها مرتبط بالموقف التّواصلي وبالتّحديد بعلاقة التّخابر بين المتكلّم والمخاطب، وهي تقسّم وفق انتمائها للحمل إلى قسمين:

1. وظائف تداولية داخلية (البؤرة، و المحور).
2. وظائف تداولية خارجية (المبتدأ، و الذّيل، و المنادى).

– الجرجاني فسّر ظاهرة التّقديم والتّأخير بإجراء تجاوز زمانه، تمثّل في ربطه بالسّياقات الكلامية وبأحوال المتلقي و بالأغراض المستهدفة من وراء هذا التّرتيب.

– ظاهرة التّقديم والتّأخير تقع في اللّغة العربيـــة بـــدوافع ســـيّاقية وظائفية، تجبرنا على تقديم كلمة في موضع ثم تأخيرها في موضـــع آخر.

– إنّ تقديم بعض المكونات على بعض فـــي التّراكيـــب اللّغويـــة، ومراعاة ما ينبغي أن يكون من البنيات إنّما يكون لأغراض تواصلية وحاجات يستهدفها المتكلّم، وليس بضرب من العشوائية و العبثية.

– وإنّ وقع تقديم وتأخيـــر لهذه المكوّنات لا تكون لعلّـــة نحويـــة فحسب، بل لمتطلّبات سيّاقية أملتها ظروف استعمال اللّغة، لأنّ لكـــلّ تركيب لغوي مقام تخاطبه الخاص به.

– القدامى كانوا في دراساتهم وتقعيداتهم لم يهملوا هذه القضايا الّتي تشكل عصب الدّرس التّداولي المعاصر؛ حيث تعرّفـــوا إلـــى ســـيّاق الموقف الكلامي المعبّر عنه عنـــدهم بـــ(الحـــال).

هذه بعض النّتائج الّتي تم تسجيلها وهي ليست بشاملة لكلّ مـــا ســـبق ، ولكنّني أردت الاختصار بقدر الإمكان ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

هذا ما قدرت أن أصل إليه، ولا أزعم أنّني أحطت إحاطة على دقائق المسائل المتعلّقة بالموضوع، ولكن حسبي أنّني قدّمت ما يسّره لي اجتهادي القاصر.

و بجهد المقل، وخبرة المبتـــدئ حاولنـــا قـــدر المســـتطاع تحـــرّي الموضوعية، مع ملاحظة أنّه ليس من السّهل على باحث لم يـــدرك بعـــد مخاطر مغامـــرة البحث؛ أنْ يحكم على مشروع لساني حداثي ضخم أسّس له كبار العلماء، وأملنا أن يكـــون هذا البحث بدايات طرح لقضـــية تمـــس التّراث اللّغـــوي العربي في حقله النّحوي يمهد لدراسات أخرى، و حســـبه أن يثير في بطون سطوره مسائل تتعلّق بالرّؤية و المنهج.

و في الختام، أتوجه بأصدق آيات الشّكر والتّقدير إلى أستاذي الوقور المشرف الأستاذ الدّكتور: عبد الجليل مرتاض الّذي أشرف على هذا البحث، إذ حظيت منه بالقراءة العلمية الحصيفة الرّصينة؛ فقد كان مشرفا وقرا نصوحا قدوة عالما جليلا، حيث منحني الكثير من وقته وجهده – رغم كثرة ارتباطاته العلمية– وكان لتوجيهاته و تصويباته وملاحظاته الغنيّة الأثر الواضح في إنجاز هذا البحث، فأسال الله أن يبارك له في عمره ويمنحه الصّحة والعافية لخدمة اللّغة العربية، كما أسأله أن يجازيه كريم الجزاء على ما بذل خيرًا في الدنيا والآخرة.

ولتكتمل حلقة البحث نسأل الله التّوفيق فيما حاولنا رصده والوقوف عليه من المادة العلمية الّتي يتطلبها البحث، وقبل أن نختم نتقدم بالشّكر الجزيل لأساتذتنا الكرام لتفضّلهم عليّ بقبول مناقشة هذا البحث فهم أهلٌ لسدِّ ما تخلّله من ثغرات، وإصلاح ما اعوج فيه من آراء، وإبانة ما ظهر من قصور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و صلّى الله تعالى على سيّدنا محمد الرّسول الأمين وعلى آله و صحبه و من دعا بدعوته و تمسك بسنته...آمين.

والله من وراء القصد وهو يهدي السّبيل.

Abstract

In the name of Allah the gracious the merciful , I rely on him and my confidence is in him, praise be to Allah for his grace and thanks to him for his galore grace , peace and blessings be upon the messenger of Allah , his family and the rest of his companions. Glory be to you we have no knowledge except what you have taught us it is you the all knower the all wise.

And after:

The Arab Grammar Lesson has known a lot of attempts of modernization which seeks to look at its theories of knowledge and methodology in order to facilitate it for both students and new comers to the field, and perhaps the most important efficient to prudent scientific attitude is that where the harbingers of modern Arab linguistic research proceeded due to connection with the approaches that were brought by Western linguists in the twentieth century, those attempts complied for the purpose of seeing and investing it in the study of the Arab linguistic heritage structure, particularly the functional direction that seeks to invest synthetic function of language, and is represented by Andry Martini, then Firth's contextual theory which sees that the study of meaning requires an analysis of the linguistic and non linguistic contexts that surround discourse and reveal its meaning.

Finally, Pragmatics theory in which language is opened at the controls related to the purposes of the speakers and their intentions manifested in the works of Austin, Searle, and Van Dijk ... and others; Where their perception of the language were associated with context , which gave great importance to the communicative system Where the function of language is derived from monitoring the existing relations between language and its users proceeding from the contextual circumstances surrounding the production of meaning.

In view of our linguistic heritage, the study of meaning has not received as much as they enjoyed the study of saying, which made our grammarians tend toward the standard formalism that does not depart from the rule for the rule.

by the beginning of the modern era and the appearance of Western linguistic theories, some bold attempts proceeded towards interest in meaning were the contributions of Ahmed al-Mutawakkil in functional grammar that targeted the study of the properties of the components assigned pragmatics such as :

Theme, Tail, Focus, Topic, and Vocative; where he sees that the bilateral known as (ability / achievement) must be re-defined, because the ability of the speaker according to perspective of functional grammar is a communicative ability in the sense that is the pragmatic rules and also the semantic and phonetic rules such as the performed action , the function of the beneficiary, and function of the recipient, and the synthetic rules the function of the actor and effect....

Gleaned this attempt from the latest research in western linguistics which is known as Pragmatics, la pragmatique, based on the study of the use of language within the framework of the relationship between the speaker and the receiver under all circumstances and contexts; it studies all relationships between language and processes of human communication founded on the study of context within the appropriate conditions to perform speech, it focuses on the study of linguistic phenomena according to the verbal event during the communicative process.

This new perspective which starts from the last linguistic theory, prompted us to follow it in our heritage grammar, and perhaps the most important consideration encouraged us is the efficiency of pragmatics field that had occupied the attention of scholars because it solved a lot of language problems, which invited us to apply its concepts to the Arabic language Proceeding from the model of presentation and delays

associated with the science of language a desire from us to elucidate its rhetorical communicative characteristics in order to follow the contemporary methods in the analysis of this phenomenon in our grammatical heritage.

As for the previous studies, we didn't find it a specialized independent subject-Within the limits of our knowledge-; which they mostly focused on grammatical sentences control over the presentation and the delay in the language of obligation and the permission, but studies of "Ahmed al-Mutawakkil," in which the methodology to re-read the old Arab linguistic heritage based on drawing that it's a whole that won't be divided (grammar, rhetoric ...), including:

* Pragmatic functions in the Arabic language published in (1985).
* Studies in the grammar of the Arabic language published in (1986).
* Arabic grammar issues in the functional speech issues, issued in (2009).
* The compound sentence in the Arabic language issued in (1988).
* New horizons in functional grammar theory (1993).

And a research of "Sahraoui Messaoud": entitled (Pragmatics among Arab scholars), a pragmatic study of the phenomenon of speech acts in the Arab linguistic heritage published in (2005), which recognizes that Pragmatics is a new science for human communication, it studies linguistic phenomena in the field of use, and recognizes the human capacity to communicate, hence, it deserves to be called: The Science of language use.

We benefited many issues from it, it was supportive and it helped us both at the level of theory or procedure; it guided us when our ways branched out, and it sometimes became our method when we lost vision.

Our study, is specialized in both the theoretical or practical level, entitled: (Presentation and the Delay in the light of Pragmatics Theory)

It is a grammatical and functional study; because it touched the philosophical and methodological background of the Arab studied grammar in relation to pragmatic Occupational framework; Concept , approach and subject, it aims at executing a pragmatic approach on the Arab field, on the grounds that many of the Arab grammarians such as: Sibawayh, and Jarjaani, and Ibn Jeni..., pointed out in their applications on the grammatical concepts to some features of Pragmatics, such as speaker's intention, or the purpose of the speech, and taking into account the case of the receiver in place of what they called the term benefit and interest that the interlocutor get from the impact of the speech.

As for the problematic that we are trying to explore in our research, it starts from a reading of the Arab inherited grammar to shed light on some of the dimensional features of Pragmatics and stands at some justification based on the model selected (presentation and delay), a vehicle and complex problematic, almost opened up to a set of questions that we see substantial, they can be identified as follows:

1. How do the old grammarians Study presentation and the delay?
2. To what extent did the Arab grammarians take care of contexts, and conditions of submission of an item which is important to mention than the other parts of the sentence?
3. What features of pragmatic approach among the grammarians of Arabic to provide a presentation or delay?
4. As long as the language is a social reality. Can we study the linguistic structures in isolation from their surroundings?

To answer these questions, we followed a descriptive analytical approach, which we invested in the investigation and follow-up of the concepts in order to know their roots, and uses pragmatic approach, for the purpose of presenting grammatical issue in

a brief way, which, - in our appreciation- has a relationship with the needs of research, analyzing opinions not but criticizing them.

Therefore, our perception of the subject had an impact in shaping its methodology; as its nature required to be in an introduction and four chapters and a conclusion, and ended with art indexes included Quranic verses and Hadith, poems, research sources and references, and its contents according to each chapter.

We presented in the introduction of research the importance of this subject, and we revealed the considerations that led us to choose, then offered parts research and plan and approach.

In the first chapter, entitled: (Pragmatics: overlap and widening diversity); We tried to trace the most important principles and concepts of Pragmatics, trying to adjust the conceptual apparatus with exposure to the five central stations of: Deixis, Presupposition, Conversational implicature, argumentation, then speech act theory, trying to link Pragmatics with fields of knowledge.

Mentioned in four topics:

1. Pragmatics: assets and premises.
2. Analysis philosophy and trends in the classification of Pragmatics.
3. Mechanisms of Lesson Pragmatics.
4. Pragmatics relationship with linguistic sciences.

In the second chapter, entitled: (status and the basic structure of the sentence), we dealt with the status and which is the presumption for structure, because its functional value determines the nature of the speech act and its strength in communication between the speaker and the receiver, and then we moved to the conditions of the structure of Arabic grammatical sentence among the ancient and modernists, then we concluded with a pragmatic approach in functional grammar of Ahmed al-Mutawakkil, which we found it consistent with the situation that requires attention to the speech event as dictated by the nature of the communication and reporting to achieve successful communicative ability controlled by both the speaker and the recipient to realize the pragmatic purposes.

Mentioned in four topics:

1. Status in the Arabic language.
2. The basic structure of the sentence in Arabic
3. Classification Arabic sentence.
4. Citations building functional sentence.

In the third chapter, entitled: (Pragmatic reference levels), we dealt with the reference levels in the Arabic grammatical sentence departing from pragmatic meanings predicate as part of a pragmatic functions such as : (Theme, Tail, Focus, Topic ,Vocative) by virtue of its communicative assigned position and specifically relationship between the speaker and the listener.

Mentioned in four topics:

1. Predication in the Arabic language.
2. Reference levels in the Arabic grammatical sentence.
3. The pragmatic meanings of predication.
4. Pragmatic functions.

The fourth chapter, entitled: (contexts of grammatical functions for presentation and delay), the model presentation and delays which means violation of elements of structure of their original order in context, it advanced what originally to be delayed and

delayed what originally to be advanced, it is model chosen for the application without finishing from having a look on its purposes and contextual functions in the language of the Arabs.

We concluded it that the process of communication and reporting in accordance with this model grammatical rules do not control only, but extend to pragmatic rules linked between linguistic structures and communicative purposes of the speaker, making him following a grammatical system of many systems as dictated by the linguistic and non-linguistic conditions which are subjected to situational conditions in general.

Mentioned in four topics:

1. The presentation and delay in Arabic.
2. The presentation and delay in levels predication.
3. The presentation and delay in pragmatic functions.
4. Other contexts for presentation and delay.

The harvest of this research was a conclusion collected the most important themes, ideas and results that touched research, resolve and dismantle the problematic.
The nature of the research required a material pledged pairing between tradition and modernity, which obliged us to inquire every fall upon our hand from traditional sources, and to pursue them in all that facilitates us of modernist studies.

Concerning heritage, we went back to deaden books including:

1. The book for Sibawayh.
2. Signs of the miracle of Gerjani.
3. The meanings of the Qur'an for fura.
4. Moghani Allbeb from books Aloarab of Ibn Hisham.
5. Al kachaf of Zamkhchari.
6. elkhasais of ibn djeni.

And the modern references that addressed the issue directly, including:

1. Pragmatics at Arab scientists to Massoud Sahraoui.
2. The origins of discourse analysis of Mohammed Chaouch.
3. New horizons in contemporary linguistic research to Mahmoud Ahmed nehla.
4. Discourse strategies for Abdul Hadi chahri.
5. The Arabic language meaning and its building for Tamam Hassan.
6. The work of Ahmed al-Mutawakkil.
7. Discourse analysis to Brown, Jule.
8. Arabic grammar Andre Roman.
9. Pragmatics today for Allen Ropoul and Jack Mochlare.
10. Searle, meaning and expression.
11. Austin, when say is do.

And the most important difficulties that we have faced, is the nature of the subject itself, which needs a deep analysis, especially after the study , we discovered closed aspects related to Mutawakkil terms in functional grammar, and also with no secret , we all know that it is a new field where we were sometimes carving the rock, in addition to, what was added by modern linguistic studies of multiplicity in the curriculum and visions made us rush to follow what linguists; and if most of it was not written in the language of the Arabs, and which appeared in the non-linguistic areas Like Pragmatics in which terms are over locked and the concepts overlapped and the cries of rooting loud behind, though a review of the origins of Pragmatics is, not an easy task, especially as it is a city for a number of philosophical currents.

Pragmatics is a new linguistic theory that deals with the study of language .Being originated in the traditions of analytic philosophy, fed by tributaries of knowledge such as philosophy, logic, arithmetic, law, sociology, communication ... and everything that has to do with the meaning, the theme of the language, its scope of use or the purpose behind speaking it. It studies modes and situations that the speaker uses when talking.
The main results obtained in this research work are the following:

- Pragmatic lesson is multi-dimensional consisting of complex concepts, principles, procedures and perceptions.
- Pragmatics draws from different sciences to enrich others related to language. This process is positive because the interaction can create a kind of cooperation and homogeneity between the different subjects.
- Pragmatics studies the meanings that are determined in certain situations and contexts .Thus; It concerns both language usage and communicative purposes.
- Meanings are not associated with words, the speaker or receiver .They require both participants and context to achieve the intended message.
- Pragmatics does not study the nature of language. It focuses on language in use dealing with new aspects such as: the speaker, the hearer, the speech act, the context and the communicative purpose.
- Word order plays a major role in pragmatics in the sense that it is purposeful and important in negotiating meaning.
- It is the intended communicative purpose that determines the word order in the linguistic system of Arabic language and not the formal structures.
- The Arab grammarians who emphasize on syntax focus on the full benefit that is intended by the speaker and the hearer.
- In functional grammar, the sentence is structured according to certain synchronous transitional considerations that shift from sentence level to text level.
- The significance of reference doesn't lie in the pragmatic relation between the two parties, but it may be the difference in the function and the type of word used.
- The ancient Arabs analysis of the sentence was linear .It was concerned with the structure and the ordering of words.
- Each speech act has its own situational context that determines the meanings carried by the formal structures.
- Reference is one of the basic elements of the communicative activity in its pragmatic perspective. It serves in reaching communicative ends and informing the hearer about his role in that process.
- We produce a set of utterances and discourses full of pragmatic intentions t are meanings that are in saying for the purpose of building a communicative operation that starts from the function of speech which is not isolated from the production of speech.
- Pragmatic functions represent fundamental idea that characterized the pragmatic contemporary lesson, and convey the language from its single narrow (communication) to the plurality of expansion (functional contexts).
- Pragmatic functions are characterized by being linked to the assigned communicative position and specifically the relationship between the speaker

and addressee, which are divided according to the affiliation of pregnancy into two sections:

1. Internal pragmatic functions (focus, and axis).
2. External pragmatic functions (theme, and tail, and vocative).

- Jarjaani interpreted the phenomenon of presentation and delay delays by conducting an out of date proceeding, which linked the contexts of words and the conditions of the recipient and the the purposes behind this arrangement.
- Presentation and delay is the violation of the structure elements of the original order in context; so it advanced what it originally to be delayed and delayed what it originally to be advanced, is related to the study of structures in terms of the order of elements in a particular system, like other phenomena contextual such deletion and addition ...
- The phenomenon of presentation and delay in the Arabic language is motivated by contextual functions, forcing us to make a speech in a position then delayed elsewhere.
- The presentation of some of the components rather than some linguistic structures, and taking into account which structures should be for the purposes of communication and the needs of the target speaker, not a kind of random and absurd.
- If a delay or a presentation of these components occurs ; it is not only for grammatical bug, but also for the requirements of the contextual circumstances dictated by the use of language, because each linguistic structure has its own setting.
- Arabic structures are flexible; they make the speaker choosing the most appropriate arrangement and harmonious elements with setting.
- The speaker of the language of the Arabs has to give importance to intention in speaking mind as a result of this presentation and delay, because any move of sentence components is not random, but done in accordance with the requirements of setting.
- The ancient did not ignore these issues in their studies, which form the backbone of contemporary pragmatic lesson; where they were introduced to the context of verbal attitude expressed by them (the case).
- if it is possible to teach Arabic grammar with a pragmatic perspective, we have been able to exploit these opportunities with pragmatic arguments in the interpretation of a lot of circumstances in our direction; where to make the reader overlooking the grammatical rule alone.

These are some of the results that have been recorded but they are not global and it is not all that already, but our intention to shortcut as far as it facilitates us.

And by the effort and the experience of the beginner and the wisdom of my virtuous supervisor, we tried as much as possible to investigate the objectivity, with a note that it is not easy for a researcher who has not yet risk the adventure of scientific research; to be judged on a huge linguistic project founded by great scientists, and we hope that this will be beginnings to put the issue affecting the Arab linguistic heritage in its grammar field paves the way for other studies, and raises inside its lines issues related to vision and approach.

In conclusion, I would like sincere my deepest thanks and appreciation to my teacher Professor: **Abdul Jalil Mortad** Which continued this search from beginning to end, In spite of the large number of scientific preoccupations, Was a professor mentor due to his long experience in scientific research, He may appreciate and respect, ask

God to bless him in the old and give him health and wellness to serve the Arabic language.

Many thanks to our teachers who have accepted to discuss research and sacrificed their time and their movement for discussion

we ask God to make our work purely for His sake, we praise and thank the Almighty for His help, and Praise be to Allah, and Allah bless our Prophet Muhammad Prophet Secretary and his family and his family and to call by calling and stuck his sunna ... Amen.

Introduction

Introduction

In the name of Allah the gracious the merciful , I rely on him and my confidence is in him, praise be to Allah for his grace and thanks to him for his galore grace , peace and blessings be upon the messenger of Allah , his family and the rest of his companions. Glory be to you we have no knowledge except what you have taught us it is you the all knower the all wise.

And after:

The Arab Grammar Lesson has known a lot of attempts of modernization which seeks to look at its theories of knowledge and methodology in order to facilitate it for both students and new comers to the field, and perhaps the most important efficient to prudent scientific attitude is that where the harbingers of modern Arab linguistic research proceeded due to connection with the approaches that were brought by Western linguists in the twentieth century, those attempts complied for the purpose of seeing and investing it in the study of the Arab linguistic heritage structure, particularly the functional direction that seeks to invest synthetic function of language, and is represented by Andry Martini, then Firth's contextual theory which sees that the study of meaning requires an analysis of the linguistic and non linguistic contexts that surround discourse and reveal its meaning.

Finally, Pragmatics theory in which language is opened at the controls related to the purposes of the speakers and their intentions manifested in the works of Austin, Searle, and Van Dijk ... and others; Where their perception of the language were associated with context , which gave great importance to the communicative system Where the function of language is derived from monitoring the existing relations between language and its users proceeding from the contextual circumstances surrounding the production of meaning.

In view of our linguistic heritage, the study of meaning has not received as much as they enjoyed the study of saying, which made our grammarians tend toward the standard formalism that does not depart from the rule for the rule.

by the beginning of the modern era and the appearance of Western linguistic theories, some bold attempts proceeded towards interest in meaning were the contributions of Ahmed al-Mutawakkil in functional grammar that targeted the study of the properties of the components assigned pragmatics such as : Theme, Tail, Focus, Topic, and Vocative; where he sees that the bilateral known as (ability / achievement) must be re-defined, because the ability of the speaker according to perspective of functional grammar is a communicative ability in the sense that is the pragmatic rules and also the semantic and phonetic rules such as the performed action , the function of the beneficiary, and function of the recipient, and the synthetic rules the function of the actor and effect....

Gleaned this attempt from the latest research in western linguistics which is known as Pragmatics, la pragmatique, based on the study of the use of language within the framework of the relationship between the speaker and the receiver under all circumstances and contexts; it studies all relationships between language and processes of human communication founded on the study of context within the appropriate conditions to perform speech, it focuses on the study of linguistic phenomena according to the verbal event during the communicative process.

This new perspective which starts from the last linguistic theory , prompted us to follow it in our heritage grammar, and perhaps the most important consideration encouraged us is the efficiency of pragmatics field that had occupied the attention of scholars because it solved a lot of language problems, which invited us to apply its concepts to the Arabic language Proceeding from the model of presentation and delays

associated with the science of language a desire from us to elucidate its rhetorical communicative characteristics in order to follow the contemporary methods in the analysis of this phenomenon in our grammatical heritage.

As for the previous studies, we didn't find it a specialized independent subject-Within the limits of our knowledge-; which they mostly focused on grammatical sentences control over the presentation and the delay in the language of obligation and the permission, but studies of "Ahmed al-Mutawakkil," in which the methodology to re-read the old Arab linguistic heritage based on drawing that it's a whole that won't be divided (grammar, rhetoric ...), including:

* Pragmatic functions in the Arabic language published in (1985).
* Studies in the grammar of the Arabic language published in (1986).
* Arabic grammar issues in the functional speech issues, issued in (2009).
* The compound sentence in the Arabic language issued in (1988).
* New horizons in functional grammar theory (1993).

And a research of "Sahraoui Messaoud": entitled (Pragmatics among Arab scholars), a pragmatic study of the phenomenon of speech acts in the Arab linguistic heritage published in (2005), which recognizes that Pragmatics is a new science for human communication, it studies linguistic phenomena in the field of use, and recognizes the human capacity to communicate, hence , it deserves to be called: The Science of language use. We benefited many issues from it, it was supportive and it helped us both at the level of theory or procedure; it guided us when our ways branched out, and it sometimes became our method when we lost vision.

Our study, is specialized in both the theoretical or practical level, entitled: (Presentation and the Delay in the light of Pragmatics Theory)

It is a grammatical and functional study; because it touched the philosophical and methodological background of the Arab studied grammar in relation to pragmatic Occupational framework; Concept , approach and subject, it aims at executing a pragmatic approach on the Arab field, on the grounds that many of the Arab grammarians such as: Sibawayh, and Jarjaani, and Ibn Jeni..., pointed out in their applications on the grammatical concepts to some features of Pragmatics, such as speaker's intention, or the purpose of the speech, and taking into account the case of the receiver in place of what they called the term benefit and interest that the interlocutor get from the impact of the speech.

As for the problematic that we are trying to explore in our research, it starts from a reading of the Arab inherited grammar to shed light on some of the dimensional features of Pragmatics and stands at some justification based on the model selected (presentation and delay), a vehicle and complex problematic, almost opened up to a set of questions that we see substantial, they can be identified as follows:

1. How do the old grammarians Study presentation and the delay?
2. To what extent did the Arab grammarians take care of contexts, and conditions of submission of an item which is important to mention than the other parts of the sentence?
3. What features of pragmatic approach among the grammarians of Arabic to provide a presentation or delay?
4. As long as the language is a social reality. Can we study the linguistic structures in isolation from their surroundings?

To answer these questions, we followed a descriptive analytical approach, which we invested in the investigation and follow-up of the concepts in order to know their roots, and uses pragmatic approach, for the purpose of presenting grammatical issue in a

brief way, which, - in our appreciation- has a relationship with the needs of research, analyzing opinions not but criticizing them.

Therefore, our perception of the subject had an impact in shaping its methodology; As its nature required to be in an introduction and four chapters and a conclusion, and ended with art indexes included Quranic verses and Hadith, poems, research sources and references, and its contents according to each chapter.

We presented in the introduction of research the importance of this subject, and we revealed the considerations that led us to choose, then offered parts research and plan and approach.

In the first chapter, entitled: (Pragmatics: overlap and widening diversity); We tried to trace the most important principles and concepts of Pragmatics, trying to adjust the conceptual apparatus with exposure to the five central stations of: Deixis, Presupposition, Conversational implicature, argumentation, then speech act theory, trying to link Pragmatics with fields of knowledge.

In the second chapter, entitled: (status and the basic structure of the sentence), we dealt with the status and which is the presumption for structure, because its functional value determines the nature of the speech act and its strength in communication between the speaker and the receiver, and then we moved to the conditions of the structure of Arabic grammatical sentence among the ancient and modernists, then we concluded with a pragmatic approach approach in functional grammar of Ahmed al-Mutawakkil, which we found it consistent with the situation that requires attention to the speech event as dictated by the nature of the communication and reporting to achieve successful communicative ability controlled by both the speaker and the recipient to realize the pragmatic purposes.

In the third chapter, entitled: (Pragmatic reference levels), we dealt with the reference levels in the Arabic grammatical sentence departing from pragmatic meanings predicate as part of a pragmatic functions such as : (Theme, Tail, Focus, Topic ,Vocative) by virtue of its communicative assigned position and specifically relationship between the speaker and the listener.

The fourth chapter, entitled: (contexts of grammatical functions for presentation and delay), the model presentation and delays which means violation of elements of structure of their original order in context, it advanced what originally to be delayed and delayed what originally to be advanced, it is model chosen for the application without finishing from having a look on its purposes and contextual functions in the language of the Arabs.

We concluded it that the process of communication and reporting in accordance with this model grammatical rules do not control only, but extend to pragmatic rules linked between linguistic structures and communicative purposes of the speaker, making him following a grammatical system of many systems as dictated by the linguistic and non-linguistic conditions which are subjected to situational conditions in general.

The harvest of this research, was a conclusion collected the most important themes, ideas and results that touched research, resolve and dismantle the problematic.
The nature of the research required a material pledged pairing between tradition and modernity, which obliged us to inquire every fall upon our hand from traditional sources, and to pursue them in all that facilitates us of modernist studies.

Concerning heritage, we went back to deaden books including: The book for Sibawayh, and signs of the miracle of Gerjani, and the meanings of the Qur'an for furs, and Moghani Allbeb from books Aloarab of Ibn Hisham, and key science stratosphere, and Al kachaf of Zmkhchari, and elkhasais of ibn djeni.

And the modern references that addressed the issue directly, including: Pragmatics at Arab scientists to Massoud Sahraoui, and the origins of discourse analysis of Mohammed Chaouch, and new horizons in contemporary linguistic research to Mahmoud Ahmed nehla, and discourse strategies for Abdul Hadi chahri, and the Arabic language meaning and its building for Tamam Hassan, and the work of Ahmed al-Mutawakkil, and discourse analysis to Brown, Jule, and Arabic grammar Andre Roman, and Pragmatics today for Allen Ropoul and Jack Mochlare, and Searle, meaning and expression Austin, when say is do.

And the most important difficulties that we have faced, is the nature of the subject itself, which needs a deep analysis, especially after the study , we discovered closed aspects related to Mutawakkil terms in functional grammar, and also with no secret , we all know that it is a new field where we were sometimes carving the rock, in addition to, what was added by modern linguistic studies of multiplicity in the curriculum and visions made us rush to follow what linguists; and if most of it was not written in the language of the Arabs, and which appeared in the non-linguistic areas Like Pragmatics in which terms are over locked and the concepts overlapped and the cries of rooting loud behind, though a review of the origins of Pragmatics is, not an easy task, especially as it is a city for a number of philosophical currents.

And by the effort and the experience of the beginner and the wisdom of my virtuous supervisor, we tried as much as possible to investigate the objectivity, with a note that it is not easy for a researcher who has not yet risk the adventure of scientific research; to be judged on a huge linguistic project founded by great scientists, and we hope that this will be beginnings to put the issue affecting the Arab linguistic heritage in its grammar field paves the way for other studies, and raises inside its lines issues related to vision and approach.

All that we hope from Allah the Almighty is that our research would be classified in the rank of researches which that look to the advancement of the Arab grammar and develop its awareness to serve the Arabic language, and to fill the gap in the libraries, asking for God's help to complete what we promised.

And God prayers to the prophet Mohammed the Prophet Secretary and his family and companions and the called and calling stuck his sunna ... Amen.

The God is behind the intent and it’s him who guides the way.

Conclusion

The conclusion

Pragmatics is a new linguistic theory that deals with the study of language .Being originated in the traditions of analytic philosophy, fed by tributaries of knowledge such as philosophy, logic, arithmetic, law, sociology, communication ... and everything that has to do with the meaning, the theme of the language, its scope of use or the purpose behind speaking it. It studies modes and situations that the speaker uses when talking.

The main results obtained in this research work are the following:

1. Pragmatic lesson is multi-dimensional consisting of complex concepts, principles, procedures and perceptions.
2. Pragmatics draws from different sciences to enrich others related to language. This process is positive because the interaction can create a kind of cooperation and homogeneity between the different subjects.
3. Pragmatics studies the meanings that are determined in certain situations and contexts .Thus; It concerns both language usage and communicative purposes.
4. Meanings are not associated with words, the speaker or receiver .They require both participants and context to achieve the intended message.
5. Pragmatics does not study the nature of language. It focuses on language in use dealing with new aspects such as: the speaker, the hearer, the speech act, the context and the communicative purpose.
6. Word order plays a major role in pragmatics in the sense that it is purposeful and important in negotiating meaning.
7. It is the intended communicative purpose that determines the word order in the linguistic system of Arabic language and not the formal structures.
8. The Arab grammarians who emphasize on syntax focus on the full benefit that is intended by the speaker and the hearer.
9. In functional grammar, the sentence is structured according to certain synchronous transitional considerations that shift from sentence level to text level.
10. The significance of reference doesn't lie in the pragmatic relation between the two parties, but it may be the difference in the function and the type of word used.
11. The ancient Arabs analysis of the sentence was linear .It was concerned with the structure and the ordering of words.
12. Each speech act has its own situational context that determines the meanings carried by the formal structures.
13. Reference is one of the basic elements of the communicative activity in its pragmatic perspective. It serves in reaching communicative ends and informing the hearer about his role in that process.
14. We produce a set of utterances and discourses full of pragmatic intentions t are meanings that are in saying for the purpose of building a communicative operation that starts from the function of speech which is not isolated from the production of speech.
15. Pragmatic functions represent fundamental idea that characterized the pragmatic contemporary lesson, and convey the language from its single narrow (communication) to the plurality of expansion (functional contexts).
16. Pragmatic functions are characterized by being linked to the assigned communicative position and specifically the relationship between the speaker and addressee, which are divided according to the affiliation of pregnancy into two sections:
    1. internal pragmatic functions (focus, and axis).
    2. external pragmatic functions (theme, and tail, and vocative).
17. Jarjaani interpreted the phenomenon of presentation and delay delays by conducting an out of date proceeding, which linked the contexts of words and the conditions of the recipient and the the purposes behind this arrangement.

18. Presentation and delay is the violation of the structure elements of the original order in context; so it advanced what it originally to be delayed and delayed what it originally to be advanced, is related to the study of structures in terms of the order of elements in a particular system, like other phenomena contextual such deletion and addition ...
19. The phenomenon of presentation and delay in the Arabic language is motivated by contextual functions, forcing us to make a speech in a position then delayed elsewhere.
.20 The presentation of some of the components rather than some linguistic structures, and taking into account which structures should be for the purposes of communication and the needs of the target speaker, not a kind of random and absurd.
21. If a delay or a presentation of these components occurs ; it is not only for grammatical bug, but also for the requirements of the contextual circumstances dictated by the use of language, because each linguistic structure has its own setting.
22. Arabic structures are flexible, they make the speaker choosing the most appropriate arrangement and harmonious elements with setting.
23. The speaker of the language of the Arabs has to give importance to intention in speaking mind as a result of this presentation and delay, because any move of sentence components is not random, but done in accordance with the requirements of setting.
24. The ancient did not ignore these issues in their studies, which form the backbone of contemporary pragmatic lesson; where they were introduced to the context of verbal attitude expressed by them (the case).
25. if it is possible to teach Arabic grammar with a pragmatic perspective, we have been able to exploit these opportunities with pragmatic arguments in the interpretation of a lot of circumstances in our direction; where to make the reader overlooking the grammatical rule alone.

These are some of the results that have been recorded but they are not global and it is not all that already, but our intention to shortcut as far as it facilitates us.

In conclusion, we ask God to make our work purely for His sake, we praise and thank the Almighty for His help, and Praise be to Allah, and Allah bless our Prophet Muhammad Prophet Secretary and his family and his family and to call by calling and stuck his sunna ... Amen.

المقالات

رؤى

العدد
18
2011

مجلة محكمة يصدرها أساتذة من قسم اللغة العربية وآدابها جامعة ـ السانية ـ وهران

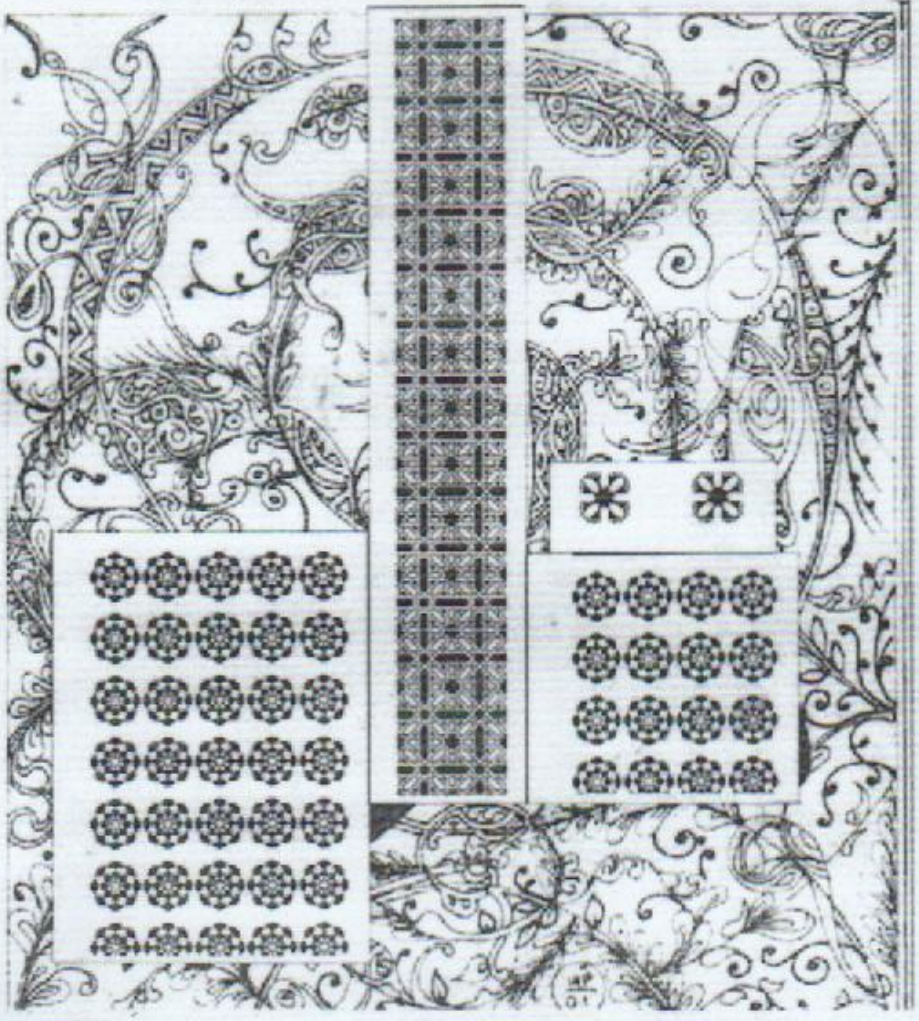

35. ابن الفخار : هو محمد بن علي الفخار الأندلسي النحوي المالكي ـ من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل، شرح المقدمة الجزولية ـ ت 754هـ، يراجع نيل الابتهاج ص 151
36. يراجع مخطوط الدرة النحوية للشريف التلمساني (ت 771هـ) ص 93
37. ينظر مخطوط الدرة النحوية ص 142
38. أبو القاسم الزجاجي عالم بالنحو واللغة (ت 949هـ) من مؤلفاته الجمل، إيضاح علل النحو، المالي
39. يراجع مخطوط الدرة النحوية ص 142
40. أبوعلي الفارسي: هو أبوعلي الحسن بن احمد من أئمة النحويين أخذ عن الزجاج وابن السراج. من مؤلفاته : الإيضاح، التكملة (ت 377هـ)
41. الأخفش: هو سعيد بن مسعدة من النحويين البصريين (ت 215هـ) من مؤلفاته : معاني القرآن، المقاييس في النحو
42. ابن مالك سبق التعريف به (ينظر مخطوط الدرة النحوية ص 88)
43. يراجع مخطوط الدرة النحوية ص 88
44. أبو موسى الجزولي:هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز وهو مغربي (ت610هـ) من مؤلفاته القانون، القانون، الأمالي في النحو
45. ينظر مخطوط الدرة النحوية ص 80
46. الاخفش (سبق الإشارة إليه) يراجع مخطوط الدرة النحوية ص 33
47. سورة النساء الآية 66
48. ينظر مخطوط الدرة النحوية ص 144
49. سورة النساء الآية 66
50. يراجع مخطوط الدرة النحوية للشريف التلمساني ص 37
51. ينظر مخطوط الدرة النحوية ص 37 والبيت من الكامل في المحتسب ج 1 ص 76
52. ينظر مخطوط الدرة النحوية للشريف التلمساني ص 20
53. سورة الأنفال الآية 33
54. سورة آل عمران الآية 179
55. سورة طه الآية 61
56. سورة البقرة الآية 286
57. سورة فصلت الآية 34
58. سورة القيامة الآية 31

التّقديم والتّأخير في ضوء السّياقات النّحوية الوظائفية

الأستاذ: العربي بومسحة
جامعة تيارت

التقديم والتّأخير هو مخالفة عناصر التّركيب ترتيبها الأصلي في السّياق، وبه يتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم، يتصل بدراسة التّراكيب من حيث ترتيب عناصرها وفق نظام معين ،شأنه شان الظواهر السّياقية الأخرى كالحذف والزّيادة، والضّابط الذي يتحكم في ظاهرة التّقديم والتّأخير هو الرّتبة التي تحدد مواقع الألفاظ في التّركيب الجملي.

وتعدّ الرّتبة ظاهرة مركزية بنى عليها النّحاة العرب دراستهم النّحوية، فقد كانوا ينظرون إلى المواقع الإعرابية على أنها رتب حيث يكون بعض الكلام في رتبته سابقا الآخر.

إنّ التّرتيب يعدّ إجراء تتغير بوساطته مواقع عناصر الجملة العربية لما تتماز به من فضاء رحب، « اللّغة العربية تتماز بحرية النّظم، فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النّحوي »[1]، وهذا الأمر يعني أنّ التّصرف في مواقع الألفاظ داخل الوحدة الإسنادية بحرية مرتبطة بالسّياق كما أجراه الجرجاني في قوله: «الألفاظ تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس»[2]، فالتّرتيب هنا يخضع أساسا إلى السّياق الذي يقع فيه، فلا مجانية من تغير المراتب، لأنّ المتكلّم يجب عليه أن يراعي شروط الموقف الكلامي حتى يتمكن من تبليغ رسالته اللسانية، وهو بذلك يفسّر ظاهرة التّقديم والتّأخير بإجراء تجاوز زمانه، تمثّل في ربطه بالسّياقات الكلامية وبأحوال المتلقي وبالأغراض المستهدفة من وراء هذا التّرتيب، لأنّه من الطبيعي إن رغب المتكلّم في تغيير مقاصده وأغراضه، وجب عليه تغيير المباني والأشكال جريا على قول العرب: (ألبس لكل حالة لبوسها الخاص).

ولربما قد يعزى ذلك إلى التعلق بطبيعة «النّظام اللّغوي للعربية الذي يحافظ على رتب أجزاء الكلام، ويمكن أن تتغير مكونات الجملة تقديما وتأخيرا حين يسمح اللّغوي، وحسب السّياق الكلامي الذي يفرض ذلك حسب المقام» [3]، فالتّقديم والتّأخير بهذه الصّورة، ظاهرة لغوية تتعلق بقصدية المتكلّم وما يريده من الخطاب ضمن مكوناته الجملية بحسب النّيات وبواعث القول ومقاصده، وكذا بالأغراض والأحوال التي تخص الحدث الكلامي برمته.

وإنّ التّقديم والتّأخير من أهم خصائص اللغة العربية، فهو الذي يكسبها مرونة تتيح للناطق التّعبير عن حاجته وأغراضه بشتّى الطرق والأساليب حسب المواقف والأحداث، وهو ليس عملية اعتباطية بل مقصودة، وتهدف إلى تصوير المعاني حسب المقامات المعبر عنها وما يحيط الموقف الكلامي من ظروف وملابسات خارجية لها أثر قوي في تكييف الرّسالة اللّغوية حسب الوظائف والدّلالات التي يريدها المتكلّم[4].

ومنه يتبين لنا بأنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير تقع في اللّغة العربية بدوافع سياقية وظائفية ، تجبرنا على تقديم كلمة في موضع ثم تأخيرها في موضع آخر، ونحن ننطلق من ثنائية متلازمة مفادها، إذا تقدم أحد أجزاء الجملة تأخر الآخر بالضّرورة؛ لأنّ التّقديم والتّأخير متلازمان، فالارتباط قائم بين الأول في التّقديم والثاني في التّأخير، على نحو ما سنبيّن بعضا من صوره في نحو اللغة العربية.

إنّ التّرتيب المألوف بين عنصري الجملة الاسمية هو المسند إليه (المبتدأ)، فالمسند (الخبر)، وتسمح لنا قواعد النّظام اللّغوي العربي بأن نحدث ترتيبا مخالفا لما ألفناه بين العنصرين استنادا إلى قول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما وعبد الله فيها قائما» [5]، لأنّ التّقدم بالابتداء يعزى إلى عدّ المبتدأ المحور الرّئيس للتعبير اللّغوي، ومن العادة تبتدئ الجملة بما هو مشترك ما بين المتكلّم والمتلقي، حيث يجب على المتكلّم أن ينتقي الألفاظ المحققة للقدرة الإنجازية كي يصنع بها قاعدة تأسيسية يتواصل بها مع المتلقي، ولما كانت قدرة المتكلّم على انتقاء ألفاظه مرتبطة بكفاءته اللّغوية، فإنّ قدرته على الإقناع، تحتاج إلى ما يتمم ويترجم هذه الكفاءة المتمظهرة في المسند (الخبر)، وبهما تحصل الفائدة .

وخوفا من الإشكال وأمنا للبس، يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: الله ربّنا أو

اختلفت نحو: زيد الفاضل، والفاضل زيد، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو: القائم زيد، والتّحقيق أنّ المبتدأ ما كان أعرف نحو: زيد، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم، فإنّ علمهما وجهل النّسبة فالمقدم هو المبتدأ [6].

ومن الاعتبارات التّداولية التي تجعل من المبتدأ المعرّف أصله التّقديم على الخبر، ارتباطه بمقتضى الحال، فإنّه كما يقرّ السكاكي متحدثا: «وأمّا الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم، ثم كونه أهم يقع باعتبارات مختلفة، إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه... وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه، إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعل الصّانع رجل صدوق » [7]، وقصديته بالعدول إلحاق الصّياغة بأغراض فنية ترتبط بالبحث عن مواطن الجمال على ضوء طبيعة الصّياغة، وفي هذا الموضع، عنصر التّشويق هو الذي أثر نفسه، فقدّم المتكلّم المبتدأ ليستميل به المتلقي، وبذاك يحدث تواصلية محققة أسباب نجاح الخطاب.

وهو أمر يشترطه المتوكل في المبتدأ الذي يحدّد مجال الخطاب كونه معرفة لدى كل من المخاطب والمتكلّم، وأن تكون إحاليته مرتبطة بالمقام؛ أي بالوضع التّخابري بين المخاطبين، فجملة : الشّجرة تساقطت أوراقها ،جملة غير محيلة، لأنّ الشّجرة وإن كانت مقترنة بـ " أل "، فهي لا تقدّم معرفة كاملة، لأنّ المتلقي لا يتمكن من الاهتداء إلى الشّجرة المقصودة، وعلى هذا الأساس رفض الابتداء بهذا النّوع من الألفاظ[8]، لأنّ الوضع التّخابري أو المقام قاعدة من قواعد المعنى وغيابه يربك المعنى الدّلالي، والمراد بالمقام هو جملة «العناصر غير اللّغويّة المكوّنة للموقف الكلامي، وبذلك يشمل مجموع النّاس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتّربية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني، والإيحاءات والإشارات العضوية التي تصدر منهم وغير ذلك، كما يشمل ظروف الزّمان والمكان التي يؤدّى بها»[9]، فالتّعريف على دلالته اللّغوية غير كاف لتحديد المعنى بعيدا عن المقام.

وهذا الطّرح يكاد يكون منسجما مع ما طرحه الجرجاني في مسألة وظيفية الابتداء قائلا: «إنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى»[10]، وهذا

الاشتراط بين المسند والمسند إليه في العلاقة الإسنادية يبرر تجرد المبتدأ من كل العوامل الدّاخلة عليه حتى تتحقق فيه صفة الابتداء.

وقد يقع تقديم المسند إليه للدلالة على التّأكيد والقوة لأغراض تداولية يريدها المتكلّم من كلامه، ومواضعه « ما نجده في الوعد والضّمان ،لأنّ من تعهّده ومن تضمن له من شأنه أن يعترضه الشّك في تمام الوعد، ولهذا أحوج إلى التّأكيد، فنقول: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أوفي المدح : أنت تجود حين لا يجود أحد، أوفي التّخصيص: رجل جاءني »[11] ، فلربما الغرض من تقديم عنصر ما هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الكلام بحسب المقامات الواقع فيها؛ حيث أفاد اهتمام المتكلّم بالشّخص قبل المجيء المسند، ولو وقع العكس أفاد الاهتمام بالمجيء قبل الشّخص المسند إليه.

وقد يقتضي التّقديم توكيد الحكم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [12].

أي يعلمون كذبهم وينكرون كذبهم كما ينكرون علمهم بكذبهم، لأنّ الكاذب لا يعترف بكذبه[13]، وخطاب التّقديم الوارد في الآية الكريمة يقتضي توكيد الحكم. وهنا الخالق تعالى يعلم ذلك حتى وإن أنكر المنكرون، وهو يعلم أنّ الكذب فيما قيل وإن حلف عليه، وتقديمه هنا يكون لإظهار كذب المخاطب وإنكار دعواه.

ويتقدم المسند إليه قصد التّخصيص، كالذي جرى في قول العلي القدير*:﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ ﴾[14]

إنّ الحقيقة الثّابتة التي لا يشك فيها عاقل المعنى المقصود هو الاختصاص، فالله تعالى المخصوص وحده ببسط الرّزق، فالحكم الذي يعنيه المسند (الخبر) هو تقييده بالمخبر عنه على سبيل التّخصيص والتّحديد دون غيره، ولا يقع بسط الرّزق بغير الله.

وكذلك الأمر بالنّسبة إلى تقديم المسند إذا لم يُفهَم منه معنى لا يُفهَم بتأخيره، كما ذهب إليه الخطيب القزويني في قوله: «تميميٌ أنا »[15]، وهنا مقام الافتخار خصّص الغرض من التّقديم مراعاة للمعنى الوارد المتصل بترتيبه في النّفس، حيث يريد تخصيص النّسب إلى بني تميم دون غيرهم.

ويمكن أن يحدث إجراء التّقديم والتّأخير على نية ظاهرة الإفادة لتقوية الحكم وتمتينه في ذهن المتلقي، كما ورد عند السكاكي في قوله: «إذا قلت أنت لا تكذب

كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة، ومن قولك لا تكذب أنت، فإنّ أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم»[16]، أي أنّ في هذه الحالة تأكد الحكم بوساطة إجراء التّقديم والسّياق هو الذي جعلنا نفيد من التّخصيص والتّقييد لقضية النّفي والإثبات المتعلقة بالكذب.

أمّا على مستوى تأخير المسند إليه وتقديم المسند، فيكون هو الآخر لأغراض سياقية، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[17] ، أي تخصيص المسند إليه على المسند ببيان ذلك: دينكم خاص لكم، وديني خاص بي.

وقد يتحتم عكس الرّتبة بتقديم الخبر على المبتدأ حين تدعو الشّروط التّركيبية إلى ذلك، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [18]

وهذه الشّروط التّركيبية تدخل ضمن إطار الوجوب، فتقدم الخبر المحذوف والمتعلق بالجار والمجرور«في ذلكم» على المبتدأ «بلاء» بسبب وقوعه نكرة، ويرى تمام حسان تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في هذه الوضعية إسنادا لأمر مجهول إلى معلوم وهو الأصل في الإخبار، ولكن ثمة أمر حتّم تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم، ثم يظل المعلوم معلوما والمنسوب إليه الخبر بحضور «في ذلكم»[19]، وبهذا التّعليل، نتبيّن علة تأخير المبتدأ النّكرة ، لأنّ القاعدة التّأسيسية التي تسمح بنجاح الحدث الكلامي مرهونة بوضعية الانطلاق المنمطة برالز الإخبار، والشّرط فيه الانتقال من المجهول إلى المعلوم.

وهذا الضّابط التّداولي الذي فرض نفسه على السّياق، حيث جعل تقدم الخبر على المبتدأ من قبيل قصدية التّوكيد والتّخصيص،« إنّ التّوكيد بالتّقديم يقوم على أساس الخروج بجزء من الجملة عن مكانه المقرر له، وتقديمه على الجزء الآخر الذي قبله » [20] ، لأنّ معنى التّوكيد بالتّقديم مستفاد من السّياق ذي الغرض التّواصلي المستهدف بتحديد ظروف البلاء.

ومن الصّور التي يقع فيها في الجملة الفعلية من حيث الرّتبة لغايات مقامية يتوخاها المتكلّم، فإذا « قلت: ما ضربت زيدا، فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا. وإذا قلت: ما زيدا ضربت فقدمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربا وقع منك على إنسان، وظن أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه. فلك أن تقول في الوجه الأول: ما ضربت زيدا ولا أحدا، وليس لك في الوجه الثاني، فلو قلت: ما زيدا ضربت ولا أحدا من النّاس، كان على ما

مضى في الفاعل»[21]، وممّا يلاحظ في القول، أنّ مسألة تقديم المفعول به احتكمت إلى ضابط السّياق، وهو الوحيد الذي وجّه المعنى، وملامحه تنطلق من افتراضات مسبقة يفرضها الموقف الكلامي، لأنّ تقديم المتحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقا له، بيد أنّ المتكلّم يريد بهذا التّقديم إقرار الحكم في الذات المتلقية المنكرة .

والجرجاني في هذه الملفوظات يفسّر ظاهرة التّقديم والتّأخير بناء على متصورات تداولية تحتكم إلى السّياق، ففي « ما زيدا ضربت » تأكيد على انجازية الفعل واعتراف به من قبل المتلقي، وهذه الحمولة الإنجازية للفعل جعلت من الخطاب فاشلا مرة على مستوى المتكلّم الذي لم يوفق في معرفة الفاعل (الضّارب)، وكذا المتلقي الذي هو الآخر يريد أن يرى الفعل متحققا، فالتّقديم للمفعولية اقتضته ظروف مقامية القصدية منها تنبيه المخاطب وتأكيد الكلام.

وتقديم المفعول به يمد معنى دلاليا في الجملة يقتضيه المقام « تقديم المفعول به من الوجوه التي تبرز الفروق الدّلالية للأشكال التّركيبية، حيث تعكس هذه الوجوه مدى ارتباطها بغرض المتكلّم وحال السّامع »[22]، وعليه فإنّ الغرض المستهدف من تقديمه على فعله، يرجع أساسا إلى كونه يشكّل بؤرة محمولة على موصوف اسمي، وجرى العرف عند النّحاة العرب على تقديم المفعول به لغرض الاهتمام والعناية بالمقدم، وهو تخريج ينفيه إبراهيم أنيس في قوله :« وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم ،إذ كما قال الجرجاني ... حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة (قتل الخارجيُّ زيدٌ) »[23]، وهذه لفتة طيّبة منه في بيان سبب تقديم لفظ ما على غيره ، وإن الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي بل يجب أن يُفسر وجه العناية فيه وسبب أهميته، لأنّ لكلّ سياق خواصّه، ولكلّ تقديم أسراره ؛ ومن هنا نربط أهمية التّقديم بالأغراض والمقاصد.

وقد يتأخر الفعل لعوامل نفسية عارضة تطرأ على الذات المتكلّمة أثناء الحدث الكلامي نحو: ظننت زيدا قائما، وزيدا ظننت قائما، وزيدا قائما ظننت. أي أنّه إذا كان في نيته الشّك من ابتداء الكلام أعمل تأخير الفعل وحوّل يقينه إلى شك [24]، وهذا الطارئ أورده سيبويه قائلا: « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّك أعمل الفعل قدّم أو أخّر »[25]، ففي التّركيب الأول، وردت مكوناته على صورتها العادية; حيث عمد المتكلّم على إخبار المتلقي بما في نيته حتى يعين له

المقصود، وفي التّركيب الثاني، قدّم زيدا لإزالة الوهم من ذهن المتلقي لأنّ الأمر متعلق بالذات لا على الصّفة ،أمّا في التّركيب الأخير، إنّ المخاطب يعتقد ذاتا قائمة غير زيد، ممّا حتّم على المتكلّم تقديم زيد لغرض التّخصيص.

إنّ اللّغة العربية بوصفها لغة تتماز بحرية في ترتيب عناصرها_ كما وردت في قول تشومسكي السّابق _ ولكن أي تغيير في مواقع الكلمات إنما يؤدي إلى تغيير في الجانب الدّلالي «إنّ الكلمات المختلفة التّرتيب يكون لها معنى مختلف، وأنّ المعاني المختلفة التّرتيب يكون لها تأثيرات مختلفة»[26]، وهذا التّغيير في المراتب يزكيه السّامرائي ممثلا بالآتي: «(عرفت على عجل كيف جلت) و(عرفت كيف جلت على عجل) فمعنى الجملة الأولى أنّ المعرفة كانت على عجل ومعنى الجملة الثانية أنّ المجيء كان على عجل وقد تغير المعنى بحسب موقع الجار والمجرور»[27]، وتغيير أجزاء الجملة تقديما أو تأخيرا لا يتم بطريقة مجانية غير مقصودة، وإنما يتم وفق مقتضيات الحال، وفي إطار الطّاقات التّعبيرية التي تمتلكها اللّغة الاستعمالية.

وممّا لفت انتباهنا، إنّ اللّغة خلقت لغرض التّواصل والتّبليغ والإفادة. وجدنا (الرّضي)، وهو في حديثه عن الضّمائر وضع لنا قاعدة تأسيسية في بناء وجهة الخطاب في قوله :« وضع المتكلّم أولا، ثم المخاطب، ثم الغائب »[28] بها نفسّر سر تقديم العرب في كلامهم ما هو أهم، ومن هنا تقدم الفاعل على المفعول، لأنّ محور المعلومات التي يحملها الفاعل أهم ممّا يحمله المفعول، فاهتمام المتكلّم والمخاطب بالفاعل أشد من اهتمامهما بالمفعول. والفاعل يقدم لهما أكبر كمية من هذه المعلومات.

ولذلك كان لزاما، وجوب تقدم الفعل وهو العامل الذي يحتاج إلى معمول يعمل فيه وهو الفاعل، ثم بعد ذلك المفعول الذي وقع الفعل عليه، وعلى هذه الصّورة رتّب تمام حسان الجملة الفعلية: فعل، فاعل، مفعول به، مفعول معه، مفعول مطلق، ظرف زمان ومكان، مفعول له نحو: ضربت زيدا وطلوع الشّمس ضربا شديدا يوم الجمعة في داره تأديبا له[29]، وهو ترتيب نراه قائما على إجراء معرفي وظيفي، فحينما نذكر الفعل يتبادر إلى الأذهان معرفة الفاعل، فالفعل يتقدم كونه المبنى عليه الذي يتركب عليه الكلام، والفاعل يتقدم على المفعول لأنّه لا بدّ للفعل من فاعل ولا يستغني عنه. فحاجة الفعل للفاعل أشد من حاجته للمفعول.

ومن خلال ما تعرضنا إليه من بعض التّطبيقات التي حاولت مقاربة ظاهرة التّقديم والتّأخير في تراثنا النّحوي العربي وفق إجراءات تداولية، اكتشفنا الكثير من

المسائل المتعلقة بها في هذا التراث نحو: ارتباط تحليلاتهم بما لخطاب المتكلّمين من وشائج بحال الخطاب والمقام في آن معا، حتى وإن كان النّحو العربي القديم يولي أهمية بالغة للكلمة، على خلاف المدارس اللسانية الحديثة التي تركز على الجملة باعتبارها وحدة لسانية، وخاصة التداولية التي تدرس علاقات البنية اللغوية بالمتكلّم والمتلقي محاولة نقل معاني هذه البنيات في إطار المحادثات أو التواصل الكلامي بين أطراف الكلام.

وإنّ التوظيف الاستعمالي لتركيب لغوي دون غيره، لا يرد إلى تقعيدات نحوية، وإنما إلى اعتبارات تدعو إليها التداولية، كمراعاة القصدية المستهدفة من وراء الخطاب، والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ونوايا المتكلّم، والفائدة من الكلام، والإفهام.

وإنّ ظاهرة التقديم والتأخير تمثل نمطا تبليغيا مؤسسا على أحوال البنية الإسنادية، والتي تحيلنا إلى التحكم في تأخير أو تقديم مكون من مكونات هذه البنية حسب ما تقتضيه الشروط التداولية كانسجام المقال (المقدم أو المؤخر) مع المقام.

وكأننا نقول بلسان الحال: إنّ عملية التبليغ والتواصل وفق أنموذج التقديم والتأخير لا تتحكم فيه القواعد النحوية فقط، بل تتعداها إلى قواعد تداولية رابطة بين البنيات اللغوية وبين الأغراض التواصلية المسطرة من لدن المتكلّم، جاعلة منه منتقيا نظاما نحويا من أنظمة كثيرة وفق ما تمليه الظروف اللغوية وغير اللغوية والتي تخضع لظروف المقام بصورة عامة.

وبناء على ما ذكرناه من ذي قبل، توصلنا إلى أنّ تراكيب اللغة العربية مرنة طيّعة، تجعل المتكلّم مختارا الترتيب الأنسب والمنسجم لعناصره مع الطبقات المقامية، ومن هنا فإنّ المتكلّم بلغة العرب يلزمه مراعاة القصدية جرّاء هذا الحقل الثرّ الذي تتبارى فيه الأساليب العربية وتظهر فيه الكفاءات والقدرات المعبرة عن مدى تمكن المتكلّم في اجتباء لغته، وترتيب عناصرها، ووضعها في أماكنها المنسجمة مع الدّلالة وما يقتضيه المقام ، وبه يسعى المتكلّم في تبليغ رسالته اللغوية إلى إفهام المخاطب، فإنه بهذا لا يدع مجالا للبس حتى يدرك مقاصده، وتتوخى سهولة الفهم فائدة في التواصل اللّغوي.

1 – Chomsky (noam) :Aspects de la théorie syntaxique,traduction française de, j.c. Milner , Paris , le seuil,1971, p: 16.

2 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز،شرح وتعليق:التنجي(محمد)،دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان،ط 1، 2005،ص:40.

3 – صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني،ديوان المطبوعات الجامعية ،السّاحة المركزية ،بن عكنون،الجزائر،1994، ص:173.

4 – ينظر: قلايلية العربي: التّقديم والتّأخير في التراكيب اللغوية(دراسة دلالية)، أطروحة دكتوراه، معهد الآداب واللّغة العربية، جامعة وهران ،السّنة الجامعية: (2000 – 2001) ، ص:34.

5 – سيبويه(أبوبشر عمرو بن قنبر):الكتاب،تح: عبد السّلام هارون،بيروت،دار الجيل،(د.ط)،(د.ت)، ج2، ص: 88.

6 – ينظر: ابن هشام (جمال الدين الأنصاري):مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ،دار الفكر، بيروت، ط 5 ،1979 ، ج2، ص:451.

7 – السكاكي (أبو يعقوب يوسف محمد بن علي): مفتاح العلوم ، شرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، بيروت ،(د.ط)،ص: 84.

8 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، ص:120.

9 – تمام تمام حسان: اللغة العربية (معناها ومبناها)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، تاريخ النشر1973، ص:337.

10 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، (م.س)،ص :146.

11 – مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، أوت 2005،،ص: 204، 205.

12 – سورة آل عمران: الآية 78.

13 – ينظر: الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز ، (م.س)،ص :100 .

* { الله يَبْسُطُ الرزق } أي الله وحده هو يبسط الرزق ويقدره دون غيره ،وهو الذي بسط رزق أهل مكة ووسعه عليهم { وَفَرِحُواْ } بما بسط لهم من الدنيا فرح بطر وأشر لا فرح سرور بفضل الله وإنعامه عليهم ،ولم يقابلوه بالشكر حتى يستوجبوا نعيم الآخرة ، وخفي عليهم أن نعيم الدنيا في جنب نعيم الآخرة ليس إلا شيئاً نزرا يتمتع به كعجالة الراكب ، وهوما يتعجله من تميرات أو نحوذلك . ينظر: الزّمخشري : الكشاف، (م.س)، ص: 248.

14 – سورة الرعد:الآية 26.
15–القزويني(محمد بن عبد الرّحمان):الإيضاح في علوم البلاغة ،شرح وتعليق وتنقيح عبد المنعم الخفاجي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،ط4 ، ص:135.
16 – السكاكي: مفتاح العلوم، (م.س)،ص: 222 .
17 – سورة الكافرون:الآية 6.
18 – سورة الأعراف:الآية 141.
19 – ينظر: تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000، ص:86.
20 – مهدي المخزومي: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، بيروت،صيدا،المكتبة العصرية،1964، ص: 242.
21 – الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز ، (م.س)،ص :97.
22 – مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (م.س)،ص:199.
23 – إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، القاهرة، ط3، 1966ص:244.
24 – ينظر: حسين (عبد القادر): أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1970، ص: 81.
25 – سيبويه:الكتاب ،(م.س)، ج1،ص : 120.
26 – عبد الحكيم راضي :نظرية اللغة في النقد العربي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1980 ،ص: 213 .
27 – صالح السّامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها،دار الفكر، الأردن، ط2،2007، ص:48.
28 – الإستراباذي (رضي الدين):شرح الكافية في النّحو لابن الحاجب،تح:رحاب عكاوي، بيروت،دار الفكر العربي،(د.ط)،2000 ،ج2،ص:412.
29 – ينظر: تمام حسان: اللغة العربية، (م.س)، ص: 209، 210.

الإجراءات المنهجية في دراسات مختار بوعناني اللغوية

الدكتور: مصطفى عربي
قسم اللغة العربية وآدابها جامعة سيدي بلعباس

تأتي هذه الدراسة لتشكل لبنة من لبنات البحث في الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري، ومحاولة الاقتراب من واقع حركته اللغوية بمفهومها الواسع وأبعادها المختلفة التي تتجاوز حدود الزمان والمكان، إلى الحديث عن سير الأعلام، وضروب التأليف، وما يحيط بذلك كله من مؤثرات ونزعات...

وفي سبيل تحقيق هذا المسعى وإدراك تلك الغاية، فقد اتجه الاهتمام بالجهود اللغوية في الجزائر إلى التنقيب في الآثار، ومدارسة الأعمال المتجددة، من أجل ربط حاضر بلادنا بماضيها عبر مسارات حضارية متعاقبة.

غير أنه قد لا يشفع لباحثينا اليوم حرصُهم على الارتقاء بالمشهد الثقافي الجزائري إلى ذروته، ومحاولة توسيع دائرته في كل اتجاه ومناسبة، دون الالتفات إلى طائفة من أعلامنا الذين استهوتهم الكتابة في رحاب التراث والحداثة على حد سواء.

والأستاذ مختار بوعناني رائد من هؤلاء الرواد الذين لازالوا يسلكون النهج ذاته، ويعملون للغاية نفسها، فقد أوقف حياته على خدمة لغة الضاد لسان حال الأمة، دون أن تفتر له عزيمة أو ينضب له معين أو يُبدل تبديلا... يشهد على صدق ذلك كله هذا الكم الهائل من عناوين مؤلفاته التي تملأ الأفق الثقافي الجزائري

فهرس موضوعات مجلة القلم العدد(18) يناير 2011م		
عنوان المقال	صاحبه	صفحة
التّلوينات الصّوتيّة بين الخفّة والثّقل	سعاد بسناسي	01
المماثلة والمخالفة في الدّراسات الفونولوجية والمورفونولوجية ـ دلالة المصطلح	أحمد طيبي	10
آليات التحليل الآلي للصوت اللغوي مقاربة حاسوبية	راضية بن عريبة	20
رؤية في التّواصل والتّعبير بالعلامات غير اللسانيّة في نماذج من قصص القرآن الكريم.	رشيدة بودالية	30
من جماليات البلاغة القرآنية والنبوية	سليمان قوراري	37
وجهة نظر ابن حزم الأندلسي في مصادر تفسير الذكر الحكيم ومراجعه	عبد القادر بوعصابة	47
المدارس البلاغية في التراث العربي	محمد حاج هني	55
التضمين في الشعر الخلقي الزياني (633ـ962هـ)	سيدي عبد الرحيم مولاي البودخيلي	61
أثر السّياق اللّغويّ في تحديد الدّلالة أنموذج (النّفس) في القرآن الكريم	عبد القادر بلّي	69
البلاغة والأسلوبية وتحليل النصوص	حاج علي عبد القادر	79
المحاكاة وتنوعها عند حازم القرطاجني	كريمة نقاز	83
الدلالة الرمزية للماء عند شعراء الأسطورة التموزية	فاطمة الزهراء جدي	87
الدلالة لدى الشيخ أحمد الأطرش السنوسي (ت1424هـ)	مختار درقاوي	93
فقه اللغة عبر التاريخ	عبد القادر شاكر	103
اللغة العربية ومشكل العولمة	خديجة بصالح	113
السياق اللغوي وأثره في ترجمة العنوان	العربي مصابيح	121
نافذة على علم الاجتماع اللغوي	عبد القادر سنقادي	131

عنوان المقال	صاحبه	صفحة
وضع المصطلح اللغوي وترجمته: إشكال اللفظ أو المفهوم	عبد القادر منداس	142
ملامح تشكّل الرّؤية النّقدية عند اللّغويين والنّحاة في القرن الثّاني الهجريّ	أحمد بالول	156
إسهام المجالس الأدبية في إرساء قواعد النقد الأدبي في المغرب العربي القديم	محمد شرفي	162
الشعر الجاهلي وتحديات التجربة النقدية الجديدة	مريم عزي	176
ابن رشيق المسيلي بين الشعر والنقد	وردة محصر	185
الكرم في الشعر الجاهلي ــ دراسة وصفية تحليلية	عصام المشهراوي	191
سرّ الانجذاب إلى الأدب الصّوفي ــ أبو حيان التوحيدي نموذجا.	أمحمد الحاج لقوس	202
أثر الاستشراق الفرنسي في الدارسات الأدبية الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي	عبد الكريم حمو	214
هندسة السرد في أدب النكبة نكبة المدن في العصر العباسي أنموذجا	فتيحة أحمد الزين	224
ملحمة مزغران لسيدي لخضر بن خلوف ــ مقاربة وظيفية تداولية	حاج علي فاضل	232
سلطة الانفلات في أدب الاختلاف قراءة في سجلات الوهراني(ت575 هـ)	شميسة غربي	243
الخطاب الروائي الجزائري والأزمة سلم لي نسخة منه وأنتظر القرص	لزهر مساعدية	248
سيميائية العنوان رواية وادي الظلام لعبد الملك مرتاض أنموذجا	محمود سي أحمد	252
النص الأدبي من ميتافيزيقا البنية إلى جمالية التلقي	المكروم سعيد	260
الغاية والوسيلة في منهج الآمدي	ختير عبد ربي	272
منهجية التحليل الأسلوبي	عتيقة سعدوني	278
بناء (فعَلَ) لدى شروح الجزائريين للامية الأفعال	عبد القادر بوزياني	283
أصول النحو العربي من المبرد إلى السيوطي	عباس لعشريس	294
الشاهد النحوي في الدرة النحوية للشريف التلمساني (ت771هـ)	عبد القادر ياشي	304
التّقديم والتّأخير في ضوء السّياقات النّحوية الوظائفية	العربي بومسحة	313
الإجراءات المنهجية في دراسات مختار بوعناني اللغوية	مصطفى غربي	323
الحياة الثقافية والفكرية في العهد العثماني	أمينة فلاق عريوات	332
المدرسة ونظام التعليم بتلمسان خلال القرنين 8هـ ــ 9هـ. 14م ــ 15م.	محمّد بوشقيف	341
ملف التحقيق ــ تابع ــ		
باب مرفوعات الأسماء من شرح الآجرومية للبجائي ــ تحقيق ــ	المختار بوعناني	352ــ 396

المـــــعيـار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر

ديسمبر 2012 العدد 06

المركز الجامعي: تيسمسيلت- الجزائر- الهاتف/ الفاكس: 046/47/56/18

فهرس العدد

اللغة والأدب العربي

- كلمة العدد.

د. محمد بلحسين.....07

- تحول النقد الجزائري من السياق إلى النسق

د. خلف الله بن علي.....15

- المقاربة التداولية في الخطاب اللساني المعاصر.

العربي بومسحة 31

- الهرمنيوطيقا بين التنظير والإجراء

بخة بوركبة..... 43

- آليات الحجاج اللغوي في الحديث النبوي (حديث أم زرع نموذجا).

مسعودة مرسلي.....55

- قصيدة النثر الطويلة.

فاطيمة بن حنيفية.....69

- قوانيم الضاد بين الدرس العربي القديم والحديث (دراسة وصفية تركيبية).

أمينة بلوحي..... 79

- النبوية من أين وإلى أين؟ (موقف من النبوية).

جازية لزرق..... 97

- تحولات محي الدين بن عربي في شعر البياتي (تعالق الحاضر بالغائب).

خالد عطار 105

- علاقة الشخصية بباقي المكونات السردية الأخرى (دراسة في رواية بخور السراب لبشير مفتي).

جميلة شريط.....119

- التصور اللغوي في فكر ابن عربي.

ميلود عزوز.....139

- تعليم اللغة العربية من الأهداف إلى الكفاءات.

عبد الله رافعي 153

- تصور علاقة الصوت (الحرف) بمعناه عند العرب وفي اللسانيات الغربية الحديثة.

محمد رابحي.....169

- وضعية النقد الأدبي في المغرب (مرحلة السبعينات نموذجا).

د. عبد السلام لزازي.....185

العلوم القانونية والإدارية

- مظاهر العولمة القانونية في قواعد الاختصاص القضائي الدولي المتعلقة بالعلاقات التعاقدية للشركات متعددة الجنسيات
د: بن عامر بواب.....201
- المبادرة البرلمانية إلى تعديل الدستور في النظام الدستوري الجزائري.
رابح شامي.....213
- الضمانات الأساسية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.
الطيب بلخير.....225
- أساس المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي.
محمد حمداوي.....243
- مكانة الكتابة الالكترونية في الإثبات(دراسة مقارنة).
يوسف زروق.....257
- دور النظام القانوني المالي والبنكي في مواجهة الأموال القذرة.
قادة محمودي.....271
- المشكلات البيئية المعاصرة والمساعي المبذولة لمعالجتها.
فويدر شعوع.....281
- تسوية نزاعات الحدود الدولية عبر التحكيم والقضاء الدوليين.
محمد ذيب.....297
- سلطة القضاء الإداري في وقف تنفيذ القرار الإداري الضمني.
نوال دايم.....309
- العلاقة التكاملية بين المحكمة الجنائية الدولية والأنظمة القضائية الوطنية..
بوزيان عياشي.....321

العلوم الاقتصادية والتجارية

- إدارة الموارد البشرية إلكترونيا.
د: بوزيان عثمان / عبد القادر ابن احمد.....349
- أساليب تفعيل الرقابة على الممارسات التجارية غير الشرعية.
د: فويدر مغربي.....363
- العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية.
مصطفى زهرة.....377
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة أساسية في إدارة المعرفة.
أحمد ضيف / مراد علة.....395

- أهمية منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتركيز على (تونس-الجزائر-المغرب).
العلجة ميطوش.....411
- نظام الإدارة البيئية كإطار متكامل لاتخاذ القرار البيئي في المؤسسة.
محمد مسعودي.....429
- التغيير الثقافي ضرورة لفعالية تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
لخضر دولي / أحمد بوشناقة.....441
- مسؤولية المراجع الخارجي عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
محمد سفير / إسماعيل رزقي.....463
- واقع ومعوقات تكامل جنوب-جنوب في حوض المتوسط (حالة دول المغرب العربي).
عائشة شيخي /بلحاج فراجي.....475

علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

- علاقة بعض عوامل التنشئة الاجتماعية بممارسة التلميذ للنشاط البدني الرياضي التربوي.
كمال بن الدين.....491
- علاقة حالة قلق المنافسة الرياضية ودافعية الانجاز للناشئين (14-18) سنة في بعض الأنشطة الجماعية والأنشطة الفردية.
محمد بن نعجة.....511
- عملية الانتقاء الرياضي للمواهب الشابة في الوسط التربوي من وجهة نظر مدرس التربية البدنية والرياضية.
محمد علي العنتري.....529

متفرقات

- هرمنيوطيقا شلايرماخر وتحولاتها الابيستمولوجية.
د: احمد عيساني.....545
-الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر.
د:حياة قنون.....559

المقاربة التّداولية في الخطاب اللّساني المعاصر

بوسعة المربي
المركز الجامعي تيسمسيلت

التداولية la pragmatique اتّجاه لغوي ظهر ونما في رحم الثقافة اللّغوية الغربية، وهي ترجمة «للمصطلحين، المصطلح الانجليزي pragmatics بمعنى هذا المذهب اللّغوي التّواصلي الجديد الّذي تعرف به هذه المقالة، والمصطلح الفرنسي la pragmatique بنفس المعنى، وليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي الّذي يعني الفلسفة النّفعية الذّرائعية»[1]، وأمّا عن تاريخية ارتباط هذا الاتّجاه باللّسانيات يعزى إلى اللّغة، حيث كانت «كانت اللّسانيات حتى الجيل الّذي تلا بلومفيلد تهتم بالفوناتيك، والفنولوجيا، وتهتم على استحياء بالقوانين المرفوفونيمية، وتغير هذا بالاهتمام بعد ظهور تشومسكي فقد جعل التّركيب syntaxe، وهو مركز البحث اللّساني»[2]، لأنّ اللّسانيات تدرس اللّغة كنظام خارج سياق المتكلّم، أمّا التّداولية فتهتم بدراسة المعاني الّتي تتحدد في مواقف ومقامات معينة.

كل هذا يدعونا للتساؤل عن مدى سعي التداولية لتجاوز عتبات الخطاب، وهل بإمكانها تأسيس نظرية عامة للفعل والنشاط الإنساني بالإجمال؟

الإجابة عن هذا تحتم علينا التعرف إلى الآليات الواصفة لهذا النشاط مادامت اللّغة تمثل الملكة الّتي يستعملها البشر للتفاهم فيما بينهم، فهي تعد نظاما تواصليا على نحو ما ذهب إليه أندري مارتيني André Martinet كونها تصنف ضمن المؤسسات الإنسانية النّاشئة في المجتمع قصد بناء عملية الاتّصال بين أفراده، ولذا التّداولية تدرس اللّغة انطلاقا من زوايا متصلة بجهات الحياة الإنسانية المجسدة في وصف العلاقات بين اللّغة ومستعمليه[3].

والتّداولية حقل من حقول الدّراسات اللّسانية «علم جديد للتّواصل يسمح بوصف، وتحليل، وبناء إستراتجيات التّخاطب اليومي بين المتكلّمين في ظروف مختلفة» [4]، لأنّه يدرس كيفية تواصل النّاس عبر إنتاجهم لأفعال كلامية ملموسة أطّرها الظّروف، وهذا الأمر يقرّه صلاح فضل في قوله: «لها من ذلك الفرع العلمي المتكون من مجموعة العلوم اللّغوية الّتي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها خلال إجراءات التّواصل بشكل عام»[5]، لأنها تركز على الجانب الوظيفي للّغة وعلاقاته بمختلف جوانب الحياة الإنسانية مع تحليل عمليات الكلام والتّواصل.

إذاً، التداولية في جوهرها قائمة على رفض ثنائية: «اللّغة/ الكلام (Langue/parole) الّتي نادى بها رائد اللّسانيات الحديثة (دوسوسير) F.de. Sussure القائلة بأنّ (اللّغة) وحدها دون (الكلام)، هي الجديرة بالدّراسة العلمية. وعلى ذلك فإنّ (التداولية) تعنى بالبحث في العلاقات القائمة بين اللّغة ومتداوليها من النّاطقين بها. فتأخذ على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها لدى التواصل اللّغوي»[6]، فهي ردّة فعل على تلك العلاقة الاعتباطية بين الدّال والمدلول: فالدّال علامة لغوية تتخاطب بها الجماعة اللّسانية، أمّا المدلول معنى لغوي متعارف عليه من لدن هذه الجماعـــة، والدّال «يحيل علي المدلول وفق علاقة عرفية اعتباطيـــة تقوم هذه العلاقة، من خلال اعتباطيتها، بإنتاج المعاني وتداولها وفق قواعد خاصة»[7].

انصاع اهتمام الدّارسين إلى حقل التداوليات بسبب عجز حقول المناهج الشّكلية في مقاربة اللّغة، لأنّها أقصت الجانب الفعلي فيها المتمثل في الكلام، وهو الجانب الّذي يمثل بؤرة العملية التواصلية، فصارت اللّغة ظاهرة تجريدية سواء عند "تشومسكي" أو"دي سوسير"، فعدت الخطابات بنيات مغلقة مجردة من سياقاتها، وظروف إنتاجها، باعتبارها تتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها[8]، فلا ثمرة للملفوظات وهي بعيدة عن السّياق الموجه من لدن المتكلّم، ومن خلال الظّروف المحيطة بزمان ومكان التّخاطب كي تتضح مقاصد المتكلّم من المعاني المطلوب إيصالها إلى المتلقي.

ويعود وضع مصطلح التّداولية إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس Charles Morris سنة 1938، حيث كانت تعني له تلك العلاقات بمستخدميها، أي من المقام الّذي يجري فيه التواصل، وبشكل أعم التبليغ، وما يصنعه المتكلّم عن طريق اللّغة، والّتي يتم بوساطتها توصيل المعاني من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها[9]، أمّا مسألة ارتباطها بمصطلح الذّرائعية الّتي جرى إطلاقها على العقيدة الّتي عرضها (موريس بلوندل) في كتاب "الفعل" سنة 1893، القائم على إظهار حقيقة من خلال الفعل، تتخطّى الظّاهرة العادية وتبيان واقعة لا يمكن تجاهلها، ويؤدي تحليلها الكامل بالضّرورة إلى الانتقال من المسألة العلمية إلى المسألة الميتافيزيقية والدّينية ،كائنا ما كان تفكيرنا وعزمنا وتنفيذنا، فإنّ في الفعالية الأكثر عقلانية أو الأكثر مادية واقع على الدّوام،هي الفعل "البراغما"، هنا تتحد مبادر الفاعل، وما يتلقى من معونات، وما يعاني من ردود فعل، بحيث إنّ التركيب البشري يجد نفسه مطورا عضويا، وكأنّه من صنيع فعله عينه، بوصفه فعلا ناجز[10]، لذا التداولية كحقل لغوي اقترنت بمذهب الفلسفة البرجماتية، لما في ذلك من أوجه التلاقي بينهما: كالترجمة الاستعمالية؛ فالأولى تسعى باحثة عن أطر تنفذ بها إلى الاستعمال العملي للّغة حتى تنفلها من تجريديتها وصوريتها إلى واقعيتها، أمّا الأخيرة تحاول ترجمة الأفكار إلى

واقع عملي ملموس، وبعد ذلك انتشرت واكتسحت الحقول المعرفية لتنهل من مواردها، وبصفة أدق الفلسفة التّحليلية الّتي تعد المنبت الرّئيس لها.

وهذه الفلسفة «نشأت في العقد الثّاني من القرن العشرين في فيينا بالتّمسا، على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه Gottlob Frege 1848-1952 في كتابه: **أسس علم الحساب**» [11]، وهي تنقسم إلى ثلاثة ضروب:

أ- الوضعانية المنطقية Positivisme logique ويمثلها رودولف كارناب Carnab.

ب-الظّاهراتية اللّسانية Phénoménologie du Langage ويمثلها إدموند هوسرل Husserl.

ت-فلسفة اللّغة العادية Philosophe du Langage Ordinaire ويمثلها فتجنشتين Wittgenstein [12].

يؤرّخ لهذه الفلسفة بظهور مدارس جديدة نشأت في أحضان الفلسفة اليونانية، وبأكثر تحديد النّظرة الأرسطية إلى اللّغة «لعل ما ساد في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية تيار وسم بـــ: الفلسفة التّحليلية واللّسانية هو امتداد ونقد للنّظرة الأرسطية إلى اللّغة القائمة على الانطلاقة من القضية Proposition في التّحليل الرّامي إلى عقلنة الكون...، واللّغة الأداة كفيلة بأنّ تنبئ من جهتها وتساعد في عملية فهم المدركات، وبما أنّها ترضى التّحليل، فستنتج بوساطة الفلسفة التّحليلية واللّسانية أسرارا كثيرة كانت تختفي في كيان اللّغة الّتي تظل المحتفظة الأمينة على المتصور»[13] وفي هذا المنحى تعد مدرسة أكسفورد Oxford رائدة في تناول اللّغة من زاويتها الفلسفية محدثة جسرا بين المجالين اللّساني والفلسفي، وهي الّتي ينتسب إليها الفيلسوف الإنجليزي Austin John Lang Shaw، صاحب القدم الرّاسخـــة في دراسة اللّغة العادية الممثلة في الكلام من زاوية فلسفية تحليلية غير معقدة[14]، لأنّ محور الفلسفة التّحليلية هو اللّغة دلالة وتركيبا، فأولت اهتماما مكثفا معمقا في تبيان الدّلالة اللّغوية وذلك بتجلية جوانبها مع الدّعوة إلى تجديد شحنات الألفاظ، وتحليل العبارات قصد الوصول إلى البيان «فلاسفة التّحليل كانوا من دعاة الدّقة والوضوح، اهتموا باللّغة وعبّروا على أنّ أغلب مشكلات الفلسفة نابعة من عدم فهم منطق اللّغة»[15]، لأنّ الفلسفة تتعامل مع المنطق، ولذا وجدت شرعية تنفسها في اللّغة على نية الإطلاق.

ومن هذا المنطلق حينما تحدث (فتجنشتاين) في الفحوص عن ألعاب اللّغة language games، الظّاهر أنّه لم يجد بونا بين الطّريقة الّتي توظف بها اللّغة، والطّريقة الّتي نلعب بها لعبة، والشّبه الوحيد هو القواعد الموظفة لكليهما، وهذا ما يصطلح عليه بالتّماثل: «ألعاب اللّغة بل يحكي أنّه ذات يوم كان يسير في حقل حيث كانت تدور

مباراة في كرة القدم، وبعد لحظات من التّأمل رأى أنّنا نلعب ألعابا مع الألفاظ»[16]، ومن هنا نكتشف قضية تعلمية تمس سوء تعلم واستخدام اللّغة الّذي نعزوه إلى مخالفة القواعد الّتي تبنى عليها اللّغة، وكل فهم خاطئ لحقيقة منطق اللّغة يقودنا إلى الوقوع في مشكلات تتعلق بادراك القواعد الضّابطة لها.

وقد ظلت فلسفة فتحنشتاين حبيسة الأدراج إلى أن تبنتها مدرسة أوكسفورد بالمحاضرات الّتي ألقاها أوستين Austin ما بين سنتي 1952-1954، وأخرى في هارفارد سنة 1955، والّتي جمعها أرمسون Ermsson سنة 1960باسم: ماذا نصنع بالكلمات؟ How to do things with word[17].

لقد ميز أوستين Austin بين نوعين من الأفعال: أفعال إخبارية،وأخرى إنجازية[18].

أفعال إخبارية constative وهي الّتي يمكن لنا أن نحكم عليها بالصّدق أو الكذب تتعلق بوصف وقائع العالم الخارجي.

أفعال إنجازية أو أدائية performative لا توصف بالصّدق ولا تنعت بالكذب،بل تكون موفقة أو غير موفقة، وتظهر في: التّسمية، والوصية، والاعتذار، والتّصح، والوعد، وهذه الأفعال تتوفق بشروط تكوينية وقياسية.

الشّروط التّكوينيـــة (الملائمـــة) Felicity Conditions: نحو: وجود إجراء عرفي مقبول في المجتمع كالزواج والطّلاق...، أو تضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة، أو أن يكون التّنفيذ صحيحا. أو أن يكون التّنفيذ كاملا.

أ- الشّروط القياسية هي شروط مكملة لإنجاز الفعل: نحو: كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره ومشاعره ونواياه.

والفعل الكلامي في نظر أوستين يتألف من ثلاثة أفعال هي[19]:

1. **الفعل اللّفظي (النّطقي)** Acte locutoire: يتأسس وفق نظام صوتي منطوق وفق تركيب نحوي يحقق معنى يحيل إلى مرجع معلوم.
2. **الفعل الإنجازي** Acte Illocutoire: يمثله المعنى الإضافي الكامن وراء المعنى الأصلي (المتضمن في القول).
3. **الفعل التّأثيري**: Acte perlocutoire: النّاتج عن القول أي الأثر الّذي يحدثه الفعل الإنجازي في السّامع.

أمّا تلميذه سيرل Searle John له دور لا ينكر في تطوير نظرية الأفعال الكلامية، فلقد «أعاد تناول نظرية أوستين وطورها من حيث الأبعاد والمقاصـــد والمواضعات، ويمكن اعتبار الأعمال اللّغوية والجمل الّتي تنجز بها وسيلة تواضعية للتعبير عن مقاصدها...»[20]، وما أضافه سيرل هو معنى المتكلّم، ويمكن للسامع أن يصل إلى هذا

المعنى المراد من خلال مبدأ التّعاون الحواري، فأبرز أثر القوة الإنجازية المتمثلة في نظام بناء الجملة. وما يتصل بها من نبر وتنغيم وصيغ فعلية، وطوّر شروط الملائمة الّتي وضعها أوستين جاعلا منها أربعة[21]:

أ- شروط المحتوى القضوي Contenue Propositionnelle: وهو المعنى الحرفي الأصلي للجملة في فعل الوعـــد إذا كان دالا على حدث في المستقبل يلزم به المتكلّم نفسه.

ب- الشّرط التّمهيدي Préparatoire: يتحقق بقدرة المنجز على أداء الفعل وقت الفعل، لكن لا يكون واضحا عند المتكلّم والمخاطَب.

ج- شرط الإخلاص Sincertive: أن يكون المتكلّم مخلصا في انجاز الفعل فلا يقول غير ما يعتقد.

د-الشّرط الأساسي Essentielle: يتحقق حين يحاول المتكلّم التّأثير في السّامع لينجز الفعل.

والتّداولية تقوم على دراسة أربعة جوانب مركزية، نحاول اقتضاب بيانها والإشارة إلى أهم ما تنضوي عليه من أسس ومفاهيم، وهي: الاشاريات، الافتراض السّابق، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.

1. الإشاريات Deictics:

تتمثل الإشاريات في: أسماء الإشارة والضّمائر وأسماء الموصول،وظروف الزمان والمكان ،من العلامات اللّغوية الّتي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب التّداولي،لأنّها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك فقد كان العرب يطلقون عليها المبهمات[22]، وهي تساهم في اتساق الخطاب وانسجام الدّلالة وعليه تكون «الإشاريات هي تلك الأشكال الإحاليـــة الّتي ترتبط بسياق المتكلّم مع التّفريق الأساس بين التّعبيرات الإشاريـــة القريبة من المتكلّم مقابل التّعبيرات الإشارية البعيدة عنه»[23]، والإشاريات الّتي تستخدم في اللّغة تفرها من المتلقي، فتزيل عنه اللّبس والغموض، و «كل فعل لغـــوي يكون ناجحا إذا علم المخاطَب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان للمتكلّم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطَب هذه المعرفة»[24]، وفي باب الإشاريات تتحدد مواطن القرب والبعد في الخطاب وفق السّياق الّذي تقع فيه.

2. الافتراض المسبق أو السّابق Pré-suposition:

هو تلك المعطيات المعرفية السّابقة لدى المتخاطبين ليتحقق بها التّواصل، ويطلق عليه الاضمارات التّداولية[25]، كما في الملفوظ الآتي: «بول كف عن الشّرب»[26]. نقول إنّ

هذه الجملة: بول كان يشرب سابقا، مفترضة مسبقة بين المتحاورين، وحتى لا يفشل الخطاب «يوجه المتكلّم حديثه إلى المخاطَب على أساس مما يفترض سلفا أنّه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النّافذة، فالمفترض سلفا أنّ النّافذة مفتوحة، وأنّ هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطَب قادر على الحركة، وكل هذا موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب»[27]، وهذه الاضمارات التداولية تتواضع عليها الجماعة اللّسانية القادرة على التواصل لبناء خطاب تبليغي.

3. الاستلزام الحواري L'implication Conversationnelle:

يسمى المحادثي ينشأ على تباين المعاني من إنجـــاء العبارات؛ إذ أي ملفوظ توزع على مستويين، مستوى ظاهر، وآخر قصوي يستلزمه الخطاب، و «يعد أحد أهم مفاهيم الدّرس التداولي»[28]، أسّس له غرايس Grice _ أحد المنظرين للتداولية ومن فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللّغة الطّبيعية _ تظهر قيمته في إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد؛ فما يقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللّفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلّم تبليغه إلى السّامع على نحو غير مباشر، اعتمادا على أنّ السّامع قادر على الوصول إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال. نتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصّريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام[29]، وهو على ضربين: عرفي، وحواري؛ فالاستلزام «العرفي: قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلف بها السّياقات وتغيرت التّراكيب. من ذلك (لكن) فهذا يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السّامع.مثل: زيد غني لكنه بخيل. أمّا الحواري: فهو متغير دائما بتغير السّياقات الّتي يرد فيها.فحين يقال: كم السّاعة؟ فإنّ مقصد المتكلّم يختلف حسب السّياق الّذي وردت فيه الجملـــة، فقد يكون ســـؤالا، وقد يكون توبيخا للتأخر...»[30]، وهذه الاستلزامات كما اقترحها Grice تقوم على أربع مسلمات Maximes [31]:

ا- قاعدة الكم أو القدر Quantité: بنى على كم معين من المعلومات الإخبارية، والمساهمة بها على قدر المطلوب مع الإيجاز.

ب- قاعدة الكيف Qualité: جعل قولك صحيحا ولا تحتاج إلى توفير الدّليل.

ج- قاعدة الجهة Modalité: والشّرط فيها الوضوح والبيان أي تجنب إلهام التعبير (الالتباس)، وتجنب الإطناب مع انتظام الأفكار.

د- قاعدة الملائمة أو المناسبة Pertinence: أي تكون موضوعيا ومشاركتك ملائمة.

4. نظرية الأفعال الكلامية Les Acts de Language:

هذا المفهوم كما أسلفنا نظّر له الفيلسوف أوستين Austin، ونظرية الأفعال الكلامية «هي قطب الرّحى في الدّراسات اللّسانية التّداولية المعاصرة»[32]، والفضل يعود إلى فرع فلسفة اللّغة العادية، وهو الّذي نشأ بين أحضانه ظاهرة الأفعال الكلامية[33]. باعتبار أنّها تبنت مسألة طبيعة اللّغة، فركزت على المعاني العادية الّتي تتغير بحسب مقامات الأحوال.

ويقصد بها إنّ التّلفظ بكلام هو فعل كلامي، وإلى جانب معنى معين هناك قوة اللّفظ الّتي تحمل في ذاتها شحنات ناتجة عن فعل القول[34]، ولذا تعد أنّ كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري،كما ذهب إليه أوستين: «لا يمكن أن يكون الفعل الإنجازي ناجحا تاما دون أن يحدث تأثيرا على المخاطَب...»[35]، وبالفعل الكلامي يمكن أن تتحقق اللّغة وتتجسد في عملية التّلفظ والخطاب، لأنّ ثمة علاقة بين هذه العملية وفعل الكلام الّذي يستلزم السّياق الّذي يتواضع عليه، وهذا ما أقره كارل ديتربونتنج في قوله:«ما يزال يجب على تحليل الفعل الكلامي أن يشتغل بمشكلة توجيه التّفاعل والأعراف (المواضعات) للإسهام في التّظرية إلى مجال يضم القوة والتّأثير التواصلي» [36].

والأفعال الثلاثة حسب _ **أوستين** _ فعل لفظ، فعل انجاز، فعل تأثير تساهم وفق مبدأ التّعاون في خلق موقف كلامـــي يوحي بنجاح العملية التّواصلية، وهي أفعال ينجزها الإنسان بمجرد التّلفظ بها في سياق معين بوساطة اللّغة.

وهذه الأفعال الكلامية الّتي تدرسها التّداولية هي الّتي تنجز من قبل عملية الخطاب بمجرد التّلفظ بها في سياق مناسب، المؤلفة من أصوات لغوية تنتظم في تركيب نحوي سليم ينتج عنه معنى محدد وهو المعنى الأصلي، ولامرجع يحيل إليه، وهكذا «فمعرفة هذه الأفعال هي من جهة شرط لكي يستطيع المتكلّم أن يفهم السّامع بمنطوق محدد، ماذا يريد منه، غير أنّها من جهة تتيح ا لخداع والكذب والحيلة»[37]، وفي حقيقة الأمر إذا ما أردنا أن نخرج من جهة الخداع والتّلفيق،علينا بأن نأخذ بقواعد سيرل التّأسيـــية المحددة لقواعد وأدبيات التّخاطب من إخلاص ونية...، والجماعة اللّغوية «قد تعارفت سلفا على نظام معين للدلالة على أفكار معينة»[38]، لأنّ هذا النّظام تتواضع عليه الجماعات كي تعبر عن أغراضها.

أمّا **سيرل** قدر على التّمييز بين الأفعال الإنجازية المباشرة، والأفعال الإنجازية غير المباشرة؛ فبيّن أنّ **الأفعال الإنجازية المباشرة** Direct: هي الّتي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلّم، وهو أنّ ما يقال مطابق لما يعني. و**الأفعال الإنجازية غير المباشرة** Indirect: فهي الّتي تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلّم نحو قول شخص لآخر: هل تستطيع أن تناولني

الملح؟، فهذا فعل إنجازي غير مباشر، إذ قوته الإنجازية الأصلية تدل على الاستفهام الّذي يحتاج إلى جواب، وهو مصدّر بدليل الاستفهام (هل)، لكن الاستفهام غير مراد المتكلّم، بل هو طلب مهذّب يؤدي معنى فعل إنجازي مباشر هو:ناولني الملح[39]، وفي هذه الدّائرة الاستفهامية، يشكل المتكلّم المركز الّذي من خلاله يمكن أن نحدد مسألة الإنجازية أو غير الإنجازية الّتي هي نسبية في بيان مقاصد الخطـــاب، لأنّ التّداولية تقوم على دراسة المعنى الّذي يرمي إليه المتكلّم من خلال ما يقول، وأثر الاستعمال للأفعال الكلامية الّتي تقع على المخاطَب حتى يصل إليه المعنى المراد تبليغـــه.

ونظرية أفعال الكلام مس تنظيرها على مستوى البحث الفلسفي في حقل فلسفة اللّغة وخاصة مبحث المعنى ؛فقد تطور بتطور اللّسانيات ذاتها، ولم يعد مبحث المعنى تابعا لأطروحات الفلاسفة والمناطقة، بل أصبح الجزء الأهم من الدّراسات اللّسانية التّداولية.

وإنّ أهم ما تركز عليه التّداولية في الخطاب اللساني الآتي:الاهتمام بالتّأثر والتّأثير في الخطاب النّاشئ من وظيفة الكلام الموجه وقت التّلفظ، آخذة معتقدات المتكلّم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث الخطابي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين، والوقائع الخارجية من بينها الظّروف المكانية والزمانية، ونوع العلاقة الاجتماعية الّتي تربط بين الأطراف.

والتّداولية لا تعد للألفاظ أو العبارات فائـــدة إن تجردت من سياقها، فلا بد من دراسة الألفاظ والعبارات الّتي يوجهها المتكلّم داخل السّياق،رابطة الظّروف المؤسسة لها وفق زمان ومكان التّخاطب كي تتضح مقاصد المتكلّم والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب مع مراعاة نوعية العلاقة الاجتماعية الّتي تجمع بين المتكلّم والمخاطَب، والّتي تبث عبر وسائل الاتصال، فيستعمل المتكلّم عدة طرق للإقناع والتّأثير والأمر والإخبار.

وقد تقع ملابسات في عملية التّواصل «القواعد الّتي تحكم الكلام والّتي تمكن السّامع من استنتاج نوايا المتكلّم وأن يكون تفسيره لرسالة المتكلّم أعلى من مجرد التّفسير السّطحي للرسالة اللّغوية وتنشأ الصّعوبة الكبرى في فهم الكلام من مصدرين للخطأ وعدم اليقين المصاحب لعملية الكلام، ويرجع أحد المصدرين إلى المتكلّم بينما يرجع الآخر إلى السّامع. وتحدث كثير من الأخطاء أثناء ترجمة المتكلّم أفكاره»[40]، وفي هذه الوضعية نلجأ إلى مبدأ الاضمارات التّداولية المتضمنة في القول قصد التّواصل بين النّاس الّذي ما ينفك أن يصاحبه الكثير من الأسئلة، إذ ذاك يتطلب منا التّكرار والتّوضيح، ويستوجب الاشتراك في أسس الفعل التّكلمي بين الطّرفين من حيث القيم، والافتراضات، والخلفيات الثقافية والمعرفية...

وعلى ضوء ما تقدم، تحاول المقاربة التّداولية الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة نحو: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلم؟ من المتكلّم؟ من المتلقي؟ ولأجل من نتوجه بالخطاب؟ وهل يمكن أن نتصاع إلى المعنى الحرفي أو المعنى التّواصلي لقصد ما؟[41]، لأنّ التّداولية تركز على البعد العملي للمعنى أي معنى التّواصل والتّبليغ والمحاورة بين أطراف الكلام، وتسعى التّداوليات جاهدة بحكم كونها لسانيات ذات اهتمامات وظيفية على وصف فعل التّواصل وتفسيره معتمدة في ذلك مجموعة من المبادئ والمفاهيم الوصفية، كمبدإ التّعاون ومبدأ الاحترام، وغيرهما من المبادئ الّتي تضبط التّواصل بين المتكلّمين في إطار التّواصل الكلامي وما يحمله من مقامات.

بلوغرافيا المقال

1 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، أوت 2005، ص: 15.

2 - صلاح الدين صالح حسنين: الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط1، (د.ت)،ص: 187.

3 -Martinet (André) : Eléments de linguistique générale, Armand Colin: Paris, 1980, p: 9

4 - آن روبول ،وجاك موشلار: التداولية اليوم، تر: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2003، ص:55. وينظر: فان دايك: النص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: فتيحي عبد القادر، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2000، ص:13.

5 - صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت،أغسطس، 1992، ص: 10.

6 - فرناند هالين: التداولية، تر: زياد عز الدين العوف، "مجلة الآداب الأجنبية"، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ع 125، شتاء 2006، ص:1.

7 - سعيد بنكراد: السّيميائيات وموضوعها، "علامات"، مجلة ثقافية محكمة تصدر في المغرب تعنى بالسّيميائيات والدراسات الأدبية الحديثة والترجمة، ع 16_ 2004، ص: 84.

8- "la pragmatique, qui s'intéresse aux relations des signes avec leurs utilisateurs, t leur emploi et leurs effets". Charaudeau (Patrick), Maingueneau (Dominique) : Dictionnaire d'analyse du discours, éditions du seuil, Février 2002, p 454.

9 - ينظر: المعجم الفلسفي: تصدير إبراهيم مدكور إخراج وتنقيح توفيق الطويل،سعيد زايد، مجمع اللغة العربية،الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية 1403 /1983،ص: 39. ومحمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002 ص: 9.

10 - ينظر: أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، تعهد وإشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط2001،2، مجلد2، ص:1014.

11 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 18.

12- ينظر: المرجع نفسه، ص: 22.

13- يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم (مدخل نظري إلى المصطلحات)، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ط1، 2007، ص: 32،33

14- ينظر: المرجع نفسه، ص: 35.

15 - محمد علي أبو ريان: الفلسفة ومباحثها، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، ط4، ص: 79.

16 - نقلا عن: محمد مهران رشوان: دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 ص:107.

17 - ينظر: آن روبول، وجاك موشلار: التداولية اليوم، (م.س)، ص: 28.

18 - ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (م.س)، ص:43 ،44.

19 - ينظر: المرجع نفسه،ص: 45، 46. وينظر: جان سيرفوني: الملفوظية، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص: 01.

20 - آن روبول، وجاك موشلار: التداولية اليوم، (م.س)، ص: 33.

21 - محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (م.س)، ص: 48.

22 - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1- 2004، ص:80.

23 - المرجع نفسه، ص: 81.

24 -فان دايك: النص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، (م.س)، ص:266.

25 - ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 30.

26 - دومنيك مانقونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005، ص: 92.

27 - محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (م.س)، ص: 26.

28-François Récanati : les énonces reformatifs, les éditions de minuit, 1979, p:141.

29 - ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (م.س)،ص:33.

30 - المرجع نفسه،ص:33. وعبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، (م.س)، ص: 121.

31 - ينظر: صلاح الدين صالح حسنين: الدلالة والنحو، (م.س)، ص: 213.

32 - فان دايك: النص والسّياق، (م.س)، ص: 125.

33 - ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (م.س)، ص: 22.

34 - ينظر: طالب سيد الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، الكويت، جامعة الكويت، 1994 ص: 9.

35-Austin (J. L. S.): quand dire c'est faire, p 124.
"un acte illocutoire n'aura pas été effectué avec bon heur, ou avec succès, si un certain effet n'a pas été produit".

36 - كارل دبتر بونتنج: المدخل إلى علم اللغة، تر وتع بسعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 2، 2006، ص: 297، 298. و:

Moeschler (Jacques), Reboul (Anne): Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, éditions du seuil, Octobre 1994, p 523.

37 - كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، تر وتع: سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1، 2005، ص: 110.

38 - محمد علي عبد الكريم الرّديني: فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2007،ص: 9.

39 - ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (م.س)، ص:51.

40 - آلان بونيه: الذّكاء الاصطناعي (واقعه مستقبله)، ترجمة: علي صبري فرغلي، سلسلة" عالم المعرفة"، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الثقافي للفنون والآداب، الكويت، أفريل 1993.

41 - ينظر: آرمينكو فرانسواز: المقاربة التداولية، (م.س)، ص:7.

Summary:

This research Aims, to study the Arab grammar in heritage in order to discover some of pragmatics features and to understand some of its reasons starting from a specific model (submission and delay); because many ancient Arab grammarian mentioned in their researches what is called in pragmatics taking into consideration the speakers intent or his aim behind the speech or the receivers state.

Key words:

– Submission and Delay – Pragmatics –Intentionality –Speaker –Receiver – Discourse –Context – Functional Grammar – Pragmatic Functions.

Résumé:

Cette recherche vise à lire l'héritage de la grammaire arabe pour découvrir quelques caractéristiques de la dimension pragmatique et faire le point sur certaines justifications et ce ci a partir de l'exemple choisi (Soumission et délai) ;parce que beaucoup des anciens grammairiens arabes avaient montré dans l'étude de ce phénomène les différents points auxquels fait appel a la pragmatique: tenir compte de l'intention de l'émetteur, son but du dialogue ou prendre en considération l'état du récepteur.

Mots clés:

– Soumission et Délai –Pragmatique – Intentionnalité –Emetteur –Récepteur –Discours – Contexte – Grammaire Fonctionnelle– Fonctions Pragmatiques.

ملخص:

يسعى هذا البحث، إلى قراءة في التّراث النّحوي العربي قصد الكشف عن بعض ملامح الأبعاد التّداولية والوقوف عند بعض مبرراتها انطلاقا من أنموذج مختار (التّقديم و التّأخير)؛ لأنّ الكثير من القدامى النّحويين العرب كانوا في دراساتهم لهذه الظّاهرة قد أشاروا إلى بعض ما تدعو إليه التّداولية نحو: مراعاة قصدية المتكلّم، أو غرضه من الخطاب، أو مراعاة حال المتلقي.

الكلمات المفتاحية:

التّقديم والتّأخير، التّداولية، القصدية، المتكلم، المخاطب، الخطاب، السّياق، النّحو الوظيفي،الوظائف التداولية.